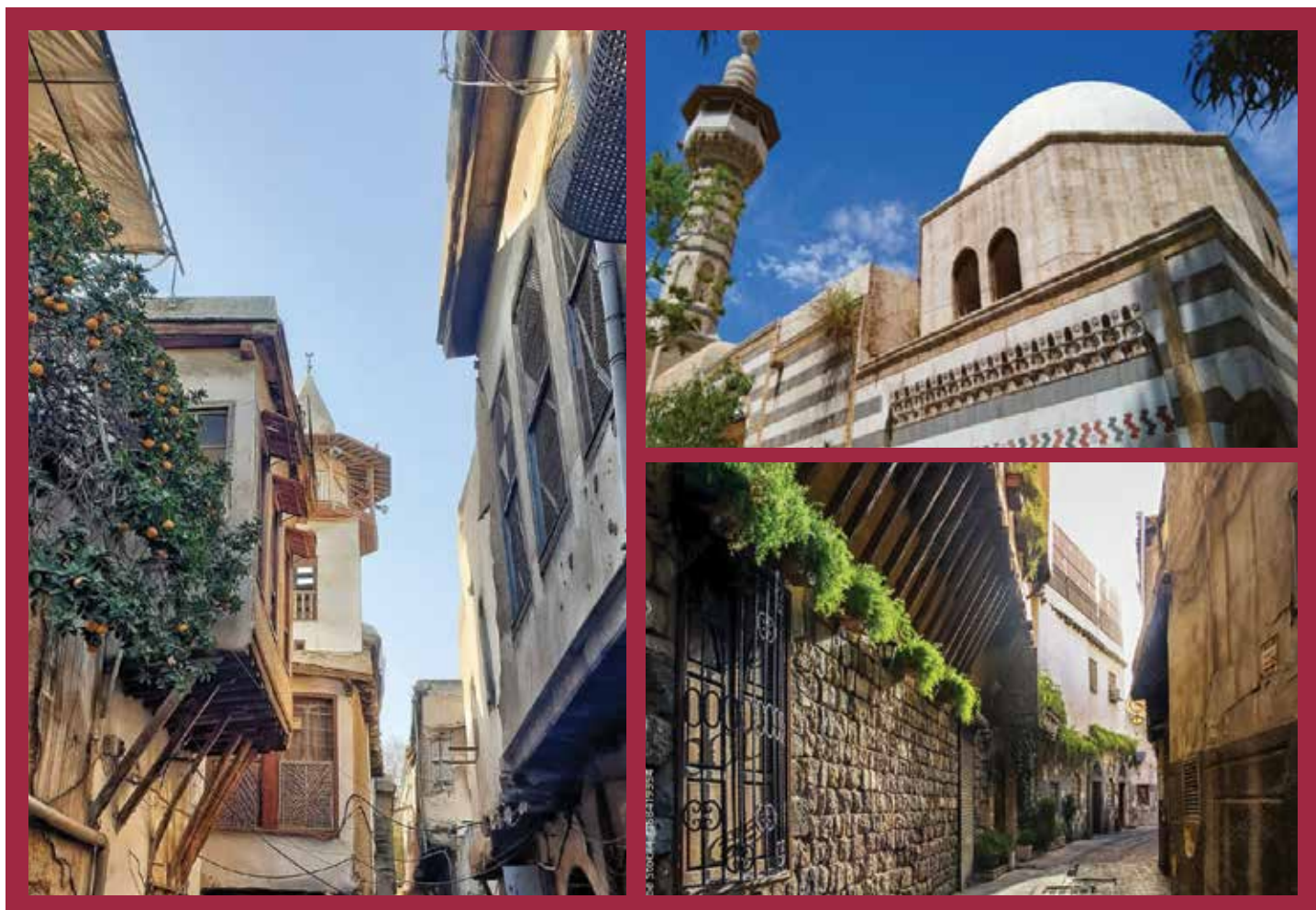


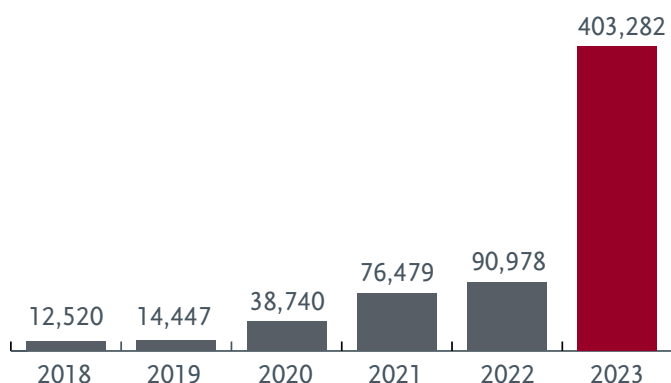
التقرير السنوي 2023



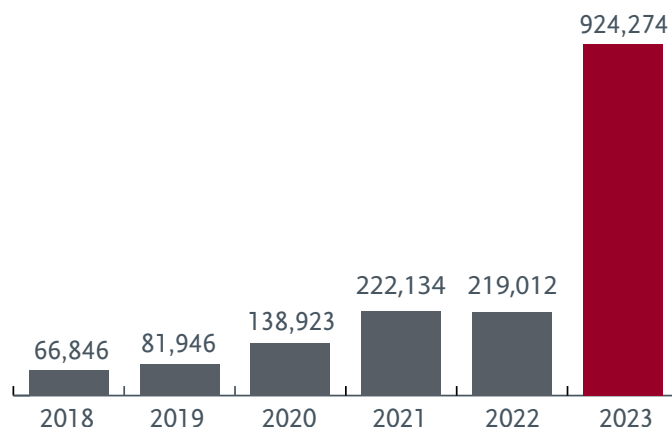
اخترنا أن يحمل التقرير السنوي لعام ٢٠٢٣، وإلى جانب العرض الوافي لنشاط المصرف كما هو الحال في كل سنة، عرضاً موجزاً لكل حيّ من أحياء دمشق التراثية مصحوباً بصور ترمز إلى العمق التراثي لمختلف أحياء مدينة دمشق، كما ترمز إلى التنوّع السكاني لهذه المدينة وإلى مختلف الحقبات التاريخية والحضارية التي توالى عليها.

مؤشرات الأداء المالي الرئيسية

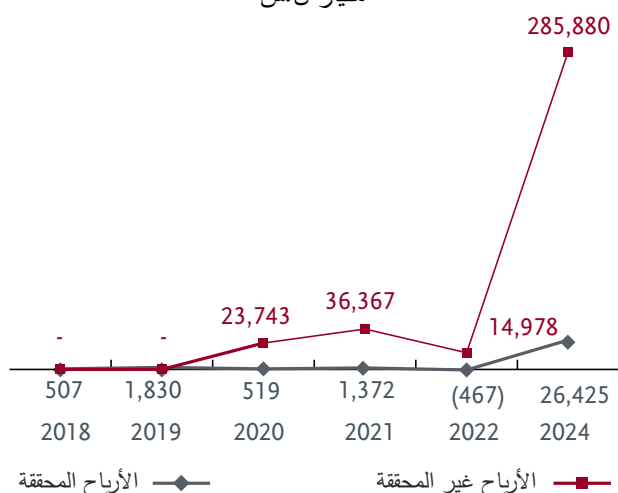
حقوق الملكية
مليار ل.س



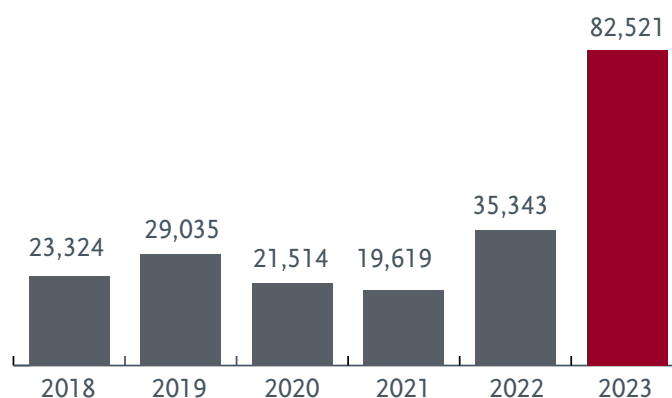
مجموع الموجودات
مليار ل.س



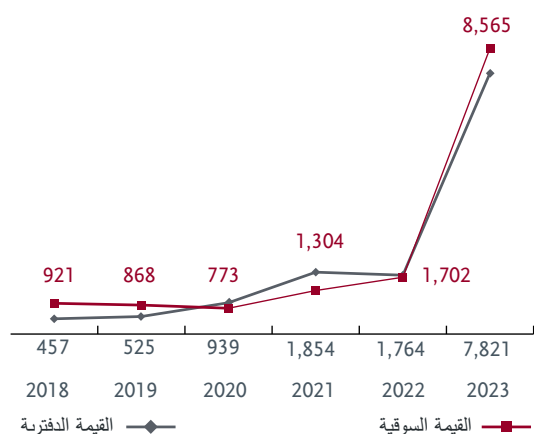
صافي الأرباح
مليار ل.س



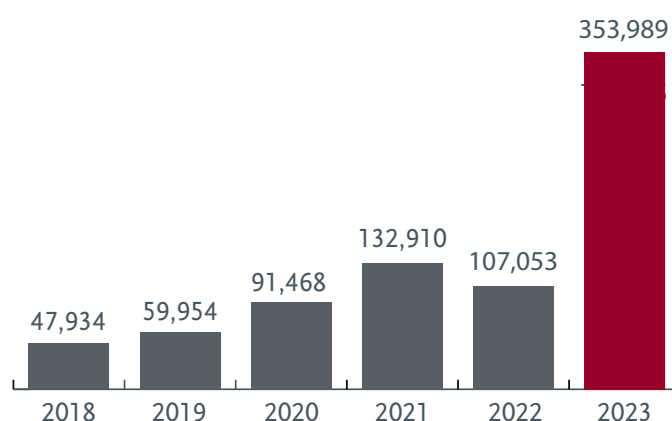
صافي التسهيلات الائتمانية
مليار ل.س



سعر السهم
ل.س



ودائع الزبائن
مليار ل.س



الفهرس

10	كلمة رئيس مجلس الإدارة
14	1. حوكمة بنك الشرق
	1.1 مجلس الإدارة
18	– تغييرات خلال السنة
20	– لمحة تعريفية عن الأعضاء
25	– نشاط مجلس الإدارة ولجانه خلال عام 2023
36	– فعالية مجلس الإدارة
41	– إقرارات مجلس الإدارة
42	1.2 هيكلية رأس المال
48	1.3 الإدارة التنفيذية
48	– لمحة تعريفية عن الإدارة التنفيذية
57	– اللجان التنفيذية
60	– الهيكل التنظيمي لبنك الشرق
64	2. تطور الاقتصاد السوري بما فيه القطاع المصرفي عام 2023
76	3. القوانين والأنظمة التي أثرت على نشاط القطاع المصرفي عام 2023

82	4. خدمات بنك الشرق الرئيسية
86	5. نشاط المصرف وأدائه عام 2023
86	4.2 نشاط المصرف
	– النشاط التجاري
	– الدعم والضبط والرقابة الداخلية
112	4.3 ملخص عن الأداء المالي
129	6. خطة المصرف المستقبلية لعام 2024
132	7. تقرير مدقق الحسابات الخارجي للسنة المالية المنتهية في 2023/12/31
264	8. عناوين بنك الشرق



حيّ القنوات جامع العجلوني

حيّ القنوات

يقع الحي خارج سور المدينة القديمة من الجهة الغربية، أسسه الأثرياء من أهل دمشق بعد أن ازداد عدد سكانها وضاقَتْ بهم حارات وأزقة المدينة القديمة داخل السور، فبنوا البيوت الواسعة التي ما زال بعضها قائماً ومسجلاً أثرياً وانتقلوا للعيش فيه وكان يُسمى بحيّ البكاوات والباشاوات، إشارةً إلى فئة الدمشقيين من ميسوري الحال التي كانت تقطن هذه المنطقة العريقة في دمشق والتي غادرت سورها القديم.

بدأت بيوتات الحي بالارتفاع في العصر المملوكي، وشهد توسعاً كبيراً في أواخر العصر العثماني واتخذ شكله النهائي في العصر الفيصلي. ويصنّف ضمن الأحياء الدمشقية التاريخية الأكثر غنى بالمباني القديمة وخاصة القصور والبيوت التقليدية الكبيرة، التي تعود للعصور الأيوبية والمملوكية والعثمانية، ومنها جامع العجلوني وجامع التعديل وجامع زاوية الهنود، والمدرسة الشاذليّة، ومن أهم القصور والبيوت القديمة فيها بيت الزعيم الوطني فخري البارودي الذي كان في أواخر القرن التاسع عشر سكناً للوالي العثماني.



حيّ القنوات منزل الزعيم فخري البارودي

مهمة بنك الشرق

بنك الشرق هو مصرف سوري شاملٌ يتميز بمنتجاته وخدماته المصرفية والمالية في خدمة الاقتصاد السوري. نلتزم في بنك الشرق:

- ببناء علاقات ثقة مع عملائنا فنكون المساهم الحقيقي في طموحاتهم،
- بالعمل على تحقيق ربحية مستمرة للمساهمين،
- بالعمل على توفير بيئة عمل تحفز على التقدم والنمو الذاتي للموظفين وتأمين المستقبل الآمن لهم،
- بالمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في سورية

قيم بنك الشرق

المسؤولية

- نطبّق أفضل الممارسات والمعايير المهنية المتعارف عليها محلياً ودولياً.
- لا نهّاب المقارنة مع منافسينا، ونتقبّل محاسبتنا وفق نتائجنا.
- نشجّع المسؤولية الفردية لضمان المسؤولية الجماعية. نؤهل موظفينا ليتمكّنوا من استباق المخاطر وإدارتها والالتزام بتعهداتهم وتحمل مسؤولية قراراتهم والحرص الدائم على جودة الخدمة والعمل بتفاعل مع بعضهم البعض وتقييم نتائج أفعالهم.

النزاهة

- تتميّز أفعالنا بالاستقامة والولاء والانضباط والشفافية.
- يحرص مصرفنا على سمعته كمصرف "جدير بالثقة".
- مهما تكن ظروف مبادراتنا والمشاريع التي نتبناها، فإننا لا نتساهل حول النزاهة والأخلاق وسلوكيات المهنة، ولا نتنازل عن مبادئنا الراسخة التي نفتخر بتطبيقها أينما كان وفي جميع الأحوال.

المهارات

- نستثمر باستمرار في تطوير معارف العاملين في مصرفنا وفي تأهيل كفاءاتهم ومهاراتهم من خلال رعايتهم وتدريبهم بغية الاستجابة لمتطلبات زبائننا وترقيّاتهم ولمواكبة تطوّرات الأسواق والتقنيات.

الإنسانية

- نحترم زبائننا ونخلص لهم وندعمهم في فترات الازدهار كما في الفترات الصعبة التي يمرّون بها.
- بالتوازي، تمثّل مواردنا البشرية رأسمالاً أساسياً لمصرفنا. نسهر على ارتباطها برؤيته وقيمه في جوٍّ من الاحترام والعدالة ممّا يساعد على تحفيزهم وتطويرهم وإشراقهم.
- نسعى إلى دعم احتياجات المجتمع والمحافظة على البيئة

الالتزام

- نلتزم تجاه جميع أصحاب المصالح: مساهميننا، زبائننا، موظفينا، وبشكل أعمّ الاقتصاد السوري.
- نلتزم بدعم مشاريع زبائننا الكبيرة منها والصغيرة والتي تساهم جميعها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، انطلاقاً من ايماننا بقدرات سورية وثرواتها الطبيعية والبشرية.

كلمة رئيس مجلس الإدارة



حضرة المساهمين الكرام،

أشكركم باسمي وباسم أعضاء مجلس الإدارة لحضوركم هذا الاجتماع السنوي لهيئتكم العامة.

نضع بين أيديكم جدول أعمال هذا الاجتماع لمناقشة بنوده واتخاذ القرارات المناسبة بشأن كل منها.

كما نضع بين أيديكم التقرير السنوي لمجلس الإدارة لعام 2023 الذي نعرض فيه حوكمة بنك الشرق ونشاطه المهني وأدائه المالي، والذي يتضمن أيضاً تقرير مدقق الحسابات الخارجي السادة شركة السمان ومشاركوه محاسبون قانونيون عن بيانات المصرف المالية الموقوفة بتاريخ 2023/12/31 والذي سيتلوه عليكم لاحقاً، على أن يبقى التقرير الشامل بما فيه الإيضاحات الملحقه بتقرير مدقق الحسابات الخارجي والقوائم المالية متوفرًا على الموقع الإلكتروني للمصرف، كما وعلى الموقع الإلكتروني لهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية. كما يتضمن واقع محفظة التسهيلات الائتمانية للدورة المالية المذكورة وخطة العمل للسنة المالية المقبلة.

وقد نشرنا هذه البيانات المالية مرفقة بالدعوة لحضور هذا الاجتماع لهيئتكم العامة الكريمة بتاريخ 2024/4/21 في كل من صحيفتي تشرين والوطن. كما أعدنا نشر هذه الدعوة للمرة الثانية في كل من الصحيفتين المذكورتين بتاريخ 2024/4/28.

سيداتي سادتي،

تظهر البيانات المالية الموقوفة بتاريخ 2023/12/31، مقارنة مع البيانات المالية الموقوفة بتاريخ 2022/12/31، النتائج الرئيسية التالية:

- زيادة في إجمالي الموجودات بنسبة حوالي 320%
- زيادة في حجم ودائع الزبائن بكافة العملات بنسبة حوالي 230%
- زيادة في صافي التسهيلات بكافة العملات بنسبة حوالي 130%
- ارتفاع في حجم صافي المخصصات المكونة لقاء الخسائر الائتمانية المتوقعة على مخاطر التسليف والتوظيف المالي بنسبة حوالي 170%
- ارتفاع ملحوظ بنسبة حوالي 350% في حجم صافي إيرادات الفوائد
- ارتفاع ملحوظ بنسبة حوالي 3000% في حجم صافي إيرادات الرسوم والعمولات
- زيادة في إجمالي المصاريف التشغيلية دون رصيد مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة بنسبة 115%، وتتنخفض هذه النسبة إلى 97% بعد احتساب رصيد هذه المخصصات، كون المصرف قد استرد خلال هذه السنة مخصصات بقيمة 1.40 مليار ل.س.
- ارتفاع ملحوظ بنسبة حوالي 2000% في صافي الربح المحقق بعد الضريبة
- ارتفاع في حجم الأرباح غير المحققة المدورة بنسبة 340%

ونبين أنّ هذه النتائج الإيجابية في مجملها متأثرة نسبياً من جهة أولى بفارق سعر الصرف المطبق على الموجودات والمطلوبات المحققة بالعملات الأجنبية بعد تحويلها إلى العملة الوطنية، ومن جهة ثانية هي حصيلة توجهات مختلفة رافقت الأداء الاقتصادي الكلي في البلاد، نعرض منها على سبيل المثال:

- سياسة المصرف التي ما زالت متحفظة درءاً للمخاطر الناتجة عن الأزمة الحالية.
- الضغوطات السلبية المستمرة منذ بدء هذه الأزمة والناتجة بصورة خاصة عن العقوبات الخارجية على البلاد، مما ينعكس سلباً وبشكل رئيسي على حركة التجارة الخارجية، وبالتالي على نشاط مصرفنا التجاري على هذا الصعيد.

• السياسة النقدية الإيجابية الهادفة من جهة إلى تحفيز حركة الاقتصاد ومن جهة ثانية إلى الحد من انخفاض سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، بهدف السعي للحد من التضخم في البلاد.

سيداتي سادتي،

سجل بنك الشرق نهاية عام 2023 معايير التقييم المصرفي التالية:

1. ملاءة مالية بنسبة 172%

2. سيولة بنسبة 56% باليرة السورية وبنسبة 157% بكافة العملات

وشهد سهم بنك الشرق في الأسواق المالية خلال عام 2023 حركة تداول نشطة، حيث سجل سعر السهم ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة حوالي 400%، بحيث أقلل بنهاية العام 2023 على سعر 8,565.08 ل.س. مقابل 1702.93 ل.س. بنهاية العام 2022.

يدعم كل ذلك من متانة وصلابة مصرفكم، الأمر الذي يسمح بتفعيل أوسع لنشاطه بهدف تعزيز وزيادة حصته من السوق المصرفي.

لجهة نشاط شبكة فروع المصرف، فقد زاد المصرف من نشاطه التسليفي في فرع حلب وفرع اللاذقية إضافة إلى نشاطه التسليفي المتنامي في فروع طرطوس وفي بقية الفروع في دمشق وريفها.

كما عملت إدارة شبكة الفروع بشكل مكثف على تطوير وإطلاق حزمة متنوعة من خدمات الصيرفة الإلكترونية وخدمات الدفع الإلكتروني، تلبيةً لاحتياجات الزبائن من جهة، ومن جهة ثانية الاطلاع بالأدوار والمسؤوليات المتعلقة بزيادة فرص النفاذ والشمول المالي ونشر الوعي لدى كافة المواطنين لأهمية التعامل مع القنوات المصرفية وفقاً لمتطلبات مصرف سورية المركزي، وعملاً بتوجيهات الحكومة على هذا الصعيد.

كما أتمت الإدارة إجراءات شراء مقر جديد في محافظة حلب في شارع مشفى الرازي، بهدف تأهيله وتحضيره لافتتاح فرع جديد للمصرف في محافظة حلب إن شاء الله.

سيداتي سادتي،

بالرغم من الأوضاع الجارية في بلادنا والمتمثلة بحالة من التراجع النسبي في الناتج الوطني مصحوباً بحالة تضخمية تنعكس سلباً على مستوى المعيشة في البلاد، وتوازياً مع الجهود الوطنية المبذولة حالياً للعمل على تحفيز نمو اقتصادي اجتماعي من خلال تحفيز الاستثمارات في كافة القطاعات الاقتصادية وخاصة الصناعية منها، والحد من متطلبات تمويل الاستيراد، فإن المصرف مستمر في تثبيت وتوسيع حضوره وانتشاره في سورية انطلاقاً من مهمته وقيمه التي تقتضي أساساً بمساهمة المصرف الدائمة والثابتة في النمو الاقتصادي والاجتماعي في سورية مهما كانت المعوقات والصعوبات.

سيداتي سادتي،

يبقى التقرير الشامل السنوي للمصرف والموضوع بين أيديكم بموجب CD إضافة لوسائل نشره الرقابية المرجع الرئيسي والأساسي للاطلاع على تطور نشاط المصرف وإيجاد الإجابة على أية أسئلة و/أو استفسارات.

أكرر باسمي وباسم أعضاء مجلس الإدارة شكرنا لحضوركم هذا الاجتماع، ولا بد لنا من أن نوجه إلى فريق العمل التنفيذي وإلى أعضاء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه وإلى أمانة السر الشكر والتقدير لنشاطهم وجهودهم الحثيثة بهدف إنجاح مهمة المصرف.

ناجي الشاوي

رئيس مجلس الإدارة





حيّ الميدان باب مصلى



حيّ الميدان جامع مراد باشا

يقع في الجهة الجنوبيّة لمدينة دمشق، ويُعدُّ أحد أكبر الأحياء القديمة خارج السور. واكب الحيّ في تاريخه الطويل جميع العصور التاريخية التي مرّت بها مدينة دمشق، وتركّث به كمّاً هائلاً من معالم الحضارة وتراث الأجداد. وأصبح اسمه مقترناً بالعراقة المستندة إلى تاريخ حافل.

ظهر الحيّ كمنطقة سكنيّة في العصر المملوكي (٦٤٨-٩٢٣هـ/١٢٦٠-١٥١٦م) حيث بُنيت ثلاثة تجمّعات سكنيّة هي السويقة، باب المصلّى والقيبات، التي اتصلت مع بعضها نتيجة زيادة عدد سكّانه، ومع انضواء دمشق تحت الحكم العثمانيّ (١٥١٦-١٩١٨م)، واستقطب عدداً من أفراد السلك العسكريّ المحليّ (الإنكشاريّة اليرليّة)، التي جمع أفرادها بين الانتماء إلى السلك العسكريّ والعمل التجاري، ومن أهمّ معالم الحيّ الأثريّة جامع فلوس (القرن ١٥هـ/١١م)، وجامع التينبيّة وجامع منجك وجامع الكريمي وجامع الخانقيّة وجامع مازي المؤرّخ على العصر المملوكي، والعديد من زوايا الصوفيّة كالسعدية والرشيديّة والحمامات العامّة، والكنائس ككنيسة القديس حنانيا وكنيسة سيّدة النياح. ومن آثار العصر العثمانيّ في الميدان جامع مراد باشا (القرن ١٠هـ/١٦م) حمام فتحي (القرن ١٢هـ/١٨م) وتعود أكثر دور الميدان الفخمة إلى هذا العصر، ومن أجملها دار الموصلي ودار البيطار.

حوكمة بنك الشرق

الالتزام بالحوكمة ومعايير الجودة

يجسد دليل الحوكمة الخاص ببنك الشرق التزام المصرف بقيمه واحترامه الدائم للقوانين والتشريعات المصرفية النافذة.

وتتجلى حوكمة بنك الشرق في منظومة إدارة المصرف وفي عمل مجلس إدارته من خلال:

- قيام مجلس الإدارة في رسم استراتيجيات المصرف ومتابعته الحثيثة لأداء الإدارة التنفيذية في تطبيق هذه الاستراتيجيات.
- المتابعة الدائمة للتعديلات الطارئة على الأداء الاقتصادي وعلى التشريعات الرقابية النافذة للعمل المصرفي، وتحليل أثرها على تطور نشاط المصرف والتحوط لها.
- الرعاية والحرص الدائمين لتوفير البيئة المناسبة التي تسمح للعاملين بالالتزام بمسؤولياتهم بكفاءة وموضوعية واستقلالية، وذلك من خلال دعم قنوات التواصل وتأمين الشفافية في الإفصاح وتبادل المعلومات.
- الإقرار بأن الحوكمة والإدارة السليمة تسمح بخلق القيم المضافة وتحفيز التنمية المستدامة لكافة أصحاب المصالح: مساهمي المصرف وزبائنه وموظفيه.
- خلق ثقافة مصرفية هدفها تطبيق أفضل ممارسات الحوكمة وضوابط إدارة المخاطر المصرفية والالتزام بمعايير الرقابة والجودة في الأداء المصرفي. وتنعكس هذه الثقافة في كافة السياسات والإجراءات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة والناظمة للعمل اليومي، كما تنعكس في نظام المصرف الأساسي وميثاق الأخلاق والنظام الداخلي للعاملين.

يؤكد مجلس الإدارة التزام المصرف بكافة مديرياته عام 2023 بتطبيق معايير الرقابة والجودة المعتمدة لقياس الأداء المصرفي المبينة في ما يلي:

- دليل الحوكمة الصادر عن مجلس النقد والتسليف بموجب القرار رقم 489/م.ن.ب/4 لعام 2009
- القرار 31 لعام 2008 الخاص بنظام الممارسات السليمة لإدارة الشركات الصادر عن هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية
- القرار 110 لعام 2019 الخاص بنظام الإفصاح والشفافية للجهات الخاضعة لإشراف ورقابة هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية
- التعليمات الصادرة عن السلطات الرقابية وبشكل خاص تلك الصادرة عن مصرف سورية المركزي لجهة حوكمة المصرف وحسن إدارة نشاطه وعملياته
- أحكام بازل الدولية الخاصة بمتطلبات وقواعد الحوكمة السليمة للمصارف
- أحكام بازل 2 الدولية للإدارة المالية والسلامة المصرفية المعتمدة من السلطات الرقابية السورية
- معايير المحاسبة الدولية IFRS والمعتمدة من السلطات الرقابية السورية، بما فيها تطبيق المعيار المحاسبي رقم 9، حيث تضمن هذه المعايير جودة الإجراءات والأنظمة الخاصة بالإدارة المالية والمحاسبية كما وشفافية الإفصاحات
- معايير التدقيق الدولية IAS والمعتمدة من السلطات الرقابية السورية، حيث تضمن هذه المعايير جودة إجراءات التدقيق على نظم الرقابة وعمليات المصرف
- معايير الجودة الدولية ISO 27001 الخاص بإجراءات الضبط والرقابة على أنظمة المصرف المعلوماتية و ISO 22301 الخاص بضوابط كفاية الخطط المعتمدة لتأمين استمرارية العمل عند الطوارئ

تابع مجلس الإدارة خلال العام 2023 التزام أعضائه وسائر أقسام المصرف والأطراف ذات العلاقة بتطبيق قواعد الحوكمة المعتمدة من خلال:

1. تقارير مراقبة الالتزام والتدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي الدورية حول التقيد بسياسات وإجراءات العمل
 2. تقرير لجنتي الحوكمة والتدقيق المنبثقتين عن مجلس الإدارة حول نتائج التدقيق على ممارسات الحوكمة في المصرف وكفاية أنظمة الضبط الداخلي وبرامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتي بيّنت التزام جيد في تطبيق ممارسات الحوكمة وكفاية مقبولة في أنظمة الرقابة عموماً
 3. الإبلاغ الدائم وبموضوعية عن المخالفات والتجاوزات، ومتابعة اتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة لأي انحراف عن تطبيق مبادئ المصرف وإجراءاته
- يمكن الاطلاع على دليل الحوكمة الخاص ببنك الشرق المعتمد من قبل مصرف سورية المركزي أصولاً من خلال الموقع الإلكتروني الخاص بالمصرف.

تنظيم حوكمة بنك الشرق

إن مجلس الإدارة مسؤول عن المحافظة على أنظمة فعّالة للإدارة السليمة للمصرف

آلية عمل مجلس الإدارة ونمط اتخاذ القرارات

- ← تقع مسؤولية إدارة المصرف وحمايته من الأعمال غير القانونية بشكل رئيسي على أعضاء مجلس الإدارة كل على حدة وبالتضامن.
- ← استقلالية تامة عن الإدارة التنفيذية وتكريس مبدأ الفصل التام بين مهام رئيس مجلس الإدارة والمدير العام. توفير القنوات المناسبة لمراقبة حسن تطبيق الإدارة التنفيذية للاستراتيجيات والسياسات المعتمدة.
- ← عقد مجلس الإدارة 6 اجتماعات خلال العام 2023، بما يلتزم مع المتطلبات الرقابية. تأمن النصاب القانوني لاجتماعات المجلس ولجانه المقررة في دمشق بالإضافة إلى مشاركة أي عضو من الأعضاء عند الحاجة في هذه الاجتماعات من خلال منظومة التواصل الإلكتروني التي سمحت لهم بالتداول المباشر بالصوت والصورة بالمواضيع المطروحة.

- ← حضر الأعضاء المستقلون اجتماعات المجلس. كما التزم أعضاء اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة بحضور اجتماعاتها السنوية المقررة.
- ← تتسم تداولات المجلس بالموضوعية، وبمشاركة كافة الأعضاء في النقاشات والتعبير بحرية عن رأيهم.
- ← يحرص رئيس مجلس الإدارة على توفير كافة المعلومات والبيانات الخاصة بالمواضيع قيد البحث إلى أعضاء المجلس لتأمين اتخاذ القرارات المناسبة بشأنها.

- ← تقوم أمانة سر مجلس الإدارة بوظيفة أمانة سر كل من اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.

- ← بشكل عام، يطلع الأعضاء الحاضرون كما الغائبون والمشاركون الآخرون (وفق الحالة) على محاضر اجتماعات المجلس واللجان المنبثقة عنه للمصادقة بالتوقيع على القرارات المتخذة أو تسجيل أي تحفظ (عند الحاجة).

- ← تقع على مجلس الإدارة مسؤولية الإفصاح بشفافية وبموضوعية عن البيانات المتعلقة بأنشطة المصرف وغيرها من المعلومات ذات الأثر، بشكل يسمح للمساهمين والعملاء والسلطات الرقابية وعامة أقطاب المجتمع دون تمييز الاطلاع عليها وتكوين رأي عن الأداء المالي والتشغيلي للمصرف وأفاق نموه.

مجلس الإدارة

مسؤول عن:

- تأمين قيادة لأعمال المصرف
- رسم الاستراتيجيات والأهداف العامة
- الإشراف والرقابة الدورية على نشاط المصرف
- الحرص على سلامة المصرف المالية
- تأمين إحلال لأعضاء مجلس الإدارة والوظائف التنفيذية الرئيسية بما يسمح باستمرار نشاط المصرف بمستوى مناسب
- اعتماد ميثاق أخلاق المصرف والنظام الداخلي للعاملين والحرص على الالتزام بهما
- التأكد من كفاية وفعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية
- التأكد من كفاية أنظمة وإجراءات تقييم المخاطر والتحوط لها
- التزام الحرص والإخلاص تجاه المساهمين
- أداء المصرف بشكل عام وتطور نشاطه بصورة مستدامة

اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

- بتفويض من مجلس الإدارة، تتابع هذه اللجان فعالية وكفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية وترفع التوصيات للمجلس في قرارات الاستثمار والتوظيف والتسليف ومواضيع التدقيق ومراقبة الالتزام، إدارة المخاطر، التوظيف، الرواتب والأجور والتعويضات والمخصصات، خطط الإحلال، الإفصاح، عضوية مجلس الإدارة وتنظيم أعماله، والحوكمة.
- يراجع مجلس الإدارة موثائق عمل اللجان المنبثقة عنه سنوياً، وحرص على قيام كافة اللجان بمسؤولياتها ومشاركة أعضائها خلال 2023

ثقافة المصرف

- نؤمن أن إرساء قواعد الثقافة المؤسسية تعزز تطور نشاط المصرف وحماية أصوله من المخاطر.
- تتجلى ثقافة مصرفنا في القيم والمبادئ الموثقة في بداية هذا التقرير وبالتفصيل في أحكام ميثاق الأخلاق وفي النظام الداخلي للذات يشكلان إطاراً جوهرياً لتعاملاتنا مع الموظفين والعملاء وأصحاب المصالح الآخرين.
- نعتبر أن واجب الإبلاغ عن المخالفات أمراً أساسياً يهدف إلى تحسين جودة الخدمة والتأكد من احترام القوانين، ونؤمن بالتحقيق بمسؤولية بالمخالفات وحالات الاشتباه بها.
- نؤمن أن للمدراء التنفيذيين دور هام في ترسيخ هذه الثقافة وهذه القيم واتباع نهج القيادة النموذجية، فيكونوا قدوة بالتصرف.

توزع المسؤوليات

رئيس مجلس الإدارة	الأعضاء غير التنفيذيين والمستقلين	أمانة سر مجلس الإدارة
مسؤول عن قيادة المجلس والإشراف الفعال على أعماله	متابعة دائمة لحقوق المساهمين	إدارة شؤون مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه
يجتمع دورياً مع الإدارة التنفيذية للاطلاع على آخر المستجدات وإعطاء التوجيهات وفق قرارات مجلس الإدارة	المساهمة في تطوير استراتيجية المصرف ونشاطه	تقديم المؤازرة إلى رئيس وأعضاء المجلس بشؤون الحوكمة
يتأكد من إيصال المعلومات الكافية للإدارة التنفيذية وللمساهمين	مراقبة أداء الإدارة التنفيذية والنقد البناء لمدى التزامها بتطبيق الاستراتيجيات ومعالجة المخاطر	تأمين حصول مجلس الإدارة ولجانه على كافة المعلومات ذات الصلة بنشاط المصرف
مسؤول عن إدارة وتنفيذ متطلبات الإفصاح		تأمين الارتباط بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية
		متابعة العلاقات مع المساهمين
		تحضير اجتماعات الهيئات العامة السنوية
		تأمين الاتصال بين المصرف وهيئات الأسواق المالية
		حفظ وإدارة سجلات المصرف القانونية والإدارية

لجنة التدقيق	لجنة إدارة المخاطر	لجنة التسليف	لجنة الترشيحات والتعويضات	لجنة الحوكمة
تقديم ملاءمة وكفاية السياسات المحاسبية وأنظمة الضبط والرقابة الداخلية وفعاليتها بما فيها أنشطة التدقيق الداخلي والخارجي ومراقبة الالتزام	تقديم ملاءمة وكفاية سياسات وأنظمة إدارة المخاطر وفعاليتها بما فيها استقلالية مديرية إدارة المخاطر	إقرار المنتجات المصرفية والاستثمارات والتوظيفات الائتمانية المرتقبة المخاطر ومتابعة إجراءات تحصيل الديون غير المنتجة	وضع سياسات تنظيم عضوية المجلس وتقديم أداءه، وتوظيف العاملين وتقييم أدائهم وتدريبهم وضع سياسات الأجور والمكافآت والتعويضات والمنافع	مراجعة أسس الحوكمة ووضع الهيكلية الإدارية السليمة، والتأكد من تطبيقها
راجع الصفحة ٢٩ أهداف ونشاط لجنة التدقيق	راجع الصفحة ٣١ أهداف ونشاط لجنة إدارة المخاطر	راجع الصفحة ٣٢ أهداف ونشاط لجنة التسليف	راجع الصفحة ٣٣ أهداف ونشاط لجنة الترشيحات والتعويضات	راجع الصفحة ٣٥ أهداف ونشاط لجنة الحوكمة

المدير العام التنفيذي	اللجنة التنفيذية	اللجان الإدارية
مسؤول عن قيادة النشاط التنفيذي وتطبيق استراتيجية المصرف	مسؤولة عن تطبيق استراتيجيات وأهداف المصرف المعتمدة وتحقيق أداء تجاري تنافسي وفقاً لضوابط إدارة المخاطر وسياسات الالتزام وأنظمة الرقابة الداخلية ومتطلبات الإفصاح	لجنة الموارد البشرية لجنة مراقبة الالتزام الإدارية لجنة التسليف الإدارية لجنة الموجودات والمطلوبات لجنة الأمن
يرأس اجتماعات اللجنة التنفيذية وباقي اللجان الإدارية		
يتخذ الإجراءات لتفعيل أنظمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر		

راجع الصفحة ٥٧-٥٩ للاطلاع على مهام ومسؤوليات هذه اللجان

مجلس الإدارة

قيادة متنوعة الخبرات، ترقى مبادئ الاستقلالية

السيد ناجي الشاوي	رئيس مجلس الإدارة
الدكتور سليم الشلاح (استقال في 2023/05/27)	نائب رئيس مجلس الإدارة
السيد فتحي انطاكي	عضو غير تنفيذي
السيد بشار الدبل	عضو مستقل
السيد غسان الكسم	عضو مستقل
السيد نجيب براري	عضو غير تنفيذي
السيدة سلمى صبرا (استقالت في 2024/03/04)	عضو غير تنفيذي
السيدة فريال خليل	عضو مستقل
السيد جمال الدين منصور	عضو غير تنفيذي
مكتب سرئيس للمحاماة	مستشار قانوني خارجي
شركة السمان ومشاركوه محاسبون قانونيون ليلي السمان	مدقق حسابات خارجي

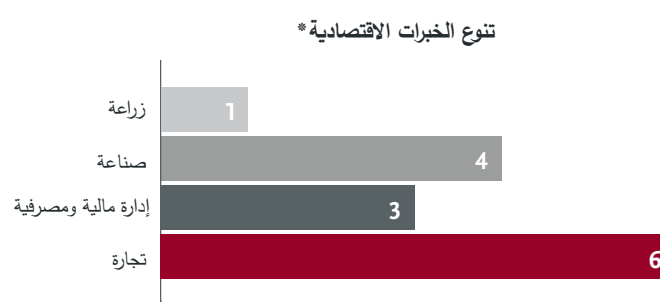
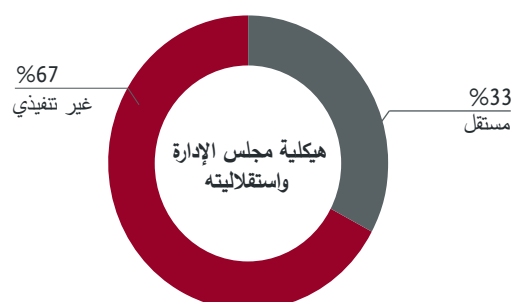
يتولى إدارة بنك الشرق مجلس إدارة مؤلف من تسعة أعضاء، ثلثهم من الأعضاء المستقلين التزاماً بمتطلبات الحوكمة مما يخفف من احتمالات نشوء حالات تضارب المصالح لدى اتخاذ القرارات الاستراتيجية ويضمن وجود رقابة كافية لحماية مصالح المصرف ومصالح المساهمين.

يتمتع كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين بصوت واحد في المجلس أسوة بباقي الأعضاء، فيتحملون جميعاً متضامين كافة المسؤوليات المتعلقة بعمليات المصرف وسلامته المالية والتأكد من تلبية متطلبات المساهمين والمودعين الدائنين والموظفين والجهات الأخرى ذات العلاقة والتأكد من أن إدارة المصرف تتم بشكل سليم وضمن إطار القوانين والتعليمات النافذة والسياسات الداخلية للمصرف. ويتابع مجلس الإدارة سنوياً أداء الأعضاء المستقلين وبخاصة احترامهم معايير ضمان استقلاليته المعتمدة في دليل الحوكمة، حيث لم يسجل أي تجاوز خلال العام 2023.

تغييرات على عضوية مجلس الإدارة خلال العام 2023

استقال الدكتور سليم الشلاح من عضوية مجلس إدارة بنك الشرق بتاريخ 27/05/2023. لم يتم تعيين عضو جديد في المركز الشاغر، حيث من المرتقب انتهاء الولاية الحالية لمجلس الإدارة بتاريخ 27/05/2024.

هيكلية مجلس الإدارة



* لبعض الأعضاء نشاطات في قطاعات مختلفة

يظهر الجدول التالي التزام المجلس ولجانه بدورية الاجتماعات وفق متطلبات الحوكمة. وقد عقدت لجنة التدقيق ولجنة التسليف اجتماعات إضافية عن الحد الأدنى المطلوب خلال العام 2023، بهدف تخصيص الوقت الكافي لاستكمال البحث في المواضيع التي كانت مطروحة على جدول أعمالها.

اجتماعات مجلس الإدارة ولجانه 2023

شباط	آذار	أيار	حزيران	تموز	تشرين الأول	تشرين الثاني	كانون الأول	نسبة الالتزام بالحد الأدنى
*	*	*	*	*			*	100%
*	*	*		*	**			125%
*	*	*		*	*			100%
*					*			100%
			*		*			100%
			*		*			150%

ويبين الجدول التالي التزام أعضاء مجلس الإدارة في المشاركة في حضور اجتماعات المجلس واللجان المنبثقة عنه. حيث أن إشارة (-) تشير إلى عدم مشاركة العضو المعني باجتماعات اللجنة كونه ليس عضواً فيها.

جدول حضور اجتماعات مجلس الإدارة ولجانه 2023

مجلس الإدارة	لجنة التدقيق	لجنة إدارة المخاطر	لجنة الترشيحات والتعويضات	لجنة الحوكمة	لجنة التسليف لمجلس الإدارة	نسبة التزام الأعضاء بالحضور
رئيس مجلس الإدارة						
السيد ناجي الشاوي ١	6/6	5/5	4/4	2/2	3/3	147%
الأعضاء المستقلين						
السيدة فريال خليل	6/6	5/5	4/4	-	-	100%
السيد غسان الكسم	6/5	5/4	-	2/2	-	87%
السيد بشار الدبل	6/6	-	-	2/2	-	100%
الأعضاء غير التنفيذيين						
السيد فتحي انطاكي	6/6	-	-	2/2	-	100%
السيد نجيب برزي	6/6	5/5	4/4	-	-	100%
الدكتور سليم الشلاح*	6/0	-	-	-	2/0	0%
السيد جمال الدين منصور ٢	6/6	5/5	4/4	2/2	3/3	170%
السيدة سلمى صبرا ٣	6/6	5/5	4/4	2/2	3/3	245%
نسبة المشاركة						
87%	96.67%	100%	100%	80%	100%	

*قدم الدكتور سليم الشلاح استقالته من عضوية مجلس إدارة بنك الشرق بتاريخ 2023/05/27

١ شارك رئيس مجلس الإدارة في اجتماعات لجنة الترشيحات والتعويضات ولجنة التدقيق بالإضافة إلى عضويته في اللجان الأخرى
٢ شارك السيد منصور في اجتماعات مختلف اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة بالإضافة إلى عضويته في لجنة إدارة المخاطر ولجنة التسليف لمجلس الإدارة بموجب تفويضه بالإشراف على أداء الإدارة التنفيذية
٣ شاركت السيدة صبرا في اجتماعات مختلف اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة بالإضافة إلى عضويتها في لجنة التسليف لمجلس الإدارة بموجب تعيينها أمين سر مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه

فيما يلي النبذة التعريفية لأعضاء مجلس الإدارة المنتخب والتي تشير إلى تنوع المهارات المهنية والخبرات العملية لأعضاء مجلس إدارة بنك الشرق.

لمحة تعريفية عن أعضاء مجلس الإدارة



السيد ناجي الشاوي

سوري الجنسية، مواليد سنة 1949.

- رئيس مجلس إدارة بنك الشرق منذ 2014/10/30. أعيد انتخابه لرئاسة المجلس في 2021/6/24
- عضو مجلس إدارة غير تنفيذي منذ كانون الأول 2008، وأعيد انتخابه لدورة خامسة في 2021/5/27
- تنقضي مدة عضويته بتاريخ انعقاد أول اجتماع للهيئة العامة العادية سنة 2024
- رئيس لجنة التسليف المنبثقة عن مجلس الإدارة
- رئيس لجنة الحوكمة
- عضو غير تنفيذي في لجنة إدارة المخاطر
- حائز على شهادة في التجارة من مدرسة لندن للتجارة الخارجية في بريطانيا

الخبرات المهنية

تعاطى السيد شاوي في الشؤون المصرفية منذ فترة طويلة، بحيث أصبح متابعاً بفعالية لمتطلبات العمل المصرفي. فهو من مؤسسي بنك الشرق، حيث كان له دور ريادي كعضو في لجنة المصرف التأسيسية بين العام 2004 و 2008. وقد شارك بعدها في عضوية عدد من اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة منذ العام 2010 لتاريخه. وقد اثبت السيد ناجي الشاوي خلال ممارسته لمهامه كرئيس مجلس إدارة مقدرته على متابعة متطلبات العمل المصرفي على مستوى مجلس الإدارة بما فيها المتطلبات والضوابط الصادرة عن السلطات الرقابية على المصارف في سورية.

ويعمل السيد ناجي الشاوي في مجال التجارة والصناعة منذ عام 1974، حيث هو شريك ورئيس مجلس إدارة لعدة شركات منها شركة شاوي للاستثمار المساهمة المغفلة وشركة العناية للأغذية والأدوية والأجهزة الطبية والصيدلانية م.م.، هو أيضاً شريك ومدير عام الشركة السورية للورق م.م. وشريك ورئيس مجلس المديرين في شركة شاوي وشركاه م.م. ومدير عام ومؤسس في شركة ناجي شاوي للاستثمار والتجارة م.م.

مناصب واهتمامات أخرى

- رئيس غرفة التجارة الدولية – سورية
- نائب رئيس جمعية رجال وسيدات الأعمال السورية
- عضو مجلس إدارة في عدة مؤسسات خيرية ومؤسسات مسؤولة عن الأيتام والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والمسنين، نذكر منها “دير مار بولس على السور” و “السفينة”.
- القنصل الفخري لإيرلندا وهو حائز على ميدالية الورد البيضاء الفنلندية.



السيد فتحي انطاكي

سوري الجنسية، مواليد سنة 1979

- عضو مجلس إدارة غير تنفيذي منذ 2018/4/30. أعيد انتخابه لدورة ثانية في 2021/5/27
- تنقضي مدة عضويته بتاريخ انعقاد أول اجتماع للهيئة العامة العادية سنة 2024
- عضو غير تنفيذي في لجنة الترشيحات والتعويضات
- حائز على إجازة في إدارة الأعمال من الجامعة الأميركية في بيروت - لبنان

الخبرات المهنية

يعمل السيد فتحي انطاكي في مجال التجارة والصناعة منذ العام 2001، ويحوز على خبرات عملية في قطاعات إنتاجية أساسية مختلفة في سورية لاسيما في تجارة وصناعة الورق والكرتون ومشتقاته، في قطاع التعبئة والتغليف، في قطاع الأغذية، في قطاع الاستثمار العقاري. وهو مؤسس ومدير تنفيذي وعضو مجلس إدارة لعدد من الشركات في سورية والخارج منها شركة NanoReality Games وشركة ميريام شاوي وأولادها وشركة Omnipap. ويتمتع السيد انطاكي بعلاقات جيدة ووثيقة في سورية وخاصة في مدينة حلب.



الدكتور سليم الشلاح

سوري الجنسية، مواليد سنة 1939

- نائب رئيس مجلس إدارة بنك الشرق منذ 2018/4/30. وقد أعيد انتخابه كنائب رئيس في 2021/6/24
- عضو مجلس إدارة في بنك الشرق منذ نيسان 2011. أعيد انتخابه لدورة رابعة في 2021/5/27
- تنقضي مدة عضويته بتاريخ انعقاد أول اجتماع للهيئة العامة العادية سنة 2024
- عضو غير تنفيذي في لجنة الحوكمة
- حائز على ماجستير ودكتوراه في الاقتصاد الزراعي من جامعة ولاية أوكلاهوما في الولايات المتحدة
- استقال من منصبه في مجلس الإدارة بتاريخ 2023/05/27

الخبرات المهنية

عمل الدكتور سليم الشلاح في مجال التجارة والزراعة والاستثمار العقاري في سورية منذ العام 1970، حيث أسس وعمل كمدير تنفيذي لعدد من الشركات منها شركة "بار كود وير" (Barcode wire) المتخصصة بالاستشارات والدعم التقني لشركات محلية وإقليمية في سورية والجوار، والشركة المتحدة للتجارة (United Trading Company) المتخصصة بالتجارة والصناعة، وشركة الشلاح المتخصصة بالمجال العقاري. وللدكتور الشلاح عدد من المؤلفات والدراسات حول الشؤون الاقتصادية في سورية منذ العام 1980 لتاريخه. كما شغل منصب عضو مجلس إدارة سوق دمشق المالي بين العام 2012 و 2015 ومنصب نائب رئيس لهذه السوق بين العام 2015 و 2019. ويتمتع بعلاقات جيدة مع الهيئات الاقتصادية المختلفة في سورية. وإن الدكتور الشلاح مطلع على متطلبات العمل المصرفي حيث سعى إلى مواكبة المصرف حاجات السوق وتطوير المنتجات المصرفية بما يخدم هذه الحاجات، كما أثبت عن قدرة في متابعة علاقات المصرف مع هيئات اقتصادية مختلفة وبصورة خاصة مع سوق دمشق للأوراق المالية ووزارة المالية ومصرف سورية المركزي.

مناصب واهتمامات أخرى

- عضو مجلس الإنماء الدولي لـ"أطباء من أجل السلام" منذ العام 1986 لتاريخه
- عضو مجلس الإدارة الدولي مركز أبحاث سرطان الأطفال سانت جود للشرق الأوسط منذ 1999
- رئيس مجلس اللجنة السورية للمساعدة الطبية منذ العام 1995
- شغل مناصب إدارية عدة بجمعيات خيرية واجتماعية شملت الاسعاف الخيري التعليمي والهلل الأحمر السوري ومكافحة السل ومكافحة السرطان والرعاية الاجتماعية



السيد بشار الدبل

سوري الجنسية، مواليد سنة 1971

- عضو مجلس إدارة مستقل منذ 2021/5/27
- تنقضي مدة عضويته بتاريخ انعقاد أول اجتماع للهيئة العامة العادية سنة 2024
- عضو مستقل في لجنة الترشيحات والتعويضات
- حائز على إجازة في الهندسة الميكانيكية / تصميم وإنتاج من جامعة دمشق في سورية

الخبرات المهنية

يعمل السيد الدبل في مجال التجارة والصناعة في سورية منذ العام 1994. وهو من رجال الأعمال الشباب في سورية، مؤسس وشريك ومدير تنفيذي لعدة شركات إنتاجية في قطاع صناعة وتجارة مواد البناء الأساسية في سورية، لاسيما مؤسس وشريك في شركة الدبل - حمصي (معمل بتر) لصناعة خزانات المياه البلاستيكية ومؤسس وشريك في شركة أبناء إلياس الدبل للاستيراد والتصدير المتخصصة في تجارة المواد الصحية، ومؤسس والمدير التنفيذي للإنتاج الصناعي وتصريف المنتجات لمعامل بتر لتصنيع القرميد الإسمنتي والملون ومواد البناء الباطونية. ويتمتع السيد دبل بسمعة جيدة وبعلاقات ومعارف في عالم الأعمال في سورية وخارجها. وقد لعب دوراً ناشطاً في استقطاب عملاء جدد للمصرف ولإسما شركات صناعية وتجارية متوسطة الحجم التي هي في صلب نشاط المصرف الائتماني.



السيد غسان الكسم

سوري الجنسية، مواليد عام 1961

- عضو مجلس إدارة مستقل منذ 2021/5/27
- تنقضي مدة عضويته بتاريخ انعقاد أول اجتماع للهيئة العامة العادية سنة 2024
- رئيس (مستقل) لجنة الترشيحات والتعويضات
- عضو مستقل في لجنة الحوكمة
- عضو مستقل في لجنة التدقيق
- حائز على ماجستير في إدارة الأعمال من جامعة Saint Mary's University في كندا

الخبرات المهنية

يعمل السيد الكسم في قطاع التجارة والصناعة في سورية منذ العام 1983، حيث أسس عدد من الشركات الصناعية في سورية في قطاعات الصناعات الهندسية والإلكترونية. وهو مؤسس لمجموعة الكسم لصناعة الغسالات والأفران الكهربائية والمجمدات ومؤسس لشركة الكسم للصناعات الإلكترونية (كيترون)، ومؤسس لشركة رامكو لصناعة التكييف والتبريد ومؤسس لشركة رامكو لصناعة الأدوات المنزلية الكهربائية، ومؤسس لشركة ميركو لاستيراد الإلكترونيات. كما ينشط السيد الكسم في قطاع تعهدات البناء والتطوير العقاري في الخارج. ويتمتع بسمعة جيدة في عالم الأعمال وبعلاقات مميزة مع مختلف الهيئات الاقتصادية والاجتماعية في سورية، حيث كان شغل منصب عضو مجلس إدارة هيئة الاستثمار في رئاسة مجلس الوزراء ممثلاً لغرفة الصناعة ومنصب عضو مؤسس وأمين سر اتحاد المصدرين ومنصب نائب رئيس مجلس رجال الأعمال السوري، وممثل لاتحاد غرف الصناعة لدى مديرية الجمارك والتسعير ووزارة الاقتصاد ووزارة الكهرباء.



السيدة سلمى صبرا

لبنانية الجنسية، مواليد عام 1971

- عضو مجلس إدارة غير تنفيذي منذ 2018/4/30. أعيد انتخابها لدورة ثانية في 2021/5/27
- تتقضي مدة عضويتها بتاريخ انعقاد أول اجتماع للهيئة العامة العادية سنة 2024
- عضو غير تنفيذي في لجنة التسليف المنبثقة عن مجلس الإدارة
- أمين سر مجلس الإدارة وكافة اللجان المنبثقة عنه منذ العام 2010 لتاريخه
- حائزة على إجازة ماجستير في إدارة الأعمال من جامعة ESA/ HEC في لبنان وفرنسا
- حائزة على إجازة ماجستير في العلوم السياسية من الجامعة الأميركية في بيروت - لبنان
- استقالت من منصبها في مجلس الإدارة بتاريخ 2024/03/04

الخبرات المهنية

تعمل السيدة صبرا في مجال قطاع الخدمات المالية والمصرفية منذ العام 1998. وهي تحوز على خبرة في التدقيق الخارجي والاستشارات المالية والإدارية في نشاطات مختلفة: تجارية، صناعية، خدماتية ومالية. كما تحوز السيدة صبرا على خبرة في العمل المصرفي تفوق 23 سنة، منها 17 عاماً لدى مجموعة البنك اللبناني الفرنسي حيث تابعت عدد من المشاريع الإنمائية ضمن المجموعة، منها إدارة مشروع تأسيس بنك الشرق في سورية منذ العام 2006، وكانت قد شغلت منصب الأمين العام للمصرف منذ تأسيسه ولغاية العام 2014. وللسيدة صبرا اطلاع كامل ومعرفة وثيقة بكافة نشاطات بنك الشرق ومتطلبات إدارة المصرف وعلاقاته بالسلطات الرقابية، كما تحوز على معرفة وثيقة بمتطلبات الحوكمة وبآليات الملائمة لتوفر وتحقيق هذه المتطلبات. وتتمتع بعلاقات جيدة مع الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية في سورية.

مناصب واهتمامات أخرى

- عضو مجلس إدارة مجاز (Certified Corporate Director) من مؤسسة التمويل الدولية (International Finance Corporation).



السيد نجيب البرازي

سوري الجنسية، مواليد سنة 1966

- عضو مجلس إدارة منذ كانون الأول 2008. أعيد انتخابه لدورة خامسة في 2021/5/27
- تتقضي مدة عضويته بتاريخ انعقاد أول اجتماع للهيئة العامة العادية سنة 2024
- عضو غير تنفيذي في لجنة التدقيق
- عضو غير تنفيذي في لجنة إدارة المخاطر
- حائز على إجازة في إدارة الأعمال وماجستير في إدارة الأعمال من جامعة هيوستن في الولايات المتحدة

الخبرات المهنية

السيد نجيب البرازي مدير عام لشركة الوكالات السورية للصناعة والآليات (سيما) الناشطة في تمثيل كبرى الشركات العالمية المتخصصة في مجال المعدات الثقيلة والإنشائية - محركات الديزل ومجموعات التوليد - ضواغط الهواء - المعدات المقلعية والمنجمية والآلات الطرقية والزراعية. وهو أيضاً مساهم ونائب رئيس مجلس إدارة شركة غدير لحفر الآبار ومساهم في الشركة الوطنية للعلوم والتنمية وهي الشركة المؤسسة للجامعة الوطنية الخاصة بحماه. وإن السيد برازي مطلع على متطلبات العمل المصرفي حيث سعى خلال فترات عضويته السابقة في مجلس إدارة بنك الشرق متابعة تطور نشاط المصرف وكفاية أنظمة الرقابة على عملياته.



السيد جمال الدين منصور

لبناني الجنسية، مواليد سنة 1940

- عضو مجلس إدارة غير تنفيذي منذ أيار 2015. أعيد انتخابه لدورة ثالثة في 2021/5/27
- تنقضي مدة عضويته بتاريخ انعقاد أول اجتماع للهيئة العامة العادية سنة 2024
- عضو غير تنفيذي في لجنة إدارة المخاطر
- عضو غير تنفيذي في لجنة التسليف المنبثقة عن مجلس الإدارة
- حائز على شهادة في علوم الإحصاء والاقتصاد من المعهد الوطني للإحصاء والعلوم الاقتصادية (فرنسا) وشهادة في الدراسات المعمقة في اقتصاد ومالية المؤسسات من جامعة بوردو (فرنسا)

الخبرات المهنية

للسيد منصور خبرات مصرفية منها 46 سنة لدى البنك اللبناني الفرنسي، حيث انضم منذ العام 1978 إلى هذا المصرف فعمل أولاً كمدير فرع لغاية عام 1988 ومن ثم كمدير إقليمي خلال الفترة ما بين 1988-1991 وأخيراً كنائب مدير عام منذ العام 1991 لتاريخه. وللسيد منصور معرفة وثيقة بنشاط بنك الشرق ومتطلبات إدارة هذا النشاط إذ شغل منصب المدير العام لبنك الشرق في سورية منذ العام 2009 ولغاية انتخابه عضواً لمجلس إدارة المصرف في 2015/5/13 بموافقة مصرف سورية المركزي. ويحوز على سمعة طيبة في عالم المصارف والأعمال.

مناصب واهتمامات أخرى

- عضو مجلس إدارة في بنك SBA – فرنسا
- عضو مجلس إدارة في شركة كفالات ش.م.ل. في لبنان (ممثلًا البنك اللبناني الفرنسي)



السيدة فريال خليل

لبنانية الجنسية، مواليد عام 1950

- عضو مجلس إدارة مستقل منذ تموز 2019. أعيد انتخابها لدورة ثانية في 2021/5/27
- تنقضي مدة عضويتها بتاريخ انعقاد أول اجتماع للهيئة العامة العادية سنة 2024
- رئيس (مستقل) للجنة إدارة المخاطر
- رئيس (مستقل) للجنة التدقيق
- حائزة على بكالوريوس في التجارة وإدارة الأعمال من الجامعة الأميركية في بيروت -لبنان

الخبرات المهنية

تحوز السيدة خليل على خبرة مصرفية تفوق خبرة 33 سنة ، عملت خلالها لدى بنك بيروت والبلاد العربية في قطاعات مختلفة، وبشكل خاص كمدير رئيسي للتسليف وإدارة المخاطر الائتمانية ومعالجة الديون المتعثرة. كما تابعت شؤون إدارة الخزينة وعمليات الفروع والبيع بالتجزئة.

وهي محاضرة ومدرسة معتمدة منذ 27 عاماً لتاريخه لدى جمعية المصارف في لبنان واتحاد المصارف العربية والمعهد العالي للدراسات المصرفية في جامعة القديس يوسف -لبنان.

نشاط مجلس الإدارة خلال العام 2023

تركزت اهتمامات مجلس الإدارة خلال العام 2023 حول ما يلي:

أ. تجارياً:

- أ. زيادة حجم التسليف قدر المستطاع، وفق ما تسمح به ضوابط التسليف الرقابية وكفاءات الموارد البشرية المتوفرة خدمةً لذلك بموازاة الحفاظ على جودة وسلامة محفظة التسليف، من خلال توجيه الإدارة بما يلي:
 - تكييف استراتيجية التسليف بما يتوافق مع أحكام القرارات الرقابية بشأن سماحيات التسليف وخاصةً لأحكام ومتطلبات قرار مجلس النقد والتسليف رقم 204/م.ن لعام 2023.
 - استقطاب عملاء تسليف جدد من جميع المناطق الآمنة وتوجيه خدمات التسليف لتشمل عدد أوسع من القطاعات الإنتاجية بكامل نشاطاتها (صناعي - زراعي) وما يتضمنه من تركيز على الصناعات الغذائية، الصناعات الطبية، الصناعات الزراعية، وعلى تمويل الأنشطة الزراعية وما تتضمنه من القطاعات الحيوية المتعلقة بتربية الدواجن والمواشي وغيرها.
 - العمل مع المؤسسات والبرامج المرتبطة بمنح القروض:
 1. القروض ذات الفوائد المدعومة
 - التعاون مع وزارة الاقتصاد ممثلة بهيئة دعم وترويج الصادرات والإنتاج المحلي للحصول على دعم الفوائد المطبقة على القروض (بمقدار 7% مدعومة من إجمالي الفائدة المطبقة) لبعض البرامج المحددة ووفق الشروط المتفق عليها.
 - التعاون مع وزارة الكهرباء ممثلة بصندوق دعم الطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة من خلال برامج دعم أسعار الفائدة المطبقة على القروض لتمويل مشاريع الطاقة البديلة.
 - 2. القروض التي تستفيد من ضمان مؤسسة ضمان مخاطر القروض الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
 - زيادة عدد الكفاءات العاملة في مديرية التسليف ودعمها بموظفين من أصحاب المهارات التجارية والخبرات المصرفية في التسليف.
- ب. الحرص على جودة التسليف لجهة:
 - اعتماد سياسة ائتمانية متحفظة من حيث التركيز على القطاعات الإنتاجية من جهة وعلى مخاطر السداد من جهة ثانية، بحيث يتم توجيه نحو التعامل مع عملاء مليونيين وذات مصداقية في عالم الأعمال.
 - الحصول على ضمانات كافية ومقبولة تغطي على الأقل كامل قيمة التسهيلات الممنوحة وخفض نسبة التسهيلات الممنوحة دون ضمانات، ما سمح بخفض نسب الخسائر الائتمانية المتوقعة والحد من المؤنات المطلوب تكوينها لقاء مخاطر محفظة التسليف.
 - الالتزام بمراجعة الخسائر الائتمانية المتوقعة لقاء مخاطر التسليف بشكل ربعي وتكوين المخصصات المناسبة لقاءها بما يتوافق مع أحكام المعيار المحاسبي رقم 9 والتعليمات الرقابية بهذا الشأن.
 - متابعة كفاية إجراءات تحصيل الديون المتعثرة بما فيها إجراءات الملاحقة القضائية وعمليات التفاوض المرن مع العملاء المتعثرين لتحفيزهم على سداد مديونيتهم. وأكد المجلس على التزامه بسياسة عدم شطب أصل أي دين متعثر مهما تدنت قيمة هذا الدين.
- ج. الحفاظ على مصادر تمويل متنوعة ومستقرة بكلفة مقبولة وضبط مخاطر السيولة من خلال:
 - التأكيد على تنويع وتوسيع قاعدة ودائع المصرف بالليرة السورية والعملات الأجنبية ورفع نسبة العملاء من صغار المودعين الذين يؤمنون استقراراً في مصادر التمويل بما يسمح بمنح تسهيلات ائتمانية للشركات الصغرى والمتوسطة.
 - السعي المستمر لاستقطاب قدر المستطاع حسابات المنظمات الدولية بهدف تأمين مصادر قطع بالعملات الأجنبية تدعم نشاط عمليات تمويل التجارة الخارجية.
 - خفض كلف الودائع من خلال تشجيع زيادة الإيداعات في الحسابات الجارية غير المكلفة للفوائد.
- د. رفع حجم العوائد المالية الناتجة عن توظيف فوائض السيولة بالليرات السورية والعملات الأجنبية في استثمارات مالية مجدية، وذلك مع الحرص على التوفيق بين المخاطر الناتجة عن هذه الاستثمارات من جهة والأعباء المتعلقة بها من جهة أخرى.

٢. تطوير خدمات المصرف الالكترونية:

- تابع مجلس الإدارة مواكبة مساعي الإدارة بما يلي:
- إطلاق خدمة نقاط البيع POS: حيث تم إطلاق الخدمة لعملاء المصرف لتسوية قيمة المشتريات اليومية عبر الفعاليات الاقتصادية باستخدام بطاقات المصرف المدينة بتاريخ 10 تموز 2023، ويسقف يومي 10 مليون ل.س.
 - إطلاق خدمة الإنترنت المصرفي والموبايل المصرفي: حيث تم إطلاق الخدمة للعملاء بتاريخ 30 تموز 2023.
 - إطلاق خدمة إنشاء الحساب الرقمي: بناء لقرار مصرف سورية المركزي رقم 218/15 ص، تم العمل بالتعاون مع شركة مدارات على إنشاء واجهة على تطبيق الموبايل المصرفي (My Sharq) والانترنت المصرفي (الشرق أون لاين) من أجل فتح حساب رقمي بإجراءات مبسطة عبر الانترنت، وبما يتيح للعميل الاستفادة من الخدمات المصرفية الإلكترونية التي يقدمها المصرف عبر خدمتي الانترنت والموبايل المصرفي ويسقف تعامل يومي 5 مليون ل.س.
 - إطلاق خدمة تسديد فواتير الشركة السورية للمدفوعات: حيث تم إطلاق خدمة تسديد الفواتير للعملاء بتاريخ 21 تشرين الثاني 2023 عبر قنوات الدفع الالكتروني الموبايل المصرفي والانترنت المصرفي، وبما يسمح لجميع عملاء المصرف المشتركين في خدمتي الانترنت المصرفي والموبايل المصرفي بتسديد الرسوم والفواتير لعدد من الخدمات والمرافق العامة المقدمة من الوزارات والمؤسسات الحكومية.
 - إطلاق منتج بطاقة المنشآت الصناعية: حيث تم إطلاق الخدمة بتاريخ 21 كانون الأول 2023 التي تتيح تسديد ثمن المشتقات النفطية لمحطات الوقود باستخدام البطاقات على أجهزة نقاط البيع الموزعة في غرف الصناعة وغرف التجارة كما هو متفق عليه، بسقف غير محدود للمبالغ اليومية للبطاقات، وسقف لعملية الشراء الواحدة بمبلغ 3 مليار ل.س..
 - تقديم خدمات الدفع الالكتروني مع شركة الاتصالات MTN: يعمل المصرف بالتعاون مع شركة MTN لإنشاء واجهة ربط بخصوص تقديم خدمات الدفع الالكتروني من خلال خدمتي الانترنت والموبايل المصرفي والخدمات الموجودة لديهم.

٣. تعرضات المخاطر المتعلقة بأصول المصرف المالية:

- تابع المجلس اعتماد سياسة متحفظة في مقاربتة تعرضات مخاطر أصوله المالية ومراجعة سقوف التعامل مع المصارف في سورية والخارج، ملتزماً بأحكام المعيار المحاسبي رقم 9 وتوجيهات مصرف سورية المركزي في تصنيف هذه المخاطر واحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة التي قد تنشأ عنها. بحيث:
- يسجل في 31/12/2023 فائض بقيمة 286.5 ألف د.أ. في حجم المخصصات المكون مقابل الأرصدة غير المقيدة لدى البنك اللبناني الفرنسي بالدولار ما يرفع نسبة التغطية لهذه الأرصدة إلى 85.8% مقارنة بنسبة تغطية 62% نهاية العام السابق 2022، في حين استمرت التغطية بنسبة 100% لتعرضات المخاطر المتبقية مع البنك اللبناني الفرنسي في لبنان في الحسابات التي تعتبر مقيدة.
 - استمر بالاحتفاظ بمخصصات مالية بكامل قيمة الاستثمار السابق في سندات سيادية لبنانية كانت استحققت منتصف عام 2020 ولم تسدد بقيمة 329 ألف د.أ..
 - السعي باستمرار لاستثمار أرصدة المصرف الخارجية في توظيفات مالية مجدية ذات مخاطر منخفضة، تساهم في دعم إيرادات المصرف.

٤. إدارة عقارات المصرف:

- عقار منطقة عدرا الصناعية: سيتم البدء بتأهيل جزئي للعقار، تمهيداً لبحث البدائل الاستثمارية المتاحة لدى المصرف لاستثمار العقار، على ضوء تطور الأنشطة الاقتصادية في هذه المنطقة وحاجاتها الحالية.
- تم التعاقد على شراء عقار بتاريخ 11/8/2023 بموجب عقد بيع قطعي في مدينة حلب / شارع مشفى الرازي، بهدف استخدامه كمقر لفرع المصرف الجديد في محافظة حلب، وذلك في إطار استراتيجية المصرف التي تهدف إلى التوسع والنمو في السوق السورية، ويتم بالتنسيق مع المستشار القانوني للمصرف اتمام إجراءات نقل ملكية العقار إلى اسم المصرف لبدء مرحلة تجهيزه وتأهيله كفرع ثاني للمصرف في محافظة حلب.

٥. متابعة أداء المصرف المالي والتأكد من صحة الإفصاح بهذا الشأن:

- اعتماد خطط العمل والموازنة السنوية ومراجعتها دورياً عند كل اجتماع للمجلس
- مراجعة التقارير الدورية عن وضع المصرف المالي وحجم عملياته والتقارير الخاصة بمتابعة المخاطر التي يتعرض لها المصرف والإجراءات المتخذة لتدراكها، وإقرار صحة الإفصاحات المالية وغير المالية الربعية والسنوية والاستثنائية بناءً عليه.

- ج. مراجعة التقارير الربعية لتطور أداء القطاع المصرفي السوري مقارنة بأداء المصرف.
- د. متابعة متطلبات رأس مال المصرف وملاءته المالية بما في ذلك:
- التأكيد على أهمية المحافظة على مركز القطع البنوي وعدم المساس به ليشكل هذا المركز احتياطياً متيناً يمكن التأسيس عليه عند الحاجة. (راجع ص. 43 للتفاصيل)
 - الالتزام بسياسة زيادة رأس مال المصرف تبعاً ووفقاً لحجم أرباحه الصافية المحققة ليصل إلى الحد الأدنى المطلوب والمحدد بعشرة مليار ل.س. تدريجياً.
 - انطلاقاً من النتائج الإيجابية المحققة من المصرف نهاية عام 2023، قرر مجلس الإدارة رفع مقترح إلى الهيئة العامة غير العادية للمصرف المقرر عقدها نهاية نيسان 2024 بزيادة رأسمال المصرف بقيمة إجمالية 20.625 مليار ل.س. أي ما نسبته 400% من رأسمال المصرف الحالي، وذلك عن طريق ضم جزء من الأرباح المحققة المتراكمة كما في 2023/12/31، على أن يتم توزيع الأسهم الناتجة عن هذه الزيادة على مساهمي المصرف مجاناً بواقع أربعة أسهم لكل سهم حالي.
 - هـ. مراجعة صحة ودقة الإفصاح الضريبي والتأكد من كفاية المؤونات المكونة خلال السنة لهذا الغرض. تركز اهتمام المجلس في:
 - متابعة الاعتراض على التكلفة الإضافي بقيمة حوالي 896.6 مليون ل.س. على ضريبة رواتب وأجور العاملين في الإدارة العليا عن الفترة بين 2013 و 2020 ضمناً. حيث كانت المحكمة الإدارية المختصة في الدعوى المقامة ضد هيئة الضرائب والرسوم قد كلفت لجنة ثلاثية لتقديم خبرة فنية بالدعوى المقامة، وقد صدر تقرير الخبرة بتاريخ 2023/08/27 الذي توصل إلى اقتراح إلغاء اختبارات التكلفة الصادرة عن المالية، وتخفيض المبلغ الخاضع للضريبة بنسبة كبيرة، وبعد رد الجهة المدعى عليها وقيام المصرف بالاعتراض على تقرير الخبرة في جلسة المحكمة المنعقدة بتاريخ 2024/02/28، قررت المحكمة إجراء خبرة جديدة خماسية وتأجيل الدعوى لتاريخ 2024/03/10.
 - الاعتراض على تكلفة ضريبة الدخل الإضافية عن العام 2021 بحوالي 41.25 مليون ل.س. بسبب عدم قبول بعض النفقات بحوالي 165 مليون ل.س.، وفي حال صدر قرار لجنة الطعن برد الاعتراض يتم سداد قيمة التكلفة الإضافي وطى الملف.

٦. توفّر أنظمة ضبط ورقابة داخلية والتأكد من كفايتها:

- أ. الاطلاع بشكل ربعي على تقارير إدارة المخاطر حول كافة المخاطر التي يتعرض لها المصرف ومدى التزامه بسقوف ومستويات المخاطر التي يمكن القبول بها.
- ب. الاطلاع بشكل ربعي على تقارير التدقيق الداخلي ومراقبة الالتزام ومتابعة التوصيات الصادرة عن مهامهما بما فيها التقارير الصادرة عن المراقبين المصرفيين الداخليين حول كفاية إجراءات عمل الفروع والمديريات المركزية، ومدى التزام العاملين بضوابط الرقابة المعتمدة. كما الاطلاع على تقييم سنوي يقوم به التدقيق الداخلي حول كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية ككل، حيث يسجل المصرف كفاية مقبولة في هذه الأنظمة والرقابة عليها. وقد شدد مجلس الإدارة على أهمية التواصل الدوري بين الإدارة العامة ومختلف مدرء الأقسام لتقييم محاور الضعف ومعالجتها، كما شدد على تدريب الموظفين وتحمل مدرء الأقسام المسؤولية في حال تكرار الملاحظة و/أو التأخر في معالجة القصور المسجلة.
- ج. البحث في نتائج تقرير التدقيق الداخلي السنوي موضوع الالتزام بأنظمة وإجراءات مراقبة الالتزام وإدارة المخاطر المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مسجلاً كفاية مقبولة. كما البحث في نتائج التقرير موضوع الالتزام بأحكام الحوكمة المصرفية والتوصيات الصادرة عن لجنتي التدقيق والحوكمة بذلك، مسجلاً التزاماً جيداً.
- د. الاطلاع على التقرير السنوي الصادر عن مدقق الحسابات الخارجي حول كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية بما فيها كفاية الأنظمة المعلوماتية التي قد تؤثر على صحة الإفصاحات المالية، مسجلاً كفاية جيدة.
- هـ. متابعة معالجة القصور التي كانت سجلت من قبل شركة طلال أبو غزالة للتدقيق المعلوماتي حول أنظمة المعلوماتية في المصرف وإدارتها وكفاية إجراءات الرقابة عليها، والتأكد من الالتزام بمعايير الجودة الدولية ISO 27001 بهذا الشأن و ISO 22301 الخاص بكفاية الخطط المعتمدة لتأمين استمرارية العمل عند الطوارئ. وسجل المجلس كفاية جيدة في خطط استمرارية العمل المعتمدة نتيجة نجاح اختبارات الجهد على الإجراءات والأنظمة المحددة للعمل من خلال مركز العمل البديل في طرطوس. وتم دعم الكادر العامل في المعلوماتية بكفاءات إضافية وإعادة تنظيم العمل بين مختلف أقسام المديرية لتحديد الصلاحيات والمسؤوليات. ذلك وما يزال يسجل المجلس صعوبات تواجه الإدارة في توريد أنظمة معلوماتية بديلة لتحديث المنظومة المعلوماتية في المصرف نتيجة العقوبات الخارجية على سورية، وبالتالي استمرار طلب الدعم الفني من قبل مديرية المعلوماتية لدى الشريك الاستراتيجي في إيجاد حلول سمحت بتخطي عدد من الصعوبات ورفع مستوى الخدمات وضوابط الحماية المعلوماتية.

- و. التأكد من كفاية أنظمة وسياسات مديريات الرقابة الداخلية لاسيما إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي ومراقبة الالتزام، بما في ذلك:
- عمل كل من التدقيق الداخلي ومراقبة الالتزام وإدارة المخاطر باستقلالية عن الإدارة التنفيذية، وموضوعية التقارير الصادرة عنهم والمرفوعة إلى مجلس الإدارة.
 - دعم هذه المديريات بالموارد البشرية وغيرها المطلوبة وفق توفرها للقيام بالمهام الموكلة إليها وتأمين التدريب المستمر لها.
 - ز. التأكيد على أهمية متابعة شكاوى واقتراحات العملاء لما لها من دور إيجابي في تحسين جودة خدمات المصرف والحفاظ على سمعته، والطلب من الإدارة توجيه أقسام المصرف برفع الاقتراحات والشكاوى الواردة والإجابة عليها ضمن مهلة زمنية معقولة.

٧. إدارياً:

- أ. تسجيل تقدم جيد وثابت في تطبيق خطة التدريب التي كانت مقررة عام 2023 لمساعدى المدير العام، وقد اعتمد المجلس نتائج تقييم أداء كل منهما عن العام 2023، وأهداف العمل ومواضيع التدريب لكل منهما لعام 2024، كما تمّ إعلام مصرف سورية المركزي بمستجدات خطة إحلال المدير العام التي تعتمد على استمرار تأهيل مساعدى المدير العام على مهام ومسؤوليات الإدارة العامة التنفيذية، على أن يتخذ القرار بتعيين أحد منهما بمنصب نائب للمدير العام خلال عام 2024 وفق نتائج تقييم الأداء النصف سنوي، ليصار بناءً لذلك إلى اعتماد فترة تدريب وتأهيل إضافية لنائب المدير العام المعين ليكون بديلاً محتملاً للمدير العام الحالي وذلك لغاية نهاية 2025 بحد أدنى، وبموازاة كل ما سبق، يؤكد مجلس الإدارة البحث المستمر عن مرشح لمنصب نائب مدير عام من خارج المصرف من أصحاب الاختصاص والكفاءة ومعايير الاهلية المطلوبة لملء هذا المركز.
- ب. مواكبة جهود الإدارة في دعم الهيكليّة الإدارية وملء حاجات التوظيف التي كانت ملحوظة لعام 2023 بما يعزز قدرة المصرف على زيادة حجم النشاط التجاري وتأمين كفاية مقبولة لإجراءات الرقابة. ولاسيما في ما يلي:
 - دعم كوادرات التسليف والبرمجة المعلوماتية والتدقيق بشكل خاص، بالإضافة إلى ملء الشواغر المستجدة نتيجة الاستقالات. غير أن المصرف واجه صعوبة في تعيين مدير أصيل لإدارة شبكة الفروع وصيرفة التجزئة لندرة أصحاب الاختصاص والخبرة في سورية.
 - تأمين إحلال الوظائف الإدارية والرئيسية بالاعتماد على التوظيف من الداخل وتطوير المسار المهني ومهارات العاملين الذين أثبتوا عن جدارة في تحمل المسؤوليات وتأهيلهم بما يعزز ولاءهم للمصرف والحفاظ على استمرارية عملهم.
 - استمرار الاستثمار في تأهيل وتدريب الموظفين في مختلف المديريات واعتماد خطط تدريب وموازنة سنوية لذلك، والحرص على التدريب في المواضيع ذات الصلة في الرقابة المصرفية (راجع ص. 96 للتفاصيل).
 - توفير الدعم والمؤازرة الفنية والإشراف على جودة الأداء عند الحاجة لمختلف مديريات المصرف من قبل المديريات المختصة لدى الشريك الاستراتيجي البنك اللبناني الفرنسي وفق حاجة وطلب الإدارة.
- ج. تصحيح رواتب وأجور ومنافع وتعويضات العاملين في المصرف لتتناسب مع معدلات التضخم وغلاء المعيشة بما يؤمن لهم استقراراً مادياً واجتماعياً يسمح باستمرار عملهم في المصرف. ذلك مع تأكيد المجلس حرصه الحفاظ على قدرة المصرف على تحمل الأعباء الإضافية الناتجة عن ارتفاع كلف التشغيل.

لجنة التدقيق

عضوية اللجنة

رئيسها: السيدة فريال خليل، رئيساً مستقلاً. وتتمتع بخبرة مهنية طويلة في الإدارة المالية والمصرفية.

الأعضاء: السيد غسان الكسم عضواً مستقلاً، والسيد نجيب برازي عضواً غير تنفيذي.

تشتتر عضوية لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة وفق متطلبات الحوكمة والمعايير المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، أن تكون مؤلفة من 3 أعضاء على الأقل وأن يكون ثلثي أعضائها من المستقلين بهدف تأمين الاستقلالية المرجوة للقيام بمسؤولياتها، بالإضافة إلى توفر الخبرات في المحاسبة والإدارة المالية والمصرفية.

وقد تأمّن خلال العام 2023 الالتزام بشروط العضوية هذه، ولم يسجل أي تعديل على عضوية اللجنة خلال العام 2023.

أهداف اللجنة

تهدف لجنة التدقيق إلى مساعدة مجلس الإدارة بما يلي:

- مراجعة التقارير المالية وتقييم فعاليتها وكفاية نظم الضبط والرقابة الداخلية بما فيها استقلالية التدقيق الداخلي ومراقبة الالتزام وحسن أدائهما ومراجعة التقارير الصادرة عن المراقبين المصرفيين الداخليين المعتمدين
- التأكد من أن الإدارة التنفيذية قد اتخذت كافة الإجراءات لتصحيح القصور التي تمت الإشارة لها ضمن تقارير المهام الرقابية ومهام التدقيق.
- التأكد من التزام المصرف بالتطبيق السليم للقوانين والتعليمات النافذة الصادرة عن السلطات الرقابية، وللسياسات والإجراءات الداخلية المعتمدة من مجلس الإدارة.
- تحديد أطر عمل المدقق الخارجي وتنسيق مهامه وتقييم استقلاليته وعمله بموضوعية وقبول خطاب تعيينه وتحديد تعويضاته.

اجتماعات اللجنة

تُعقد لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة أربعة اجتماعات لها على الأقل خلال السنة بوتيرة اجتماع واحد كل ربع. ولها أن تعقد اجتماعات إضافية عند الحاجة. وقد عقدت لجنة التدقيق اجتماعاتها الربعية الدورية أصولاً بالإضافة إلى اجتماع إضافي خلال العام 2023، للسماح للجنة لمراجعة التعديلات الحاصلة على إفصاحات المصرف المالية ولتخصيص وقتاً كافياً للاطلاع على تقرير مراقبة الالتزام وتوصياته.

وعموماً، حرصت اللجنة على عقد اجتماعاتها ضمن مهلة يومية قبل انعقاد اجتماع مجلس الإدارة، فيعزز من فعالية التواصل مع المجلس واعتماد التوصيات الصادرة عنها بالسرعة المرجوة. ودعي لحضور اجتماعات اللجنة مدير التدقيق الداخلي ومدير مراقبة الالتزام في المصرف ومدقق الحسابات الخارجي. كما دعي المدير العام لحضور اجتماعات اللجنة.

نشاط اللجنة خلال عام 2023

رفعت لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة تقاريرها وتوصياتها إلى مجلس الإدارة بالمواضيع التالية خلال العام 2023:

1. صحة ودقة وشفافية البيانات المالية والإفصاح عنها، والالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية ومتطلبات السلطات الرقابية بهذا الشأن، بما في ذلك تطبيق أحكام معايير المحاسبة الدولية رقم 9 IFRS9 الخاص بتصنيف مخاطر الأصول المالية.
2. مراجعة سياسات تصنيف وقياس مخاطر الأصول المالية عملاً بالمعيار رقم 9 والتأكيد على كفايتها، بما فيه آليات ومنهجيات احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة ومعايرة احتمال التعثر التاريخي لقاء مخاطر التسليف ومخاطر الاستثمار المالي.
3. التأكد وبشكل ربعي، من خلال تقارير مدقق الحسابات الخارجي، من صحة النماذج والمنهجيات المعتمدة لتصنيف المخاطر الائتمانية، ومن دقة احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لقاء مخاطر التسليف ومخاطر الأصول المالية.
4. مقارنة أداء المصرف بنتائج المصارف المنافسة للتأكد من اعتماد التحفظ في إدارة هذه المخاطر.

5. الشؤون الضريبية والقضايا ذات الأثر الجوهري على البيانات المالية، لجهة:
 - أ. مستجدات الدعوى أمام المحاكم المختصة للاعتراض على التكاليف الإضافي على ضريبة رواتب وأجور الإدارة العليا بين 2013 و 2020 (وفق ما تمت الإشارة له أعلاه في تقرير مجلس الإدارة).
 - ب. متابعة تكليف ضريبة الدخل الإضافية عن العام 2021، (وفق ما تمت الإشارة له أعلاه في تقرير مجلس الإدارة).
6. فعالية وكفاية نظم الضبط والرقابة الداخلية والالتزام بالتطبيق السليم للقوانين النافذة وإجراءات المصرف بناء لنتائج تقارير التدقيق الداخلي ومراقبة الالتزام. وتابعت اللجنة دورياً نسب تقدم إدارة المصرف في معالجة القصور. وخلصت إلى توفر أنظمة ضبط داخلية جيدة على صعيد الفروع ومقبولة على صعيد المديريات المركزية.
7. كفاية الكوادر والكفاءات العاملة في مديرية التدقيق الداخلي وموضوعية تقاريرها واستقلاليتها. وأكدت اللجنة توفر نظام رقابة داخلي جيد نسبياً في المصرف نتيجة أداء فريق عمل التدقيق الداخلي مهام التدقيق الموكلة له بكفاءة جيدة.
8. كفاية الكوادر والكفاءات العاملة في مديرية مراقبة الالتزام، وكفاية نطاق عملها واستقلاليتها، وخلصت اللجنة إلى كفاية السياسات الخاصة بمراقبة الالتزام بما فيها برنامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتوفر مستوى رقابة مقبول على تقيّد أقسام المصرف بها.
9. الوقوف عند التعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة، حيث يسجل خلال العام 2023 انتهاء جميع هذه التعاملات المتمثلة بحالتين (راجع ص. 37 للتفاصيل)
10. تحديد نطاق عمل مدقق الحسابات الخارجي وكفائته ومتابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عنه.
11. تقييم أداء مدقق الحسابات الخارجي المعتمد بناءً لمعايير اعتمدها مجلس الإدارة تم التأكيد من خلالها على موضوعية واستقلالية المدقق الخارجي المعتمد علم 2023 وكفاية خبرات فريق عمله والالتزامه بخطاب تعيينه. واعتمدت آلية التقييم على الحصول على ردود أعضاء لجنة التدقيق بالإضافة إلى ردود أعضاء الإدارة التنفيذية التي لها تعامل مستمر مع المدقق الخارجي.
12. تقييم أداء اللجنة عن العام 2023 بمستوى جيد ورفع مقترحات بشأن أي من الملاحظات الواردة إلى مجلس الإدارة.

لجنة إدارة المخاطر

عضوية اللجنة

رئيسها: السيدة فريال خليل رئيساً مستقلاً. وتتمتع بخبرة مهنية طويلة في الإدارة المالية والمصرفية ولاسيما في إدارة المخاطر المصرفية.

الأعضاء: السيد ناجي شاولي عضو غير تنفيذي والسيد جمال منصور عضو غير تنفيذي، السيد نجيب برازي عضو غير تنفيذي وتشتتر عضوية اللجنة، وفق متطلبات الحوكمة والمعايير المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، أن تتألف على الأقل من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين، على ألا يزيد عدد الأعضاء التنفيذيين عن عضو واحد وعلى أن يكون رئيسها عضواً مستقلاً.

وقد تأمن خلال العام 2023 الالتزام بشروط العضوية هذه، ولم يسجل أي تعديل على عضوية اللجنة خلال العام 2023.

أهداف اللجنة

تهدف لجنة إدارة المخاطر إلى ما يلي:

- ترسيخ ثقافة إدارة مخاطر بكافة أشكالها على مختلف مستويات المصرف
- مساعدة مجلس الإدارة على وضع سياسة إدارة مخاطر المصرف بما ينسجم وقدرته ومدى قبوله على تحمل المخاطر
- مراجعة أداء الإدارة التنفيذية في إدارة كافة المخاطر المصرفية من مخاطر الائتمان والسيولة والسوق والتشغيل وعدم الالتزام والسمعة وغيرها.
- تقييم خطط طوارئ إدارة الأزمات التي يكون المصرف عرضة لها.
- التأكد من استقلالية مديرية إدارة المخاطر وضمان توافر الموارد البشرية والنظم الكافية لإدارتها.

اجتماعات اللجنة

التزاماً بمتطلبات الحوكمة وميثاق عملها المعتمد، عقدت لجنة إدارة المخاطر أربعة اجتماعات لها خلال العام 2023 بوتيرة اجتماع واحد كل ربع. وقد دعي لحضور اجتماعات اللجنة كل من مدير إدارة المخاطر والمدير العام.

نشاط اللجنة خلال عام 2023

رفعت لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة تقاريرها وتوصياتها إلى مجلس الإدارة بالمواضيع التالية خلال العام 2023:

1. التأكيد على فعالية واستقلالية وظيفية إدارة المخاطر: أكدت اللجنة توفر رقابة جيدة جداً على المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها المصرف وقيام مديرية إدارة المخاطر بمتابعة بكفاءة جيدة جداً لهذه المخاطر من قبل مختلف وحداتها باستثناء وحدة إدارة المخاطر التشغيلية التي ما تزال تسجل نقصاً في فريق عملها. وقد تأمن إحلال جيد لمدير إدارة المخاطر ولوظائف إدارة المخاطر الائتمانية بعد نجاح خطة اللجنة في تأهيل مدير دائرة إدارة المخاطر الائتمانية ورئيس وحدة ضبط المخاطر الائتمانية وتعيينه بمنصب مساعد مدير إدارة مخاطر.
2. مراجعة استراتيجيات وسياسات إدارة المخاطر في المصرف بما يتوافق مع متطلبات المعيار المحاسبي رقم 9 وتطور نشاط المصرف وكفائتها
3. نتائج التقارير الدورية واختبارات الجهد حول تعرضات المصرف للمخاطر وحجمها، بما فيه سبل ترشيد توظيف سيولة المصرف ودعم الإيرادات
4. كفاية المخصصات المكونة لقاء مخاطر التسليف من جهة، ومن جهة أخرى لقاء الأصول المالية الموظفة في لبنان.
5. كفاية الإجراءات العلاجية المتخذة لقاء المخاطر التشغيلية التي يتعرض لها المصرف.
6. التزام المصرف بمستويات وحدود للمخاطر التي يمكن للمصرف القبول بها بالإضافة إلى الحدود الرقابية المفروضة من مصرف سورية المركزي.
7. التزام المصرف بتطبيق أحكام بازل وفق متطلبات السلطات الرقابية والإدارة المصرفية السليمة، وتسجيل تقدم مستمر في إعداد منظومة التقارير لمتابعة مختلف المخاطر المصرفية.
8. تقييم أداء اللجنة عن العام 2023 بمستوى جيد ورفع مقترحات بشأن الملاحظات الواردة إلى مجلس الإدارة.

لجنة التسليف المنبثقة عن مجلس الإدارة

عضوية اللجنة

رئيسها: السيد ناجي شاوي رئيساً غير تنفيذي

الأعضاء: السيد جمال منصور عضواً غير تنفيذي، والسيدة سلمى صبرا عضواً غير تنفيذي.

تشترط عضوية اللجنة، وفق المعايير المعتمدة من قبل مجلس الإدارة وعملاً بالمسؤوليات الموكلة إليها بناءً لتعليمات السلطات الرقابية، أن تتألف من ثلاثة أعضاء على الأقل وأن يكون أعضاؤها من الأعضاء غير التنفيذيين وغير المشاركين في لجنة التدقيق لضمان الفصل بين المهام الرقابية، فضلاً عن إلزامية توفر الخبرات في إدارة المخاطر الائتمانية المصرفية والمعرفة المعمقة في السوق المحلي.

وقد تأمن الالتزام بشروط العضوية هذه، ولم يسجل أي تعديل على عضوية اللجنة خلال العام 2023.

أهداف اللجنة

تهدف لجنة التسليف المنبثقة عن مجلس الإدارة إلى اتخاذ قرارات التسليف التي تتضمن تعرضات مخاطر ائتمانية كبيرة ذات أثر جوهري يفوق مبلغها الصلاحيات الممنوحة لجنة التسليف الإدارية، بالإضافة إلى مراجعة قرارات التسليف المتخذة من قبل هذه اللجنة والتأكد من كفاية المخصصات المتخذة لقاء هذه المخاطر. كما تقوم بمتابعة الديون المتعثرة ولاسيما غير المنتجة منها وإجراءات تحصيلها ومراجعة شروط وضوابط المنتجات المصرفية التي تقترح الإدارة تسويقها والتأكد من كفايتها.

اجتماعات اللجنة

تعد لجنة التسليف المنبثقة عن مجلس الإدارة اجتماعان لها خلال العام بوتيرة اجتماع واحد بشكل نصف سنوي، ويدعى لحضور اجتماعات اللجنة المدير العام ومدير إدارة المخاطر، وقد عقدت لجنة التسليف اجتماعاتها الدورية أصولاً بالإضافة إلى اجتماع إضافي خلال العام 2023.

نشاط اللجنة خلال عام 2023

بغرض تحقيق أهدافها، تلخص نشاط لجنة التسليف المنبثقة عن مجلس الإدارة خلال العام 2023 بما يلي:

1. مراجعة ضوابط وصلاحيات منح التسهيلات الائتمانية المفوضة للجنة التسليف الإدارية وللجنة التسليف المنبثقة عن مجلس الإدارة بما ينسجم مع المسؤوليات الموكلة لكل منها في تطبيق متطلبات متابعة المخاطر الائتمانية وفق المعيار المحاسبي 9 والتعليمات الرقابية.
2. مراجعة وضع محفظة التسليف ككل بما فيها قروض التجزئة الممنوحة من قبل المصرف.
3. تحديد نسبة من الأموال الخاصة لمنح قروض للعاملين في المصرف واعتماد شروط وضوابط منح هذه القروض على ضوء التعليمات المستجدة الصادرة عن المصرف المركزي بهذا الشأن.
4. الاطلاع والمصادقة على التسهيلات العادية المقبولة المصنفة ضمن فئة ديون المرحلة الأولى والممنوحة من لجنة التسليف الإدارية ضمن الصلاحيات المفوضة لها، ودراسة طلبات التسليف الجديدة بما يفوق تلك الصلاحيات وإقرار منحها.
5. مراجعة إجراءات تصنيف وإدارة الديون المصنفة ضمن فئة المرحلة الثانية والتأكد من احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة عنها وإقرار المخصصات المكونة لقاءها.
6. متابعة كفاية إجراءات تحصيل الديون غير المنتجة المصنفة ضمن فئة المرحلة الثالثة والتأكد من احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة عنها وإقرار المخصصات المكونة لقاءها. ومتابعة التطورات في الإجراءات القضائية لهذا الغرض، وإقرار المبالغ المحصلة و/أو المشطوبة. وقد اتخذت اللجنة قرار بمشاركة المصرف بمزاد علني على عقار أحد العملاء المتعثرين وتملكه بهدف تعزيز عناصر تحصيل المديونية. كما أوصت اللجنة بقبول تنازل المصرف عن الإحالة القطعية لعقار عميل متعثر آخر مقابل سداده كامل المديونية. وتم اغلاق الملف.
7. مراجعة سقف التعامل مع المصارف المعتمدة في سورية والخارج وإقرارها.
8. التأكد من الحصول على موافقة مصرف سورية المركزي أصولاً على التسهيلات الممنوحة لرئيس مجلس الإدارة.
9. تقييم أداء اللجنة عن العام 2023 بمستوى جيد جداً ورفع مقترحات بشأن الملاحظات الواردة إلى مجلس الإدارة.

لجنة الترشيحات والتعويضات

عضوية اللجنة

رئيسها: السيد غسان الكسم رئيساً مستقلاً. ويتمتع بخبرة طويلة في إدارة الشركات التجارية والصناعية في سورية.
الأعضاء: السيد بشار الدبل عضواً مستقلاً، والسيد فتحي انطاكي عضواً غير تنفيذي.

تشترط عضوية اللجنة، وفق متطلبات الحوكمة والمعايير المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، أن تتألف على الأقل من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين، غالبيتهم من الأعضاء المستقلين، وعلى أن يكون رئيسها عضواً مستقلاً، بهدف ضمان استقلالية القرار وموضوعية الحوار عند تحديد سياسات التوظيف والرواتب والتعويضات لموظفي المصرف ولاسيما المدراء التنفيذيين منهم، كما وتحديد معايير تعيين أعضاء مجلس الإدارة وسياسة تعويضاتهم. وقد تأمن خلال العام 2023 الالتزام بشروط العضوية هذه. ولم يسجل أي تعديل على عضوية اللجنة خلال هذا العام.

أهداف اللجنة

تهدف لجنة الترشيحات والتعويضات إلى مساعدة مجلس الإدارة في:

1. مراقبة وضمان شفافية عمليات اختيار أعضاء مجلس الإدارة وتعيينهم وتبديلهم وتقييم فعالية مجلس الإدارة ككل وفعالية أعضائه بشكل مستقل وضمان شفافية سياسات تعويضات ومكافآت أعضاء المجلس
2. مراجعة سياسة التوظيف المعتمدة في المصرف لضمان شفافية عملية اختيار المدير العام ونائبه وتعيينهما وإقالتها بالإضافة إلى تعيين المدراء وتقييم أدائهم وتحديد تعويضاتهم بما ينسجم مع الأهداف العامة للمصرف.
3. مراقبة صلات القرابة المسجلة حتى الدرجة الرابعة بين الأطراف ذوي العلاقة بالمصرف، فيما بين الموظفين، وفيما بينهم وبين أعضاء مجلس إدارة المصرف، وصلات القرابة بين أعضاء مجلس الإدارة.
4. مراجعة سياسة الرواتب وسلم الرتب والرواتب وسياسة التدريب المعتمدة لضمان كفايتها وعدالتها بهدف استقطاب ذوي الكفاءات.
5. التأكد من وجود سياسة إحلال على كافة مستويات المصرف وخاصة على مستوى إدارة المصرف لضمان استمرارية العمل.

اجتماعات اللجنة

تعقد لجنة الترشيحات والتعويضات اجتماعان لها بوتيرة اجتماع واحد خلال النصف الأول من السنة واجتماع ثان خلال النصف الثاني منه وفق متطلبات الحوكمة وميثاق عملها. وقد عقدت لجنة الترشيحات والتعويضات اجتماعاتها الدورية أصولاً. وقد شارك في هذه الاجتماعات المدير العام ومدير الموارد البشرية للتداول في كفاية سياسات وإجراءات إدارة الموارد البشرية في المصرف وفي استقطاب أصحاب الكفاءات.

نشاط اللجنة خلال عام 2023

رفعت لجنة إدارة الترشيحات والتعويضات المنبثقة عن مجلس الإدارة تقاريرها وتوصياتها إلى مجلس الإدارة بالمواضيع التالية خلال العام 2023:

1. لجهة شؤون مجلس الإدارة:

- أ. التزام الأعضاء بحضور اجتماعات المجلس واللجان المنبثقة عنه أصولاً وبتخصيص الوقت اللازم خلال عام 2023 لممارسة واجباتهم
- ب. الالتزام بصرف التعويضات المقررة لأعضاء مجلس الإدارة عن العام 2023 وفق قرار الهيئة العامة بهذا الشأن
- ج. نتائج تقييم أداء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه والأعضاء عن العام 2023 بمستوى جيد
- د. الالتزام بتعريف أعضاء مجلس الإدارة على مسؤولياتهم وواجباتهم وأحكام الحوكمة وإطلاعهم على القوانين الراعية لنشاط المصرف. والتوصية بإعداد ندوة لأعضاء المجلس حول المعايير الأساسية لتقييم الأداء المصرفي وتطوره.
- هـ. تقييم أداء اللجنة عن العام 2023 بمستوى جيد ورفع نتائج التقييم والمقترحات العلاجية بشأن الملاحظات الواردة إلى مجلس الإدارة.

2. لجهة شؤون الموظفين:

- أ. في تدريب العاملين، خلصت اللجنة إلى التزام المصرف بالتدريب المستمر للموظفين وباعتماد موازنة سنوية لذلك، كما تم التأكيد على استمرار تقوية مهارات التحليل المالي والائتماني على مختلف مستويات المصرف ولاسيما الفروع بما يساهم في زيادة حجم الإنتاج التجاري.
- ب. في التوظيف، تبقى سياسة التوظيف قائمة على الحفاظ على التوازن الأمثل بين ملء حاجات التوظيف الملحة والمطلوبة لزيادة حجم الإنتاج وتأمين متطلبات إحلال الوظائف الرئيسية والنتائج التشغيلية للمصرف وقدرته على تحمل الأعباء الإضافية. ويسجل كفاية مقبولة في الكوادر الإدارية وفرق العمل المساندة لها على صعيد مختلف الأنشطة في المصرف، باستثناء استمرار الحاجة الملحة لتعيين مدير متفرغ من أصحاب الخبرة لإدارة شبكة الفروع وصيرفة التجزئة ومدير لإدارة شؤون الاعلام والاعلان.
- ج. في سياسات وخطط إحلال الوظائف الأساسية:
- اعتماد خطة وبرامج تأهيل مساعدي المدير العام لإحلال المدير العام ومواكبة تنفيذ هذه الخطة وتقييم بشكل نصف سنوي تطور أداء كل منهما المهني والتقني وفق معايير التقييم التي تم اعتمادها لذلك، ومواكبة نسب انجاز أهداف العمل التي تم تحديدها لكل منهما بداية كل فترة. كما تأكدت اللجنة من اشراكهما في إدارة النشاط اليومي للمصرف وفي متابعة المشاريع والأنشطة المصرفية.
 - لجهة تعيين نائب للمدير العام، وبسبب ندرة توفر أصحاب الكفاءات والخبرات المصرفية المطلوبة لهذا المنصب في سورية حالياً وصعوبة استقطابها من الخارج، تهدف اللجنة متابعة تأهيل وتدريب مساعدي المدير العام خلال 2024، ليصار بناءً على نتائج تقييم أداء كل منهما اقتراح تعيين أحدهما بهذا المنصب. (وفق ما تمت الإشارة له أعلاه في تقرير مجلس الإدارة).
 - التأكيد على وجود كفاية مقبولة نسبياً في إحلال الوظائف الرئيسية على صعيد مختلف أنشطة المصرف، وتبقى سياسة إحلال الوظائف الرئيسية قائمة على توفر موظف يساند الموظف المسؤول عن كل مديرية، ولا يأخذ بعين الاعتبار توفر مدير أصيل و/أو توفر الكفاءة بالمستوى المطلوب. حيث تعمل الإدارة بمبدأ إبلاء المسؤولية للموظفين الحاليين ممن يتوفر لديهم مهارات يمكن الاعتماد عليها وتمييزها.
- د. في معايير الأهلية المطلوبة لتعيين المدير العام وموظفي المصرف وتقييم أدائهم، خلصت اللجنة إلى كفاية السياسات بهذا الشأن وتوفر هيكلية إدارية متينة يمكن الاتكال عليها للقيام بالمهام والمسؤوليات المطلوبة بمستوى جيد نسبياً. وتؤكد اللجنة أن نتائج تقييم أداء المدير العام لسنة 2023 هي بمستوى جيد، وأوصت بتجديد التعاقد معه.
- هـ. في سياسة الرواتب والتعويضات، قضت سياسة المصرف بدعم القدرة الشرائية للعاملين بهدف التحوط دون المنافسة على استقطابهم من المصارف الأخرى ورفع قدرة المصرف على توظيف الكفاءات المصرفية والمحافظة عليها بما يدعم تطور الإنتاج من جهة، ومعالجة نسبية من جهة ثانية للمفاعيل السلبية الناتجة عن التصاعد التضخمي خلال العام 2023، وذلك وفق ما هو معمول به في السوق ووفق ما تسمح به إيرادات المصرف.

لجنة الحوكمة

عضوية اللجنة

رئيسها: السيد ناجي شابي، بصفته رئيس مجلس الإدارة
الأعضاء: الدكتور سليم الشلاح عضواً غير تنفيذي، السيد غسان الكسم عضواً مستقلاً وهو عضو في لجنة التدقيق.
 تشترط عضوية اللجنة، وفق متطلبات الحوكمة والمعايير المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، أن تتألف على الأقل من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين، على أن تضم أحد أعضاء لجنة التدقيق المستقلين وعلى أن يترأسها رئيس مجلس الإدارة.
 وقد تأمّن الالتزام بشروط العضوية هذه، وشهد العام 2023 تعديلات على عضوية اللجنة نتيجة استقالة الدكتور سليم الشلاح من مجلس الإدارة بتاريخ 2023/05/27.

أهداف اللجنة

تهدف لجنة الحوكمة إلى وضع دليل الحوكمة وسياسة الإفصاح في المصرف وتعديلهما عند الضرورة، بما في ذلك مراجعة الهيكل التنظيمي الوظيفي للمصرف وإجراءات الإفصاح الإداري، وتبني دليل الإجراءات التنظيمية الداخلية، مراجعة ميثاق أخلاق المصرف ونظام السلوكيات الداخلي، والتأكد من الالتزام بدليل الحوكمة المعتمد وحسن تطبيقه. كما تحدد هذه اللجنة مهام أمين سر مجلس الإدارة.

اجتماعات اللجنة

التزاماً بمتطلبات الحوكمة وميثاق عملها المعتمد، عقدت لجنة الحوكمة اجتماعين خلال العام 2023. وقد دعي لحضور الاجتماعات المدير العام بهدف عرض تقريره عن تنظيم الإدارة التنفيذية.

نشاط اللجنة خلال عام 2023

رفعت لجنة الحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة تقاريرها وتوصياتها إلى مجلس الإدارة بالمواضيع التالية خلال العام 2023:

1. مراجعة وتحديث دليل حوكمة المصرف ومواثيق عمل اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.
2. مراجعة سياسة الإفصاح في المصرف.
3. كفاية مقبولة لأنظمة الضبط والرقابة الداخلية وأنظمة مكافحة غسل الأموال والتزام جيد بأحكام الحوكمة بناءً لمخرجات مهام التدقيق الداخلي.
4. مراجعة ميثاق الأخلاق. والتأكيد على التزام أعضاء مجلس الإدارة والموظفين بأحكام هذا النظام وبأحكام النظام الداخلي.
5. اعتماد خطط توثيق واستكمال دليل إجراءات عمل المصرف ودليل التوصيف الوظيفي، ورفع التوصيات إلى مجلس الإدارة بالمصادقة على إجراءات العمل والتوصيفات الوظيفية المنجزة.
6. التغييرات الطارئة على سياسة وصلاحيات التوقيع عن المصرف وفق التعديلات المقررة على الهيكلية التنظيمية.
7. مراجعة الهيكل التنظيمي العام للمصرف والتراتبية الهرمية، حيث تؤكد اللجنة توفر هيكلية إدارية متينة يمكن الاتكال عليها للقيام بالمهام والمسؤوليات المطلوبة. وتشدد على أولوية ملء الشواغر من بين الكفاءات التي أثبتت عن جدارة في عملها داخل المصرف ومتابعة تأهيلها بالإضافة إلى استقطاب أصحاب الاختصاص من خارج المصرف بما يعزز خبرات فرق العمل لديه. وتبقى الحاجة إلى ملء الشاغر في إدارة شبكة الفروع وصيرفة التجزئة وفي إدارة الاعلام والاعلان وأهمية ذلك في تعزيز دور الفروع في زيادة الإنتاج وجودة الخدمة، بالإضافة إلى دعم كادر التسليف في المحافظات خارج دمشق وريفها بهدف زيادة نشاط التسليف.
8. أهمية خدمات الدعم الفني المقدمة من قبل الشريك الاستراتيجي خلال عام 2023 وكفايتها لاسيما في إدارة شؤون المعلوماتية على طلب من إدارة المصرف لرفع مستوى الأداء. وتبقى هذه الخدمة مجانية ولا يتحمل بنك الشرق سوى تكاليف موفدي الشريك الاستراتيجي إلى سورية.
9. تقييم أداء اللجنة عن العام 2023 بمستوى جيد جداً ورفع مقترحات بشأن الملاحظات الواردة إلى مجلس الإدارة.

فعالية مجلس الإدارة

شروط ومعايير عضوية مجلس الإدارة

راجع مجلس الإدارة خلال العام 2023 المعايير والإجراءات المعتمدة سابقاً لتعيين أعضاء مجلس إدارة المصرف وأكد على دقتها وشفافيتها والتزامها بالقوانين المرعية الإجراء ولاسيما متطلبات الحوكمة قبل اعتمادها. بحيث تتم الموافقة على المرشحين لعضوية مجلس الإدارة بناء على الكفاءة والأهلية بهدف ضمان تعدد الخبرات المصرفية والمالية والإدارية والتجارية والمهارات الفنية فضلاً عن السمعة الحسنة وإمكانية تخصيص الوقت اللازم للقيام بالمسؤوليات المطلوبة من عضو مجلس الإدارة لما في ذلك من مصلحة للمصرف والمساهمين ككل. على أن يحصل مجلس الإدارة على موافقة مصرف سورية المركزي على المرشحين المنتخبين و/أو المعيّنين.

تقييم أداء وفعالية المجلس ولجانه وأعضائه

قام مجلس الإدارة بنهاية العام 2023 بتقييم كفاءته وفعاليته كما وفعالية مشاركة أعضائه. كما قامت كافة اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة بتقييم أداءها وفعاليتها. ويهدف هذا التقييم السنوي تدارك القصور لتحسين أداء مجلس الإدارة وتعزيز تواصله مع الإدارة التنفيذية. وقد أظهرت نتائج التقييم التزام المجلس واللجان بممارسة مسؤولياتهم المناطة بهم بمستوى "جيد" خلال العام 2023 باستثناء لجنتي التسليف والحوكمة بمستوى "جيد جداً". كما أظهرت نتائج التقييم التزام الأعضاء بالمشاركة الفعالة وتخصيص الوقت بشكل كافٍ للقيام بمسؤولياتهم في مجلس الإدارة ولجانه، مع انخراط جيد من جميع أعضاء مجلس الإدارة في التداولات في متطلبات إدارة المصرف ومخاطره.

ويجري التقييم وفقاً لمعايير موضوعية وضعتها لجنة الترشيحات والتعويضات ضمن استمارات تقييم خاصة لكل من مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه إضافة إلى معايير وضعت لتقييم مشاركة الأعضاء كل بمفرده. حيث يقوم أعضاء مجلس الإدارة واللجان بالإجابة على استمارات التقييم وإعادتها إلى أمانة سر مجلس الإدارة التي تقوم بتجميع النتائج وتعرضها على رئيس مجلس الإدارة الذي يناقشها مع المجلس مجتمعاً.

ويشمل التقييم مدى الاطلاع على نشاط المصرف وأهدافه واكتمال مصفوفة التقارير المرفوعة وإمكانية إبداء رأي مستقل وموضوعي خلال النقاشات. كما شملت عملية التقييم قيام لجنة التدقيق بتقييم أداء المدققين الخارجيين المعتمدين خلال العام 2023 بناءً لمعايير موضوعية واستمارة تقييم خاصة تم من خلالها أيضاً رصد رأي وملاحظات أعضاء الإدارة التنفيذية الذين لهم تواصل مهني مع المدققين الخارجيين خلال العام.

التدريب المستمر لأعضاء مجلس الإدارة

اعتمد مجلس الإدارة بداية عام 2023 برنامجاً تدريبياً لأعضاء مجلس الإدارة بمواضيع ذات صلة بمسؤولياتهم. وتم إنجاز تدريب لأعضاء مجلس الإدارة موضوعه "مسؤوليات مجلس الإدارة في حوكمة الأنظمة المعلوماتية – IT Governance Framework"، وقد شارك في هذه الدورة أعضاء الإدارة العامة والمديريات المركزية. وقد تم التدريب بالتعاون مع مؤسسة Tamayyaz المتخصصة بمواضيع الحوكمة المؤسسية وقد لاقت هذه الدورة القبول والإيجاب من قبل جميع أعضاء مجلس الإدارة والمشاركين من الإدارة العامة. كما تأكد المجلس ومن خلال أمانة السر وعمل مختلف اللجان المنبثقة عنه، توفير اطلاع الأعضاء على أهم القرارات والتشريعات النازمة للعمل المصرفي بما فيها اطلاعه على تلك الصادرة خلال العام 2023 ومدى تأثيرها على نشاط المصرف. ذلك بالإضافة إلى توفير بالتنسيق مع الإدارة التنفيذية تواصل أعضاء مجلس الإدارة مع مختلف المدراء التنفيذيين وغير التنفيذيين ما سمح لهم التعرف عن قرب عن متطلبات العمل والمعوقات والمخاطر التشغيلية.

تعارض المصالح

تتشأ حالات تعارض المصالح حين يتأثر قرار الموظف أو عضو مجلس الإدارة وأدائه بمصلحة شخصية مادية أو معنوية تهمة شخصياً أو تهم أحد أقربائه حتى الدرجة الرابعة. وقد شدد ميثاق أخلاق المصرف على التزام موظفي المصرف وأعضاء مجلس الإدارة بما يلي:

- عدم قبول المبالغ المالية والهدايا غير الرمزية والضيافة المفرطة من قبل أي طرف ثالث له تأثير على التعاملات التجارية الحالية والمستقبلية للمصرف.
- عدم القيام بأي نشاط تجاري من شأنه أن يؤثر على قدرة الفرد في تكريس الوقت اللازم والعناية المطلوبة للقيام بمسؤولياته. ولا يجوز للموظف التعاطي بالانفراد أو الاشتراك في أية مؤسسة تجارية أخرى، أو المشاركة في عضوية مجلس إدارة إحدى الشركات. كما لا يجوز لعضو مجلس الإدارة الجمع بين مسؤوليته في المجلس والمشاركة في عضوية مجالس إدارة إحدى الشركات الأخرى باستثناء ما تسمح بذلك القوانين المرعية الإجراء ودليل حوكمة المصرف.
- التأكد من أن الجوانب التقنية والتجارية والقانونية وغيرها واضحة وموضوعية لدى إدارة العلاقة مع الموردين والعملاء لتجنب حالات المحسوبية والانتحياز.

يعتمد مجلس الإدارة عدد من السياسات والإجراءات الضابطة لحالات تعارض المصالح. تقوم كل من مديرية التدقيق الداخلي ومديرية إدارة المخاطر برفع تقارير إلى مجلس الإدارة عن أي حالة تعارض للمصالح تسجل في المصرف. كما تقوم أمانة السر سنوياً بتحديث البيانات الخاصة بالأطراف ذوي العلاقة وبأعضاء مجلس الإدارة، ما يسمح لمجلس الإدارة الاطلاع على كافة التزامات ومسؤوليات أعضائه الشخصية والتأكد من عدم تعارضها مع مصالح المصرف ومسؤولياتهم في عضوية المجلس وفق أحكام الحوكمة والنظام الأساسي المعتمد والقوانين المرعية الإجراء. ويقع على أعضاء مجلس الإدارة واجب إبلاغ رئيس المجلس و/أو أمانة السر عند وجود أي تعارض في المصالح وتجنب المشاركة في النقاشات و/أو المشاركة في اتخاذ أي قرار بذلك.

يفيد مجلس الإدارة أنه لم تنشأ خلال العام 2023 أي حالة تعارض في المصالح، كما يسجل خلال العام 2023 انتهاء الاستثناءات المتعلقة بعمليتين مع طرفين من ذوي العلاقة مع المصرف تم الحصول على موافقة مصرف سورية المركزي عليها أصولاً (راجع الفقرة الخاصة بذلك أدناه). وفيما عدا ذلك، فقد اقتصرَت التعاملات المسجلة في بيانات المصرف كما في 2023/12/31 مع كل من العملاء والموردين وممثلي السلطات الرقابية والمدققين الخارجيين ومصارف مجموعة الشريك الاستراتيجي على اعتباره يملك مصلحة مؤثرة في بنك الشرق بما يفوق 10% من رأسماله، وأعضاء مجلس إدارة المصرف ومديره العام وأي موظف من موظفيه وأقرباء جميع المذكورين حتى الدرجة الرابعة، على التعاملات المصرفية العادية ضمن الضوابط بهذا الشأن الصادرة عن السلطات الرقابية ومبادئ ميثاق الأخلاقيات المعتمد في المصرف.

التعامل مع الأطراف ذوي العلاقة

يشمل مفهوم الأطراف ذوي العلاقة:

- أ. أعضاء في مجلس إدارة المصرف أو أيًا من المؤسسات التابعة أو الشقيقة أو الحليفة للمصرف، أو المدققين الخارجيين، أو مستشاري المصرف أو إدارته التنفيذية أو أي موظف يتبع مجلس الإدارة ويرفع إليه تقاريره بشكل مباشر، أو أقارب المذكورين من الزوج أو الزوجة والأولاد.
- ب. أي شخص طبيعي وأقاربه من الزوج أو الزوجة والأولاد، أو أي شخص اعتباري، يمتلك بشكل مباشر أو غير مباشر مصلحة مؤثرة بنسبة 10% أو أكثر في المصرف أو في الشركات التابعة أو الشقيقة أو الحليفة
- ج. المؤسسات الأم والشقيقة والتابعة والحليفة للمصرف، علماً أنه لا يوجد لبنك الشرق أية شركات تابعة أو شقيقة.

حرص مجلس الإدارة خلال العام 2023 على الالتزام بأن تكون تعاملاته مع الأطراف ذوي العلاقة ضمن الضوابط الناضمة لذلك وفق أحكام الحوكمة وقواعد الإدارة السليمة للشركات والقوانين المرعية الإجراء.

وقد سجل المجلس نشوء التعاملات التالية الاستثنائية مع الأطراف ذوي العلاقة:

1. تجديد إصدار، على طلب من شركة "العناية للمواد الغذائية والدوائية" التابعة لرئيس مجلس الإدارة، كفالة حسن تنفيذ بقيمة 1.709 مليون يورو لصالح المؤسسة العامة للتجارة لتوريد أدوية سرطانية. وقد وافق مصرف سورية المركزي أصولاً على هذا التجديد لغاية نهاية شهر آب 2023 انطلاقاً من غاية الكفالة في تسهيل توريد أدوية سرطانية إلى سورية في ظل المعوقات التي تفرضها العقوبات الخارجية على سورية وللسماع للمؤسسة العامة للتجارة من رصد كامل قيمة الاعتماد المطلوب بالقطع الأجنبي لذلك.
- "ويسجل انتهاء هذا الاستثناء في تشرين الأول 2023 نتيجة إلغاء الكفالة بناءً على طلب الجهة المستفيدة بتاريخ 2023/10/24"
2. استمرار التعاقد مع شركة "بيتر مونيتكس" التابعة للسيد غسان الشلاح، شقيق نائب رئيس مجلس إدارة المصرف الدكتور سليم الشلاح. حيث أن الغاية من العقد هو التزام بنك الشرق بمتطلبات مصرف سورية المركزي للتعاقد مع شركات سورية محلية لتوفير خدمات الدفع الإلكتروني وإصدار البطاقات المصرفية الخاصة ببنك الشرق. وقد حصل المصرف على موافقة مصرف سورية المركزي للتعاقد مع هذه الشركة أصولاً.
- "يسجل انتهاء هذا الاستثناء نهاية آيار 2023 نتيجة استقالة نائب رئيس مجلس الإدارة الدكتور سليم الشلاح بتاريخ 2023/05/27"

كما يسجل المجلس في العام 2023:

1. ممارسة عضو مجلس الإدارة السيد جمال منصور أعمال مصرفية مشابهة لتلك التي يمارسها في بنك الشرق لدى البنك اللبناني الفرنسي في لبنان، فضلاً عن كونه عضو مجلس إدارة في بنك SBA في فرنسا وعضو مجلس إدارة في شركة كفالات ش.م.ل. (ممثلاً للشريك الاستراتيجي) التي تعنى بضمان القروض في لبنان.
2. ممارسة السيدة سلمى صبرا أعمالاً مصرفية مشابهة للأعمال التي تمارسها في بنك الشرق، لدى البنك اللبناني الفرنسي.

وبالتالي يوصي المجلس بموافقة الهيئة العامة للمساهمين تجديد ترخيصها لكل منهما لممارسة هذه الأعمال عملاً بأحكام الفقرة 4 من المادة 152 من قانون الشركات التي قضت بعدم "جواز لأي من أعضاء مجلس الإدارة أو للأشخاص المكلفين بتمثيل الشركة أن يشتركوا في إدارة شركة مشابهة أو منافسة لشركتهم أو أن يتعاطوا تجارة مشابهة أو منافسة لها إلا إذا حصلوا على ترخيص يجدد في كل سنة".

التعامل مع الموردين والامتيازات الحكومية

يفيد المجلس أن المصرف لم يتمتع بأي حماية أو امتياز حكومي خاص خلال العام 2023.

كما يفيد المصرف حرص الإدارة الدائم خلال العام 2023 على عدم الاعتماد على العملاء الرئيسيين في توفير الإيرادات، مما ساهم في المحافظة على نسب تركيز إجمالي إيرادات المصرف من هؤلاء العملاء دون السقف الرقابي المحدد بنسبة 10% من إجمالي الإيرادات.

لجهة التعامل مع الموردين، لم يسجل أي تجاوز على السقف الرقابي المحدد بنسبة 10% خلال العام 2023.

التعاملات مع الشركة الحليفة وخدمات الدعم

تقتصر علاقات بنك الشرق بهذا الشأن بوجود تعاملات مصرفية مع كل من:

1. البنك اللبناني الفرنسي بصفته شريك استراتيجي، حيث يحتفظ بنك الشرق لدى هذا المصرف بحسابات جارية تسهيلاً لحركة حوالات عملائه من الخارج.

2. الشركة العربية المصرفية (بنك SBA) في فرنسا بصفتها مصرف حليف، لبنك الشرق تعاملات مصرفية معه يقوم من خلالها بخدمة تحاويل عملائه من وإلى الخارج، بالإضافة إلى توظيف جزء من سيولته بالعملة الأجنبية في حسابات مجدية للفوائد تدعم إيرادات المصرف بالعملة الأجنبية.

وبقيت كافة هذه التعاملات ضمن النشاطات الاعتيادية وباعتماد الفوائد والعمولات المعتادة بين المصارف.

كما تشمل هذه التعاملات أيضاً خدمات الدعم الفني والتقني التي يقدمها الشريك الاستراتيجي البنك اللبناني الفرنسي إلى بنك الشرق بناءً لطلب صريح من الإدارة العامة للمصرف. وقد تلخصت هذه الخدمات خلال العام 2023 على ما يلي:

- الإشراف على نشاط مديريات التدقيق الداخلي ومراقبة الالتزام وإدارة المخاطر والموارد البشرية لدى بنك الشرق ومساندة فريق عملها وتدريبه فنياً بناءً لطلب محدد بذلك من إدارة بنك الشرق، دون أي مقابل، بقيام البنك اللبناني الفرنسي متابعة التزام بنك الشرق بضوابط الممارسات السليمة لإدارة المصرف وتحفيز عملية رقابة فعالة كافية وضمان الإشراف على المخاطر

- وضع بعض موظفيه تحت تصرف بنك الشرق لتقديم الاستشارة والدعم التقني في إدارة شؤون المعلوماتية والإشراف المباشر على فريق عمل مديرية المعلوماتية ومديرية الأمن بشقيها المادي والمعلوماتي وتدريبه، وفي تأمين الأجهزة التقنية والبرمجيات المصرفية المتخصصة بالإضافة إلى خدمات الدعم في صيانة وتأهيل شبكة اتصالات المصرف دون أي مقابل. ذلك بالإضافة إلى إيفاد موظفين اثنين من قبله إلى بنك الشرق وعلى طلب من إدارة هذا الأخير لتحديث عدد من أنظمة المصرف المعلوماتية التشغيلية وتطوير برمجياته والتأكد من سلامة إجراءات الأمن والحماية عليها. وتحمل المصرف عن الفترة الممتدة بين 2023/1/1 و 2023/12/31 مصاريف إنتقال وإقامة هؤلاء الموظفين الموفدين بقيمة إجمالية بلغت حوالي 226 د.أ. و 2,166,800 ل.س.

- تقديم المساندة في عمليات تأهيل مقرات المصرف وصيانتها، وتلبية طلبات إدارة المصرف في إبداء الرأي والاستشارة حول التصميم الهندسية والإنشائية للمقرات الجديدة المنوي تجهيزها، وذلك دون مقابل.

- إيفاد موظفي مراقبة الالتزام والمعلوماتية في بنك الشرق للتدريب لدى نظرائهم في البنك اللبناني الفرنسي دون أي مقابل.

- توفير بعض الخدمات الفنية المطلوبة لجهة منشورات ومطبوعات المصرف من قبل مديرية الإعلام والإعلان لدى الشريك الاستراتيجي دون أي مقابل.

- يستعمل بنك الشرق على جميع وثائقه الشعار المعد خصيصاً له ضمن تسميته القانونية الذي يقع في ملكية الشريك الاستراتيجي، كما يستعمل بنك الشرق العلامات التجارية المسجلة كلها باسم البنك اللبناني الفرنسي في سورية دون أي مقابل. يتوقف هذا الاستعمال تلقائياً دون ترتب أي حقوق مكتسبة لبنك الشرق أو أي أجور أو تعويض من أي نوع كان، عندما لا يعود للبنك اللبناني الفرنسي ش.م.ل. صفة الشريك الاستراتيجي.

سياسة التعويضات المعتمدة

تعويضات أعضاء مجلس الإدارة

التزاماً بأحكام دليل الحوكمة وقانون الشركات، تحدد الهيئة العامة، وبناءً على اقتراح من مجلس الإدارة، المكافآت لأعضاء المجلس على أن لا تتعدى 5% من الأرباح السنوية الصافية، كما تحدد بدلات الحضور والتعويضات والمزايا الأخرى لهم على ضوء نشاطات المصرف.

وبناءً لقرار الهيئة العامة في اجتماعها تاريخ 2023/04/30، اعتمد مجلس الإدارة ما يلي:

- عدم صرف أية مكافآت لأعضاء مجلس الإدارة عن نشاطهم لعام 2022.

- صرف تعويض سنوي مقطوع بقيمة ثلاثون مليون ل.س لكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة لقاء عضويته في المجلس، كل بنسبة فترة عضويته في المجلس خلال العام 2023، بحيث تم صرف مبلغ إجمالي بقيمة 252,410,959 ل.س. بما فيها مصروف الضريبة المتوجبة على هذا التعويض.

- صرف مصاريف النقل والانتقال والإقامة بموجب فواتير محددة لبعض أعضاء مجلس الإدارة بقيمة 114,418,100 ل.س. لحضور اجتماعات المجلس واللجان المنبثقة عنه كون مكان إقامتهم يقع خارج مكان الاجتماع المحدد، وذلك تطبيقاً لسياسة تعويضات أعضاء المجلس المعتمدة عام 2023.

- صرف تعويض خاص لعضو مجلس الإدارة السيدة سلمى صبرا بقيمة 100,000,000 ل.س. لقاء قيامها بمهام أمانة سر مجلس الإدارة ولجانته عام 2022 بتكليف من مجلس الإدارة.

- صرف نفقات ضريبية لتعويضات أعضاء مجلس الإدارة بقيمة 32,165,204 ل.س.

كما تمّ خلال العام 2023 صرف النفقات التالية:

- نفقات ضريبة إضافية بمبلغ 6,600,000 ل.س.

- مصاريف ضيافة وتدريب لأعضاء مجلس الإدارة بمبلغ 31,416,446 ل.س.

أيضاً، عملاً بأحكام هذه السياسة، استقاد بعض أعضاء مجلس الإدارة من شروط بوليصة التأمين الصحي المعتمدة لموظفي المصرف عن العام -2022- 2023، وذلك على نفقتهم الخاصة.

ويقترح مجلس الإدارة عرض على الهيئة العامة للمساهمين في اجتماعها السنوي الناظر في المصادقة على بيانات المصرف المالية الموقوفة كما في 2023/12/31 بالموافقة على ما يلي:

- عدم تخصيص أية مكافآت لأعضاء مجلس الإدارة عن نشاطهم لعام 2023

- تخصيص تعويض بقيمة 300 مليون ل.س. صافية لعضو مجلس الإدارة السيدة سلمى صبرا لقيامها بمهام أمانة سر مجلس الإدارة ولجانته عام 2023 بتكليف من مجلس الإدارة.

تعويضات الإدارة التنفيذية

عملاً بأحكام دليل حوكمة المصرف، يحدد مجلس الإدارة بناءً لتوصية من لجنة الترشيحات والتعويضات، كافة التعويضات والمستحقات للإدارة التنفيذية وفقاً لتقييم أدائها. وقد سدد المصرف خلال العام 2023 إجمالي تعويضات لأعضاء الإدارة التنفيذية والتي تشمل المدير العام ومساعديه وأعضاء الصف الإداري الأول (مدراء تنفيذيين وغير تنفيذيين) وصولاً إلى الصف الإداري الثالث (رؤساء وحدات) بقيمة إجمالية حوالي 5.38 مليار ل.س. مقابل 1.69 مليار ل.س. في العام 2022 شملت مجموع الرواتب والتعويضات والمكافآت.

تعويضات مدقق الحسابات الخارجي

بموجب قرار الهيئة العامة العادية في اجتماعها السنوي تاريخ 30/04/2023 والذي انتخبت من خلاله "شركة السمان ومشاركوه" مدققاً لحسابات المصرف للسنة المالية 2023 ممثلة بالسيدة ليلى السمان، وفوضت مجلس الإدارة للتعاقد مع الشركة وتحديد أتعابها، فقد قام مجلس الإدارة بالتعاقد مع المدقق الخارجي السادة شركة السمان ومشاركوه كمدقق حسابات خارجي للمصرف وصرف مبلغ وقدره 136 مليون ل.س. فقط لا غير شمل التدقيق على بيانات المصرف المالية الربعية والسنوية بما يتوافق مع القوانين المرعية الإجراء للعام 2023، بالإضافة إلى التدقيق بكفاية أنظمة الضبط الداخلي في المصرف بما فيها التحقق من كفاية أنظمة الضبط المعلوماتي والتي تؤثر على صحة البيانات المالية، وكفاية أنظمة إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتدقيق بصحة التصاريح الضريبية ورفع تقارير بذلك إلى لجنة التدقيق ومجلس الإدارة.

العمليات غير المتكررة ذات الأثر المالي

لم يسجل المصرف خلال العام 2023 أية عمليات ذات طبيعة غير متكررة كان لها أثر مالي جوهري يؤثر على استمرار عمل المصرف.

الجزاء والعقوبات المقررة على المصرف

- أقرّ مجلس النقد والتسليف في 2023/8/20 فرض عقوبة مالية على بنك الشرق بقيمة 50 مليون ل.س. نتيجة مخالفة أحكام القانون رقم 3/ لعام 2010 و تعديلاته لجهة عدم التزام المصرف بتوفيق أوضاعه وصولاً إلى الحد الأدنى لرأس المال المحدد بموجب القانون المذكور بقيمة 10 مليار ل.س. و خلال المهل المحددة لذلك أصولاً. وقد تمّ تسديد الغرامة.
- نشير إلى أن المصرف كان قد أوضح بكتاب مسبق إلى مصرف سورية المركزي بتاريخ 2023/5/24 ما يلي:
- الالتزام بزيادة رأسمال المصرف تبعاً بين الأعوام 2017 و 2021 عن طريق ضم الأرباح المدورة المتراكمة أو جزء منها إلى رأسمال المصرف وتوزيع الاسهم الناتجة عن هذه العمليات كأسهم مجانية على السادة المساهمين بحيث يبلغ رأسمال بنك الشرق /5,156,250,000/ ل.س. (خمس مليارات ومئة وست وخمسين مليوناً ومئتين وخمسين ألف ل.س) لغاية 2023/12/31.
- لم تسمح نتائج المصرف المحققة خلال الفترة السابقة بتوفيق أوضاع المصرف لجهة بلوغ رأس المال إلى 10 مليار ل.س. عن طريق ضم الأرباح المحققة إلى رأس المال وذلك بسبب من جهة استمرار تسجيل خسائر مدورة محققة لغاية العام 2016، ومن جهة أخرى إن متطلبات تطبيق المعيار المحاسبي رقم 9 أوجبت على المصرف تكوين منذ عام 2018 لتاريخه مخصصات لقاء تعرضات مخاطره الائتمانية بلغت لتاريخه حوالي ما يعادل 26.1 مليار ل.س.، منها مخصصات بالقطع الأجنبي بقيمة حوالي 4 مليون د.أ. لقاء تعرضات مخاطره الائتمانية خارج سورية، كانت قد اقتطعت تراكمياً من أرباح المصرف المحققة.
- طلب مجلس الإدارة في كتابه هذا موافقة مصرف سورية المركزي على زيادة رأس مال المصرف انطلاقاً من نتائج المصرف المالية الموقوفة في 2023/6/30 عن طريق ضم أرباح محققة بقيمة 5 مليار ل.س.. غير أن مصرف سوري المركزي لم يوافق على طلب الزيادة هذه، وفرض العقوبة على بنك الشرق مطالباً بتوفيق أوضاع رأسمال المصرف للوصول إلى الحد الأدنى الرقابي قبل نهاية عام 2024.
- كما تعرض المصرف خلال العام 2023 لستة غرامات مالية بقيمة إجمالية 850,000 ل.س. وعقوبتي تنبيه نتيجة تسجيل 8 حالات قصور في الأنشطة التشغيلية، والتي لم تشكل أي مخالفة جوهريّة للأنظمة والقوانين المرعية الإجراء.

إقرارات مجلس الإدارة

يقرّ مجلس إدارة بنك الشرق ما يلي:

1. أنّ المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمصرف لسنة 2023 هي صحيحة ودقيقة ومكتملة
2. أنّه قد اطلع على إعداد البيانات المالية المرفقة لبنك الشرق والمنتھية بتاريخ 31/12/2023 ولا يوجد أي تحفظ صادر عن مدقق الحسابات الخارجي على هذه البيانات المالية
3. أنّه قد وضع أنظمة تؤمن الرقابة الفعالة على عمليات ونشاط المصرف
4. أنّه لا يوجد أي أمر جوهري قد يؤثر على استمرارية ونشاط بنك الشرق ش.م.م.ع.

هيكلية رأس المال

رأس المال المكتتب والمدفوع

تأسس بنك الشرق في العام 2008 برأسمال مدفوع بالكامل بلغ /2,500,000,000/ ل.س. موزع على /2,500,000/ سهماً بقيمة إسمية ألف ل.س. للسهم الواحد. وفي العام 2012، والتزاماً بمتطلبات أحكام المادة 91 من المرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011، وبعد الحصول على الموافقات المطلوبة أصولاً، تم تجزئة أسهم المصرف بواقع عشرة أسهم من فئة المئة ل.س. لكل سهم من فئة الألف ل.س.، بحيث عدلت القيمة الاسمية للسهم الواحد إلى 100 ل.س. وأصبح رأسمال المصرف موزعاً على خمس وعشرون مليون سهماً.

التزاماً بمتطلبات مصرف سورية المركزي بضرورة العمل على زيادة رأس مال المصرف إنفاذاً لأحكام القانون رقم 3 لعام 2010 والذي قضى بزيادة الحد الأدنى لرأسمال المصارف التقليدية العاملة في سورية ليصبح 10 مليارات ل.س.، فقد قام بنك الشرق بين الأعوام 2017 و 2021، بموجب قرار الهيئة العامة غير العادية لمساهمين المصرف وبموافقة السلطات الرقابية أصولاً، زيادة رأسماله عن طريق ضم جزء من الأرباح المحققة المدورة. ويخلص الجدول التالي عمليات زيادة رأس مال المصرف المسجلة لغاية 2022/12/31.

السنة المالية	تاريخ قرار الهيئة العامة غير العادية	رأس المال قبل الزيادة (مليار ل.س.)	الزيادة المقررة على رأس المال	آلية الزيادة	نسبة التوزيع	رأس المال بعد الزيادة (مليار ل.س.)	عدد الأسهم بعد الزيادة	مصاريف زيادة رأس المال منزلة من حقوق الملكية
2017/12/31	2018/4/30	2.500	250 مليون ل.س.	ضم جزء من الأرباح + جزء من الاحتياطي الخاص وتوزيع أسهم مجانية	10% (سهم مجاني واحد لكل عشرة أسهم)	2,750	27,500,000	3,075,088 ل.س.
2018/12/31	2019/5/9	2.750		لا تعديل في رأس مال المصرف				
2019/12/31	2020/7/8	2.750	1,375 مليار ل.س.	ضم جزء من الأرباح وتوزيع أسهم مجانية	50% (سهم مجاني لكل سهمين)	4,125	41,250,000	12,412,705 ل.س.
2020/12/31	2021/5/27	4.125		لا تعديل في رأس مال المصرف				
2021/12/31	2022/6/13	4.125	1,031,250 ل.س.	ضم جزء من الأرباح وتوزيع أسهم مجانية	25% (سهم مجاني مقابل أربع أسهم)	5,156.250	51,562,500	12,559,955 ل.س.
2022/12/31	2023/4/30	5.156		لا تعديل في رأس مال المصرف				

في العام 2023 وبنتيجة قرار الهيئة العامة العادية في اجتماعها السنوي تاريخ 2023/04/30، حافظ بنك الشرق على رأسماله دون أي تعديل، وانطلاقاً من أرباح المصرف المحققة والمسجلة كما في 2023/12/31، يتوجه مجلس الإدارة إلى رفع توصية إلى الهيئة العامة غير العادية للمصرف في اجتماعها السنوي الناظر في بيانات المصرف المالية الموقوفة كما في 2023/12/31، بزيادة رأس مال المصرف بقيمة 20,625,000,000 ل.س. (عشرون مليار وستمائة وخمس وعشرون مليون ل.س.) أي ما نسبته 400% من رأسمال المصرف الحالي، وذلك عن طريق ضم جزء من الأرباح المحققة المتراكمة كما في 2023/12/31، على أن يتم توزيع الأسهم الناتجة عن هذه الزيادة على مساهمي المصرف مجاناً بواقع أربعة أسهم لكل سهم حالي، بحيث يرتفع رأسمال المصرف إلى 25,781,250,000 ل.س. (خمسة وعشرون مليار وسبعمائة وواحد وثمانون مليون ومئتان وخمسون ألف ل.س.)، محققاً بالتالي التزام المصرف بزيادة رأسماله بما يفوق الحد الأدنى الرقابي المحدد بعشرة مليارات ل.س. بموجب القانون 3 لعام 2010 وذلك قبل 2024/12/31 بموجب قرار مجلس النقد والتسليف رقم 248/ م ن تاريخ 2023/08/20.

مركز القطع البنوي

مركز القطع البنوي لدى التأسيس

يشكل مركز القطع البنوي لدى بنك الشرق الجزء المدفوع بالدولار الأميركي من رأس مال المصرف. وقد بلغ هذا المركز لدى تأسيس المصرف 28,954,529/ دولار أميركي. إنفاذاً لتعليمات مصرف سورية المركزي، كان المصرف قد قام بتحويل بين العامين 2011 و2012 مبلغاً إجماليّاً بقيمة 7,209,126/ دولار أميركي من مركز القطع المقابل لرأس المال المكتتب بالدولار الأميركي إلى الليرة السورية، ثم أعاد ترميمه كاملاً خلال العام 2017 بموافقة مصرف سورية المركزي، ليعود ويرتفع مركز القطع البنوي إلى ما كان لدى التأسيس بقيمة 28,954,529/ دولار أميركي.

وفي العام 2021 وافق مجلس النقد والتسليف بموجب قراره 283/م ن تاريخ 2021/8/17 إضافة مبلغاً إجماليّاً بقيمة 884,894/ دولار أميركي إلى مركز القطع البنوي. وهي تمثل قيمة أسهم الزيادة على رأس مال المصرف الخاصة بالمساهمين غير المقيمين - التي تكونت خلال عمليات زيادة رأس المال التي أقرت من قبل الهيئة العامة بين عامي 2018 و2020 - والقابلة للتحويل إلى العملات الأجنبية انطلاقاً من قيام هؤلاء المساهمين بالاكتمال برأس المال بالعملات الأجنبية. وقد قام المصرف بشراء القطع لتكوين هذه الزيادة على أساس أسعار القطع الرسمية بتاريخ صدور موافقة مصرف سورية المركزي بذلك، بحيث ارتفع هذا المركز بنهاية العام 2021 إلى 29,839,424/ د.أ..

التعديلات على مركز القطع البنوي

- نتج عن عملية الزيادة على رأس المال المنفذة عام 2022 مركز قطع إضافي بقيمة 181,441.17 دولار أميركي يمثل قيمة أسهم الزيادة على رأس مال المصرف الخاصة بالمساهمين غير المقيمين والقابلة للتحويل إلى العملات الأجنبية انطلاقاً من قيام هؤلاء المساهمين بالاكتمال برأس المال بالعملات الأجنبية. ولحين تحضير هذا التقرير، كان المصرف ما يزال بانتظار الحصول على موافقة مصرف سورية المركزي على زيادة هذا المبلغ إلى رصيد حساب مركز القطع البنوي لترتفع قيمة هذا الحساب إلى ما يعادل 30,020,864 دولار أميركي*.
- يلخص الجدول التالي هيكلية رأسمال المصرف كما في 2023/12/31 بعد هذه الزيادة.

عدد الأسهم	القيمة بالدولار الأميركي	القيمة المعادلة التاريخية بالليرة السورية	
11,738,300	-	1,173,830,000	رأس المال المدفوع بالليرة السورية
13,261,700	28,954,529	1,326,170,000	رأس المال المدفوع بالدولار الأميركي
12,471,944	-	1,247,194,400	زيادات رأس المال
8,620,105	884,894	862,010,500	عمليات ترميم لمركز القطع البنوي
5,470,451	181,441	547,045,100	ترميم زيادة رأس مال الأخيرة
51,562,500	*30,020,864	5,156,250,000	المجموع

* علماً أنّ مبلغ 21,055,076 دولار أميركي من أصل هذا المركز كان قد تحول إلى درهم إماراتي بما يعادل حوالي 77.29 مليون درهم إماراتي، وقد تمّ إيداعه بمصرف SBA باريس بعد الحصول على كافة الموافقات الرقابية أصولاً، ويستمرّ توظيفه كوديعة مجمدة بفوائد السوق الدولي النظامي.

ويؤكد مجلس الإدارة سياسته بالمحافظة على مركز القطع البنوي كاملاً وعدم بيعه، وذلك حفاظاً على أصول المصرف المالية وحقوق المساهمين وبما يتوافق مع الضوابط المقررة من قبل مصرف سورية المركزي.

ملكية الأسهم وحركة التداول على أسهم المصرف

التعديلات على ملكية أسهم المصرف

لم يصدر بنك الشرق ش.م.م.ع. خلال العام 2023 أية أوراق مالية جديدة وبالتالي بقي عدد الأوراق المالية المصدرة من قبل المصرف كما في 2023/12/31 كما كان عليه نهاية العام 2022 دون تعديل بقيمة /51,562,500/ سهماً، بقيمة اسمية 100 ل.س. للسهم الواحد.

ولم يسجل خلال العام 2023 تعديل في ملكية المساهمين الرئيسيين حيث حافظ البنك اللبناني الفرنسي ش.م.ل.، على ملكيته بنسبة 49% من رأسمال بنك الشرق كما بنهاية العام 2022، أي ما يعادل /25,265,625/ سهماً، وذلك بصفته الشريك الاستراتيجي الرئيسي الحليف. ولا يملك أي مساهم آخر ما نسبته 5% أو أكثر من أسهم المصرف.

ويخلص الجدول أدناه مقدار تملك الأطراف ذوي العلاقة لأسهم بنك الشرق كما في 2023/12/31، مع الإشارة إلى تسجيل بعض التعديلات في حجم ملكيتهم مقارنة بنهاية العام 2022 ناتجة عن عمليات تداول على أسهمهم خلال العام 2023.

التغيير في ملكية أسهم بنك الشرق من الأطراف ذوي العلاقة 2022-2023

اسم الطرف ذات العلاقة	الصفة	رصيد الأسهم المملوكة كما في 2022/12/31	رصيد الأسهم المملوكة كما في 2023/12/31	التغير في عدد السهم
البنك اللبناني الفرنسي ش.م.ل.	مساهم رئيسي	25,265,625	25,265,625	0
فتحي جورج انطاكي	عضو مجلس إدارة	500,685	500,685	0
فنى مردم بك	زوجة عضو مجلس إدارة	652,162	652,162	0
ناجي بطرس إميل الشاوي	عضو مجلس إدارة	309,383	333,101	23,718
نجيب محمد سمير الباكير البرازي	عضو مجلس إدارة	33,742	33,742	0
سليم بدر الدين الشلاح	عضو مجلس إدارة	30,937	30,937	0
غسان عرفان الكسم	عضو مجلس إدارة	19,393	19,393	0
بشار إلياس الدبل	عضو مجلس إدارة	18,750	18,750	0
لؤي جرجس	موظف في المصرف	0	475,675	475,675
رنا غسان عويل	موظفة في المصرف	3,093	5	-3,088
أشرف نبيل ديروان	موظف في المصرف	22	22	0

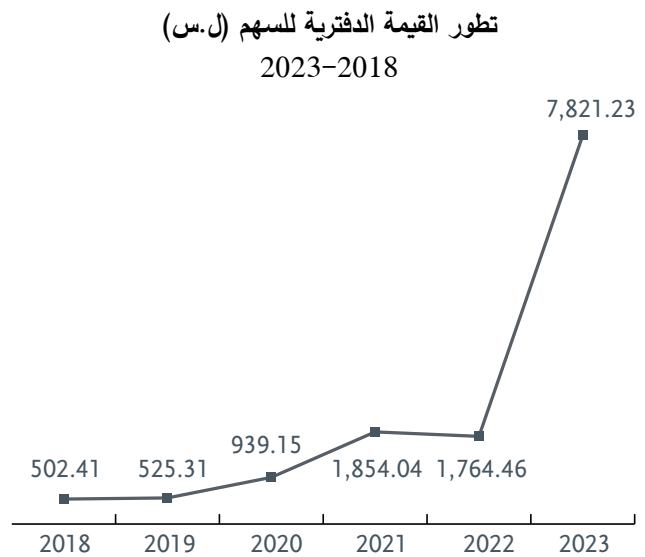
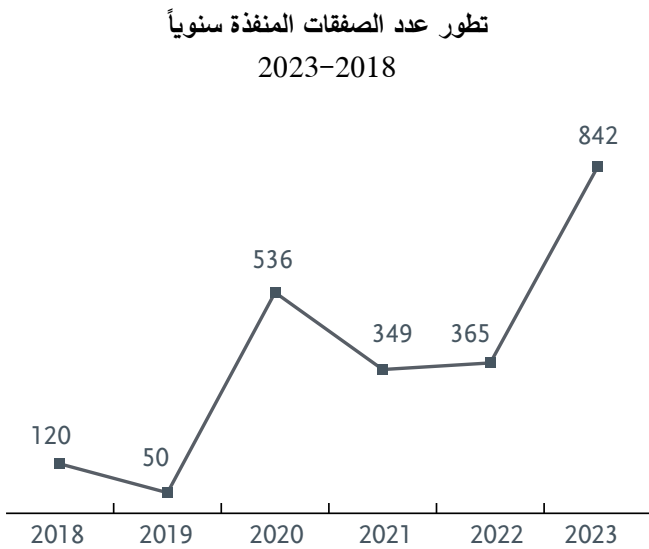
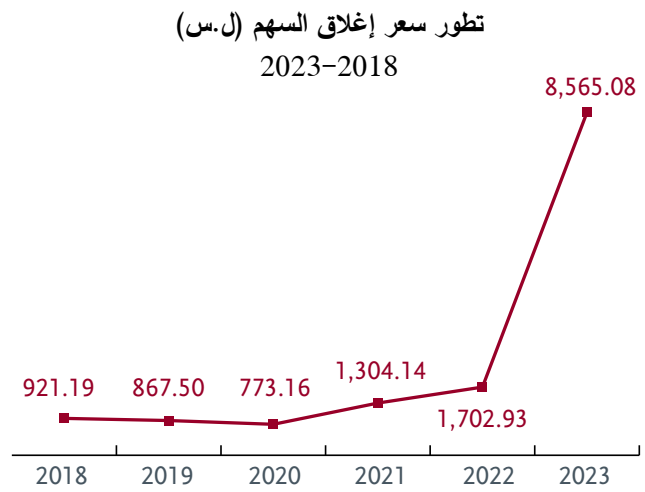
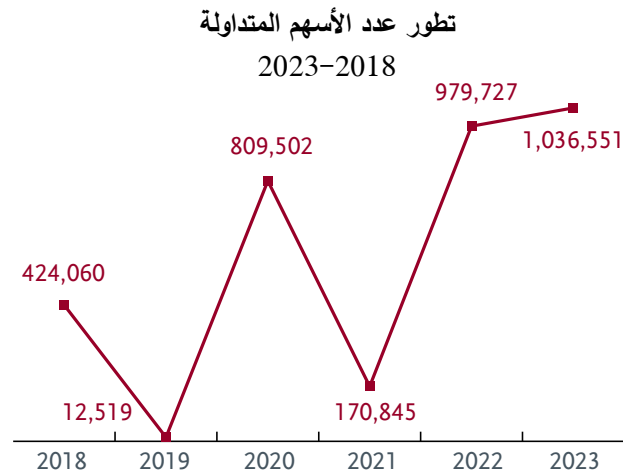
حركة التداول على أسهم المصرف

سجل سهم بنك الشرق حركة تداول نشطة على أسهمه خلال العام 2023 في الأسواق المالية، إذ بلغت القيمة التراكمية للتداولات على أسهم بنك الشرق نهاية العام 2023 ما يقارب 4.36 مليار ل.س. نتجت عن تداول ما مجموعه 1,036,551 سهماً خلال عام 2023 مقابل تداول ما مجموعه 979,727 سهماً خلال العام 2022، نتجت بشكل أساسي عن عملية تداول بيعاً وشراءً لأهداف الاستثمار والمضاربة.

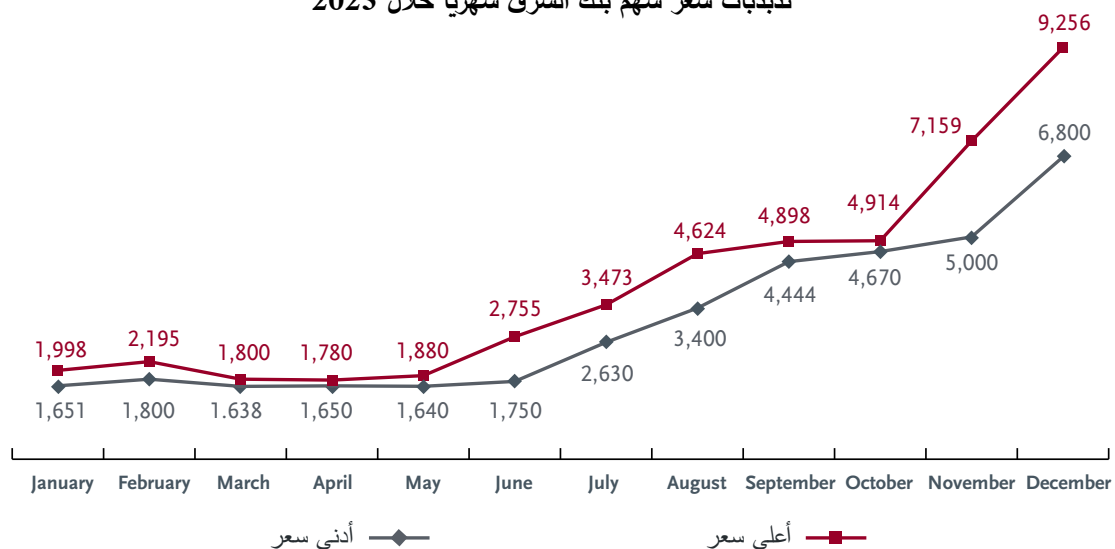
وقد تراوح سعر سهم المصرف خلال العام 2023 بين حد أدنى بقيمة 1,638.21 ل.س. للسهم الواحد وكحد أعلى 8,565.08 ل.س. للسهم الواحد. وكان سعر السهم قد افتتح بداية العام على 1,702.93 ل.س. للسهم الواحد في 1/1/2023 وأقل على 8,565.08 ل.س. للسهم الواحد بنهاية العام 2023 مسجلاً بالتالي ارتفاعاً سنوياً بنسبة 403%. وقد بلغت القيمة الدفترية لسهم بنك الشرق 7,821.23 ل.س. بنهاية العام 2023 مقابل 1,764 ل.س. بنهاية العام 2022.

وتظهر البيانات أدناه تطور الحركة على سهم بنك الشرق للسنوات الخمسة السابقة (2018 إلى 2023)، بالإضافة إلى تذبذبات سعر سهم بنك الشرق خلال العام 2023.

حركة التداول على أسهم المصرف



تذبذبات سعر سهم بنك الشرق شهرياً خلال 2023





شارع الصالحية قديما

حيّ الصالحية

يُنسَبُ تشييدُ الحيّ إلى الصّالحيّ من آلِ قدامةٍ من قريةِ جماعيلٍ في نابلس، الذينَ قدموا إلى دمشق واستقروا في سفحِ جبلِ قاسيونَ عندَ نهرِ يزيدٍ، وشرعَ كبيرهم أحمدُ بنُ قدامةٍ ببناءِ مسجدٍ ديرِ الحنابلة، الذي تتابعت الأعمالُ حوله وازدادتْ أهميّةُ المنطقةِ مع تزايدِ أعدادِ الوافدينَ إليها، لاسيّما في عهدِ السّلطانِ نورِ الدّينِ الزنكيّ الذي أولى الصّالحيةَ عنايةً خاصّةً، وتسارعتْ فيها حركةُ العمرانِ، وازدحمتْ بالمشيّداتِ من مساجدٍ ومدارسٍ خوانقٍ وزّوايا وأسواقٍ، كديرِ الحنابلةِ والمدرسةِ العمريةِ والمدرسةِ الضيّائيةِ في حارةِ المسكي والبيمارستانِ القيمريّ وغيرها من المشيّداتِ الوقفية التي بلغ عددها ما يُقاربُ ٣٥٠ مشيّدَةً ذاتِ طابعٍ تعليميٍّ ودينيّ، وازداد عددها في العصرِ المملوكيّ، الذي برزَ من مشيّداتِهِ جامعُ الأفرم والمدرسةُ الدّلاميةُ والخانقاهُ الباسطيةُ والتّربةُ العادليةُ البرانيّةُ ومدرسةُ وحمّامِ الحاجبيةِ والتّربةُ التكريتيةُ والكجركيةُ والمصعبيةُ وغيرها. وفي العصرِ العثمانيّ، شهدتِ المنطقةُ تشييدَ جامعِ الشّيخِ محي الدّينِ بنِ عربيٍّ بأمرٍ من السّلطانِ العثمانيّ سليمٍ الأوّل (٩٢٤هـ/١٥١٨م)، ومبنى التّكية السليمية (٩٦٠هـ)، وتشييدَ جامعِ الشّيخِ عبد الغني النابلسيّ (١٠٥٠هـ/١٦٤١م).



طريق الصالحية عام ١٩٦٠

الإدارة التنفيذية

الإدارة العامة

المدير العام التنفيذي	شريل فرام
مساعد مدير عام تنفيذي	ناديا الشعار
مساعد مدير عام غير تنفيذي	ميشيل معماري

المديريات التجارية

مديرية التسليف	مجد سليمان
مديرية الخزينة	شادي نصرالله
مديرية العمليات المركزية والعلاقة مع المصارف	ناديا الشعار
مديرية إدارة شبكة الفروع وصيرفة التجزئة	ناديا الشعار

مديريات الدعم

مديرية إدارة المخاطر	ميشيل معماري
مديرية الموارد البشرية	هوفيك سانوسيان
المديرية المالية	علي علي
مديرية الشؤون القانونية	علاء الدين شمدين
وحدة المشتريات والخدمات الإدارية	موسى جلوف
وحدة التنظيم والاجراءات	فارس سمان
مديرية المعلوماتية	عبد القادر الصواف
وحدة الأمن المادي والمعلوماتي	نيكول زيات
مديرية التدقيق الداخلي	سماح الخضري
مديرية مراقبة الالتزام	يزن ديروان



السيد شريل فرام

مواليد سنة 1974

- المدير العام منذ 2015/8/11 لتاريخه
- حائز على إجازة في علوم الإدارة تخصص مصارف وتمويل من جامعة سيدة اللويزة في لبنان.
- حائز على شهادة INSEAD Executive Certificate in Global Management من معهد INSEAD في فرنسا

الخبرات المهنية

- يحوز السيد شريل فرام على خبرة مصرفية تناهز 24 عاماً، منها 17 عاماً في سورية بما فيها 12 سنة في بنك الشرق، حيث شغل منصب مدير التسليف ومشرف على وحدة الخزينة ووحدة شبكة الفروع وخدمات التجزئة بين العام 2011 و 2014، ليتولى بعدها منصب مساعد المدير العام بين عام 2014 و 2015.
- قبل عمله في بنك الشرق، عمل السيد شريل فرام في مجال التسليف المصرفي في كل من لبنان وسورية بين العام 1999 و 2011، حيث شغل المناصب التالية:
- بين العام 2007 و 2011: منصب رئيس قسم التسليف لمحافظة دمشق لدى بنك بيلوس - سورية موفداً من بنك بيلوس- لبنان حيث عمل في هذا المصرف كمسؤول تسليف بين كانون الأول 2006 وتموز 2007.
- بين عام 2000 وعام 2006، عمل كمسؤول وحدة تسليف لدى بنك بيروت، لبنان. وساهم في تأسيس مكتب تمثيلي لهذا المصرف في مدينة لاغوس في نيجيريا.
- عام 1999 عمل في مديرية التسليف لدى المصرف التجاري للشرق الأدنى ش.م.ل- لبنان.



السيد ميشيل معماري

مواليد سنة 1983

- مساعد مدير عام غير تنفيذي - إدارة المخاطر اعتباراً من 2023/07/01
- مدير إدارة المخاطر منذ عام 2016 لتاريخ 2023/06/30
- حائز على إجازة في العلوم الإدارية اختصاص مالية ومصارف من المعهد العالي لإدارة الأعمال في دمشق عام 2008
- شهادة ماجستير في قانون الأعمال من المعهد العالي لإدارة الأعمال في سورية عام 2023

الخبرات المهنية

يحوز السيد معماري على خبرة في إدارة المخاطر المصرفية تفوق 15 سنةً اكتسبها منذ تاريخ انضمامه إلى بنك الشرق في مرحلة تأسيس المصرف في العام 2008 لتاريخه.

وقد ساهم السيد معماري في عملية إطلاق نشاط المصرف في سورية، حيث تولّى تبعاً عدد من المسؤوليات، فتدرج من مسؤول في إدارة ضبط الائتمان في العام 2009 إلى نائب مدير إدارة المخاطر المصرفية في العام 2014، ليُعيّن بصفة مدير أصيل لإدارة المخاطر لدى بنك الشرق في 2016/1/1.

والى جانب مهاراته في تحليل المخاطر المصرفية واعتماد الآليات والأنظمة المناسبة لإدارتها بما في ذلك القيام باختبارات الجهد على حساسية أصول المصرف لمختلف جوانب المخاطر، اكتسب السيد معماري مهارات في الإدارة المصرفية العامة من خلال إشرافه على مخاطر المصرف.



السيدة ناديا الشعار

مواليد سنة 1984

- مساعد المدير العام منذ 2023/1/1
- مدير العمليات المركزية بين 2016 - 2022
- مدير إدارة شبكة الفروع وخدمات التجزئة بين 2018 و 2022
- حائزة على إجازة في الاقتصاد اختصاص المصارف والتأمين من جامعة دمشق - سورية عام 2006
- حائزة على شهادة ماجستير في إدارة الأعمال (MBA) من المعهد العالي لإدارة الأعمال في سورية عام 2018

الخبرات المهنية

اكتسبت السيدة الشعار خبرة في الإدارة المصرفية تفوق 15 سنة وذلك منذ تاريخ التحاقها ببنك الشرق في مرحلة تأسيس المصرف في عام 2008 ولتاريخه، فساهمت في عملية إطلاق نشاط المصرف في سورية وتطور أعماله. وتتركز مهارات السيدة الشعار في إدارة العمليات المصرفية ولاسيما في إدارة عمليات التجارة الخارجية فضلاً عن عمليات النقاص والتحويلات والمدفوعات، إذ شغلت تبعاً بين العام 2009 و 2016 عدداً من المسؤوليات في إدارة العمليات المركزية في المصرف، لترفع إلى منصب مدير أصيل لمديرية العمليات المركزية ابتداءً من العام 2016 ولتاريخه.

كما اكتسبت السيدة الشعار خبرة في إدارة شؤون وعمليات الفروع وتطوير المنتجات المصرفية وتسويقها خدمة للعملاء. وتشغل منذ تشرين الأول 2017 منصب مدير إدارة شبكة الفروع وخدمات التجزئة بالإضافة إلى مهامها كمدير لمديرية العمليات المركزية.

وقد تم ترفيع السيدة الشعار لمنصب مساعد مدير عام تعنى بشؤون إدارة الفروع والخزينة وإدارة العمليات المصرفية بدءاً من 2023 /1/1.



السيد هوفيك سانسوسيان

مواليد سنة 1982

- مدير الموارد البشرية
- حائز على إجازة في الاقتصاد اختصاص محاسبة جامعة دمشق عام 2004
- حائز على شهادة محاسب قانوني سوري صادرة عن وزارة المالية عام 2021
- حائز على شهادة ماجستير في إدارة الأعمال (MBA) من المعهد العالي لإدارة الأعمال في سورية اختصاص موارد بشرية عام 2023

الخبرات المهنية

يحوز السيد سانسوسيان على خبرة مصرفية تفوق 18 عاماً منها 15 سنة في مراقبة عمليات في الفروع وإدارتها. وقد التحق عام 2016 ببنك الشرق كمدير الفرع الرئيسي في الشعان سمحت له التعرف على مختلف المستويات الإدارية في المصرف ومتطلباتها. وقد تمّ تعيينه عام 2024 بمنصب مدير الموارد البشرية.



السيد مجد سليمان

مواليد سنة 1986

- قائم بمهام مدير التسليف
- حائز على إجازة في الاقتصاد اختصاص محاسبة عام 2009

الخبرات المهنية

يحوز السيد سليمان على خبرة مهنية مصرفية تفوق 14 عاماً في مجال خدمات التجزئة المصرفية والتسليف اكتسبها من خلال عمله في القطاع المصرفي السوري، متدرجاً من موظف خدمات تجزئة إلى مسؤول رئيسي في مديرية التسليف. وقد التحق عام 2019 ببنك الشرق بصفة رئيس وحدة التسليف في المنطقة الساحلية ليتولى بعدها منصب قائم بمهام مدير التسليف.



السيد علاء الدين شمدين

مواليد سنة 1983

- مدير الشؤون القانونية
- حائز على إجازة في الحقوق من جامعة دمشق عام 2005

الخبرات المهنية

يحوز السيد علاء الدين شمدين على خبرة في مجال المحاماة لأكثر من 16 عام. التحق في بنك الشرق عام 2016 تدرج فيها من موظف إلى رئيس وحدة التقارير والتقاضي ليتسلم بعدها مسؤولية إدارة الشؤون القانونية في المصرف بصفة قائم بمهام المدير القانوني ومن ثم مديراً للشؤون القانونية. استقال من بنك الشرق بتاريخ 2024/01/22.



السيد علي علي

مواليد سنة 1986

- نائب المدير المالي، يعنى بشؤون المديرية المالية منذ استقالة المدير المالي الأسبق السيد سليمان بري بتاريخ 2024/08/03
- حائز على إجازة في الاقتصاد اختصاص محاسبة من جامعة دمشق عام 2010
- حائز على شهادة ماجستير في إدارة الأعمال (MBA) من المعهد العالي لإدارة الأعمال في دمشق عام 2015

الخبرات المهنية

يحوز السيد علي علي خبرة مصرفية تناهز 14 عاماً، اكتسبها منذ انضمامه إلى بنك الشرق عام 2010، حيث بدأ عمله ضمن فروع المصرف، ثم انتقل إلى المديرية المالية منذ العام 2012 وتدرج ضمنها بعدة مناصب وظيفية مكتسباً الخبرات والمهارات اللازمة، وليعتن بصفة نائب مدير مالي منذ 2021/01/01.



السيد موسى جلوف

مواليد سنة 1985

- رئيس وحدة المشتريات والخدمات الإدارية
- حائز على إجازة في هندسة الميكانيك العام اختصاص هندسة القوى الميكانيكية جامعة دمشق عام 2010
- بصدد الحصول على شهادة ماجستير في إدارة الأعمال من جامعة HIBA

الخبرات المهنية

يحوز المهندس جلوف على خبرة عملية تفوق 13 عام في مجال الصيانة والخدمات الفنية وإدارة المشاريع في شركات متخصصة. وانضم إلى بنك الشرق بداية شهر آذار 2023 ليتولى منصب رئيس وحدة إدارة المشتريات والخدمات الإدارية.

استقال من بنك الشرق بتاريخ 2024/03/01.



السيد شادي نصرالله

مواليد سنة 1982

- مدير الخزينة
- حائز على إجازة في الاقتصاد اختصاص اقتصاد من جامعة دمشق عام 2005
- حائز على دبلوم الدراسات العليا في العلاقات الاقتصادية والدولية عام 2005

الخبرات المهنية

يحوز السيد نصرالله على خبرة عملية تفوق 16 عاماً اكتسبها في القطاع المصرفي السوري في إدارة عمليات القطع وشؤون الخزينة المصرفية. منها ما يفوق 10 سنوات في إدارة شؤون خزينة بنك الشرق تدرج فيها من مسؤول رئيسي في الخزينة ليتولى بعدها منصب رئيس وحدة الخزينة في العام 2018، ومن ثمّ مديراً للخزينة.



السيد عبد القادر الصوّاف

مواليد سنة 1981

- منسق شؤون مديرية المعلوماتية
- حائز على إجازة في تكنولوجيا المعلومات من الجامعة الافتراضية السورية - سورية عام 2005

الخبرات المهنية

اكتسب السيد الصوّاف خبرة عملية تفوق 21 عاماً في مجال تقانة المعلومات وبرمجيتها، منها 18 عاماً في شؤون المعلوماتية المصرفية. وقد تولى السيد صوّاف مسؤوليات عدة لدى بنك الشرق في إدارة المعلوماتية شملت عمله في وحدة البرمجة المعلوماتية بين عام 2013 و2016، ليتولى بعد ذلك تبعاً لمسؤولية الإشراف على قسم العمليات وإدارة الشبكات بين العام 2016 و2017، وشم رئاسة وحدة إدارة قواعد البيانات والمعطيات المعلوماتية منذ العام 2017 حتى نهاية 2021، حين رُفِعَ لمنصب منسق شؤون مديرية المعلوماتية مطلع عام 2022.



السيد فارس سمان

مواليد 1993

- رئيس وحدة التنظيم والاحرازات
- حائز على إجازة في إدارة الاعمال من جامعة البلمند عام 2014

الخبرات المهنية

التحق السيد سمان ببنك الشرق عام 2014 تدرج من أمين صندوق في الفرع إلى موظف مبتدئ في قسم توثيق إجراءات العمل إلى موظف رئيسي فيه، ليتسلم بعدها بدءاً من عام 2021 مسؤولية الإشراف على قسم الإجراءات بالإضافة إلى مواكبة إدارة المشاريع التنظيمية في المصرف بصفة رئيس وحدة.



الآنسة سماح الخضري

مواليد سنة 1983

- مدير التدقيق الداخلي
- حائزة على شهادة جامعية في الاقتصاد اختصاص المحاسبة من جامعة دمشق - سورية عام 2005
- حائزة على شهادة المدقق الداخلي CIA عام 2008
- شهادة ماجستير التأهيل التخصصي في إدارة الأعمال من الجامعة الافتراضية في سورية عام 2023

الخبرات المهنية

تحوز الآنسة الخضري على خبرة عملية تتجاوز 17 سنة في التدقيق الداخلي اكتسبتها في القطاع المصرفي السوري، من خلال تدرجها تبعاً من مشرف في إدارة التدقيق الداخلي بين العام 2007 و 2008، إلى مدير في إدارة التدقيق الداخلي بين عامي 2008 و 2010، ومن ثم توليها منصب مدير إدارة التدقيق الداخلي بين عامي 2010 و 2020. كما للآنسة الخضري اطلاع على مسؤوليات الإدارة المصرفية حيث عملت كمساعد الرئيس التنفيذي لإدارة الشؤون المالية بنهاية عام 2020 وبداية عام 2021. انضمت إلى فريق العمل في بنك الشرق بتاريخ 9/5/2021 بصفة مدير التدقيق الداخلي.



السيدة نيكول زيات

مواليد سنة 1990

- موظف رئيسي في وحدة الأمن المادي والمعلوماتي
- حائزة على إجازة في إدارة نظم وتقانات المعلومات من المعهد العالي لإدارة الأعمال عام 2014

الخبرات المهنية

تحوز السيدة زيات على خبرة عملية تفوق 7 أعوام في مجال أمن أنظمة المعلومات واستمرارية العمل في عدة بنوك سورية قبل أن تلتحق السيدة نيكول زيات ببنك الشرق عام 2022 كموظف في وحدة الأمن المادي والمعلوماتي، وتم ترقيتها إلى منصب موظف رئيسي في وحدة الأمن المادي والمعلوماتي مع بداية عام 2024.



السيد يزّن ديروان

مواليد سنة 1984

- مدير مراقبة الالتزام
- حائز على إجازة في الحقوق جامعة دمشق عام 2005

الخبرات المهنية

يحوز السيد ديروان بخبرة مهنية تتجاوز 19 عاماً، منها 12 عاماً خبرة مصرفية في كمدير شؤون قانونية في أحد المصارف السورية توليه مهام أمين سر مجلس الإدارة لديه، فضلاً عن عمله بصفة مستشار قانوني خارجي في عدد من مكاتب الاستشارات القانونية محلياً وفي الخارج. التحق السيد ديروان ببنك الشرق بنهاية عام 2022 كنائب مدير مراقبة الالتزام، وتم ترشيحه بصفة مدير مراقبة التزام في المصرف بداية عام 2023.

الجان الإدارية

تعمل إدارة المصرف من خلال لجان إدارية تنفيذية تساهم في اتخاذ القرارات التنفيذية وتحقيق أداء منافساً ضمن الضوابط الرقابية وسقوف المخاطر التي يمكن للمصرف تحملها. ولكل لجنة من هذه اللجان ميثاق يحدد عضويتها لجهة العدد والوظيفة كما يحدد مهامها وأهدافها ودورية اجتماعاتها.

اللجنة التنفيذية

تعنى اللجنة التنفيذية بوضع مقترحات استراتيجيات المصرف وخطط عمله السنوية ومتابعة نمو نشاطه التجاري وتطور وضعه المالي بالإضافة إلى إدارة شؤونه التنظيمية مقارنةً بالموازنة السنوية والأهداف المحددة من قبل مجلس الإدارة.

تتألف اللجنة التنفيذية من خمسة أعضاء لاسيما المدراء التنفيذيين الرئيسيين برئاسة المدير العام وتجتمع كلما دعت الحاجة. ومن مسؤولياتها الرئيسية متابعة مايلي:

- تمويل مشاريع برامج دعم الفائدة وتهيئة كوادر ضمن مديرية التسليف مخصصة لمحفظة قروض المشاريع الصناعية والتي تتضمن المشاريع المشملة ببرامج الدعم.
- إدارة مركز القطع البنوي لبنك الشرق.
- مراجعة صلاحيات التوقيع لدى الموظفين المسؤولين لدى المصرف.
- مراجعة البيانات المالية الختامية والمرحلية والشهرية.
- متابعة مشروع الخدمات المصرفية الالكترونية E-BANKING .
- تطوير مستند ملف مخاطر المصرف RISK APPETITE STATEMENT بما يتوافق مع مستويات المخاطر التي يمكن القبول بها، والحدود الرقابية الداخلية الموضوعة ومؤشرات الإنذار المبكر.

لجنة الموجودات والمطالب

تعنى اللجنة بمراقبة تطور موجودات ومطالب المصرف وإدارة المخاطر المتعلقة بها الناتجة عن تغيّر أسعار الفائدة وتقلبات أسواق العملات ومخاطر السيولة.

تتألف هذه اللجنة من ستة أعضاء هم المدير العام ومدير الخزينة والمدير المالي ومدير العمليات المركزية ومدير التسليف ومدير إدارة المخاطر. وتجتمع عند الحاجة وفق تطور نشاط المصرف برئاسة المدير العام بما لا يقل عن ثمانية اجتماعات. وقد تركزت جهود هذه اللجنة خلال العام 2023 على ما يلي:

- إدارة سيولة المصرف، بحيث تتوفر القدرة على تأمين طلبات السحب والإيداع لدى فروعه من جهة واتخاذ القرارات بتوظيف فوائض السيولة المتوفرة من جهة أخرى.

- متابعة وتعديل مصفوفة الفوائد على الودائع بالعملات (ل.س، يورو والدولار الأمريكي) وفقاً لتوجيهات السلطة الرقابية. ووضع سياسة عامة لقبول ودائع الزبائن بالليرة السورية وبالعلاقات الأجنبية تماشياً مع تعليمات مصرف سورية المركزي.
- البحث في بدائل فرص الاستثمار المالي المتاحة في الأسواق المالية المحلية والدولية واتخاذ القرار المناسب بشأن ترشيد التوظيف المالي على ضوء قرارات مصرف سورية المركزي ومتطلبات الإدارة السليمة للمخاطر المتعلقة بهذه الاستثمارات.
- تعديل لائحة الرسوم والعمولات الخاصة بالعمليات المصرفية لدى بنك الشرق.

لجنة التسليف الإدارية

تعنى هذه اللجنة بدراسة واتخاذ القرارات بشأن مختلف المخاطر الائتمانية التي يتعرض لها المصرف ضمن منظومة الصلاحيات المعتمدة لها من قبل مجلس الإدارة. وذلك فيما يتعلق بمنح التسهيلات المباشرة وغير المباشرة للعملاء واعتماد سقف التعرضات الائتمانية التي يمكن للمصرف القبول بها تجاه المصارف والمؤسسات المالية والجهات السيادية التي يتعامل معها. كما قامت بمراجعة كفاية وجودة الضوابط الداخلية لعملية الائتمان بما في ذلك كفاءة نتائج نماذج التصنيف الائتماني الداخلي والموافقة على التصنيف الائتماني لكافة التعرضات الائتمانية ومراجعة المنهجيات والافتراضات لحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة وتكوين المخصصات الكافية لقاء هذه الخسائر، كما تابعت هذه اللجنة إجراءات تحصيل الديون المتعثرة بما في ذلك إجراءات الملاحقة القانونية وعمليات التفاوض مع العملاء المتعثرين، والتوصية بقرارات تملك عقارات من خلال المزادات العلنية ضماناً لسداد الديون المتعثرة، ورفع تقارير بكل ذلك للجنة التسليف المنبثقة عن مجلس الإدارة.

تجتمع لجنة التسليف الإدارية على الأقل مرتين شهرياً وعند الحاجة وفق متطلبات نشاط المصرف برئاسة المدير العام ومدرء تنفيذيين يشاركون كأعضاء يمتلكون حق التصويت بالإضافة لإلزامية حضور مدير إدارة المخاطر ورئيس وحدة تحليل المخاطر الائتمانية دون حق التصويت على القرارات. كما يدعى المسؤول عن الدائرة القانونية كلما دعت الحاجة وعند عرض ومتابعة ملفات التحصيل. وقد تركزت جهود هذه اللجنة خلال العام 2023 على ما يلي:

- متابعة إجراءات التحصيل المتعلقة بالمديونيات المتعثرة من خلال تسويات مع العملاء أو من خلال دعاوى قضائية والتي ساهمت بتحصيل جزء من المديونيات المتعثرة بقيمة 1.1 مليار ل.س.، و 130 ألف يورو.
- وضع آليات تنفيذية لتطبيق قرارات مجلس النقد والتسليف لجهة الضوابط المحددة منح التسهيلات الائتمانية وخاصة لما يتعلق بالقرار (204/م.ن).
- مراجعة النموذج المعتمد لعقد التسليف، وسياسات التسليف المعتمدة في المصرف والتي تشمل (سياسة التسليف والاستثمار، سياسة تحصيل الديون، سياسة قروض الموظفين).
- مراجعة كفاية وجودة الضوابط الداخلية لعملية الائتمان بما في ذلك كفاءة نتائج نماذج التصنيف الائتماني الداخلي والموافقة على التصنيف الائتماني لكافة التعرضات الائتمانية ومراجعة المنهجيات والافتراضات لحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة وتكوين المخصصات الكافية لقاء هذه الخسائر.
- متابعة تجديد الملفات الائتمانية.
- متابعة تحصيل المستندات المطلوبة من عملاء التسليف.
- مراجعة نموذج الاتفاقية مع مؤسسة ضمان مخاطر القروض والموافقة على توقيعه.
- الموافقة على تعديل جدول معدلات الفوائد التي يتقاضاها المصرف على التسهيلات الائتمانية وفقاً لمدة التسهيل الممنوح.
- مراجعة لوائح أسماء المخمنين العقاريين الذين يتعاقد معهم المصرف.
- متابعة الأصول المستملكة استيفاءً للديون وتخمينها والعمل على متابعة عملية تسيلها.

لجنة مراقبة الالتزام الإدارية

تهدف هذه اللجنة الى مناقشة قضايا مراقبة الالتزام وتوافق نماذج العمل الداخلية مع القوانين والقرارات النازمة للعمل المصرفي ومتابعة مخاطر عدم الالتزام والاشراف على تنفيذ توصيات مجلس الادارة فيما يخص ادارة مراقبة الالتزام في المصرف، من خلال :

- مناقشة أنظمة الضبط الداخلي وآليات العمل المقترحة من قبل مديرية مراقبة الالتزام واستيفاء المقترحات اللازمة قبل رفعها الى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الادارة.
- متابعة تطبيق السياسات والإجراءات المتعلقة بأعمال مديرية مراقبة الالتزام .
- الاطلاع على التقارير الربعية لمديرية مراقبة الالتزام بشأن مخاطر عدم الالتزام التي قد يتعرض لها المصرف.
- الاطلاع ومناقشة التشريعات والضوابط الداخلية والدولية الجديدة وانعكاسها على سياسات واجراءات العمل في المصرف .
- الاطلاع على برامج العقوبات الدولية واقتراح مايلزم الى كل من الادارة التنفيذية ولجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الادارة بغرض التخفيف من مخاطر تعرض المصرف لآثار هذه العقوبات .

تتألف هذه اللجنة من عشرة أعضاء دائمين يرأسهم مدير عام المصرف، إلى جانب مدير مراقبة الالتزام بصفته عضو مراقب، وذلك بعد أن تم إضافة مساعدي المدير العام ومدير التدقيق الداخلي ومدير مديرية العمليات المركزية وذلك لإضفاء الشمولية على اللجنة بانضمام مدرء الإدارات له وذلك ابتداء من عام 2024، وتجتمع اللجنة بشكل ربعي أو عند الحاجة بناءً على طلب رئيس اللجنة أو مدير مراقبة الالتزام، ويتم اتخاذ القرارات بالإجماع أو عن طريق التصويت بأكثرية الأعضاء الدائمين الحاضرين، ماعدا كل من مدير مراقبة الالتزام و مدير ادارة المخاطر يكون دورهما استشاري في القرارات المتخذة ولا يتمتعان بحق التصويت على قرارات اللجنة.

نشاط اللجنة خلال العام 2023:

- عقدت هذه اللجنة ثلاثة اجتماعات في العام 2023، تمثلت أبرز أعمالها فيما يأتي:
- متابعة جميع القوانين والتعاميم الصادرة عن الجهات الرقابية وانعكاسها على العمل المصرفي ضمن بنك الشرق إضافة مناقشة العديد من المشاريع والمقترحات بخصوص تبسيط الإجراءات وتطوير النظام المعلوماتي بما يخدم مصلحة المصرف.
 - تعديل نموذج اعرف عميلك للعميل منخفض المخاطر.
 - تعديل إجراءات فتح الحسابات بما يضمن تبسيط إجراءات العمل الخاصة بفتح حساب العميل منخفض المخاطر.
 - إنجاز مشروع التصنيف الداخلي لحسابات العملاء، واستيفاء الموافقات المطلوبة عليه.
 - مباشرة العمل على المشاريع المتعلقة بفتح حساب مصرفي عن طريق الانترنت المصرفي/ الشرق أون لاين.
 - تطوير عقد فتح الحساب تماشياً مع التطورات الحاصلة في القطاع المصرفي ولمواكبة كافة التعاميم والتعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية بهذا الخصوص.

لجنة إدارة شؤون الموارد البشرية

- تتألف لجنة الموارد البشرية من 5 أعضاء برئاسة المدير العام. تجتمع هذه اللجنة بشكل ربعي ووفق ما تدعو إليه الحاجة.
- تقترح لجنة إدارة الموارد البشرية على لجنة الترشيحات والتعويضات المنبثقة عن مجلس الإدارة ومجلس الادارة السياسات والخطط النازمة للموارد البشرية (توظيف، تقييم أداء، تدريب، تخصيص أجور وتعويضات، الخ). وقد تركزت جهود هذه اللجنة خلال العام 2023 على ما يلي
- مراجعة الهياكل التنظيمية للأقسام والفروع لتحديد الشواغر وحاجات التوظيف الملحة والسعي لتأمين التوظيف وفق الأولويات وتوفير متطلبات خطط الإحلال للوظائف الرئيسية.
 - متابعة تداعيات الأزمة الاقتصادية وأثرها السلبي على القدرة الشرائية لمداخل الموظفين واقتراح التعديلات على أجور ومكافآت وتعويضات ومنافع الموظفين في المصرف لتواكب ما هو معمول به بين المصارف والشركات المنافسة وبما يؤمن الحفاظ على الكفاءات في المصرف.
 - الاشراف على عملية تقييم الأداء السنوي للعاملين في المصرف.
 - وضع برامج تدريب الموظفين والسعي لتأمين مشاركة أكبر عدد ممكن من الموظفين ببرامج التدريب خلال عام 2023.
 - متابعة التزام العاملين في المصرف بأحكام ميثاق الأخلاق والنظام الداخلي للعاملين المعتمدين من قبل مجلس الإدارة واقتراح الإجراءات التأديبية والتصحيحية المناسبة عند الاقتضاء.
 - اتخاذ القرارات وفق الحاجة لتذليل معوقات إدارة شؤون العاملين اليومية.

لجنة الأمن

تقترح لجنة الأمن سياسات وضوابط المصرف لجهة حماية أمن المنشأة وصون أمن قواعد وأنظمة المعلومات لديه، وتتابع التزام المصرف بهذه الضوابط واتخاذ الإجراءات العلاجية المناسبة في القصور المسجلة بهذا الشأن بما فيها التوصيات الصادرة عن مهام التدقيق المعلوماتي الداخلي والخارجي. وتشرف اللجنة على كفاية خطط استمرارية العمل عند الطوارئ.

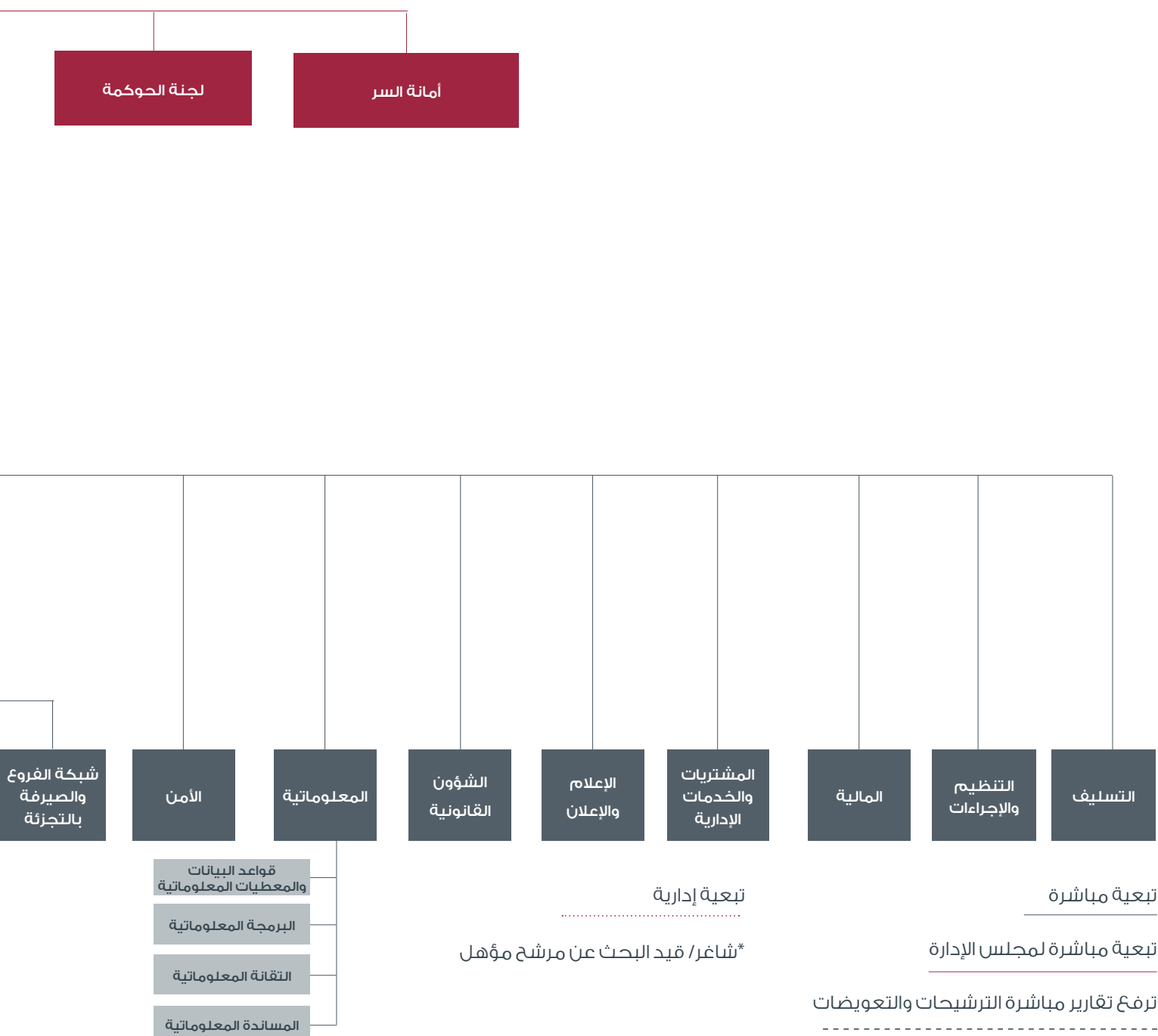
تتألف اللجنة من 10 أعضاء يرأسها المدير العام. وتجتمع بشكل ربعي ووفق الحاجة.

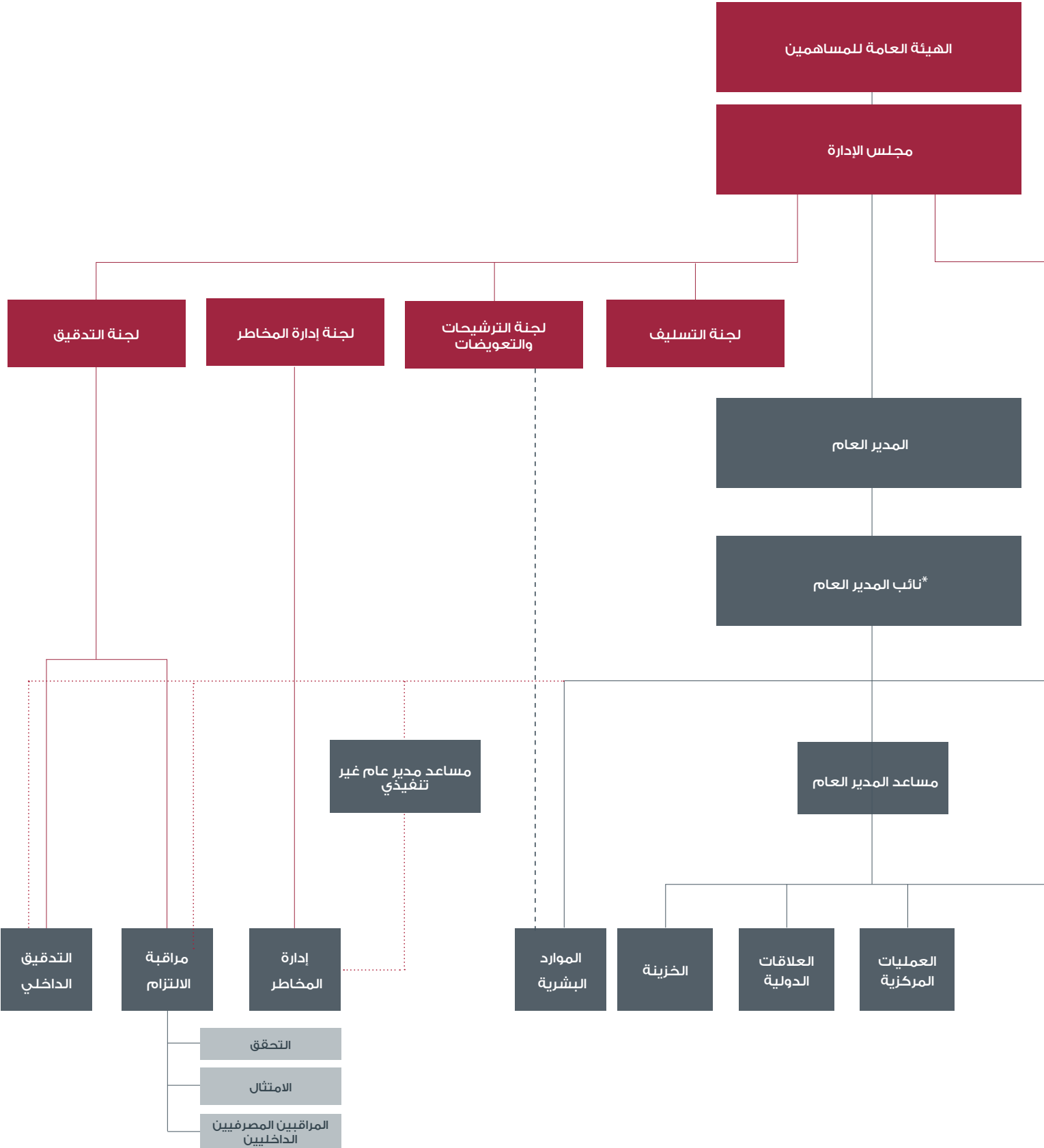
وقد تركز اهتمام هذه اللجنة في العام 2023 على متابعة مراحل شراء وتثبيت نظام إدارة الصلاحيات، والفحوص الأمنية الشاملة لنظام الانترنت البنكي ومراجعة كافة العروض المقدمة من قبل شركات التدقيق الخارجي المعتمدة من قبل الهيئة الوطنية لخدمات الشبكة فيما يتعلق بتنفيذ القرار رقم (115) الصادر عن مصرف سوريا المركزي ومجلس النقد والتسليف، وتم انتقاء العرض الأفضل المحقق للمتطلبات والشروط الواردة بالقرار كما الكفاءة العالية للفريق المسؤول عن تنفيذ المهمة.

كما تابعت اللجنة نتائج الاختبار التجريبي للنظام المركزي لكشف التهديدات والاستجابة لها Endpoint Detection and Response الذي سيساهم فور تنصيبه بالكشف عن التهديدات التي يمكن أن يتعرض لها البنك واتخاذ الإجراء الفوري لردعها. بالإضافة لمتابعة نتائج التقييم الشامل لحالة فروع المصرف وإصدار التوصيات والقرارات اللازمة بهذا الخصوص.

إلى جانب ذلك قامت اللجنة بمراجعة السياسات والإجراءات المنشأة حديثاً والتي تم إجراء تعديلات عليها خاصة بالأمن المادي والمعلوماتي إضافة إلى إجراء اختبار للخطط البديلة للمصرف وتحديث خطط استمرارية العمل بناءً على نتائج هذا الاختبار مع الأخذ بعين الاعتبار العوائق والمخاطر الجديدة التي يمكن يتعرض لها المصرف.

الهيكل التنظيمي المعتمد للمصرف

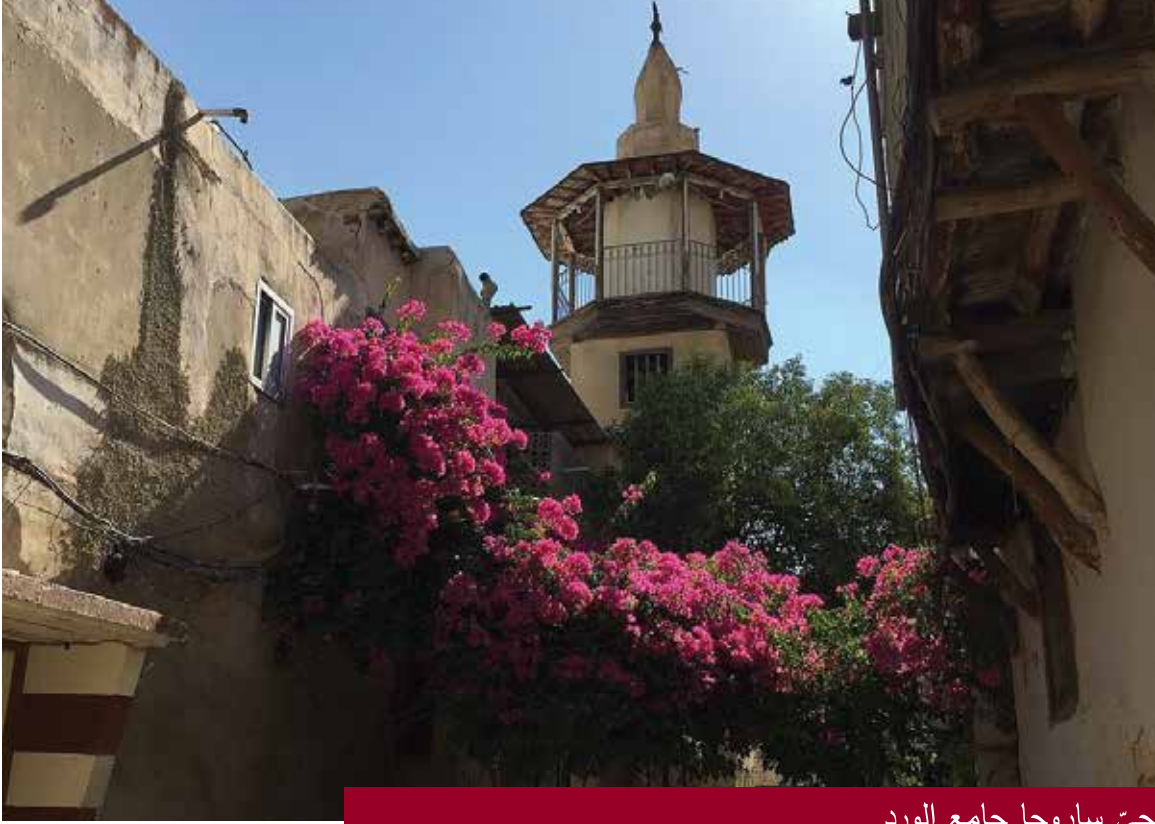






حيّ ساروجة المدرسة الشامية البرانية

حيّ سوقِ ساروجا



حيّ ساروجا جامع الورد

ينسب الحي إلى الأمير المملوكي صارم الدين صاروجا الذي شيّد الحيّ والسّوقَ المعروفةً باسمه، ويعد أول وأقدم حي خارج سور المدينة القديمة رغم أنّ بدايات التشييد التعليمي في الموقع تّورّخ على العصر الأيوبي، عندما قامت الخاتون سِتّ الشّامِ أخت صلاح الدين ببناء المدرسة الشّاميّة البرانيّة وجعلتها وقفاً على العلماء والمتفّقين، والتي شكّلت نقطة البداية لازدهار الحيّ الذي احتل مكانة مرموقة في العصر المملوكي بتشديد المدارس والجوامع والحمامات التي لا يزال الكثير منها قائماً. وقد شهد الحي توسعاً ملحوظاً في العصر العثماني حيث أخذت الكثير من ملامحه والسوق بالتبدّل، ونظراً لوقوعه خارج سور المدينة القديمة وبعيداً عن ضوائها، وتميّزه بسوقه الكبير وبيوته الواسعة وحماماته ومساجده الفخمة؛ فقد أصبح مطعماً لرجال السلطنة العثمانيين، الذين استوطنوا حي سوق ساروجا وأطلقوا عليه اسم (إسطنبول الصّغرى)، وذلك بعد تهجير العائلات المملوكيّة التي كانت تقيم فيه. ومن أهم المشيدات الوقفية والخدمية التي تعكس تاريخ الحي المدرسة الشّاميّة البرانيّة، وجامع الورد (برسبای) وحمام الورد الذي يقع خلف جامع برسبای والمدرسة المراديّة البرانيّة التي أقيمت في منزل الشّيخ مراد علي البخاري.

تطور الاقتصاد السوري في العام 2023

الأداء الاقتصادي

يُظهر الاقتصاد السوري العديد من الأزمات قوامها؛ تباطؤ النمو الاقتصادي، وتداعيات ارتفاع معدلات الفائدة والتضخم، وانقطاع سلاسل التوريد، وزيادة الديون والعجز، وتقليص الدعم، والركود الاقتصادي، متأثراً بتداعيات الأزمة الاقتصادية منذ عام 2011، والأزمات الجيوسياسية التي تتأثر بها منطقة الشرق الأوسط.

وقد شهد عام 2023 استمرار تراجع مؤشرات الاقتصاد الكلي بشكل كبير، ففي ظل استيراد ما يقرب من نصف الكميات المستهلكة من النفط وحوالي ثلث الكميات المستهلكة من الحبوب، مما أدى إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية، وإضعاف الوضع المالي وارتفاع مستويات التضخم، وفرض مزيد من القيود على السياسة المالية. كل ذلك أدى إلى تراجع الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 5.5% في عام 2023 نسبة لعام 2022، بعد تراجع بنسبة 3.5% في عام 2022 نسبة لعام 2021.

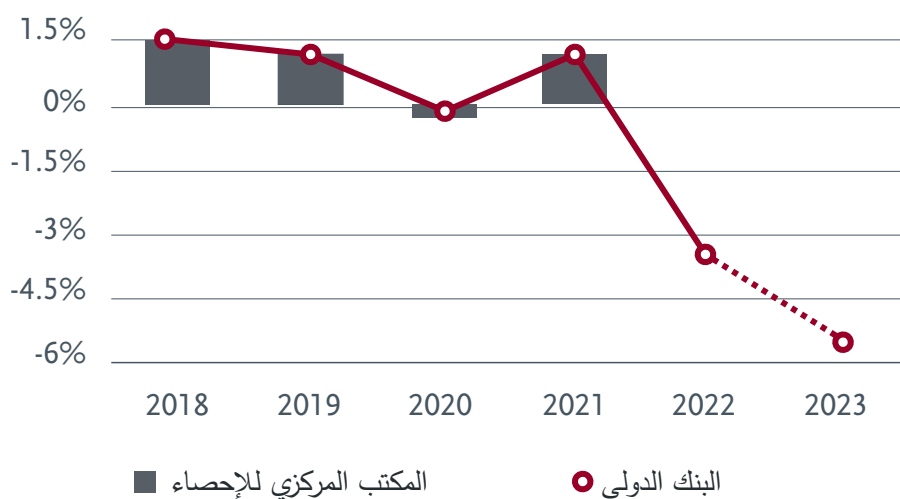
ويشار إلى أن زلزال السادس من شباط المدمر الذي ضرب شمال سورية بقوة 7.8 درجة واعقبته هزات ارتدادية عنيفة والذي خلف عدد كبير من الضحايا بلغ نحو 6000 شخص في هذه المنطقة كان له تداعيات سلبية كبيرة على الاقتصاد السوري، نظراً لما تسبب به من تدمير رأس المال المادي وتعطل النشاط التجاري، يقابله محدودية الموارد العامة، وضعف الاستثمارات الخاصة، وقلة المساعدات الإنسانية التي تصل إلى المناطق المتضررة، حيث تقدر الأضرار المادية والخسائر الناتجة عن هذا الزلزال بحوالي 5.2 مليار دولار أمريكي، مقابل احتياجات التعافي وإعادة الإعمار التي تقدر بنحو 7.9 مليار دولار أمريكي على مدى ثلاث سنوات.

ترافق ذلك مع استمرار تداعيات الحرب والدمار الذي لحقت بالبنى التحتية بالبلاد منذ العام 2011، وتداعيات جائحة كورونا، والحرب في أوكرانيا وانعكاساتها السلبية الممتدة على حجم وأسعار استيراد بعض المواد الغذائية منها إلى سورية، فضلاً عن الأوضاع الداخلية الضاغطة، والتي تكلف الاقتصاد السوري فاتورة باهظة أفقدت العملة السورية جزءاً كبيراً من قيمتها الشرائية خلال العام 2023 حيث تراجع سعر صرف الليرة السورية أمام الدولار الأمريكي بحسب النشرة الرسمية الصادرة عن مصرف سورية المركزي بنسبة 316.7% في العام 2023 مقارنة بنهاية عام 2022.

هذه العوامل مجتمعة أدت إلى استمرار حالة التراجع في الناتج المحلي الحقيقي، مصحوباً بتصاعد التضخم خلال عام 2023، ولمواجهة ذلك اتخذت السلطات الحكومية الاقتصادية حزمة من الإجراءات للحد من التداعيات السلبية المشار إليها أعلاه، حيث تم إصدار القانون رقم 2 لعام 2023 المتضمن تعديلات على بعض أحكام قانون الاستثمار رقم 18 للعام 2021 لتقليل الصعوبات والتقييدات المؤسساتية من أجل تحفيز الاستثمار وخلق بيئة جاذبة للمستثمرين، كما صدر القرار رقم 970/ل.إ. تاريخ 2023/07/17 لتنظيم عمليات تمويل المستوردات والذي أنهى العمل بالقرار السابق رقم 1070/ل.إ. تاريخ 2021/08/31 والذي حدد قائمة من المواد التي صُنفت ضمن "أولويات التمويل"، وأبرزها (حليب الأطفال، الأدوية، المستلزمات الطبية، المواد الزراعية، الأرز، الشاي)، كما صدر قرار مجلس النقد والتسليف رقم 204/م.ن. تاريخ 2023/6/8 المتضمن "الضوابط الخاصة بمنح التسهيلات الائتمانية لتمويل القطاعات الإنتاجية والقطاعات الأخرى" في إطار التوجهات الحكومية الحالية نحو دعم القطاعات الإنتاجية بشكل عام، وتلبية للمتطلبات المتعلقة بضرورة إعادة النظر بضوابط وسقوف وقطاعات منح التسهيلات الائتمانية بما يساعد المصارف العاملة في سورية على توظيف أموالها بالشكل الأمثل وبالتالي القدرة على المنافسة واستقطاب إيداعات جديدة الأمر الذي يصب في مصلحة الاقتصاد الوطني. وقد تم الاعتماد على القطاعات الواردة في دليل التصنيف الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية الصادر بقرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم 11 تاريخ 2023/1/5، والطلب من المصارف تخصيص النسبة الأكبر من محفظة التسهيلات الائتمانية لديها في القطاعات الإنتاجية بحيث لا تقل عن نسبة 75%، مع تحديد شروط لعملية المنح حسب القطاع المستهدف منها: تقديم المقرض لجدوى اقتصادية معدة أصولاً تثبت توفر تدفقات نقدية للمشروع قادرة على تغطية عبء الدين، منح التسهيلات على مراحل ترتبط بمراحل تنفيذ المشروع بالنسبة للمشاريع الإنتاجية، تحديد نسب التمويل للمشاريع من خلال الربط مع القيمة المضافة التي يحققها منتج المشروع، ضوابط خاصة حول الضمانات المطلوبة مقابل التسهيلات التي ستمنح وفق أحكام القرار المذكور، إضافة إلى ضوابط خاصة حول آلية صرف التسهيلات وحول منح التسهيلات الدوارة/المتجددة.

بالنسبة لمعدل نمو الناتج المحلي في 2023 استمر تراجع الناتج المحلي بواقع 5.5%، بانخفاض مقداره 3.5% في العام 2022، وقد بلغ الناتج المحلي الحقيقي 41.95% من مستواه الذي كان عليه في العام 2010 قبل بدء الأزمة في سورية.

نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لسورية من 2018 إلى 2023



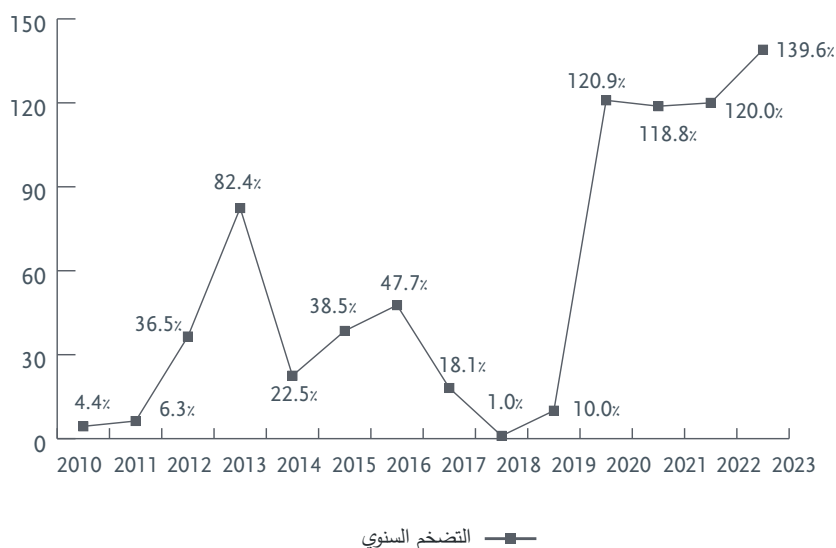
المصدر: المكتب المركزي للإحصاء (المجموعات الإحصائية لسنوات متعددة) وتقديرات البنك الدولي.
ملاحظة: يمثل العام 2023 التوقعات

المستوى العام للأسعار

استمر ارتفاع الأسعار خلال عام 2023 متأثراً بوتيرة التضخم إجمالاً، بما فيها وتيرة تراجع سعر صرف العملة الوطنية وارتفاع الأسعار العالمي الذي أصاب اقتصاديات غالبية دول العالم.

فيما يلي بيانات معدل التضخم المسجل فعلياً لغاية عام 2021 والصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء مع بيانات لعامي 2022 و 2023 صادرة عن جهات غير الرسمية بهذا الخصوص، فلغاية إعداد هذا التقرير لم تصدر المجموعة الإحصائية الرسمية للعامين 2022 و 2023.

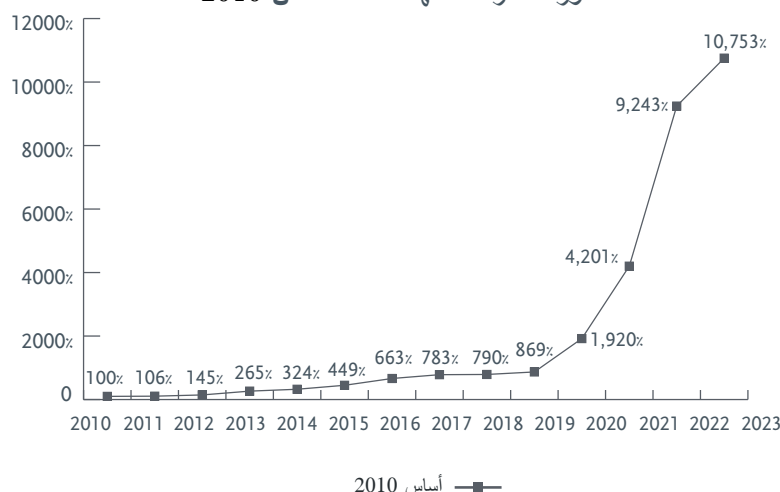
التضخم السنوي



المصدر: المكتب المركزي للإحصاء - (2021) وتوقعات جهات غير رسمية لعامي 2022 و 2023

ونشير إلى أن الرقم القياسي لأسعار المستهلك بلغ 9,243 عام 2022 (غير رسمي) مقارنة مع 4,201 سعر المستهلك لعام 2021 (حسب المكتب الإحصائي) ذلك حسب سنة أساس أسعار عام 2010.

تطور أسعار المستهلك سنة أساس 2010



المصدر: المكتب المركزي للإحصاء - (2021) وتوقعات جهات غير رسمية لعامي 2022 و 2023

حركة التجارة

وضعت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية خلال العام 2023 خطتها الهادفة إلى رفع مستويات العمل والإنتاج، من خلال استمرار وقف استيراد المواد الكيماوية وغير الضرورية مع عدم المساس بالمستوردات من السلع الضرورية والمواد اللازمة للإنتاج الصناعي والزراعي، والتي وجهت بمجملها سياسة التجارة الخارجية للعمل تحت عنوان الترشيد، وذلك بالسماح باستيراد المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج والمواد الأساسية لحياة المواطن من منطلق تخفيف فاتورة المستوردات وتحاشي الضغط على موجودات مصرف سورية المركزي بالقطع الأجنبي.

كما تم تطبيق خطة وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية في مجال قطاع التجارة الخارجية عموماً (استيراداً وتصديراً)، والتي سعت للتأثير على مستوى الإنتاج والعمل بما يحقق معدلات نمو حقيقية قابلة للاستمرار وتصحيح الميزان التجاري لجهة زيادة القدرة التصديرية بما يؤمن إمكانية تمويل المستوردات المحفزة للنمو، وأهمها مستلزمات الإنتاج الصناعي والزراعي، وزيادة فرص العمل، وبالتالي فإن تخفيض عجز الميزان التجاري يستلزم تخفيض الطلب - ما أمكن - على القطع الأجنبي.

وقد أكدت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية انخفاض قيمة مستوردات القطاعين العام والخاص في العام 2023 بنسبة إجمالية 27% عن قيمة المستوردات للقطاعين المذكورين في العام 2022. وأعادت هذا الانخفاض في قيمة المستوردات البالغة ما يفوق 3.2 مليار يورو نهاية عام 2023 إلى سياسة الترشيد المتبعة من قبل الوزارة باعتباره توجهاً حكومياً لتركيز عملية الاستيراد وتوجيهها إلى مستلزمات الإنتاج الصناعي والزراعي والحاجات الغذائية والدوائية المهمة للمواطن وتخفيض الطلب على القطع الأجنبي.

بالمقابل شهد جانب التصدير تحسناً في قيمة الصادرات في العام 2023 قياساً بالعام 2022 بنسبة تصل إلى 60% وبقيمة إجمالية لصادرات القطاعين العام والخاص تزيد على 900 مليون يورو، ناجم عن زيادة الكميات والقيم التصديرية للعديد من المواد ذات الوزن النسبي المهم في هيكل الصادرات، فعلى سبيل المثال لا الحصر ارتفعت الكميات المصدرة والقيمة التصديرية لمادة الفوسفات والألبسة وتوابعها والأحذية والأدوية والمنتجات العطرية (مادة الكمون مثلاً) وبعض المنتجات الزراعية (كمادة اللوز)، قابل ذلك تراجعاً في كميات بعض أنواع الصادرات وبالتالي قيمها التصديرية في العام 2023 قياساً بالعام 2022 لعدد من المواد كصادرات الخضر واليانسون والأحجار والرمال والحصى ومشتقاتها ومادة الترابيع والأحجار ومصنوعاتها.

كما استمرت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية بمتابعة عمل المؤسسة العامة للمناطق الحرة خلال 2023 على إدارة واستثمار المناطق الحرة وإحداث المستودعات والمخازن لها، واتخاذ إجراءات تنظيمية من شأنها حل مشاكل المستثمرين وتطوير هذه المناطق لتنمية المبادلات التجارية الدولية وجذب الاستثمارات إليها خدمةً للاقتصاد الوطني، حيث بلغت الإيرادات الإجمالية للمؤسسة العامة للمناطق الحرة لعام 2023 مبلغ وقدره 268.28/ مليار ل.س، كما بلغت الرسوم الجمركية المستوفاة خلال عام 2023 أكثر من 78 مليار ل.س، فيما كان عدد المستثمرين 682/ مستثمراً، وبلغ رأس المال المستثمر 386.24/ مليون دولار، وعدد العاملين في المنشآت المستثمرة 5630/ عاملاً، كما بلغت قيمة البضائع والآليات المستوردة إلى هذه المناطق لغاية تاريخ 2023/12/31، 859.11/ مليار ل.س، وقيمة البضائع والآليات المصدرة من المناطق الحرة 797.64/ مليار ل.س.

السياسة المالية العامة

فرضت الظروف الصعبة والأزمات والمتغيرات التي نعيشها واقعاً اقتصادياً صعباً تجلّى من خلال الارتفاع الكبير في أسعار صرف العملات الأجنبية وزيادة تكاليف الاستيراد والإنتاج، الأمر الذي أثر بشكل مباشر وكبير على المستوى المعيشي للمواطنين، في ظل متغيرات دولية وإقليمية، حيث انعكست هذه الظروف على الموازنة العامة لعام 2024 التي أقرها مجلس الشعب مشروع قانون الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2024 بتاريخ 12/12/2023، وحملت موازنة العام 2024 تحديات كبيرة تتطلب الكثير من الجهد والعمل والخطوات الجادة لتحويل الصعوبات والتحديات إلى فرص.

وقد بلغ العجز المقدّر في الموازنة العامة للدولة عام 2024 مبلغ 9,404 مليار ل.س.، مقابل مبلغ 4,860 مليار ل.س. في موازنة عام 2023، أي بزيادة مقدارها 4,544 مليار ل.س. وبنسبة زيادة قدرها 93.5%، إلا أنه انخفضت نسبة العجز المقدّر من إجمالي اعتمادات الموازنة من 29.37% في موازنة عام 2023، إلى 26.49% في مشروع موازنة عام 2024 ويعود سبب ذلك إلى زيادة الإيرادات العامة المرتقبة إلى 123.23% بنسبة أكبر من زيادة اعتمادات الموازنة 114.5%.

ولم تصدر بعد قطع الموازنة العامة الفعلية بنعاية العام 2023 للمقارنة مع الموازنة.

أهداف السياسة المالية للموازنة العامة للدولة لعام 2024:

ومن الملاحظ مساعي الحكومة إلى تحسين الإيرادات العامة وضمان استدامتها، وتحسين كفاءة الإنفاق العام وزيادة فاعليته وضمان سلامة إجراءاته، سعياً لاستدامة الموارد لتلبية الاحتياجات الأساسية، وتمويل الأنشطة الإنتاجية والخدمية، كما سيتم تقييم دقيق للوضع المالي العام للدولة، ليتم الاستناد عليه لتحقيق أهداف أهمها:

- تطوير إعداد الموازنة العامة للدولة وفق منهج سياساتي ينسجم مع متطلبات تحفيز الاقتصاد الوطني ومواجهة مختلف التحديات.
- إعادة هيكلة الإنفاق العام وفقاً للأولويات الوطنية.
- تحديد المكامن المتاحة لزيادة الإيرادات وتخفيض النفقات،
- القيام بتحصيل ضريبي حقيقي على مستوى المطارح الضريبية، والعمل على تحقيق العدالة الضريبية، ومكافحة التهرب الضريبي والجمركي.
- الانتقال تدريجياً من نظام الضرائب المتعددة إلى نظام الضريبة على القيمة المضافة والضريبة الموحدة على الدخل.
- إعادة توزيع الدخل لمصلحة أصحاب الدخل المحدودة، ولاسيما أن هناك تراجعاً كبيراً في قدراتهم الشرائية.
- البدء بإصلاح سياسة الدعم المتبعة، بما يحقق إيصال الدعم إلى مستحقيه وغيرها.

بيانات الموازنة العامة للدولة لعام 2024:

- قدرت اعتمادات موازنة عام 2024 بمبلغ 35,500 مليار ل.س. مقابل مبلغ 16,550 مليار ل.س. في موازنة عام 2023، أي بزيادة مقدارها 18,950 مليار ل.س. وبنسبة زيادة قدرها 114.5%.
- قدرت اعتمادات العمليات الجارية في موازنة عام 2024 بمبلغ 26,500 مليار ل.س. مقابل مبلغ 13,550 مليار ل.س. في موازنة عام 2023، أي بزيادة مقدارها 12,950 مليار ل.س. وبنسبة زيادة قدرها 95.57%.
- قدرت الاعتمادات المخصصة للعمليات الاستثمارية في موازنة عام 2024 بمبلغ 9,000 مليار ل.س. مقابل مبلغ 3,000 مليار ل.س. في موازنة عام 2023، أي بزيادة مقدارها 6,000 مليار ل.س. وبنسبة زيادة قدرها 200%.
- قدرت إجمالي الإيرادات العامة في موازنة عام 2024 بمبلغ 26,096 مليار ل.س. مقابل مبلغ 11,690 مليار ل.س. في موازنة عام 2023، أي بزيادة مقدارها 14,406 مليار ل.س. وبنسبة زيادة قدرها 123.23%.
- قدرت الإيرادات الجارية 2024 بمبلغ 15,041 مليار ل.س. مقابل مبلغ 7,266 مليار ل.س. في موازنة عام 2023، أي بزيادة مقدارها 7,775 مليار ل.س. وبنسبة زيادة قدرها 107.01%.
- قدرت الإيرادات الاستثمارية في موازنة عام 2024 بمبلغ 11,055 مليار ل.س. مقابل 4,424 مليار ل.س. في موازنة عام 2023، أي بزيادة مقدارها 6,631 مليار ل.س. وبنسبة زيادة قدرها 149.89%.

يبين الجدول التالي الموازنات العامة التقديرية للأعوام 2011 - 2023:

الموازنة العامة التقديرية للدولة للأعوام (2011 – 2024)														
2024	2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	بمليارات الليرات السورية
35,500	11,690	9,207	6,016	2,545	2,937	2,378	1,918	1,339	980	866	634	779	649	الإيرادات العامة
15,041	7,266	4,397	3,507	1,430	1,881	1,540	1,100	739	351	318	189	278	407	الإيرادات الجارية
11,055	4,424	4,810	2,509	1,114	1,055	838	818	600	629	548	445	501	241	الإيرادات الاستثمارية
35,500	16,550	13,325	8,500	4,000	3,882	3,187	2,660	1,980	1,554	1,390	1,383	1,327	835	النفقات العامة
26,500	13,550	11,325	7,000	2,700	2,782	2,362	1,982	1,470	1,144	1,010	1,108	952	455	النفقات الجارية
9,000	3,000	2,000	1,500	1,300	1,100	825	678	510	410	380	275	375	380	النفقات الاستثمارية
(9,404)	(4,860)	(4,118)	(2,484)	(1,455)	(945)	(809)	(742)	(641)	(574)	(524)	(749)	(548)	(186)	إجمالي العجز العام

وأرجع البيان أسباب زيادة الإيرادات الاستثمارية إلى زيادة الفوائض الاقتصادية المقدرة لمؤسسات وشركات القطاع العام الاقتصادي من مبلغ 2,879 مليار ل.س. في عام 2023 إلى مبلغ 7,415 مليار ل.س. في عام 2024، أي بزيادة مقدارها 4,536 مليار ل.س. وبنسبة زيادة قدرها 157.57%، وذلك نتيجة تحسن واقع الإنتاج في تلك المؤسسات والشركات مما انعكس إيجاباً على زيادة إيراداتها. إضافة إلى زيادة إيرادات الفنادق التي تمتلكها الدولة وحق الدولة من حقول النفط والثروات المعدنية وشركات عقود الخدمة من مبلغ 1,545 مليار ل.س. في عام 2023 إلى مبلغ 3,640 مليار ل.س. في عام 2024، أي بزيادة مقدارها 2,095 مليار ل.س. وبنسبة زيادة قدرها 135.6%.

أهم أسباب زيادة العجز في موازنة عام 2024 (حسب البيان المالي لمشروع موازنة عام 2024):

- ارتفاع سعر شراء القمح المسلم من الفلاحين إلى المؤسسة السورية للحبوب لموسم عام 2024 إلى 4.2 مليون ل.س. للطن الواحد للقمح القاسي والطري بدلاً من 2.8 مليون ل.س.

- ارتفاع سعر الصرف من 3,000 ل.س. إلى 11,500 ل.س. مما انعكس على ارتفاع أسعار وسطي عقود القمح الطري الخبزي المستورد (361.36 دولار أمريكي للطن أي 4,155,640 ل.س.).

- زيادة الرواتب والأجور والتعويضات وارتفاع حسابي المستلزمات السلعية والخدمية لاسيما أسعار المشتقات النفطية وقطع الغيار ومواد التعبئة والتغليف والصيانة وارتفاع أجور الطحن ونقل الأقماع.

كما أشار البيان أنه وعلى الرغم من ارتفاع سعر الصرف وارتفاع أجور الشحن والنقل وزيادة الرواتب والأجور والتعويضات وارتفاع المستلزمات الإنتاجية (قطع الغيار - الصيانة) وأجور النقل بالصهاريج وغيرها، فقد انخفض عجز المشتقات النفطية لدى شركات محروقات من 3,000 مليار ل.س. في عام 2023 إلى 2,000 مليار ل.س. في عام 2024 وذلك بسبب رفع سعر بيع المشتقات النفطية (المازوت - البنزين - الفول - الغاز - المذيبات النفطية - الزيوت المعدنية..)، وقد قدرت وزارة النفط والثروة المعدنية إنتاجها من النفط في عام 2024 بـ 94,618 برميلاً يومياً، مقابل 93,981 برميلاً يومياً في عام 2023، أي بزيادة مقدارها 637 برميلاً يومياً، كما قدرت الخطة الإنتاجية للغاز الخام في عام 2024 بـ 14 مليون متر مكعب يومياً، مقابل 14.5 مليون متر مكعب يومياً في عام 2023، أي بانخفاض قدره 0.5/ مليون متر مكعب يومياً.

المخاطر المالية للموازنة العامة للدولة لعام 2024:

- استمرار التقلبات في سعر الصرف مقابل الليرة السورية وارتفاع معدلات التضخم ومخاطر تأثره على العديد من بنود الموازنة في جانب النفقات من خلال تغير وانحراف أسعار السلع الأساسية (مشتقات نفطية- قمح- أدوية...الخ).
- عدم كفاية ما يؤول من إيرادات للخرينة المركزية وفق ما هو مخطط له، نتيجة لتراجع التحصيلات الضريبية أو الفوائض الاقتصادية بسبب انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في ضوء استمرار الحصار الاقتصادي والعقوبات القسرية أحادية الجانب المفروضة على سورية.
- مخاطر من استمرار النزاعات العالمية والإقليمية والسياسية التي يشهدها العالم ومن التقلبات المناخية والبيئية وأثارها السلبية الممكنة على قطاعي الزراعة والموارد المائية.

أداء القطاع المصرفي

شهد القطاع المصرفي السوري تحسناً ملحوظاً في أدائه خلال عام 2023 مقارنة بعام 2022، على الرغم من استمرار التحديات الاقتصادية والأزمة المالية التي تعاني منها البلاد، ومفاعيل العقوبات الدولية وقانون قيصر، حيث نتج هذا التحسن بشكل عام عن ارتفاع حجم إجمالي الأرباح الصافية (المحققة وغير المحققة) للمصارف السورية مجتمعة، نتيجة نمو التسهيلات الائتمانية وتوسع نشاط المصارف في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وارتفاع الطلب على القروض الاستهلاكية، وأيضاً ارتفاع الفوائد على القروض. كما أن تحسن الأوضاع الأمنية وعودة بعض الاستثمارات والنشاطات الاقتصادية وزياد الثقة بالقطاع المصرفي لعب دوراً مهماً في تحسن أداء المصارف، كما أضف إلى ذلك فروقات سعر الصرف التي نتج عنها زيادات كبيرة في الأرباح غير المحققة.

موجودات القطاع المصرفي

أظهرت النتائج الأولية لمصارف القطاع الخاص نمواً في حجم الموجودات المجمعة للمصارف الخاصة بنهاية العام 2023 والمحتسب بالليرات السورية فبلغ حوالي 38.2 تريليون ل.س مقابل حوالي 11.9 تريليون ل.س بنهاية العام 2022، أي زيادة سنوية بنسبة 220.4%. ومن الجدير بالذكر أن هذه الزيادة ناتجة بشكل أساسي عن تدني سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية وبالتالي إلى ارتفاع القيمة المحتسبة بالليرات السورية لحجم موجودات وأصول المصارف بالعملات الأجنبية بالإضافة إلى ارتفاع قيمة مراكز القطع البنوي المحتسبة بالليرات السورية. حيث أنه وفي حال تم احتساب تطور حجم الموجودات المجمعة للمصارف الخاصة بالدولار الأميركي، يسجل تراجعاً بنسبة 23.1% بقيمتها لتبلغ حوالي 3.04 مليار د.أ. بنهاية العام 2023 مقابل حوالي 3.95 مليار د.أ. بنهاية العام 2022. علماً أن سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأميركي قد تراجع بنسبة 316.7% في العام 2023 مقارنة بنهاية عام 2022. ويتصدر مصرفان إسلاميان قائمة المصارف الخاصة من حيث حجم الموجودات يليهما مصرف تقليدي بالمرتبة الثالثة.

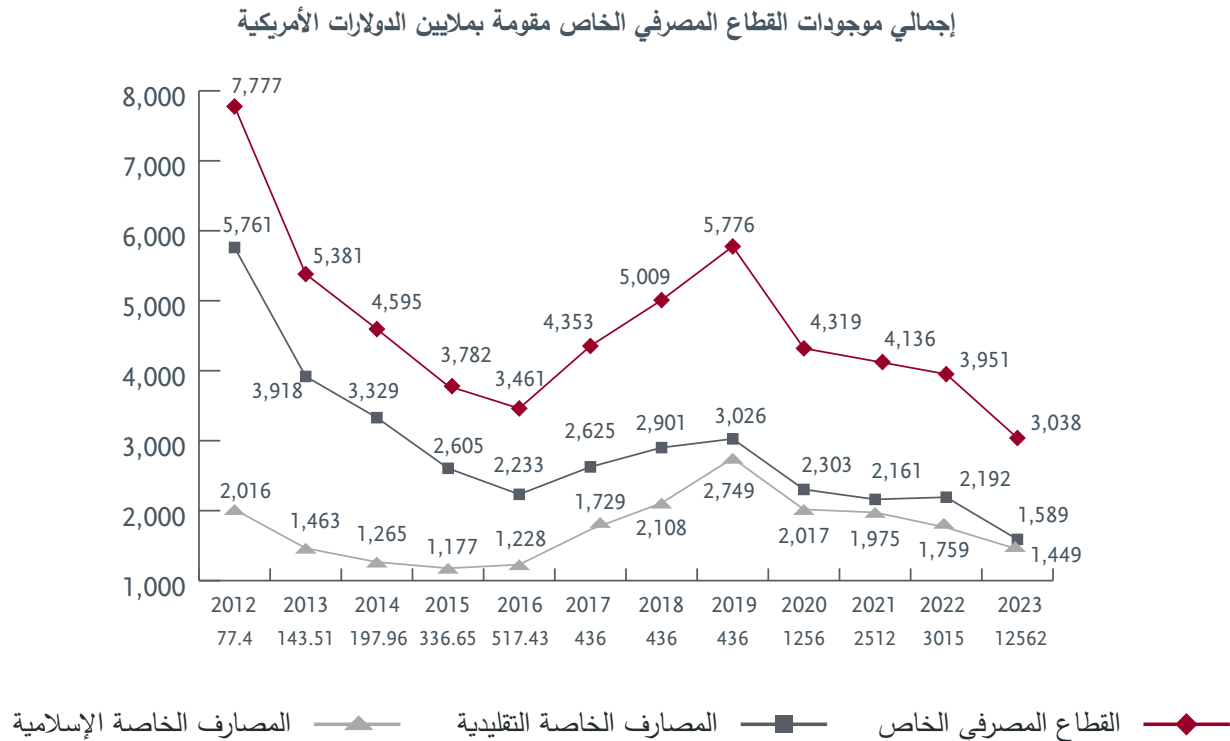
أما بنك الشرق، فسجل زيادة في حجم موجوداته بنسبة 322.02% سنوياً فبلغت حوالي 924.3 مليار ل.س نهاية العام 2023 مقابل 219 مليار ل.س للعام السابق مسجلاً المرتبة 13 بين المصارف الخاصة من حيث حجم الموجودات (علماً أنه لم يتم احتساب النتائج المالية لبنك سوريا والخليج في المقارنة).

وبشكل عام، سجلت معظم المصارف الخاصة خلال العام 2023 ارتفاعاً في إجمالي حجم ودائع عملائها المحتسب بالليرات السورية مقارنة بالعام 2022 نتيجة تأثر الجزء بالعملات الأجنبية منها بتدني سعر صرف الليرة السورية، بالإضافة إلى الزيادة الحاصلة في الودائع نتيجة القرار 1130 الخاص بتمويل المستوردات.

أما لجهة التسليف، حققت كافة المصارف الخاصة زيادة في حجم صافي التسهيلات الائتمانية الممنوحة (مقارنة بين نهاية عام 2022 ونهاية الربع الثالث من عام 2023) تراوحت هذه الزيادات بين زيادات استثنائية بنسبة ما يفوق عن 100% عن حجم هذه التسهيلات للعام السابق تم تسجيلها لدى ثلاثة مصارف، وزيادات بمستويات أدنى في حجم تسهيلات سائر المصارف الخاصة الأخرى. شهد القطاع المصرفي الخاص في نهاية الربع الثالث من عام 2023 زيادة بنسبة 34% في حجم صافي التسهيلات الممنوحة مقارنة مع نهاية عام 2022، مقابل زيادة بنسبة 26% بالمقارنة بين نهاية عام 2022 و2021.

هذا وقد احتل بنك الشرق المركز الثالث عشر من حيث حجم ودائع الزبائن بين المصارف الخاصة بإجمالي ودائع بقيمة 353.9 مليار ل.س. والمركز الثاني عشر من حيث حجم التسليف بإجمالي صافي التسهيلات بقيمة حوالي 82.5 مليار ل.س. مقابل تسليف بحوالي 35.34 مليار نهاية العام 2022

يوضح البيان أدناه حركة إجمالي موجودات القطاع المصرفي الخاص مقومة بملايين الدولارات الأمريكية للأعوام 2012 – 2023:



حقوق المساهمين

شهد القطاع المصرفي الخاص ككل في العام 2023 زيادة في حقوق المساهمين المحتسبة بالليرات السورية بنسبة 296.3% عن العام السابق نشأت بشكل أساسي عن تسجيل كافة المصارف أرباحاً غير محققة ناتجة عن إعادة تقييم مركز القطع البنوي تأثراً بتدني سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية، وتحقيق أرباحاً محققة (من قبل أغلب المصارف) نتيجة أوضاع الأنشطة التشغيلية فيها. وكانت نسبة ارتفاع حقوق المساهمين لدى المصارف التقليدية أكبر من نسبة ارتفاع حقوق المساهمين لدى المصارف الإسلامية حيث بلغت في زيادة حقوق الملكية لدى المصارف الإسلامية بنهاية العام 2023 نسبة 265.8%، وفي المصارف التقليدية زيادة بنسبة 305.4% مقارنةً بنهاية العام 2022.

في ما يخص العائد على متوسط حقوق الملكية، فقد سجل نهاية عام 2023، بشكل عام، بين كافة المصارف التقليدية والإسلامية زيادة ملحوظة في هذا العائد مقارنةً بنهاية عام 2022 (بما فيها الأرباح غير المحققة). وقد تراوح العائد على متوسط حقوق الملكية لدى المصارف التقليدية الخاصة بين 55.57% كحد أدنى و 131.61% كحد أقصى وبمعدل وسطي بلغ 117.5%، في حين تراوح هذا العائد لدى المصارف الإسلامية بين 107.4% كحد أدنى و 128.4% كحد أعلى. أما بالنسبة لبنك الشرق فسجل عائد على متوسط إجمالي حقوق الملكية بنسبة 126.37% نهاية العام 2023 (بما فيه احتساب الأرباح غير المحققة).

ربحية القطاع المصرفي

سجلت المصارف الخاصة نهاية عام 2023 زيادة في حجم إجمالي أرباحها الصافية بنسبة 1535.3% مقارنةً بالعام السابق، تعود هذه الزيادة بشكل أساسي نتيجة زيادة الأرباح غير المحققة نتيجة الفروقات النسبية في تغير سعر الصرف لدى إعادة تقييم مراكز القطع البنوي العائده لها، حيث بلغت أرباح تقييم مركز القطع البنوي نهاية عام 2023 مبلغ وقدره 6.897 تريليون ل.س مقارنة مع نهاية العام السابق التي سجلت 347.7 مليار ل.س، ما يشكل زيادة بنسبة 1883.6%.

بعد استبعاد الأرباح غير المحققة، نلاحظ تقارباً في صافي الأرباح المحققة بين المصارف الخاصة التقليدية منها والإسلامية. فقد سجلت المصارف الإسلامية أرباحاً محققة عام 2023 شكلت حوالي 55% من مجموع الأرباح المحققة لكافة المصارف، تراوحت أرباح المصارف الإسلامية بين 34.7 مليار ل.س.، و 71 مليار ل.س.، بالمقابل انقسمت المصارف التقليدية لفئتين، الفئة الأولى عبارة عن 8 مصارف حققت أرباح محققة تراوحت بين حوالي 734.9 مليون ل.س.، و 55.5 مليار ل.س.، والفئة الثانية عبارة عن مصرفين سجل خسائر محققة تراوحت هذه الخسائر بين 10.5 مليار ل.س. و 39.6 مليار ل.س.

يقع ترتيب بنك الشرق في المرتبة السادسة في فئة الثمانية مصارف المذكورة أعلاه، من ناحية الأرباح المحققة بربح محقق بقيمة 26.4 مليار ل.س.

ازدادت نسبة العائد على الموجودات بعد استبعاد الأرباح غير المحققة نهاية عام 2023 نسبة للعام السابق، حيث تراوح العائد بين معدل سلبي (4.98%) كحد أدنى ومعدل إيجابي 6.27% كحد أعلى وبمتوسط كافة المصارف 1.25%.

بالنسبة لبنك الشرق كان العائد ايجابي بنسبة 6.27% نهاية عام 2023.

كما شهد القطاع المصرفي زيادة واضحة بنسبة 795.9% في دخله التشغيلي في نهاية عام 2023 مقارنة بالعام السابق، إذ سجلت جميع المصارف زيادة في إيراداتها التشغيلية الصافية خلال العام 2023 مقارنة بالعام السابق، تراوحت نسب الزيادة بين 297% و 1555.9%. يمكن ارجاع سبب هذه الزيادة لما يلي:

- زيادة الأرباح غير المحققة الناتجة عن إعادة تقييم مراكز القطع البنوي عن العام السابق، مع التوضيح أن هذه الأرباح ترتبط نسبياً بتغير نسبة سعر الصرف، فقد سجل عام 2023 تراجع بنسبة سعر الصرف بلغت 316.65% مقارنةً مع العام السابق والذي بلغت نسبة التراجع خلاله 20%.
- ارتفاع ملحوظ في إجمالي المصاريف التشغيلية بنسبة 91.66% مقارنةً بالعام السابق (خاصة مصاريف أجور الموظفين ومصاريف استهلاك الطاقة)، فبلغ معدل الكلفة التشغيلية إلى مجمل الإيرادات وسطياً في القطاع المصرفي الخاص ككل نسبة 10.09%، متراوحاً بين 8.59% وسطياً لدى المصارف التقليدية و 15.38% وسطياً لدى المصارف الإسلامية. وسجل بنك الشرق كلفة تشغيلية إجمالية بنسبة 4.9% من إجمالي الإيرادات.

أما لجهة تطور صافي الدخل المحقق يظهر الجدول أدناه تطور إيرادات وأرباح القطاع المصرفي الخاص المحققة/ دون احتساب أثر إعادة تقييم القطع البنوي بين العام 2023 والعام 2022:

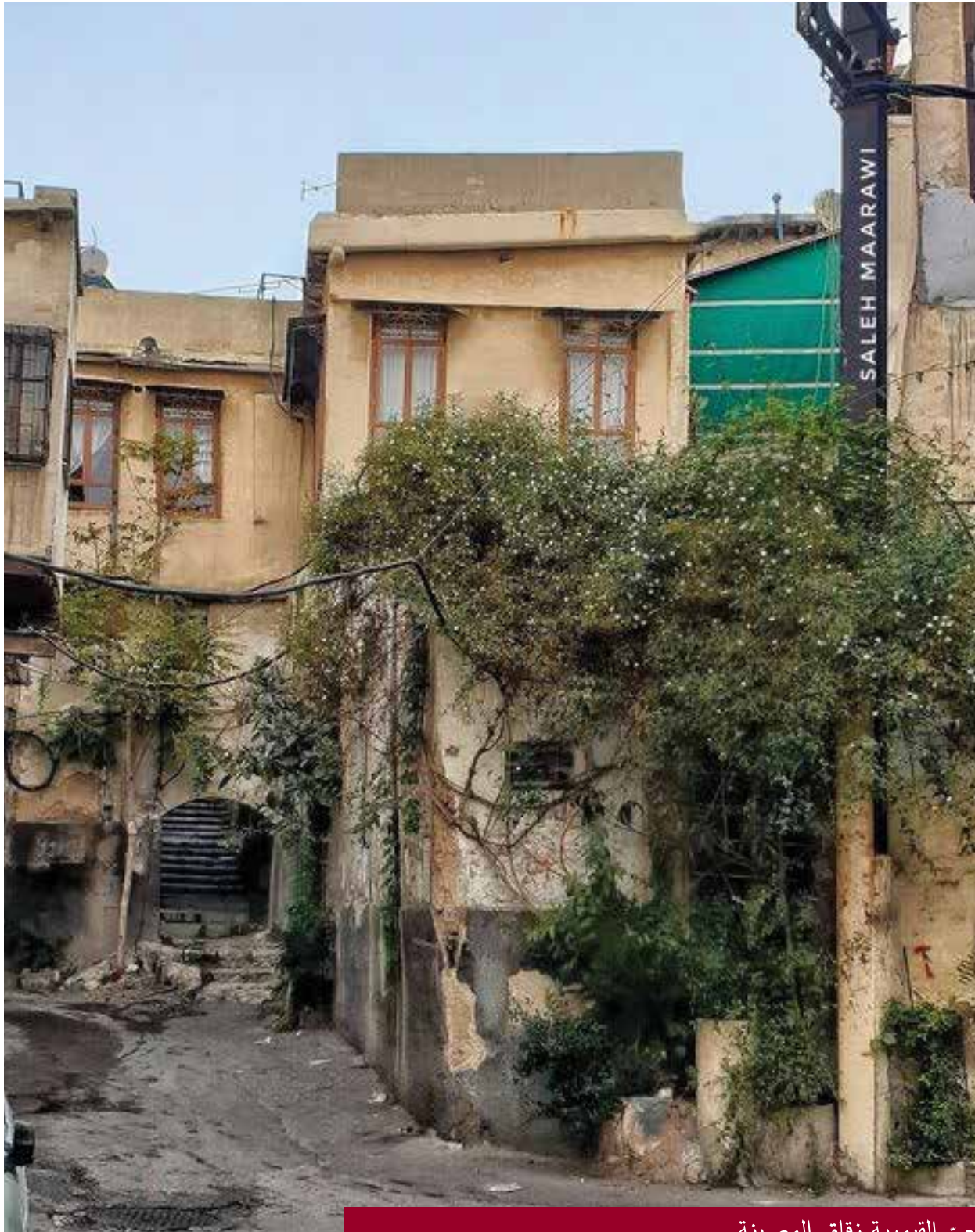
البيان (القيم بالملايين ل.س)	المصارف الخاصة التقليدية			المصارف الإسلامية			القطاع المصرفي الخاص ككل		
	نسبة نمو %	2023	2022	نسبة نمو %	2023	2022	نسبة نمو %	2023	2022
إجمالي الدخل التشغيلي *	221.65%	998,907	310,557	69.03%	464,790	274,968	149.98%	1,463,697	585,525
إجمالي المصاريف التشغيلية	114.22%	559,679	261,261	58.72%	283,971	178,914	91.66%	843,650	440,175
صافي الدخل/الخسائر *	511.67%	408,506	34,074	101.55%	142,571	70,739	189.26%	260,292	89,985

* دون الفروقات الناتجة عن إعادة تقييم القطع البنوي

التداول على أسهم المصارف في سوق دمشق المالي

توزعت المصارف إلى ثلاثة مجموعات من حيث حجم التداول على أسهمها خلال عام 2023:

1. المجموعة الأولى: شملت أربع مصارف، شهد كل منها حجم تداول مرتفع على أسهمه (10.72% و 7.29% و 5.92% و 5.2% من أسهم المصرف). وقد شكل حجم التداول على أسهم هذه المجموعة 51.2% من إجمالي أسهم المصارف التي تمّ التداول بها في سوق دمشق المالي خلال العام 2023.
 2. المجموعة الثانية: شملت ستة مصارف، شهد كل منها حركة تداول متوسطة على أسهمه، إذ تراوحت نسبة تداول الأسهم بين 3.39% من إجمالي أسهم المصرف كحد أدنى و 4.85% من إجمالي أسهم المصرف كحد أقصى وتداول بنسبة 37.3% من إجمالي تداول كامل الأسهم.
 3. المجموعة الثالثة: وهي مؤلفة من 4 مصارف، شهد كل منها حركة تداول ضعيفة على أسهمه، بنسبة تراوحت بين 1.9% من إجمالي أسهم المصرف كحد أدنى و 2.81% من إجمالي أسهم المصرف كحد أقصى، وتداول بنسبة 11.5% من إجمالي تداول كامل الأسهم.
 4. هذا وقد تراوحت نسب التغير في القيمة السوقية لأسهم المصارف بين سلبي 5.69%- كحد أدنى، وإيجابي 402.96% كحد أقصى بمعدل ربح وسطي بنسبة 126.3%.
- وسجل بنك الشرق تحسن في سعر سهمه بنهاية العام 2023 بنسبة 402.96% مقارنةً بنهاية العام 2022 وبمعدل دوران بلغ 2.01% من إجمالي أسهم المصرف، وتداول بنسبة 2.51% من إجمالي تداول كامل الأسهم خلال العام.



حيّ القيصرية زقاق المصينة

حيّ القيمريّة

يقع "حيّ القيمرية" الدمشقي ضمن السور في القسم الشرقي من مركز المدينة القديمة وتعود تسمية الحي إلى الأمير حسام الدين القيمري الذي سكنه في عام ١٢١٨م. تضم "القيمرية" حارات أساسية كحارة "المتولي" و"الشهبندر" و"أبو بكر" وحارة "النارنجة" و"سوق القاضي" و"شاويش بصملة" وحارة "السيدة رابعة" أو "ستي رابعة" وحارة "المنكلانة" وحارة "قناية الحطب" وحارة "الفرايين" وحارة "النقاشات". وفي حي القيمرية معالم أثرية تشهد على الحضارات التي عاشت واستقرت في دمشق كباب "جيرون" أحد أبواب معبد جوبيتر العائد للحقبة الوثنية من العهد الروماني، وتنتشر في أزقة الحي المساجد والزوايا كالزاوية السعدية. وعدد من القصور والحمامات كقصر "العظم" الذي يعود إلى العهد العثماني، وحمام "البكري" و"القيمرية" وحمام "نور الدين الشهيد"، وللقيمرية أيضاً حصتها من أشهر أسواق "دمشق" كسوق "الخياطين" و"البزورية"، وفيه يقع أشهر خانات المدينة العتيقة كخان "أسعد باشا" و"السفرجلاني" و"الصدرانية" وفي قلب الحي يقع "مكتب عنبر" الذي كان دائرة حكومية في فترة الاحتلال الفرنسي لسورية.



حيّ القيمرية النوفرة

موجز عن القوانين والقرارات التي أثرت على نشاط المصرف خلال العام 2023

أصدرت الجهات الوصائية الاقتصادية خلال عام 2023 العديد من القرارات التي كان لها تأثير على القطاع المصرفي والكثير منها له انعكاسه المباشر على الوضع الاقتصادي والتجاري.

فيما يلي موجز بأهم القرارات والقوانين والتعاميم الصادرة خلال العام 2023 والتي عالجت المواضيع المذكورة أدناه:

1. إدارة عمليات التجارة الخارجية:

- خلال عام 2023 أصدر مصرف سورية المركزي عدة قرارات لتنظيم تعهدات التصدير وتمويل المستوردات والكفالات، أهم هذه القرارات:
- القرار رقم 112/ل.إ تاريخ 2023/01/26 الذي أدخل تعديلات على القرار 1071 (الخاص بتعهدات التصدير) وإمكانية استخدام كامل أو جزء قطع التصدير لتغطية مستوردات الصناعيين وشروطها.
- القرار رقم 113/ل.إ تاريخ 2023/01/26 الذي أدخل تعديلات على القرار 1071 (الخاص بتعهدات التصدير) من حيث التأكيد على ملاءة وسمعة المصدر وتقديم وثيقة من إحدى الغرف تؤكد النشاط المهني والتحقق من الأسعار الاسترشادية لكل فاتورة.
- التعميم 557/7 ص تاريخ 2023/02/14 الذي يتضمن الموافقة على إصدار تعهدات ريثما تصدر نشرة الأسعار الاسترشادية + تحديد أسعار حاوية الخضار والفواكه.
- القرار رقم 336/ل.إ تاريخ 2023/03/13 قرار ناظم لتعهدات إعادة تصدير المواد ومستلزمات الإنتاج المصنعة بمواد أولية مستوردة بموجب بيان إدخال مؤقت يتم تنظيم التعهد بنسبة 100% من كلفة المواد الداخلة.
- التعميم 1/84/ص تاريخ 2023/06/14 (خاص بالكفالات الأولية) الذي صدر بناءً على طلب الشركات الخارجية التي ترغب بالمشاركة في المناقصات وعروض الأسعار (إدخال القطع عبر المنافذ الحدودية وإيداعه وحجزه لدى المصرف وعدم التصرف به لحين فض العروض ثم إعادة القطع نقداً بشكل كامل ودفعة واحدة للجهة المودعة ومنحه كتاب بتحرير الكفالة ليتم إخراج المبلغ عبر المنفذ الحدودي).
- القرار رقم 1025/ل.إ تاريخ 2023/07/31 الذي يتضمن تعديل مهلة تسديد تعهدات التصدير المسموح بتسديدها بموجب شهادات جمركية للاستيراد لتصبح ستة أشهر غير قابلة للتمديد، واعتماد نماذج جديدة (النسخ رقم 1/و/2) لتنظيم التعهدات التي سيتم تسديدها بموجب شهادات جمركية، وتوقيع المصدر الصناعي على تصريح يوضح طريقة تسديد التعهدات القائمة المنظمة قبل صدور هذا القرار.
- القرار 1130/ل.إ تاريخ 2023/08/20 ال 1ي يتضمن إلغاء القرار 970/ل.إ وإعادة صياغة طرق تخليص البضاعة وطريقة التمويل عبر شركات الصرافة وتعديل أولويات تمويل المواد المسموحة من قبل شركات الصرافة، وتقييد المستورد بالحصول على إشعار أو شيك مصرفي من أحد المصارف العاملة ببيان حجز معادل كامل قيمة الفاتورة بالليرات السورية لصالح شركة الصرافة وعلى مسؤولية المصرف وبحيث يكون كامل المبلغ المحتجز قد تم إيداعه في حساب المستورد نقداً منذ مدة لا تتجاوز الشهر قبل تاريخ الحجز، أو أن يكون حوالة واردة من إحدى جهات القطاع العام.
- التعميم رقم 166/1 ص تاريخ 2023/10/01 الذي عالج بعض الاستفسارات المتعلقة بخصوص تطبيق القرار 1130/ل.إ لعام 2023 لشركات الصرافة.
- التعميم رقم 3166/7 تاريخ 2023/10/01 والذي حذف مادة حليب الأطفال الرضع من قائمة المواد المسموح بتمويلها عن طريق المصارف.
- قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم 51 تاريخ 2023/10/19 الترتيب إدارياً لعام واحد بأي إجراء تنفيذي فيما يخص تنفيذ الكفالة موضوع الحكم القضائي الصادر والمكتسب الدرجة القطعية.

2. التسهيلات الائتمانية وضوابط منحها وآلية دعمها

تابع المصرف المركزي خلال عام 2023 عملية ضبط التسهيلات الممنوحة بحيث تكون موجهة لقطاعات منتجة وتمويل مشاريع استثمارية تنموية. وفيما يلي ملخص عن أهم ضوابط التسليف الصادرة عام 2023:

- صدور قرار مصرف سورية المركزي رقم 32/ل.إ تاريخ 2023/01/10 والذي تمّ تبليغه للمصارف بموجب التعميم رقم 344/16/ص تاريخ 2023/01/15 والذي سمح لوكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) بالحصول على تسهيلات على شكل حساب جاري مدين باليرة السورية مقابل ضمانات وديعة بالقطع الاجنبي.
- صدور قرار مجلس النقد والتسليف رقم 169/م ن بتاريخ 2023/04/04 المتضمن السماح للمصارف المرخص لها التعامل بالقطع الاجنبي بمنح القروض بالعملة الأجنبية لتمويل مشاريع استثمارية تنموية في القطر.
- صدور قرار مجلس النقد والتسليف رقم 204/م.ن تاريخ 2023/06/10 المتضمن الضوابط الخاصة بمنح التسهيلات الائتمانية لتمويل القطاعات الانتاجية والقطاعات الأخرى.
- ألغى هذا القرار كافة القرارات السابقة النازمة لمنح التسهيلات المصرفية، ومنها قرار مجلس النقد والتسليف رقم 433/م.ن الذي صدر بتاريخ 2022/1/16، والقرار 4774/16/ص الصادر عن حاكم مصرف سورية المركزي بتاريخ 2020/09/08.
- من أبرز النقاط التي فرضها القرار رقم 204/م ن هو توزيع هيكلية المحافظ الائتمانية المنتجة للمصارف بأن تكون بحد أدنى 75% من القروض الممنوحة لقطاعات إنتاجية (القطاعات الصناعة والزراعة والتشييد وغيرها) و 25% بحد أقصى للقطاعات الأخرى والتي تشمل (القطاعات التجارية والخدمية والسياحية والعقارية وغيرها).

3. خدمات الدفع الإلكتروني وضوابطها:

تابعت الجهات الوصائية خلال عام 2023 عملية تنظيم وضبط منظومة الدفع الالكتروني، بما في ذلك متابعة كافة المصارف لتطوير خدمات الدفع الالكتروني لديها، ذلك استمراراً للتوجه العام للاعتماد على الدفع الالكتروني بكافة التعاملات التجارية.

أهم ما صدر خلال عام 2023:

- تعميم حاكم مصرف سورية المركزي رقم 517/16/ص تاريخ 2023/01/25 الذي يتضمن اتخاذ الإجراءات اللازمة من قبل المصارف العاملة وتفعيل دورها في تحقيق النفاذ المالي.
- تعميم حاكم مصرف سورية المركزي رقم 130/15/ص تاريخ 2023/02/26 والذي حرر سقف السحب اليومي من حسابات التجار الخاصة بالدفع الالكتروني، المحددة بشكل منفصل عن بقية الحسابات المصرفية للتجار المذكورين، وذلك من خلال الحسابات المصرفية لعملاء المصرف باستخدام كافة قنوات الدفع الالكتروني المتاحة.
- قرار لجنة إدارة مصرف سورية المركزي رقم 405/ل.إ تاريخ 2023/03/23 المتضمن إجراءات العمل الخاصة بتسديد ثمن المشتقات النفطية للمحطات العائدة لشركة BS.
- قرار لجنة إدارة مصرف سورية المركزي رقم 665/ل.إ تاريخ 2023/05/23 المتضمن الموافقة على توسيع نشاط شركة بترامونتيكس للدفع الالكتروني محدودة المسؤولية في مجال الدفع الالكتروني مع بنك الشرق لتقديم خدمة نقاط البيع POS.
- قرار مصرف سورية المركزي رقم 699/15/ص تاريخ 2023/10/09 الذي يتضمن الموافقة على الربط مع منظومة الشركة السورية للمدفوعات الالكترونية (SEP).
- قرار مصرف سورية المركزي رقم 1586/ل.إ تاريخ 2023/11/23 الذي حدد سقف السحب للحركات المتبادلة للبطاقات المصرفية المصدرة من أي من المصارف العاملة على أجهزة الصرافات الآلية العائدة لبقية المصارف العاملة الأخرى.
- قرار لجنة إدارة مصرف سورية المركزي رقم 1751/ل.إ تاريخ 2023/12/21 المتضمن الموافقة على تعاقد بنك الشرق مع شركة الفؤاد للحوالات المالية والخدمات البريدية والشحن.

4. إدارة الحوالات المصرفية وضوابطها والقطع الأجنبي

- قرار لجنة إدارة مصرف سورية المركزي رقم 144/ل.إ. تاريخ 2023/01/02 الذي أعلن فيه مصرف سورية المركزي عن إصدار نشرة يومية باسم "نشرة الحوالات والصرافة" ونشرة يومية باسم نشرة المصارف.
- قرار لجنة إدارة مصرف سورية المركزي رقم 145/ل.إ. تاريخ 2023/01/02 الذي يحدد التعليمات الخاصة بتنفيذ تسليم أو قيد الحوالات الواردة من الخارج، وعمليات تصريف البنكنوت وتنفيذ العمليات من الحسابات المفتوحة بالقطع الأجنبي لدى المصارف المرخصة.

5. ضوابط شراء السيارات والعقارات

- تعميم نائب حاكم مصرف سورية المركزي رقم 842/16/ص تاريخ 2023/2/07 الذي بلغ من خلاله قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم 9/م.و. تاريخ 2022/2/01 الذي عدل القرار المتعلق بالبيع العقاري السكنية والأراضي والمركبات رقم 28/م.و. تاريخ 2021/3/24 ليصبح على الشكل التالي:
- بخصوص إبقاء مبلغ 500,000 ل.س في حساب البائع لمدة ثلاثة أشهر على الأقل بعد تنفيذ إشعار تحويل قيمة عملية البيع في حسابه المصرفي حسب الأصول.

6. مزادات الاكتتاب بالأوراق المالية الحكومية

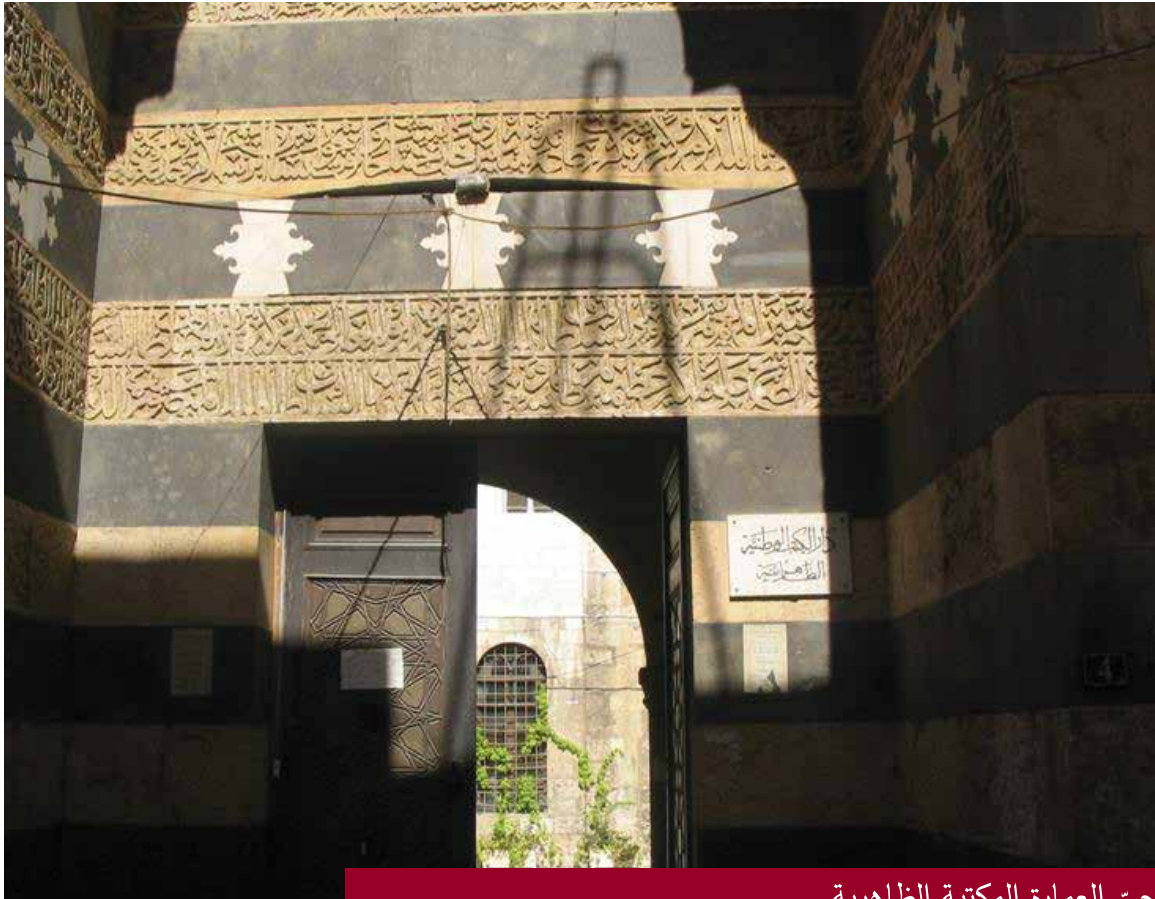
لم يقم بنك الشرق بأية اكتتاب لمزادات الأوراق المالية الحكومية بالليرة السورية التي تم طرحها خلال عام 2023 وذلك لسبب توجيه السيولة نحو عمليات التسليف والإقراض، بالمقابل ما يزال المصرف يحوز على الأوراق المالية الحكومية التي اكتتب بها عام 2022 والتي تستحق خلال الربع الثالث من عام 2024 .



حيّ العمارة حارة السبع طوالع

حيّ العمارة

يعدّ "حيّ العمارة" من أبرز أحياء مدينة دمشق القديمة، يقسمه سكان الحي إلى قسمين: "برّاني"، و"جواني"، ما كان داخل السور يسمى "العمارة الجوانية"، وما كان خارج السور يسمى "العمارة البرانية"، يقع في الجهة الشمالية من المدينة القديمة، ويفصل بينهما باب الفراديس أو باب العمارة أحد أبواب دمشق الذي بناه الرومان ونُسب لكوكب عطارد. ويمتد الحي في الجهة الشمالية من مركز المدينة وعلى مسافة عدة أمتار من المسجد الأموي الكبير، بحيث يمكن للمشاهد وللناظر رؤية مآذن مسجد بني أمية الكبير من كل منزل في الحي تقريباً وليست الأسواق القديمة ببعيدة عن الحي أيضاً. ومن حارات الحي الشهيرة حارة "السبع طوالع" خلف المكتبة، وفيها أقام الأمير عبد القادر الجزائري قصراً في "العمارة الجوانية"، أوائل القرن التاسع عشر، ويوجد في الحي عدد من الأوابد* والمباني القديمة الأثرية، كالمكتبة الظاهرية والمدرسة العادلية الكبرى، ومقام السيدة رقية بنت الحسين.



حيّ العمارة المكتبة الظاهرية

* الأوابد: المشيدات الأثرية

خدمات بنك الشرق الرئيسية

بنك الشرق ش.م.م.ع هو مصرف شامل يهدف إلى المساهمة الفعالة في تعزيز القدرات الإنتاجية والنمو الاقتصادي في سورية. وعليه يقدم بنك الشرق الخدمات المصرفية الأساسية التالية:

الخدمات المصرفية التجارية

توفر مديريات الخدمات التجارية في المصرف (مديرية شبكة الفروع، مديرية التسليف، مديرية الخزينة) مجموعة واسعة ومتكاملة من الخدمات والمنتجات المصرفية التجارية التي من شأنها مساعدة زبائن المصرف (الأفراد، الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والشركات الكبرى، والمنظمات الإنسانية) في الإنتاج وفي نمو أعمالهم. ومن ضمن هذه الخدمات المتوفرة حالياً ما يلي:

- خدمات إدارة السيولة، ومنها:
 - خدمات الحسابات المصرفية (سحب، إيداع، إصدار الشيكات وتحصيلها)
 - التحويلات الداخلية والخارجية
 - خدمات الاستعلام والمشورة لإدارة السيولة
- خدمات تمويل العمليات التجارية ورأس المال العامل، ومنها:
 1. خطوط تمويل لرأس المال العامل
 2. إصدار وتسديد تعهدات التصدير
 3. إصدار الاعتمادات المستندية لعمليات الاستيراد ومعالجة القبولات
 4. تبليغ وتعزيز اعتمادات التصدير ومعالجة القبولات
 5. إصدار ومعالجة الكفالات بمختلف أنواعها
 6. تحصيل المستندات الناتجة عن الاستيراد والتصدير ودفعها
 7. تحصيل و/أو حسم السندات التجارية
- خدمات تمويل الشركات والمشاريع الاستثمارية، ومنها:
 - قروض وسلف وتسهيلات قصيرة ومتوسطة الأجل
 - قروض مشتركة (Syndicated Loans)
 - خدمات استشارية ومالية

يقدم بنك الشرق هذه الخدمات تبعاً للسياسات الموضوعية من قبل مجلس الإدارة والضوابط المحددة من قبل مصرف سورية المركزي، بالإضافة إلى المتابعة الدؤوبة لحاجات العملاء من قبل مستشاري التسليف للحفاظ على مستوى خدمة متميز لكافة عملاء المصرف.

خدمات القطع

يوفر بنك الشرق للأفراد والشركات خدمات عمليات القطع الأجنبي وكذلك عمليات القطع بغرض تمويل المستوردات بما يتوافق مع المتطلبات والضوابط الموضوعية بهذا الشأن من قبل مصرف سورية المركزي.

الخدمات المصرفية بالتجزئة

يقدم المصرف حالياً باقة من الخدمات المصرفية بالتجزئة توفر للأفراد والشركات المساهمة في طموحاتهم ومنها:

- الحسابات المصرفية: حسابات جارية (دفاتر شيكات)، وحسابات ادخار (دفاتر توفير) تحت الطلب، وحسابات إيداع لأجل.
- الحسابات الإلكترونية عبر الانترنت
- خدمة إشعار العملاء بتنفيذ العمليات المدينة على حساباتهم عبر الرسائل النصية.
- خدمات الدفع والتوطين: توطين الرواتب، توطين ودفع الفواتير.
- قروض تجزئة للأفراد: سكن / استهلاكي/ شخصي
- خدمة الصناديق الحديدية: يقدم بنك الشرق لزبائنه خدمة الصناديق الحديدية والمخصصة لحفظ المقتنيات الثمينة بسرية كاملة. وهي متوفرة في جميع فروع المصرف.
- خدمات الدفع الإلكتروني، ومنها:
 - بطاقة صراف آلي (CASH BLUE CARD) وبطاقة صراف آلي (CASH PLATINUM CARD) وذلك بسقوف وصلاحيات مختلفة، بحيث يمكن استخدام بطاقة بنك الشرق على أي جهاز صراف تابع لشبكة شركة الدفع الإلكتروني وسيتم لاحقاً ربط هذه الشبكة مع شبكات الدفع الإلكتروني الأخرى الموجودة في سورية، بحيث يمكن لعملاء المصارف كافة من تنفيذ كافة عمليات الشراء والسحب على كافة أجهزة الصرافات الآلية وأجهزة نقاط البيع الموجودة ضمن أراضي الجمهورية العربية السورية.
 - خدمة الصراف الآلي: تخوّل شبكة الصراف الإلكترونية الخاصة ببنك الشرق (9 بمحافظة دمشق، 1 بمحافظة طرطوس، 1 محافظة اللاذقية و 1 في محافظة حلب) حاملي البطاقات المصرفية إجراء سحبات نقدية وغيرها من العمليات المصرفية كالإطلاع على أرصدة حساباتهم وتغيير الرقم السري.
 - شبكة شركة الدفع الإلكتروني والتي تضمنت المصارف التالية:
 - (بنك الشرق - بنك بيمو السعودي الفرنسي - بنك بيلوس - المصرف الدولي للتجارة والتمويل - البنك العربي - فرنسبنك - بنك سورية والمهجر - بنك الأردن سورية - بنك قطر الوطني - المصرف العقاري - مصرف التوفير).
 - خدمة الرسائل القصيرة: تبلغ حاملي بطاقات بنك الشرق المصرفية رسالة على هاتهم الخليوي لدى إجراء أية عملية على بطاقتهم.

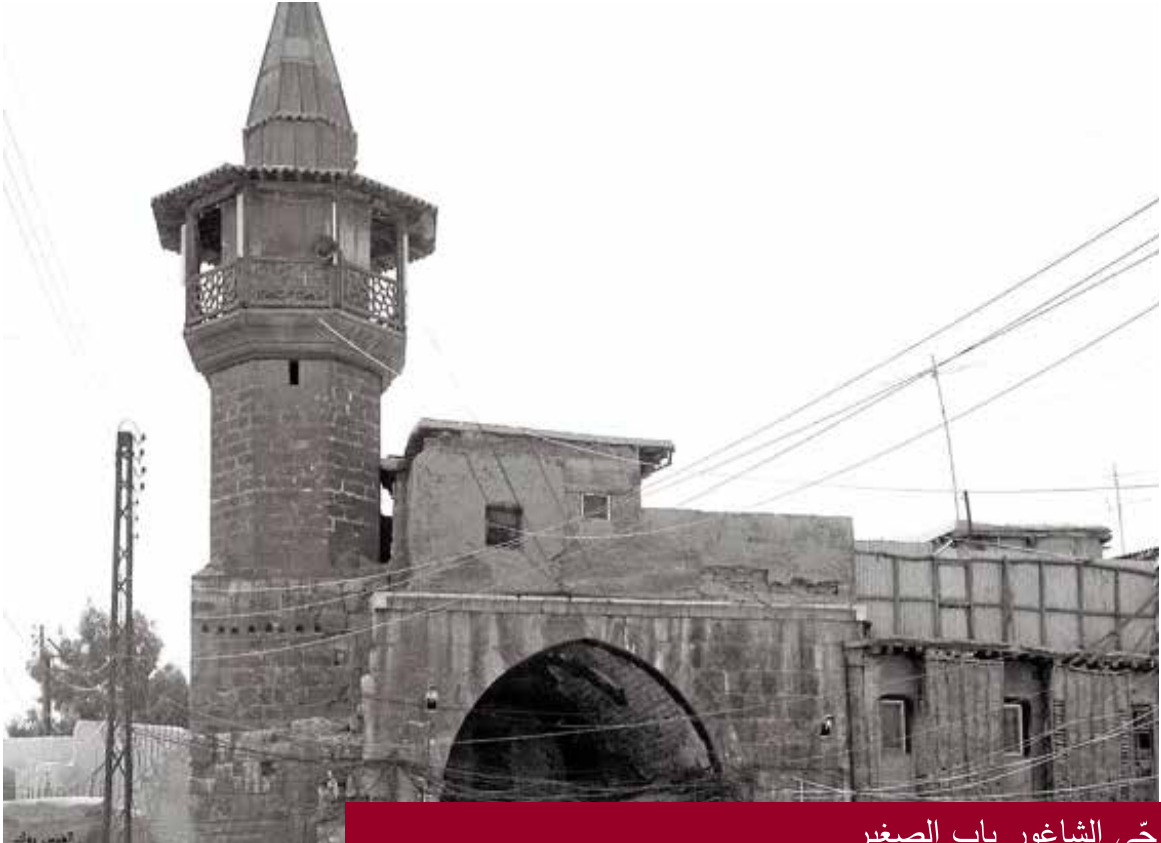


حيّ الشاغور الجواني مسجد الطفطافية

حيّ الشاغور

يُعدّ هذا الحيّ من أقدم الأحياء، يقع في الجهة الجنوبية الشرقية من المدينة القديمة، ويقسم إلى قسمين: قديم وهو أصل الحي ويعرف بالشاغور الجواني، ويحتل الجهة الجنوبية الشرقية من المدينة داخل السور، والشاغور البراني ويعرف ببساتين الشاغور، ويتضمن منطقة التوسع العمراني خارج حدود السور من الجهة الجنوبية للمدينة القديمة. عمل أهل الشاغور تاريخياً بتربية الجمال والخيول والبغال، وتأجيرها والمتاجرة بها، إلى جانب نقل البضائع على الجمال. ومنهم من عمل بمهنة "العرجية": (نقل الركاب بعربات تجرّها الخيول)، وكان قسم كبير منهم يعملون بالحيافة وإنتاج خيوط الصوف يدوياً، وصناعة المنسوجات الحريرية "الصايات" والأردية الصوفية "العبي".

وقد برز من أهل الشاغور سياسيون كان لهم أدوار مهمة في تاريخ استقلال سورية منهم يوسف العظمة، أول وزير للحربية في سورية، وشكري القوتلي، أول رئيس للجمهورية العربية السورية في عهد الاستقلال، و"جميل مردم بك" أحد رؤساء الوزارة السابقين، وغيرهم من الشخصيات التي تركت بصمات واضحة في تاريخ سورية.



حيّ الشاغور باب الصغير

ملخص عن نشاط المصرف خلال العام 2023

1. النشاط التجاري

1.1 نشاط شبكة الفروع وصيرفة التجزئة خلال العام 2023

الوظيفة الأساسية لمديرية شبكة الفروع هي العمل على تنفيذ السياسة الموضوعية من قبل مجلس الإدارة فيما يخص دورها في نمو النشاط التجاري للمصرف. ويتم ذلك من خلال المتابعة والإشراف على تحقيق الأهداف السنوية لهذه المديرية من خلال الأهداف الموضوعية لكل فرع وخاصة لجهة الأهداف الإنتاجية والأهداف الإدارية للنشاط داخل الفروع ومراقبة تنفيذ العمليات اليومية للتأكد من حسن تنفيذها وفق الإجراءات والسياسات المقررة ودعم الفروع في استقطاب عملاء جدد وتطوير المسار المهني للموظفين وذلك من خلال توفير برامج تدريبية لدعم المهارات وتطويرها وتوفير منتجات تجزئة جديدة للفروع وإدارتها.

إدارة الفروع

بهدف تلبية متطلبات العملاء ومعالجة الأمور الطارئة الناتجة عن التعامل اليومي، تهتم إدارة شبكة الفروع بدعم الفروع في الأمور التالية:

• أهداف إدارية:

- مراجعة دورية لإجراءات العمل وتحديثها بما يتوافق مع متطلبات العمل.
- تطوير الأنظمة المعلوماتية بالتعاون مع القسم التقني وبشكل مستمر بهدف تحسين أداء العمل.
- استخراج تقارير يومية، أسبوعية، شهرية لمراقبة وضمان صحة تنفيذ العمليات اليومية من قبل الفروع وخاصة لجهة اقتطاع العمولات والفوائد ومتابعة الودائع الجديدة والمتجددة ومعدلاتها وعمليات التعديل المنفذة عليها.
- متابعة تنفيذ خطة الإحلال في الفروع بين الموظفين ضماناً لاستمرارية العمل.
- تأمين برامج تدريبية مستمرة للموظفين بالتعاون مع قسم الموارد البشرية بهدف تطوير مهارات الموظفين.
- مراجعة دورية لملاحظات الجهات الرقابية الداخلية والخارجية والعمل على تطبيق التوصيات ضماناً لحسن سير العمل.
- إعداد التعليمات التنفيذية للقرارات الصادرة عن مصرف سورية المركزي ومتابعة حسن تنفيذها من قبل الفروع.

• أهداف إنتاجية:

- استقطاب عملاء جدد (سواء كانوا مودعين أو مقترضين أو طالبي خدمات مصرفية أخرى) وذلك بهدف زيادة عدد العملاء وبالتالي دعم نمو النشاط التجاري وزيادة حجمه لدى المصرف.
- وضع استراتيجية لاستقطاب العملاء وودائعهم الذين يقصدون المصرف بغرض إنجاز معاملات البيوع العقارية ونقل الملكيات.
- استقطاب الودائع المستقرة نسبياً، وخاصة تلك غير المكلفة للفوائد فشكّلت بنهاية العام الإيداعات في الحسابات الجارية حوالي 70% من أرصدة وودائع المصرف مقابل 66% في العام السابق.
- ضبط كلفة الودائع ما سمح بخفض متوسط الكلفة الإجمالي على الودائع بالليرة السورية والعملات الأجنبية وزيادة هامش الإيراد المحقق من التوظيفات بهذه العملات. كما أدى إلى تأمين إدارة ملائمة لكلفة الودائع لأجل بالليرة السورية.
- استقطاب إيداعات المنظمات الدولية والمؤسسات الاجتماعية والنقابات المهنية ما سمح بتوفير سيولة دائمة طويلة الأجل بكافة العملات لخدمة بوالص الاستيراد من جهة ومنح تسهيلات طويلة الأجل لخدمة المشاريع الإنتاجية من جهة أخرى.
- توفير عروض أسعار مميزة للخدمات التي من الممكن تقديمها للأفراد والشركات والمنظمات الدولية.
- تطوير مجموعة متنوعة من منتجات وخدمات التجزئة.
- متابعة تفعيل الحسابات الجامدة وإدارتها بطرق أكثر فاعلية
- متابعة الحسابات المكشوفة والتنسيق مع الفروع لتسويتها
- متابعة التزام الفروع بتطبيق قرارات لجنة إدارة الموجدات والمطالب
- المتابعة مع الفروع من أجل إغلاق الحسابات الجامدة أو إعادة تفعيلها قدر المستطاع، ومعالجة تلك الصدفية مدينة والتي هي بحاجة لتحديث بيانات ولم يتم التمكن من التواصل مع أصحابها

• خدمات الدفع الإلكترونية وتطويرها:

وفقاً لاستراتيجية المصرف لجهة مواكبة التطورات المصرفية وخصوصاً مايتعلق بموضوع الدفع الإلكتروني من خلال تقديم الخدمات الالكترونية لعملاء وزبائن المصرف بما يلبي احتياجاتهم، حيث عمل المصرف جاهداً خلال عام 2023 على إطلاق باقة من الخدمات الالكترونية مما أتاح لعملاء المصرف الاستفادة من حزمة الخدمات وهي على الشكل التالي:

1. إطلاق خدمة الانترنت المصرفي "الشرق أون لاين"

قدم بنك الشرق خدمة الانترنت المصرفي "الشرق أون لاين" لعملاء البنك اعتباراً من 2023/7/30، حيث يمكن العميل المشترك بخدمة الشرق أون لاين الاستفادة من الخدمات التي يقدمها بنك الشرق المذكورة أدناه من خلال استخدام أي جهاز إلكتروني شخصي (أجهزة كمبيوتر - أجهزة محمولة) ودون الحاجة للاتصال المباشر بالكادر البشري الموجود بالبنك.

الخدمات المقدمة:

- خدمات الاستعلام: الاستعلام عن أرصدة الحساب، الاستعلام عن الحركات المالية، إصدار كشف الحساب إلى صيغة Excel ، PDF.

- الخدمات المالية: التحويل المالي الفوري بين حسابات العميل الداخلية بالليرات السورية، والتحويل المالي الفوري من حساب عميل إلى حساب عميل مستفيد لدى بنك الشرق بالليرات السورية، وطلب تحويل خارجي من حساب العميل إلى حساب عميل آخر لدى مصرف آخر بالليرات السورية، وطلب دفتر الشيكات، وطلب إصدار بطاقة صراف الآلي، وطلب ربط وديعة لأجل بالليرات السورية.

2. إطلاق خدمة الموبايل المصرفي "My sharq"

قدم بنك الشرق خدمة الموبايل المصرفي "My sharq" لعملاء البنك اعتباراً من 2023/7/30، حيث يمكن تطبيق الشرق My sharq من إدارة حسابات المصرفية للعملاء من خلال هاتف الجوال، من أي مكان وفي أي وقت على مدار الساعة 24/7 وفقاً لأعلى معايير الدقة والأمان التي تم اتباعها في تصميم تطبيق الشرق للحفاظ التام على السرية المصرفية والمعلومات الخاصة بحسابات العملاء.

الخدمات المقدمة:

- خدمات الاستعلام: الاستعلام عن أرصدة الحساب، الاستعلام عن الحركات المالية، إصدار كشف الحساب.

- الخدمات المالية: التحويل المالي الفوري بين حسابات العميل الداخلية بالليرات السورية، التحويل المالي الفوري من حساب عميل إلى حساب عميل مستفيد لدى بنك الشرق بالليرات السورية، طلب تحويل خارجي من حساب العميل إلى حساب عميل آخر لدى مصرف آخر بالليرات السورية، طلب دفتر الشيكات ، طلب إصدار بطاقة صراف الآلي، طلب ربط وديعة لأجل بالليرات السورية.

3. إطلاق خدمة سداد فواتير بالتعاون مع شركة SEP

تم إطلاق خدمة سداد فواتير ودفع الاقساط والرسوم بالتعاون لدى الشركة السورية للمدفوعات الالكترونية SEP لعملاء البنك اعتباراً من 2023/11/21، حيث يتم من خلال هذه الخدمة سداد فواتير العملاء وعلى الشكل التالي: (النقل - الكهرباء - الاتصالات - الإدارة المحلية - المياه - وزارة الداخلية - الخدمات الحكومية - وزارة المالية - التعليم العالي - النفط - وزارة الأشغال العامة والإسكان) عن طريق خدمتي الانترنت والموبايل المصرفي كما يمكن للعملاء مشاهدة جميع الفواتير المسددة.

4. إطلاق خدمة نقاط البيع

تم إطلاق خدمة نقاط البيع لعملاء البنك اعتباراً من 10/7/2023، حيث يتم سداد فواتير العملاء عبر أجهزة نقاط البيع المربوطة مع شركة الدفع الإلكتروني ، وتم البدء بنشر أجهزة نقاط البيع في الأسواق التجارية في المحافظات دمشق، ريف دمشق، حلب، اللاذقية و طرطوس.

الخدمات المقدمة:

- تسديد ثمن المشتريات Sale: إمكانية صاحب البطاقة من استخدام بطاقة مصرفية عبر أجهزة نقاط البيع ويتم ذلك من خلال التحويل المالي من حساب العميل إلى حساب التاجر بما لا يزيد عن السقف اليومي المحدد وهو 10 مليون ل.س للبطاقة الواحدة.

- إلغاء حركة الشراء Void

- استرداد ثمن المشتريات Return

5. إطلاق خدمة الحساب الرقمي

قدم بنك الشرق خدمة الحساب الرقمي لزبائن البنك اعتباراً من 31/7/2023، حيث تمكن الزبائن وطلاب الجامعات من إنشاء حساب رقمي عبر خدمتي الانترنت والموبايل المصرفي وتعبئة البيانات المطلوبة مع إرفاق الهوية الشخصية للاستفادة من الخدمات المصرفية الإلكترونية التي يقدمها البنك، ويتم تغذية الحساب من خلال (الإيداع النقدي المباشر أو عن طريق تحويل مالي) بسقف رصيد لا يتجاوز خمسة ملايين ل.س.

6. تم إطلاق خدمة بطاقة المنشآت الصناعية
قدم بنك الشرق خدمة بطاقة المنشآت الصناعية لعملاء البنك اعتباراً من 21/12/2023، حيث تمكن هذه الخدمة الصناعيين من تسديد ثمن المشتقات النفطية باستخدام بطاقة مخصصة لهذه الغاية ضمن أجهزة نقاط البيع الموزعة في غرف الصناعة والتجارة ومحطات الوقود العائدة لشركة محروقات وشركة البوابة الذهبية.
الخدمات المقدمة:

- سقف الشراء اليومي للبطاقات غير محدود.

- عدد عمليات الشراء غير محدد.

- يحدد سقف عملية الشراء الواحدة بمبلغ 3 مليارات ل.س.

7. يتم العمل على دراسة إطلاق خدمة رمز الاستجابة السريع QR عن طريق الأنظمة الالكترونية المتاحة بما يمكن عملاء البنك من تسديد ثمن المشتريات عن طريق تطبيق الموبايل المصرفي، حيث تمكن هذه الخدمة تسهيل عمليات شراء السلع بدون استخدام بطاقة الصراف الآلي.

8. يتم العمل على إطلاق خدمة نموذج فتح الحساب المصرفي.

• تقديم خدمات التجزئة

استمرت الإدارة خلال عام 2023 بتوفير قروض تجزئة موجهة إلى الشرائح القادرة على الاستدانة بالليرات السورية وأهمها القروض الشخصية، السلف بضمانة الراتب والقروض السكنية، وذلك مع الأخذ بعين الاعتبار العاملين التاليين:

- توفر الخبرات القادرة على إدارة هذه الخدمات بأقل مخاطر ممكنة في المصرف.

- تراجع القوة الشرائية لدى المستهلكين.

ولهذه الأسباب نرى أن حجم هذا النشاط المصرفي مازال محدوداً.

يتم حالياً دراسة إمكانية تقديم مقترح مخصص للقروض للمنتسبين والموظفين لدى النقابات المهنية.

• التوسع والانتشار

التعاقد على شراء عقار بتاريخ 2023/8/11 بموجب عقد بيع قطعي في مدينة حلب / شارع مشفى الرازي، بهدف استخدامه كمقر لفرع المصرف الجديد في محافظة حلب، وذلك في إطار استراتيجية المصرف التي تهدف إلى التوسع والنمو في السوق السورية، ويتم بالتنسيق مع المستشار القانوني للمصرف اتمام إجراءات نقل ملكية العقار إلى اسم المصرف لبدء مرحلة تجهيزه وتأهيله كفرع ثاني للمصرف في محافظة حلب.

• خدمة المنظمات الدولية وكبار العملاء

بذلت وحدة المنظمات الدولية وكبار العملاء خلال عام 2023 العناية الواجبة بالمحافظة على كبار عملاء المصرف من منظمات دولية ومؤسسات غير ربحية، واستمرت في متابعة دورها في استقطاب كبار العملاء وفتح حسابات جارية لمنظمات دولية جديدة وتقديم الخدمات المصرفية المتاحة لدى المصرف بشكل كفء وفعال.

وببذل المصرف جهوده في تطوير خدماته المصرفية الحالية وتحسين جودتها لتقديم أفضل الخدمات لعملائه الحاليين وعملائه المرتقبين وتعزيز ثقتهم خاصة في ظل تزايد حدة المنافسة بين المصارف كافة. وفي هذا الإطار سعى المصرف تطوير أنشطة دفع الكتروني مع المنظمات الدولية لخدمة برامجها الإنسانية.

1.2. نشاط العمليات المركزية

يعنى قسم العمليات المركزية وبشكل يومي بما يلي:

1. تدقيق وتنفيذ جميع الحوالات الصادرة والواردة المحلية والخارجية من وإلى حسابات العملاء.

2. تنفيذ جميع عمليات الخزينة المنفذة مع البنوك المراسلة من شراء وبيع قطع أجنبي وتحويلات مصرفية مما يساهم في تأمين مراكز قطع تشغيلية كافية لتمويل عمليات التجارة الخارجية.

3. إدارة وتنفيذ عمليات دفع قيمة الشيكات المسحوبة على العملاء وتحصيل قيم الشيكات المدفوعة لصالح العملاء من خلال غرف المقاصة

4. إدارة وتنفيذ عمليات دفع فواتير الهاتف الخليوي وتوطين الرواتب

5. إعداد جميع التقارير المطلوبة وتزويد جميع الجهات الرقابية بها
6. إدارة النقد المتوفر في الفروع وتلبية طلبات الفروع للسحوبات النقدية والفوائض النقدية كإدارة يومية
7. إدارة النقد والائدياعات المرتبطة بقرارات تمويل المستوردات الصادرة بهذا الخصوص بشكل يومي
8. تنفيذ جميع نشرات أسعار الصرف للعمليات مقابل الليرة السورية ونشرة العملات الأجنبية المقابلة لليرة السورية على النظام البنكي
9. إدراج جميع نماذج تواقع العملاء على النظام البنكي
10. تنفيذ طلبات العملاء من دفاتر شيكات على النظام البنكي وإرساله إلى الشركة المعنية لطباعة هذه الدفاتر
11. إدارة مخزون الشيكات المصرفية وإرسال المطلوب إلى فروع المصرف
12. تسديد جميع مدفوعات المصرف عن طريق حوالة صادرة داخل سورية و خارجها

إن آلية الربط التي تمّ اعتمادها بين النظام المعلوماتي المصرفي الخاص بالبنك ونظام التسويات الإجمالي السوري ساهم في زيادة عدد الحوالات المنفذة بالعملة المحلية لشبكة المصارف المحلية ضمن الجمهورية العربية السورية، الأمر الذي انعكس بشكل مباشر على عملاء المصرف من حيث تسهيل أوامر الدفع والسرعة والدقة في تنفيذ الحوالات كبديل عن التعامل النقدي بالإضافة إلى استمرار إعفاء العملاء من أية عمولات مرتبطة بالتحويل عن طريق نظام التسويات الإجمالي وذلك بناء على طلب مصرف سورية المركزي.

1.3 نشاط التسليف عام 2023

ازداد حجم صافي التسهيلات المباشرة المنتجة بالليرة السورية بشكل واضح بنسبة 133.7% فبلغ حوالي 82.5 مليار ل.س نهاية عام 2023 مقابل 35.3 مليار ل.س في نهاية عام 2022، لتحقيق في نهاية عام 2023 نتيجة تجاوزت نسبياً الخطة المستهدفة المحددة مسبقاً بواقع 80 مليار ل.س، والذي يشكل انجاز مهم جداً على صعيد تكاتف وتعاون كافة الأقسام المرتبطة بعملية التسليف لإتمام هذه المهمة بنجاح.

إن لهذه النتيجة الإيجابية انعكاس جيد على ربحية البنك وعلى النسب المالية المرتبطة بالعملية الإنتاجية والتشغيلية والتي انعكست إيجاباً بشكل واضح على زيادة ربحية المساهمين في المصرف الذي يشكل الهدف الأساسي لعمل أي مؤسسة مالية تُعنى بتقديم الخدمات المصرفية.

إن ما تمّ تحقيقه خلال عام 2023 له مجموعة من الأسباب والعوامل الداخلية والخارجية الإيجابية التي واجهت الصعوبات الاقتصادية المستمرة على المستوى الوطني والتي استمرت نتيجة العقوبات من جهة ونتيجة الصعوبات المستمرة في عمليات الاستيراد من جهة أخرى، بالإضافة إلى صعوبة تأمين موارد الطاقة والارتفاع الكبير جداً في تكاليفها، وأبرز الصعوبات على مستوى القطاع المصرفي تجسدت بتأمين سيولة نقدية تسمح للمصارف بالاستمرار والتقدم في عملية التسليف ومنح القروض. وقد تمكّن المصرف على الرغم من هذه الصعوبات من المضي قدماً وبخطوات ثابتة إلى الأمام في تحقيق الخطة الإستراتيجية للإدارة العليا ممثلة بمجلس إدارة المصرف، والتي تمثلت بالمزيد من التوسع والنمو للمصرف على كافة الأصعدة.

وأهم هذه الأسباب الإيجابية التي ساهمت في هذه الزيادة ما يلي:

1. القرارات و التعاميم الصادرة عن السلطات الرقابية و التي أقرت وضع ضوابط جديدة لمنح التسهيلات المصرفية بمختلف أنواعها بعد صدور القرار رقم 204/م.ن تاريخ 18/06/2023، والذي ألغى كافة القرارات السابقة النازمة لمنح التسهيلات المصرفية وأعاد وضع شروط وضوابط جديدة تتماشى مع السياسات الحكومية لدعم قطاعات اقتصادية إنتاجية معينة وألغى سقوف المنح لكافة أنواع القروض.

إن شروط وضوابط القرار رقم 204/م.ن جاءت بما يتوافق مع خطة وإستراتيجية التسليف لدى المصرف، ومن أبرز النقاط التي حددها القرار رقم 204/م.ن هو توزيع هيكلية المحافظ الائتمانية المنتجة للمصارف بأن تكون بحد أدنى 75% من القروض الممنوحة لقطاعات إنتاجية (القطاعات الصناعة والزراعة والتشييد وغيرها)، و 25% بحد أقصى للقطاعات الأخرى والتي تشمل (القطاعات التجارية والخدمية والسياحية والعقارية وغيرها) ويعتبر المصرف من المصارف القليلة جداً التي كانت هيكلية محفظة التسليف لديه في وقت صدور القرار تتماشى مع هذه النسب المحددة بالقرار وهذا ما ساعد على استمرار إمكانية منح القروض ضمن جميع القطاعات.

2. صدور قرار مصرف سورية المركزي رقم (32/ل.ا) تاريخ 10/01/2023 والذي تم تبليغه للمصارف بموجب التعميم رقم 344/16/ص تاريخ 15/01/2023 والذي سمح لوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (اونروا) بالحصول على تسهيلات على شكل جاري مدين بالليرة السورية مقابل ضمان وديعة بالقطع الأجنبي.

تمكن مصرفنا بعد منافسة مع باقي المصارف من تقديم عرض بمزايا تنافسية تمكن بموجبها مصرفنا من الحصول على موافقة الوكالة للتعاقد مع مصرفنا والحصول على التمويل المطلوب والذي شكل فرصة كبيرة لزيادة رصيد محفظة التسليف والحصول على عمولات متنوعة ساهمت بمصادر ربحية إضافية للمصرف.

3. استقرار الموارد البشرية في وحدات التسليف في دمشق والساحل وحلب والذي ساعد على إنجاز المهام بالشكل المطلوب وبالأخص التغير النوعي في وحدة تسليف حلب والتي بدأت بتسجيل النتائج الايجابية خلال عام 2023 مع توقعنا بزيادة الإنتاجية لهذه المحافظ خلال عام 2024.

ومن الجدير بالذكر أن إدارة المصرف تولي المزيد من الاهتمام لاستقرار العنصر البشري في قسم التسليف حيث قامت الإدارة بتغيير سلم الرواتب للقسم خلال شهر آب من عام 2023 مع العمل المستمر لرفد كوادر القسم بالمزيد من الخبرات لملء الشواغر الموجودة، وبشكل خاص خلق قسم تسليف في محافظة اللاذقية.

على الرغم من الصعوبات الاقتصادية خلال عام 2023 واستمرار حالة الركود الاقتصادي مع وتيرة تضخمية متصاعدة، حافظ المصرف على توجهه لنمو سياسة التسليف الخاصة بالمصرف وبتركيز كبير نحو استقطاب عملاء جدد من كافة القطاعات الاقتصادية بما ينسجم مع القرارات والتعاميم الرقابية ذات الصلة واستهداف قطاعات أساسية أهمها القطاع الزراعي والصناعي والصحي والغذائي بالإضافة للعمل بما ينسجم مع التوجيهات الحكومية لدعم مشاريع الطاقات البديلة والمشاريع المشمولة ببرامج دعم فوائد القروض الصادرة عن وزارة الاقتصاد ممثلة بهيئة دعم الصادرات والإنتاج المحلي والصادرة عن وزارة الكهرباء ممثلة بصندوق دعم الطاقات المتجددة إضافة لاستمراره بتقديم الخدمات لزيائنه في القطاعات الأخرى، وعليه توزعت محفظة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصرف بنهاية عام 2023 كما يلي: قطاع الصناعة 64.82%، قطاع الزراعة 6.62%، التشييد 0.15% قطاع التجارة 13.3%، قطاع السياحة و الخدمات 5.71%، والقطاع العقاري 0.14%، قطاع المنظمات والهيئات 7.12%، قطاعات أخرى 2.29%.

ومن الجدير بالذكر أنه على الرغم من قرار الإدارة بالتوسع بالمنح خلال عام 2023 فقد استمر المصرف بالتزامه بضوابط متشددة نسبياً في منح التسهيلات بما يخفف احتمالية التعثر وعدم السداد للديون الجديدة واستمر بسياسة عدم التهاون بتغطية معظم الديون الممنوحة بضمانات عينية مقبولة مصرفياً. فقد بلغت في نهاية عام 2023 نسبة الديون المغطاة بضمانات عقارية من إجمالي محفظة الديون المنتجة 90.1% والديون المغطاة بضمانة نقدية شكلت ما نسبته 8.1% من إجمالي محفظة الديون المنتجة. وبقي حجم الديون المتعثرة محدود جداً بنهاية عام 2023 بقيمة حوالي 18.6 مليار ل.س، منها ما يعادل بالعملة الأجنبية 17.7 مليار ل.س، حيث أن تغير سعر الصرف يؤثر على حجم مثل هذه الديون محتسبة بالليرة السورية دون أي تغيير في بنيتها، وقد تم تغطيتها بمخصصات لقاء المخاطر المتعلقة بها بنسبة 96.47% من إجمالي هذه الديون.

من جهة أخرى وقع بنك الشرق اتفاقية عمل في مجال ضمان مخاطر القروض مع مؤسسة ضمان مخاطر القروض بتاريخ 23/05/2023، بهدف تمكين أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر الذين لا تتوفر لديهم الضمانات الكافية من الحصول على احتياجاتهم التمويلية من المصرف، بهدف إقامة مشروعاتهم أو توسعة القائم منها أو رفع كفاءتها الإنتاجية، والذي يساهم في زيادة دخل هذه المشروعات وزيادة فرص العمل والتشغيل في الاقتصاد الوطني، والحد من مشكلة البطالة، ولم يتم لتاريخه تفعيل أي قرض بموجب هذه الاتفاقية لعدم وجود قابلية لدى الزبائن للحصول على مثل هذه القروض المدعومة.

1.4. نشاط الخزينة عام 2023

تركز نشاط مديرية الخزينة خلال العام 2023 على ما يلي:

- تأمين خدمات القطع الأجنبي للمصرف وعمالته سواء مع المصارف المحلية أو الخارجية التي يتعامل معها وذلك من خلال إدارة مركز القطع التشغيلي الخاص بالمصرف.
- تأمين السيولة النقدية بالليرة السورية أو بالعملة الأجنبية المتعامل بها للمصرف وللعملاء على حد سواء، مع الأخذ بعين الاعتبار الضوابط والقرارات الصادرة عن الجهات الرقابية لجهة تحديد سقف سحب النقدي للعملاء بالليرة السورية ضمن السياسة التي ينتهجها المصرف المركزي لضبط حركة السيولة.

إدارة مركز القطع التشغيلي Operational Position :

إدارة مركز القطع التشغيلي:

تهدف عمليات إدارة مركز القطع التشغيلي إلى تأمين القطع الأجنبي اللازم لتمويل عمليات التجارة الخارجية ضمن الضوابط الرقابية الملزمة بالإضافة إلى تأمين خدمات بيع وشراء القطع الأجنبي تبعاً لطلبات العملاء.

وقد سجل المصرف تراجعاً في حجم عمليات تمويل التجارة الخارجية خلال العام 2023 عما كان عليه في العام 2022، حيث بلغت نسبة الانخفاض 58%، ويعزى هذا التراجع لمجموعة من العوامل أهمها:

- انخفاض غير مسبوق للقيمة الشرائية لليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي على مدار عام 2023، حيث تغير سعر الصرف من 3015 ليرة سورية نهاية عام 2022 إلى 4522 ليرة سورية بداية عام 2023 بنسبة 50% ليتغير بعدها على عدة مراحل ليصل مستوى 12562 ليرة سورية نهاية عام 2023 بنسبة تغير سلبي بلغت 317%.
- حصر المواد المسموح بتمويلها لتشمل فقط الأدوية البشرية (الجاهزة والمواد الأولية) والقمح وذلك حسب التعاميم والقرارات الصادرة عن مصرف سورية المركزي.
- الزلزال الذي ضرب سورية في شباط 2023 أثر بشكل كبير على حركة التجارة الخارجية مما أدى إلى التركيز فقط على المواد الإغاثية والإعانات.

التوظيف مع المصارف وإدارة السوق النقدي MONEY MARKET:

تهدف هذه العمليات إلى إدارة سيولة المصرف لجهة توظيف الفوائض المتاحة بهدف دعم إيرادات المصرف ولجهة تأمين وتوفير السيولة المطلوبة حسب كل عملة لتطوير أنشطة المصرف الائتمانية و/أو الحفاظ على سلامة إدارته المالية التزاماً بالمتطلبات الرقابية بهذا الشأن.

وقد توفرت لدى بنك الشرق خلال العام 2023 نسب سيولة إجمالية بكافة العملات التي يتعامل معها المصرف بلغت نسبة 181% بنهاية العام في حين كانت النسبة للسيولة بالليرة السورية 61% مرتفعة عما كانت عليه ببداية العام (34%). وقد ترافق ذلك مع ازدياد حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة بنسبة لا تقل عن 130%، مما اقتضى ذلك أن يدعم المصرف نسب سيولته بالليرة السورية من خلال الحصول على ودائع من المصارف المحلية.

وفي ظل ندرة فرص التوظيف المجدي للفوائض بالقطع الأجنبي داخل و/أو خارج سورية نتيجة ضعف الأداء الاقتصادي من جهة والقيود الناتجة عن العقوبات الخارجية على سورية من جهة أخرى، تابع المصرف سياسته في توظيف فوائض سيولته بالقطع الأجنبي كما يلي:

- لدى مصرف سورية المركزي: تابع المصرف تجديد توظيف جزء من فوائض سيولته بالعملات الأجنبية في إيداعات لأجل ذات عوائد مقبولة.
- لدى مصارف المجموعة المصرفية التابعة للشريك الاستراتيجي في الخارج وفق الضوابط المعتمدة لذلك، حيث يتابع المصرف تجديد توظيف جزء من فوائض سيولته بالعملات الأجنبية في حسابات إيداع لأجل مجددة الفوائد وداعمة لإيرادات المصرف.

ومن الجدير ذكره أنه في إطار إدارة السيولة بالقطع الأجنبي فقد تم خلال عام 2023 تنفيذ عمليات توريد نقدي للمصرف المركزي بالقطع الأجنبي للحالات الواردة الخارجية وذلك التزاماً بالقرارات النازمة رقم 973 و 216، مما أنتج عمولات إضافية دعمت مداخل المصرف التشغيلية.

إدارة محفظة الاستثمارات المالية PORTFOLIO:

لم يقدّم بنك الشرق أية اكتتاب لمزادات الأوراق المالية الحكومية بالليرة السورية التي تمّ طرحها خلال عام 2023 وذلك لسبب توجيه السيولة نحو عمليات التسليف والإقراض، بالمقابل ما يزال المصرف يحوز على الأوراق المالية الحكومية التي اكتتب بها عام 2022 والتي تستحق خلال الربع الثالث من عام 2024.

1.5 عمليات التجارة الخارجية

التجارة الدولية هي من العناصر الأساسية التي تحافظ على وجود الاقتصاد وتساعد في نموه عن طريق تبادل السلع الأساسية والخدمات والتكنولوجيا بين الدول، عبر الحدود الدولية والإقليمية، مما يسهل الوصول للسلع والمنتجات غير المتاحة في بعض الدول وبالتالي تأمين منتجات أكثر تنوعاً للمستهلكين وبأسعار أكثر تنافسية، حيث تشكل التجارة الخارجية جزءاً مهماً من اقتصاد أغلب دول العالم، وهي تؤثر بشكل مباشر على الناتج الإجمالي المحلي لها، كما تعكس وضع اقتصاد البلد ومكانته بالنسبة لدول العالم بحيث يرتفع تصنيف الدول مع تطور صادراتها ووارداتها، وتلعب دوراً فعالاً في التنمية الاقتصادية باعتبارها القطاع الحساس الذي يمكن من جلب سلع وخدمات مختلفة، كذلك توفير العملات الصعبة بشكل خاص.

ويترتب على تبادل البضائع والخدمات بين الدول ضرورة دفع قيم البضائع وأجور الخدمات المتبادلة، هنا يبرز دور المصارف التجارية التي لطالما مثلت دور "الوسيط الموثوق به" بين الشركاء التجاريين في التجارة العالمية، إذ لا بد لمعظم المستوردين والمصدرين من التعامل مع المصارف لضمان حقوقهم ورعاية مصالحهم أمام المصدرين أو المستوردين الأجانب.

وقد تراجع حجم هذه التجارة بسبب العقوبات الدولية وعدم توفر المصارف المراسلة.

يمثل تمويل التجارة الخارجية نشاطاً مصرفياً مهماً، حيث تقوم المصارف العاملة في سورية والمرخص لها التعامل بالقطع الأجنبي بتقديم الخدمات المصرفية التقليدية مثل عمليات التحويل وتحصيل البوالص والاعتمادات المستندية والكفالات والعقود الخارجية وتنظيم تعهدات إعادة قطع التصدير.

فيما يتعلق بتعهدات إعادة قطع التصدير، فقد تم تنظيم تعهدات إعادة قطع التصدير وفق القرار 1071/ل.أ. الصادر بتاريخ 2021/8/31، والذي ألزم جميع المصدرين بتنظيم تعهد إعادة قطع التصدير للبضائع المراد تصديرها قبل القيام بعملية التصدير لدى أحد المصارف العاملة في القطر، ووصل إجمالي حجم تعهدات إعادة قطع التصدير المنظمة لدى المصرف خلال العام 2023 ما يقارب ستة ملايين وواحد وتسعون ألف دولار أمريكي في حين كان إجمالي حجم التعهدات المنظمة خلال عام 2022 بقيمة خمسة ملايين ومائتان وخمسة عشر ألف دولار أمريكي تقريباً أي بزيادة نسبتها 16 %، مما ساهم في تنوع محفظة المصرف من أعمال التجارة الخارجية بأشكالها المختلفة. محققاً دخلاً بحوالي 371 مليون ل.س بنسبة زيادة 176% عما كان الوضع بنهاية العام 2022.

أمّا بالنسبة للكفالات المصرفية، وعند سعي المصرف لاستقطاب عملاء جدد لغاية زيادة محفظة الكفالات بأنواعها كتسهيلات إئتمانية غير مباشرة، فقد حقق المصرف زيادة بنسبة تقارب 42% في قيمة الكفالات المصرفية التي تم إصدارها من قبل المصرف لصالح الجهات العامة خلال عام 2023 مقارنة بعام 2022، حيث تم إصدار كفالات خلال عام 2023 بقيمة إجمالية مليارين وستمائة وستون مليون ل.س في حين كان إجمالي قيمة الكفالات الصادرة خلال عام 2022 بقيمة مليار وثمانمائة وستون مليون ل.س محققاً زيادة أرباح بنسبة 218 % مقارنة بين العامين حيث حقق دخلاً خلال عام 2023 بقيمة تقريبية تبلغ 470 مليون ل.س، وانحصرت مواضع هذه الكفالات بقطاع الأغذية والقطاع الصحي.

إلا أن دور العمل المصرفي في سورية فيما يتعلق بتمويل المستندات الواردة برسم التحصيل، قد اقتصر فقط على تمويل القمح والأدوية البشرية للعقود مع بعض الجهات العامة وحليب الأطفال الرضع والمواد الأولية التي تدخل في صناعة الأدوية استناداً للتعميم رقم 2369/7 تاريخ 2022/08/21 وملحقاته، الصادرة عن مصرف سورية المركزي والمتعلقة بتعديل المواد المسموح بتمويلها عن طريق المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية، ليأتي بعدها التعميم رقم 3166/7 تاريخ 2023/10/01 والذي حذف مادة حليب الأطفال الرضع من قائمة المواد المسموح بتمويلها عن طريق المصارف.

وبناء عليه كان حجم المستندات الواردة برسم التحصيل المقبولة من قبل المصرف لتمويل مواد أولية لصناعة الأدوية البشرية فقط ليصل لقيمة إجمالية 313 ألف يورو مقابل مليونين ومائة ألف يورو خلال عام 2022.

وبالمقابل كان مصرف سورية المركزي قد أصدر عدة تعديلات على قرارات تمويل المستوردات عن طريق شركات الصرافة العاملة في سورية خلال عام 2023، وآخرها القرار رقم 1130 تاريخ 2023/08/20، الذي ألزم المصارف العاملة في سورية بحجز المبالغ النقدية المودعة في حسابات المستوردين لديها، لصالح شركات الصرافة، لتقوم الأخيرة بتمويل هذه المواد لاحقاً استناداً للفترة المحددة لتمويل كل مادة بحسب ورودها ضمن قوائم التمويل المرفقة بهذا القرار. وكان للمصرف دوراً هاماً لاستكمال عمليات التمويل من قبل شركات الصرافة حيث قام بحجز مبالغ بإجمالي قيمة 201 مليار ل.س خلال عام 2023 وقد حقق المصرف من خلالها دخلاً ملحوظة بقيمة تقارب 880 مليون ل.س.

2. إدارة الموارد البشرية

تركزت اهتمامات الإدارة على الحفاظ على الكوادر العاملة في المصرف وخاصة أصحاب الخبرات والكفاءات لتأمين حسن استمرارية نشاط المصرف بظل استمرار الوضع الاقتصادي الصعب في البلاد من خلال ما يلي:

2.1 التوظيف

شهد المصرف في عام 2023 ارتفاعاً في حركة دوران العاملين لديه فبلغت 31% مقابل 26% في العام 2022، وذلك نتيجة لاستمرار مفاعيل الأزمة الراهنة التي تشهدها البلاد.

وعملاً بتوجيهات مجلس الإدارة لجهة دعم الهيكلية الإدارية للمصرف بما يعزز قدرة المصرف على زيادة حجم نشاطه التجاري، فقد نجحت الإدارة في توظيف 55 موظفاً جديداً خلال عام 2023 مما سمح بملء جزء كبير من الشواغر الناجمة عن الاستقالات بالإضافة إلى ملء عدد من حاجات التوظيف الجديدة الملحوظة ضمن خطة التوظيف. بالموازاة وانطلاقاً من ندرة الكوادر المصرفية المؤهلة في السوق المحلية والتنافس على استقطابها، اعتمدت إدارة المصرف تطوير المسار المهني ومهارات العاملين في المصرف الذين أثبتوا عن جدارة في تحمّل المسؤوليات وفتح الأفق لهم لتحمل المناصب الإدارية بمختلف مستوياتها. كل ذلك سمح بتفعيل جيد للمراكز الإدارية وتأمين إحلال بمستوى جيد لها على صعيد مختلف المديریات.

وتتلخص أهم عمليات التوظيف خلال عام 2023 بنجاح الإدارة في التعيينات التالية ما سمح بضبط عمل هذه المديریات ورفع مستوى انتاجيتها:

1. تعيين موظف رئيسي لوحدة الإعلام والإعلان مما سمح بتفعيل عمل الوحدة.

2. تعيين رئيس لوحدة الخدمات الإدارية والمشتريات إبان استقالة رئيس الوحدة السابق.

3. تعيين مسؤول في أمانة سر المجلس من أصحاب الشهادات العليا والخبرات المصرفية الطويلة.

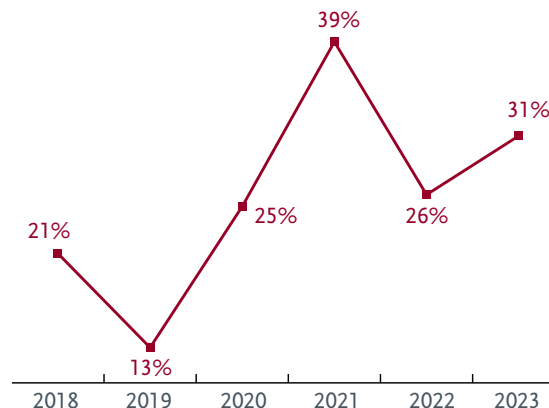
كما كان المصرف حريصاً على زيادة الاعتماد على الكوادر الوطنية الشابة والكفوءة حيث شكلت نسبة العمالة السورية حوالي 99.5% من إجمالي الموظفين.

وعليه فقد بلغ بنهاية العام 2023 عدد العاملين في المصرف 189 موظفاً، مقابل 192 موظفاً في العام 2022، وفق التفاصيل التالية:

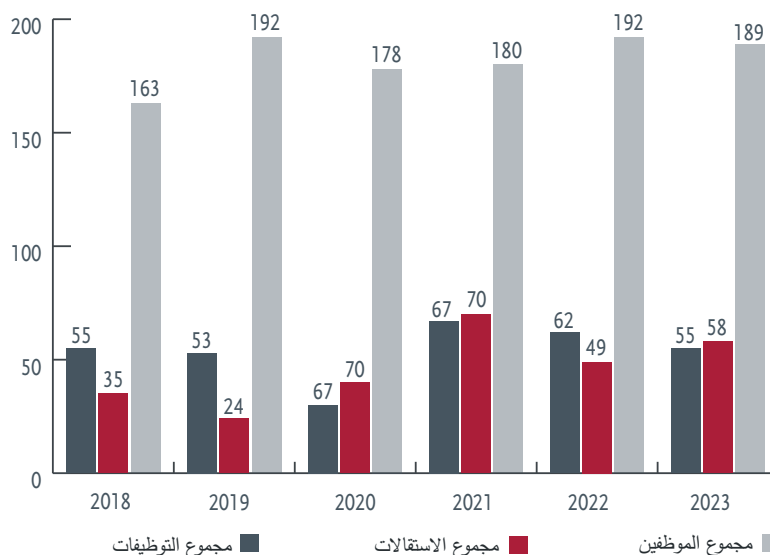
البند	31/12/2023	31/12/2022
عدد العاملين الكلي	189	192
عدد موظفي الإدارة	113	114
عدد موظفي الفروع	76	78
التعيينات خلال العام	55	62
معدل الدوران	31 %	26 %

وتلخص البيانات ادناه تطور عدد الموظفين ومعدل الدوران في المصرف بين عامي 2018 وحتى عام 2023.

تطور معدل دوران الموظفين
2023-2018

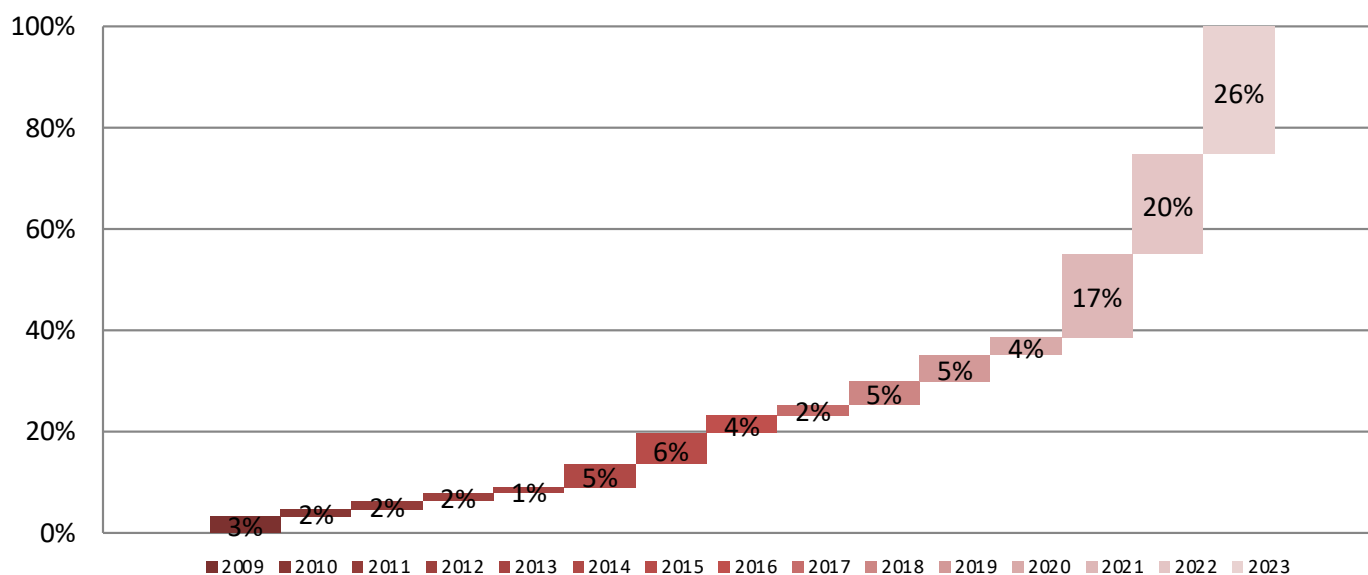


تطور مجموع الموظفين وحركة الدوران بين 2018-2023



وتجدر الإشارة إلى أن الجزء الأكبر من حركة دوران العاملين التي يشهدها المصرف هي نتيجة استمرار مفاعيل الأزمة الراهنة وتردي الأوضاع الاقتصادية في البلاد والتي تدفع أصحاب الكفاءات على الهجرة وبالتالي تؤثر سلباً على نسب أقدمية العاملين في المصرف، وبالتالي على الاستفادة من ثبات وتراكم المهارات المصرفية المكتسبة.

هيكلية الموارد البشرية وفق الأقدمية 2023/12/31



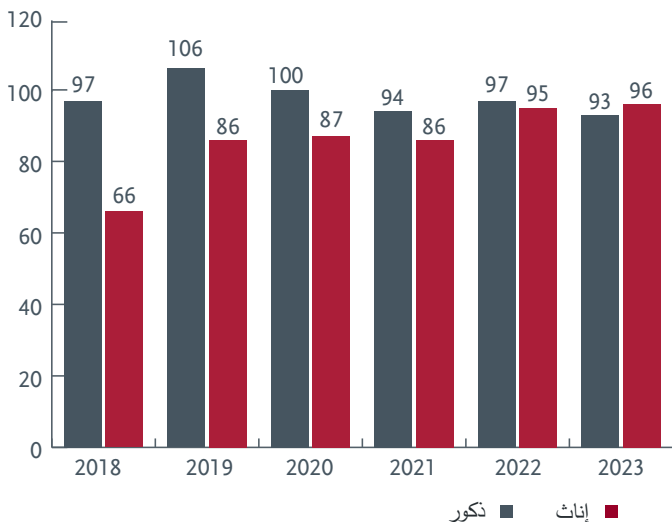
وبهدف التعويض عن هذا التناقص في الأقدمية وتأمين استمرار نشاط المصرف بأقل المخاطر، تعتمد إدارة المصرف بشكل مستمر على استقطاب الكفاءات الشابة السورية من أصحاب الخبرات المصرفية والمهنية وأصحاب المؤهلات الفنية من حاملي الشهادات الجامعية التي يتم تدريبها وتطويرها وتشجيعها على تحمّل المسؤوليات للحفاظ عليها ضمن فريق عمل البنك.

بفضل هذه السياسة تكون لدى المصرف فريق من المسؤولين التنفيذيين يتمتعون بخبرة مصرفية مهنية أصبحت مقبولة تتراوح بين الست والعشر سنوات على الأقل على رأس معظم مديريات المصرف ولاسيما الرئيسية منها، يعاون كل منهم فريق عمل يتراوح عدده بين ثلاث و 10 عاملين وفق حاجات العمل، مما ساهم في تعزيز كفاية الكادر البشري ومتانة البنية الإدارية، والحفاظ على أنظمة الضبط والرقابة الداخلية. وانطلاقاً من هذا الواقع نجحت الإدارة في تأمين الاحلال المناسب لمعظم المناصب الإدارية في الهيكل التنظيمي.

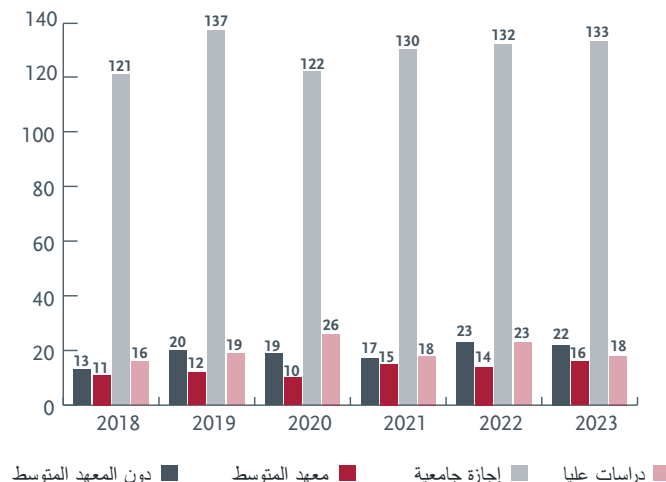
2.2 السهر على تكافؤ الفرص والمحافظة على مستوى تعليمي مرتفع

تابعت إدارة المصرف سعيها على التوظيف بناءً على الكفاءات والمؤهلات وبما يحقق التوازن بين الإناث والذكور ويوفر تطور المسار المهني للموظفين انطلاقاً من مبدأ تكافؤ الفرص. وقد شكل الموظفون الإناث بنهاية العام 2023 ما نسبته 51% من إجمالي الموظفين مقابل 49% عام 2022. بينما شكل حاملي الشهادات الجامعية 82% من موظفي المصرف عام 2023 (72% إجازة البكالوريوس و 10% ماجستير)، مؤكداً بذلك على محافظة المصرف على سياسته في استقطاب ذوي المؤهلات العلمية العالية. مع منح الفرص لفئة الشباب حديثي التخرج. وتقوم الإدارة على تشجيع الموظفين لاستكمال تحصيلهم العلمي ونيل الشهادات العليا مما يرفع من سوية المعلومات والمؤهلات العلمية. وخلال العام 2023 تابع العديد من الموظفين الحصول على شهادات دراسات عليا من العديد من الجامعات السورية وبعده اختصاصات مثل قانون الأعمال وإدارة الاعمال والعلوم المالية والمصرفية.

نسبة الذكور والإناث بين 2018-2023



المستوى العلمي بين 2018-2023



2.3 دعم أجور الموظفين

بهدف التخفيف من الأثر السلبي للغلاء المعيشي وتدني القدرة الشرائية المسجل خلال العام 2023 وانعكاسات ذلك على متوسط الأجور اتخذت إدارة المصرف وبتوجيه من مجلس الإدارة سلسلة من الاجراءات:

1. رفع الحد الأدنى المعتمد في المصرف لأجور العاملين بمختلف مستوياتهم.
2. تخصيص بدل غلاء معيشي استثنائي للموظفين وبشكل شهري على مدار النصف الثاني من العام.
3. الاستمرار في تقديم منافع مختلفة للعاملين تساند وضعهم الاجتماعي منها تعويض أقساط مدارس وحضانة للأطفال وتخصيص لباس رسمي للموظف والتأمين الاستشفائي له ولعائلته بالإضافة للتأمين على الحياة. كما قامت الادارة بتوفير عدد من التسهيلات المالية للموظف من سلف و قروض سكنية واستهلاكية ودراسية و بفوائد تفضيلية.
4. استمرار المصرف بالتعاقد مع شركة نقل خاصة لتوفير باصات حديثة هدفت تأمين خدمة النقل لموظفي المصرف إلى مراكز عملهم وعلى مستوى جميع المحافظات السورية بظل استمرار ارتفاع أسعار المحروقات والصعوبات التي يمكن ان يواجهها لتأمين تنقلاته.
5. التأكيد على حصول الأمهات العاملات في المصرف على كامل حقوق الأم العاملة. علماً أنهم يشكلن 27% من إجمالي الإناث العاملات في المصرف، أي ما يعادل 14% من إجمالي العاملين.

ارتفعت اجمالي ميزانية الموارد البشرية بنسبة 93% مقارنة بنهاية عام 2022. مما ساهم من جهة أولى في دعم القوة الشرائية والأوضاع الاجتماعية للموظفين، ومن جهة ثانية تحقيق تطلعات وأهداف الادارة بالمحافظة على استمرار عمل الكوادر أصحاب المؤهلات المصرفية في المصرف والحيلولة دون استقطابهم من قبل المصارف المنافسة، بالإضافة إلى الحفاظ على قدرة المصرف التنافسية في استقطاب كفاءات مصرفية جديدة.

2.4 متابعة دورات التدريب تطويراً للكفاءات العاملة:

تابعت مديرية الموارد البشرية خلال عام 2023 تنظيم دورات تدريب موجهة للعاملين في المصرف هدفت إلى ترسيخ الخبرات التقنية في مختلف مجالات الإدارة المصرفية.

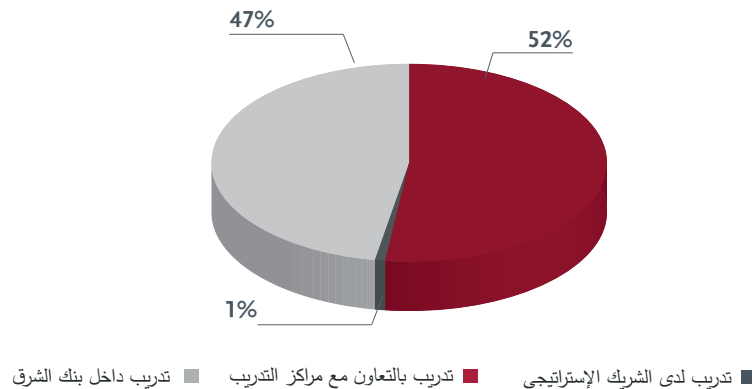
وقد تابعت مديرية الموارد البشرية تأمين تدريب الموظفين على المواضيع الملحوظة في خطة التدريب للعام 2023 لدى مراكز التدريب المتخصصة، بالإضافة للمشاركة في دورات مركز التدريب والتأهيل المصرفي والدورات التي يتم إعدادها من قبل مصرف سوريا المركزي بالتعاون مع مراكز ومؤسسات من خارج سورية، كما عملت الإدارة على استكمال تلبية بعض الاحتياجات التدريبية من خلال دورات تدريبية تم إعدادها وتقديمها من قبل الكوادر البشرية المؤهلة من داخل المصرف، بالإضافة إلى تأمين مشاركة الموظفين بدورات تدريبية لدى الشريك الاستراتيجي والمشاركة بورشات عمل وندوات علمية عبر الانترنت.

كل ذلك ساهم في رفع مستوى المؤهلات والمهارات لدى الموظفين في مختلف المجالات الادارية والمصرفية والمالية والبيعية والمحاسبية والمعلوماتية.

وقد بلغت نفقات التدريب لعام 2023 178 مليون ل.س، متضمنة مبلغ قدره حوالي 100 مليون ل.س تم تحويله لمركز التدريب والتأهيل المصرفي التابع لمصرف سورية المركزي كمساهمة سنوية إلزامية عن عام 2023.

وقد استقبل المصرف عدد من الطلاب الجامعيين لفترات تتراوح بين أسبوعين لثلاث أسابيع لمتابعة تدريبات مهنية عملية لدى مختلف أقسام ومديريات المصرف، ساهم من خلالها بتعزيز معرفتهم بواقع العمل المصرفي وتمكنهم من تنفيذ مشاريع تخرج جامعية.

توزيع التدريب خلال عام 2023



3. الإعلام والإعلان

3.1 في تنظيم نشاط الإعلام والإعلان

تعمل وحدة الإعلام والإعلان على نشر وترسيخ صورة بنك الشرق كمصرف تجاري يقدم خدمات مصرفية شاملة وفق الخطة السنوية المرصودة وتحقيقاً لذلك ساهمت هذه الوحدة بالتنسيق وبإشراف مديرية الإعلام والإعلان لدى الشريك الحليف بإصدار ونشر ما يلي:

- الإفصاحات الدورية المالية وغير المالية المتعلقة بالمصرف وفقاً للأنظمة والقوانين.
- البيانات المالية الربعية والنصف سنوية والسنوية.
- المساهمة بتنظيم أعمال انعقاد الهيئة العامة للمساهمين بكافة عناصرها
- متابعة تحديث المعلومات على الموقع الإلكتروني الرسمي للمصرف.
- الإشراف على تصميم ونشر الإعلانات عن المنتجات المصرفية للبنك وكافة أنشطته.

3.2 أنشطة العلاقات العامة

- تخصيص وصرف موازنة خاصة لنشاطات العلاقات العامة وذلك سعياً لاستمرار العلاقات الجيدة مع العملاء وبهدف تنمية هذه العلاقات، اعتمد بنك الشرق استراتيجية التواصل المباشر من خلال توفير وسائل ترويجية للمصرف أظهرت انتماءه العضوي للمجتمع وأسهمت في تثبيت العلاقة مع العملاء والمساهمين والسلطات الرقابية وغيرهم من أصحاب المصالح مع المصرف، نذكر منها:
- المساهمة في إعداد وتصميم المفكرة السنوية لعام 2024 بالتعاون مع أحد الخبراء المتخصصين موضوع أحياء دمشق والحقبات التاريخية والحضارية لتبرز العمق التراثي والتنوع السكاني لمختلف أحياء مدينة دمشق.
 - التواصل مع العملاء والمتعاملين مع المصرف في الأعياد والمناسبات المختلفة.

3.3 أنشطة المسؤولية الاجتماعية

لجنة العلاقة مع المساهمين

تقوم هذه الوحدة بناءً على طلب مجلس الإدارة وأمانة السر بوضع سبل التواصل مع المساهمين وتسهيل الإجابة على طلباتهم لدى الجهات المعنية بالمصرف.

يقوم المصرف بالحفاظ على حقوق مساهميه ومتابعة الإجراءات المتعلقة بمساهمتهم في رأس مال المصرف. حيث:

- يبذل جهود مستمرة للتواصل الدائم مع مساهميه.
- متابعة تحديث عناوين إقامتهم بهدف الاتصال بهم كلما دعت الحاجة.
- الإجابة على استفساراتهم وتوفير المعلومات المطلوبة من كل منهم حول وضع مساهمته في المصرف بالإضافة إلى أي معلومات حول نشاط المصرف واستبيان رأيهم بالأداء.

لجنة ممارسات المساهمات والتبرعات الاجتماعية

تسعى إدارة بنك الشرق بالمساهمة في رعاية النشاطات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، وذلك قدر ما تسمح به الميزانية الموضوعة لهذا الغرض وعليه تمّ خلال العام 2023 مايلي:

- رعاية اجتماع الهيئة العامة لغرفة صناعة حلب بقيمة 5,000,000 ل.س .
- الرعاية الحصرية لاجتماع الهيئة العامة لغرفة التجارة الدولية ICC بقيمة 20,000,000 ل.س.
- رعاية معرض خان الحرير التخصصي في مدينة حلب بقيمة 10,000,000 ل.س.

أما بالنسبة للتبرعات فقد شملت مايلي:

- تبرعات برنامج مساعدة الطلاب الجامعيين لمجلس رعية الكفرون بمبلغ 4,500,000 ل.س.
- تبرع لفوج مار أفرام السرياني البطريركي بدمشق بمبلغ 7,500,000 ل.س.

تبرعات للمتضررين من الكوارث الطبيعية :

بلغت قيمة التبرعات للمتضررين من الزلزال 150,000,000 ل.س. وزعت على الشكل التالي:

• تبرع لمنظمة الهلال الأحمر بمبلغ 50,000,000 ل.س .

• تبرع لاتحاد غرفة الصناعة بدمشق بمبلغ 50,000,000 ل.س .

• تبرع لمنظمة كاريتاس بمبلغ 50,000,000 ل.س .

كما يحرص المصرف على دعم ومساندة الموظفين وأسرهم عند اللزوم أو في حالات الوفاة، حيث سجل المصرف مساهمة بقيمة 4,000,000 ل.س في هذا الخصوص.

4. إدارة المخاطر

دور إدارة المخاطر أساسي في ضمان تحقيق أهداف أصحاب المصلحة كافة وضمان التطور المستقر وتحقيق أهداف المصرف ضمن حدود المخاطر المقبولة، من خلال منهجية إدارة مخاطر مدعومة بأسس ومبادئ الحوكمة العالمية من خلال كوادرات طموحة.

تنتج المخاطر من عوامل مالية وغير مالية من المحتمل أن تؤثر على النتائج والأهداف المرتقبة، ويقوم مفهوم إدارة المخاطر على عملية معرفة إدارة الخسائر المتوقعة (Expected Loss) والخسائر غير المتوقعة (Unexpected loss).

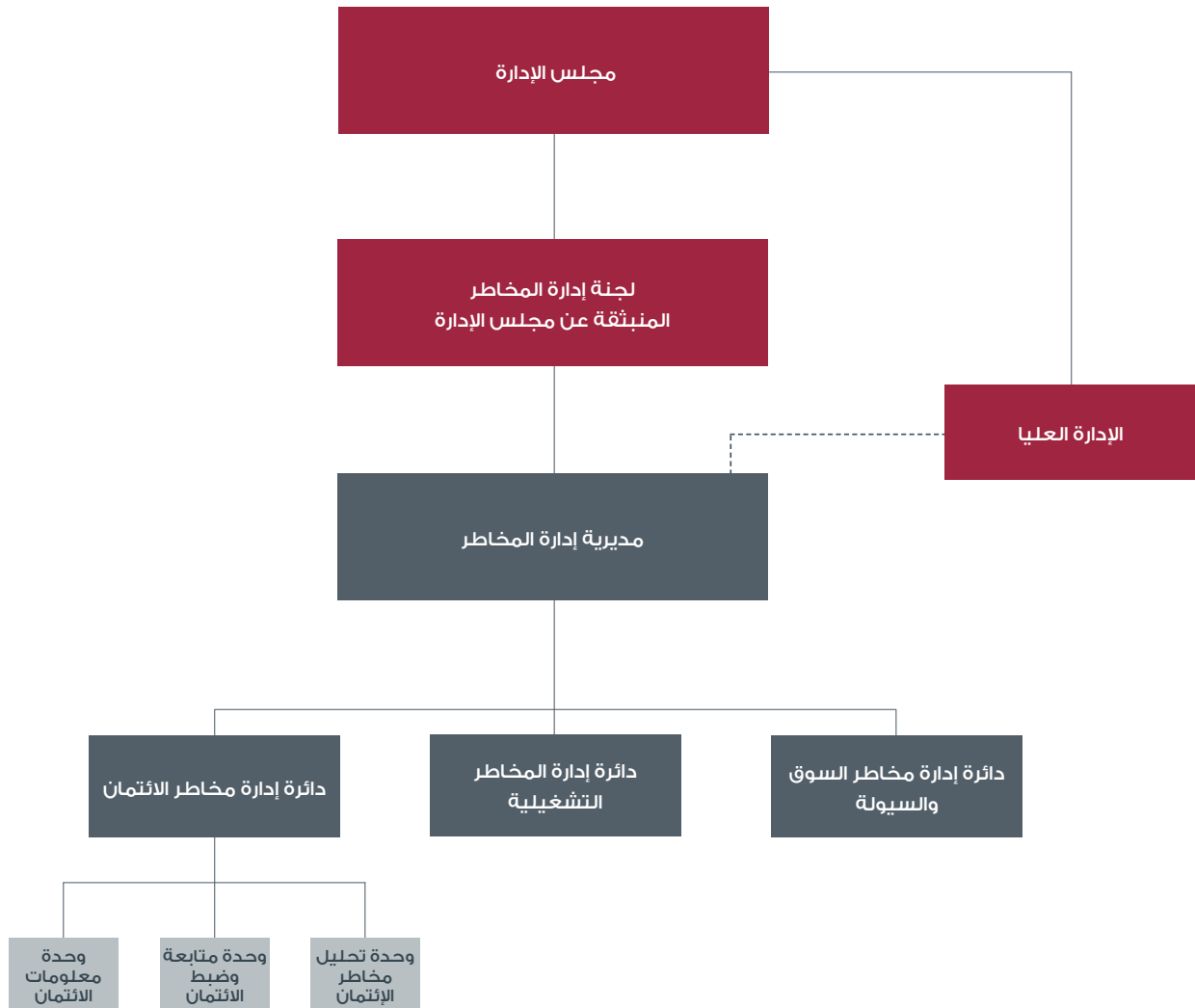
تعمل مديرية إدارة المخاطر باستقلالية وظيفية عن الإدارة التنفيذية وتوجه تقاريرها بشكل مباشرة إلى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة، كما توجه تقارير دورية للإدارة العامة وتوزع مخرجات هذه التقارير بشكل ربعي إلى كافة المديريات المعنية في المصرف متضمنة مقترحات إدارة المخاطر وقرارات مجلس الإدارة بهذا الشأن لتعزيز البيئة الرقابية للمخاطر.

يقوم دور مديرية إدارة المخاطر على كشف مصادر المخاطر والعمل على تقييم أثاره المحتملة والرقابة المستمرة للمخاطر ومتابعة الحدود الرقابية الداخلية للتعرضات المقبولة من قبل مجلس الإدارة وفق مستويات المخاطر التي يمكن القبول بها (Risk Appetite) المحددة من قبله وقدرته على التحمل (Risk Tolerance)، وعرض تقارير للإدارة العامة ومجلس الإدارة وكافة المديريات ذات الصلة ويشمل هذا العرض كافة أنواع المخاطر التي يتعرض لها المصرف (ائتمانية، سيولة، سعر الفائدة، سعر الصرف، تشغيلية، سمعة، قانونية، وأي مخاطر أخرى) للمساعدة على رفع التوصيات من قبل لجنة المخاطر واتخاذ القرارات المناسبة من قبل مجلس الإدارة.

ويتم مراجعة ملف إدارة مخاطر المصرف ومراجعة وتعزيز مستند قابلية المخاطر (Risk-Appetite Statement) ومراجعة فعالية مؤشرات الإنذار المبكر للمخاطر وفق تطور حجم أعمال المصرف، حيث تعنى مديرية إدارة المخاطر بالعمل على تحديد وتقييم المخاطر ورفع التوصيات للجنة المخاطر بما يسمح لمجلس الإدارة باتخاذ القرارات بالوقت المناسب، ويتم توجيه المستند إلى كافة المديريات انطلاقاً من مبدأ أن إدارة المخاطر هي مسؤولية تشاركية مع كافيات المديريات.

الهيكل التنظيمي لمديرية إدارة المخاطر

الهيكل التنظيمي لمديرية إدارة المخاطر



يتكون الهيكل التنظيمي ضمن مديرية إدارة المخاطر من 16 منصب وظيفي ويوجد 3 شواغر وظيفية وهي رئيس وحدة لكل من وحدة مخاطر السوق والسيولة، ووحدة المخاطر التشغيلية، ووحدة تحليل المخاطر الائتمانية، ونظراً لندرة الكوادر المصرفية المؤهلة في هذه المجالات في السوق المحلية والتنافس على استقطابها من جهة، ومن جهة أخرى استمرار مفاعيل الأزمة الراهنة والتي تدفع الكوادر المدربة والمؤهلة في المديرية إلى الاستقالة لأسباب الهجرة، فإنه يتم الاعتماد على مبدأ مداورة الأدوار وتطوير مهارات العاملين في مديرية المخاطر للقيام بالمهام المختلفة الأخرى، وبما يضمن إحلال بمستوى جيد على صعيد مختلف أقسام مديرية المخاطر، تزامناً مع استمرار البحث عن أصحاب الخبرة والكفاءة المناسبة لملء الشواغر الوظيفية.

تعتمد مديرية إدارة المخاطر منهجية خطوط الدفاع الثلاثة في عملية إدارة المخاطر الشمولية، حيث تؤمن بأن كل موظف هو شريك بعملية إدارة المخاطر من موقعه ومسؤولياته، ويوضح الشكل التالي عملية إدارة المخاطر في بنك الشرق.



خط الدفاع الأول / خطوط العمل:

تشكل خطوط العمل التي يتولد ضمنها المخاطر خط الدفاع الأول في عملية إدارة المخاطر وهي المسؤولة عن تحديد وإدارة المخاطر الكامنة في المنتجات والأنشطة والعمليات والأنظمة التي تكون مسؤولة عنها، حيث يعتبر الإبلاغ من قبلهم عن المخاطر المحتملة والتوصيات أساسياً في عملية إدارة المخاطر.

خط الدفاع الثاني / المديريات الرقابية:

تشكل المديريات الرقابية خط الدفاع الثاني لجهة القيام بدورهم بنشر الوعي والعمل مع خط الدفاع الأول بتحديد المخاطر وتقييمها ووضع التوصيات لتجنب حدوثها أو تكرارها، وتلعب مديرية إدارة المخاطر بدور محوري بنشر ثقافة إدارة المخاطر التشغيلية ومنهجية خطوط الدفاع الثلاثة حيث تضع إطار عمل للبيئة الرقابية من خلال تعزيز التعاون والانسجام بين خطوط الدفاع ودراسة التوصيات المناسبة مع كافة الجهات المعنية وترفعها للإدارة العليا ولجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة للوصول إلى بيئة رقابية أفضل.

خط الدفاع الثالث / مراجعة مستقلة:

خط الدفاع الثالث حيث تقوم إدارة التدقيق الداخلي بمراجعة مستقلة لضوابط وعمليات وأنظمة إدارة المخاطر للمصرف، الأمر الذي يساعد بتقييم المخاطر ومتابعة تنفيذ التوصيات عند مراجعة أدوات الضبط الداخلي لتعزيز البيئة الرقابية. وفي ما يلي عرض لأكبر مصادر المخاطر التي يتعامل معها المصرف.

4.1 مخاطر الائتمان

تتألف دائرة إدارة المخاطر الائتمانية من ثلاث أقسام:

- قسم تحليل مخاطر الائتمان: تقوم هذه الوحدة بدراسة مخاطر تعثر طلبات التسهيلات الائتمانية ومتابعة جودة المحفظة الائتمانية والتأكد من ملائمة الطلب الائتماني للقوانين والتشريعات السارية إضافة لاستراتيجية المصرف وسياساته.
- قسم متابعة وضبط الائتمان: تقوم هذه الوحدة بدور أساسي في ضمان حسن سير العملية الائتمانية ومنح التسهيلات من خلال قيامه بضمان صحة تنفيذ موافقات لجان التسليف على الملفات الائتمانية. وهذا يتضمن:
 - إنشاء ملف مركزي متكامل يحوي جميع الثبوتيات والمستندات والبيانات المالية والضمانات، ومراقبتها وتحديثها بشكل دوري.
 - عملية منح التسهيلات الائتمانية على النظام المصرفي بما يتوافق مع القوانين والتعاميم الصادرة.
 - عملية المراجعة الرقابية للملف الائتماني، الخطوط الائتمانية، الاستخدامات والتجاوزات، تركيزات المخاطر الائتمانية، التصنيف الائتماني، وذلك من خلال إصدار تقارير دورية للإدارة العليا ولجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة ولجنة التسليف المنبثقة عن مجلس الإدارة.
- قسم معلومات الائتمان: تعمل على تأمين معلومات متعلقة عن العملاء المدينين، تؤمن هذه الوحدة معلومات حديثة لجهة حجم ونوع وعملية التسهيلات ومدى التزام العميل بالشروط التعاقدية، حيث تساهم في التحقق من مدى موثوقية المعلومات التي يزودنا بها العميل بالإضافة لعملية تقاطع هذه المعلومات مع بيانات قسم الأخطار المصرفية في مصرف سورية المركزي.

تمثل مخاطر الائتمان أكبر فئة من فئات المخاطر المالية لدى المصرف هي مخاطر الائتمان وهي احتمال عدم وفاء العميل بالتزاماته التعاقدية تجاه بنك الشرق الأمر الذي يمكن أن يؤثر على إعادة سداد الديون بمواعيدها، وتقوم وحدة مخاطر الائتمان بدور محوري بعمليات تحليل وتقييم وتحديد مخاطر الائتمان ووضع التوصيات المناسبة لتخفيف المخاطر الائتمانية على مستوى العميل والمحفظة وفق حدود وشبهة المخاطر المحددة من قبل مجلس الإدارة، وتقوم أيضاً بضمان تدقيق وتوثيق وحفظ مستندات العميل والضمانات بشكل ورقي وإلكتروني ومدى توافقها مع قرارات لجنة التسليف وإجراءات المصرف كما يتم مراجعة كافة الوثائق الواردة من الجهات الرسمية والحصول على الاستشارات القانونية اللازمة لحفظ حقوق المصرف القانونية قبل البدء بتفعيل أي خط ائتماني، ويتم إجراء مراقبة منتظمة لمخاطر التركيزات على مستوى العميل والمجموعة المرتبطة به وعلى مستوى النشاط والقطاع الاقتصادي ومتابعة مخاطر عدم السداد بشكل يومي ومدى التزام العملاء بالشروط التعاقدية ومدى الالتزام بالتعهدات المالية وغير المالية ومتابعة عمليات التصنيف الائتماني وإعداد كافة التقارير للجهات الداخلية والرقابية. ولذلك قمنا خلال العام 2023 بتعزيز البيئة الرقابية لإدارة مخاطر الائتمان من خلال مايلي:

- تعيين موظفين ضمن وحدة تحليل مخاطر الائتمان ووحدة إدارة ضبط الائتمان والعمل على تدريبهم ضمن المصرف والدورات المتوفرة لدى مركز التدريب المصرفي أو مراكز تدريب متخصصة وذلك لتأمين استمرارية العمل والحفاظ على مستوى الجودة والدقة بعملية تحديد وتقييم مخاطر الائتمان والمخاطر المرتبطة بها
- مراجعة مستندات التوصيف الوظيفي لكافة وحدات مديرية إدارة المخاطر ولكافة المناصب الوظيفية ضمنها، مع ضمان وجود فصل المهام والرقابة والتوقيع المزدوج ضمن الكادر المتوفر.
- العمل مع المعنيين لدى مؤسسة "ضمان مخاطر القروض" للوصول إلى اتفاقية عمل نموذجية والتي تم اعتمادها وتوقيعها.
- واصلنا تعزيز تطبيق قرار مجلس النقد والتسليف رقم (4/م ن) تاريخ 2019/2/14 المتضمن التعليمات الخاصة بتطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم 9 (IFRS 9). من خلال مراجعة كافة المستندات المتعلقة بتطبيق المعيار من سياسات وإجراءات واختبار جودة نتائج التطبيق.
- تطوير كفاء عمل دائرة مخاطر الائتمان حيث قمنا بمراجعة نماذج العمل المرجعية لملف التسهيلات الائتمانية وملف تقرير تحليل المخاطر الائتمانية.
- مراجعة سياسة واستراتيجية التسليف لعام 2024 تتضمن خطة تسليف تفصيلية بما يتوافق مع استراتيجية ورؤية المصرف، وعرضها على لجنة المخاطر والحصول على مصادقة مجلس الإدارة.
- مراجعة سياسة التسهيلات الائتمانية لموظفي بنك الشرق لعام 2024 متضمنة معدل الفائدة الجديد بناء على كلفة مصادر التمويل للعام 2023، وعرضها على لجنة المخاطر والحصول على مصادقة مجلس الإدارة.
- مراجعة سياسة التحصيل وتوفيقها مع الصلاحيات المحددة ضمن موافقات لجان التسليف وتضمينها بإيضاحات تتعلق باتعاب المحاماة وعرضها على لجنة المخاطر والحصول على مصادقة مجلس الإدارة.
- مراجعة كافة مخاطر التعرضات مع المؤسسات المالية داخل وخارج سورية ووضع التوصيات حول المخاطر المتعلقة بها والخسائر الائتمانية المتوقعة الواجبة التكوين ورفعها إلى لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة لاتخاذ القرارات المناسبة.
- تنفيذ جرد ورقي وإلكتروني مفصل لكافة الضمانات والوثائق لعملاء محفظة التسليف الائتمانية عن عام 2023 ورفع تقرير للجنة المخاطر بعدم وجود أي نواقص.

4.2 مخاطر السوق

تعني دائرة إدارة مخاطر السوق والسيولة التي تتبع لمديرية المخاطر بضمان قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته وعلى توفر السيولة الكافية التي يمكن استغلالها ضمن فرص استثمارية تحقق هامش فوائد صافية مجدية للمصرف، كما تعنى بإدارة وتوقع العوائد والتكاليف ومدى تأثير التغيرات بأسعار الفائدة على صافي هامش الفائدة المرتقب ولاحقاً على قرارات الإدارة التشغيلية والاستثمارية قصيرة وطويلة الأجل، حيث تقوم بتحديد مخاطر السيولة والسوق وتقييمها ومتابعتها وإعداد التقارير والتوصيات المتعلقة بها ورفعها للجنة الموجودات والمطالبات ولجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة لوضع الإجراءات المناسبة وحماية البنك من المخاطر المحتملة الناتجة عن مخاطر السوق والسيولة.

4.2.1 مخاطر أسعار الفائدة

- يتم مراقبة مخاطر أسعار الفائدة عن طريق تحديد المخاطر وتحليلها والتنبؤ بالعوامل المؤثرة على قيمة هامش الفائدة الصافي بين الموجودات والمطالبات وعلى قيمة الأدوات المالية الحساسة لأسعار الفائدة؛ وبالتالي تحقيق الحد الأعلى الممكن من الأرباح بما يتوافق مع أهداف المصرف. من خلال:
- مراقبة أسعار الفوائد العالمية وأثرها على الفوائد المطبقة بالعملة الأجنبية وفق القرارات النافذة.
- مراقبة مستمرة للشروط والاتفاقيات ضمن عقود التسهيلات الائتمانية وآلية تطبيقها وتعديلها وفقاً لتغير أسعار الفوائد العالمية والمحلية وذلك لدرء المخاطر الناجمة عن تغير أسعار الفائدة.
- وتحديد مخاطر أسعار الفائدة من خلال التقارير التي يتم إعدادها.

واعتمدت مديرية المخاطر في تحليل وقياس مخاطر أسعار الفائدة على النماذج التالية:

- I. نموذج تحليل الفجوة (Gap Analysis Model) بين الموجودات والمطالبات الحساسة لأسعار الفائدة: يتم دراسة وتحليل مدى تأثير تغيرات أسعار الفائدة السائدة والمتوقعة وتغيرات عناصر الموجودات والمطالبات على صافي هامش الربح المتوقع Net Interest Margin،
- II. نموذج تحليل الأجل (Duration Gap Analysis Model): يتم قياس حساسية سعر الفائدة للموجودات والمطالبات حيث يأخذ بالاعتبار وقت التدفقات النقدية ضمن فترات زمنية، تساعد طريقة المحاكاة على تقييم التأثير المحتمل للتغير بأسعار الفائدة على ربحية المصرف
- III. التحليل بواسطة محاكاة (Simulation Analysis): وذلك من خلال إجراء عملية المحاكاة لاتجاهات أسعار الفائدة المتوقعة في المستقبل أو مدى تأثير اعتماد المصرف استراتيجيات معينة بخفض أو رفع أسعار الفائدة على عناصر الموجودات والمطالبات وفق تغيرات السوق واستراتيجية المصرف لرسم هيكلية بياناته المالية أو الوضع التنافسي ضمن السوق المصرفي

ويتم مقارنة النتائج بالحدود والنسب الرقابية الداخلية الموافق عليها من قبل مجلس الإدارة ورفع التوصيات للجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة لاتخاذ القرارات المناسبة وتطبيق استراتيجيات التحوط إذ لزم الأمر.

خلال العام 2023 عززت مديرية إدارة المخاطر سياسة واستراتيجية إدارة مخاطر تقلبات أسعار الفوائد من خلال تحديد أدوار كافة المديرين واللجان المعنية الأمر الذي يخلق تنافس وتعاون بعملية إدارة مخاطر أسعار الفائدة بالإضافة لمراجعة آليات التسعير وتحديد وشرح للتقارير التي يتم إعدادها بشكل دوري ليتم مراقبة وتقييم مخاطر أسعار الفائدة وتمت الموافقة على المستند من قبل لجنة الموجودات والمطالبات وتم مراجعة السياسة من لجنة إدارة المخاطر وتمت المصادقة من قبل مجلس الإدارة أصولاً.

4.2.2 مخاطر أسعار الصرف

خلال عام 2023، تمت مراجعة سياسة إدارة مراكز القطع البنوي والتشغيلي من قبل مديرية المخاطر ومديرية الخزينة بهدف تطويرها لتتضمن كافة مخاطر سعر الصرف مع جميع الأطراف التي يتعامل معها المصرف ووضع سقوف التعاملات بالقطع الأجنبي مع كافة الأطراف وتمت الموافقة على المستند من قبل لجنة الموجودات والمطالبات وتم مراجعة السياسة من لجنة إدارة المخاطر وتمت المصادقة من قبل مجلس الإدارة أصولاً، ويحوز المصرف مراكز القطع الأجنبي التالية:

1. مركز قطع بنوي هو عبارة عن الجزء المدفوع بالقطع الأجنبي من رأس المال عند الاكتتاب. ولا تعتبر الأرباح الناتجة عن تقييم مركز القطع البنوي ضمن الأرباح القابلة للتوزيع والأرباح الخاضعة للضريبة، كما لا تحتسب هذه الأرباح ضمن الأموال الخاصة الأساسية عند احتساب كفاية رأس المال، إنما تعتبر من ضمن الأموال الخاصة المساندة، يسمح حالياً للمصارف المرخصة وعلى مسؤوليتها بالاحتفاظ بمركز القطع البنوي القائم وبغض النظر عن النسبة القصوى المحددة والمسموح بها من قبل السلطات الرقابية لهذا المركز من قيمة الأموال الخاصة الصافية.
2. مركز قطع تشغيلي هو عبارة عن صافي مجموع المراكز التشغيلية للعمليات الأجنبية الناتجة عن عمليات بالقطع الأجنبي مقابل الليرة السورية. ويمثل مركز القطع التشغيلي الصافي الفرق بين مجموع الموجودات ومجموع المطالبات بكافة العملات الأجنبية. ويجوز للمصارف العاملة في القطر المسموح لها التعامل بالقطع الأجنبي الاحتفاظ بمركز قطع تشغيلي صافي مدين أو دائن بنسبة 2% كحد أقصى من الأموال الخاصة الأساسية الصافية وتمثل نسبة 1% الحد الأقصى المسموح ببيعه يومياً من الموارد الذاتية للمصرف سواء لعمليات القطع الأجنبي لتمويل المستوردات أو للتعامل مع مصارف محلية.

تابعت مديرية إدارة المخاطر خلال عام 2023 مراقبة أصول ومطالب المصرف بكافة العملات الأجنبية والتأكد من توفر مصادر النقد الأجنبي لتأمين متطلبات العملاء، واختبرت تحليل الحساسية لمراقبة أثر تغيرات أسعار الصرف على صافي الأرباح والخسائر في حال حدوث تغير مفاجئ في أسعار الصرف.

4.3 مخاطر السيولة

تهدف عملية إدارة مخاطر السيولة إلى المراقبة والمتابعة المستمرة لقدرة المصرف على تلبية احتياجات والتزامات العملاء.

خلال العام 2023 تم مراجعة سياسة إدارة مخاطر السيولة وتعزيزها م خلال تحديد أدوار ومسؤوليات كافة المديريات المعنية واعتماد مجموعة من التقارير التي تقيس وتحدد وتقيم المخاطر الكامنة في السيولة من خلال الاعتماد على دراسة طبيعة الودائع الحساسة لتغيرات السوق والودائع المستقرة وتبويبها ضمن شرائح تخصص كل منها لمنح تسهيلات قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل بما يضمن سيولة متينة ضمن تغيرات السوق المختلفة بما يساهم بتعزيز ثقة المودعين وأصحاب المصلحة دون تأثير سلبي كبير على الأرباح، وتابعنا الحفاظ على جودة إدارة مخاطر السيولة من خلال أدوات الضبط الداخلي لإدارة مخاطر السيولة وفق الإجراءات التالية:

1.مراجعة خطة طوارئ لمواجهة مشاكل السيولة. حيث توضح هذه الخطة في بنودها الوسائل التي يلجأ إليها المصرف في حالات الطوارئ.

2.إدارة مخاطر السيولة من خلال الوظائف التالية:

2.1 تحديد وتحليل عوامل الخطر وفق ما يلي:

- تحديد عناصر الموجودات والمطالب الأساسية التي تؤثر على سيولة المصرف.
- تحديد العوامل الداخلية والخارجية التي من الممكن أن تؤثر على مخاطر السيولة.
- القيام بوظيفة مخاطر السيولة على صعيد المصرف بالتعاون مع كافة الأقسام المعنية ومن خلال لجنة الموجودات والمطالب.
- تحديد أولويات التمويل ومدى تأثيرها على المصرف.

2.2 مراقبة مخاطر السيولة

- الحصول على البيانات المطلوبة من الأقسام المعنية في المصرف.
- تحضير تقارير دورية وتحليل التقارير الواردة.
- مراقبة الحدود والنسب الرقابية والحدود الداخلية.

2.3 تحليل وتخفيف مخاطر السيولة

- تسجيل أي تجاوزات على النسب والحدود المعتمدة.
- رفع التقارير المطلوبة إلى لجنة الموجودات والمطالب ALCO ولجنة المخاطر.

2.4 التحقق والمراجعة

- مراجعة وتطوير أدوات الرقابة والتحليل.
- مراجعة الحدود بشكل دوري بناءً على البيانات التاريخية والنظرة المستقبلية لضمان التكيف مع التغيرات البيئية.
- المراجعة الدورية لإجراءات وسياسات مخاطر السيولة وخطط الطوارئ.

4.4 المخاطر التشغيلية

تقوم دائرة إدارة المخاطر التشغيلية ضمن مديرية إدارة المخاطر، بدور تحسين مستوى وفعالية أنظمة الرقابة بالإضافة لتلبية معدل كفاية رأس المال وتلعب الدور الرئيسي في إدارة المخاطر التشغيلية في المصرف للوصول الى توافق المصرف مع كل من: النشرات والتعليمات الصادرة عن لجنة بازل للرقابة على المصارف، وتعليمات مصرف سورية المركزي المتعلقة بالمخاطر التشغيلية.

كما يكون أحد أهدافها التأكد من أن المخاطر مسيطر عليها إلى المستوى الذي يعتبره مجلس الادارة مقبولا، وإبلاغ الإدارة العليا ومجلس الادارة بالمخاطر التشغيلية غير المسيطر عليها أو التي تتجاوز القدرة على التحمل.

وفي العام 2023، تمت مراجعة سياسة إدارة المخاطر التشغيلية والتي تتضمن تصنيف المخاطر التشغيلية السبعة في حال وقوعها ومثال على كل منها كما يلي:

1. الاحتيال الداخلي: النشاط غير المصرح به
 2. الاحتيال الخارجي: السرقة والاحتيال و أمن المعلومات والقرصنة الالكترونية.
 3. ممارسات التوظيف وسلامة موقع العمل: علاقات الموظفين والبيئة الآمنة وحالات التمييز.
 4. العملاء والمنتجات وممارسة الأعمال: الممارسات التجارية أو السوقية غير السليمة .
 5. الأضرار التي تلحق بالأصول المادية: الكوارث الطبيعية والإرهاب وأعمال التخريب.
 6. اضطرابات الأعمال وتعطل الأنظمة: انقطاع الخدمات وتعطل الأنظمة والأجهزة الإلكترونية.
 7. التنفيذ والتسليم وإدارة العمليات: المراقبة وإعداد التقارير الأطراف المقابلة كالبائعين والموردين.
- وقامت إدارة المخاطر التشغيلية في بنك الشرق بما يلي:

1. مراجعة سياسات واجراءات عمل دائرة المخاطر التشغيلية
2. تطوير أداء عمل وحدة المخاطر التشغيلية والمساهمة بمراجعة إجراءات عمل مديريات المصرف بشكل فعال أكثر وتقييم توافقتها مع مبادئ الضبط الداخلي الفعال كالفصل في المهام، الرقابة الثنائية، وضوح الصلاحيات والمسؤوليات.
3. تقييم مخاطر عمليات الإئساد الخارجي للمخاطر التي تؤثر على ملف مخاطر المصرف كيوالص التأمين.
4. تقييم مخاطر المنتجات والخدمات الجديدة بما فيها عمليات الاسناد الخارجي للأنشطة الالكترونية من خلال تقييم كفاية ضوابط العقود مع الشركات الخارجية التي تزود هذه الخدمات للمصرف.
5. وضع التوصيات وفق الآليات المعتمدة لدى بنك الشرق للحد من المخاطر وهي:
 - تحديد الحد الأقصى الذي يمكن أن يتحمله المصرف حيث تكون عادة كلفة معالجة الحدث أكبر من الضرر الذي تسبب به.
 - تخفيف احتمالية وأثر وقوع الحدث التشغيلي من خلال وضع الضوابط الرقابية المناسبة لمعالجة الأسباب أو الوقاية منها.
 - تجبير المخاطر التي لا يمكن التحكم بها إما بعقود مقاولات مع أطراف خارجية أو باللجوء إلى شركات التأمين.
 - تجنب مصدر الخطر في حال عدم القدرة على التحكم به عن طريق إلغاء النشاط المتعلق به.

6. تعريف ملفات مخاطر على مستوى دوائر - أنشطة عن طريق إدارة ورش العمل الخاصة بها بالاعتماد على منهجية التقييم الذاتي للمخاطر (RC-SA) من خلال تقييم أدوات الضبط الداخلي والجراءات الرقابية في المصرف: حيث يتضمن ملف المخاطر تعريفاً للمخاطر والقدرة على التحمل والإجراءات الرقابية على مستوى كل وحدة، كما يتضمن تحديد مستويات التأثير المعتمدة، وينتج عن تعريف ملف المخاطر تحديد البيئة الرقابية الحالية والحقيقية من خلال قياس مدى تعرض هذه الوحدة للمخاطر وبالتالي تحديد نقاط الضعف واقتراح التوصيات المناسبة لمعالجتها. للوصول إلى البيئة الرقابية المتوقعة.

أدوات الضبط الداخلي في بنك الشرق

1. الأهداف: يتم وضع الأهداف على مستوى المديريات بما ينسجم مع أهداف المصرف.
2. السياسات والاستراتيجيات: يتم وضع سياسة المصرف وتعريف استراتيجيته المصرف لتحقيق أهدافه على كافة الأصعدة.
3. خطط العمل: توضع لكافة المديريات بما يضمن انسجام وتناغم لتحقيق أهداف المصرف.
4. الهيكل التنظيمي وخطة الإحلال: يضمن تحديد واضح للمهام والاختصاصات والواجبات والمسؤوليات بين المستويات التنظيمية المختلفة وخطة إحلال على مستوى كل منصب وظيفي.

5. **التوصيف الوظيفي:** توصيف وظيفي واضح على مستوى كافة المناصب الوظيفية ولكل فرد بما يضمن تحقيق مبادئ الرقابة الفعالة.

6. **التدريب والتطوير:** التدريب المستمر للموظفين على أداء مهامهم بفعالية وكفاءة..

7. **منظومة التقارير:** وجود منظومة تقارير تضمن التواصل الفعال الهرمي والأفقي.

8. **التقارير الرقابية الداخلية والخارجية:** يتم من خلالها تقييم كفاءة أنظمة الضبط الداخلي ومعالجة نقاط الضعف

ينتج بنك الشرق إطار الممارسات السليمة لإدارة المخاطر والمبنية على أساس إنَّ عملية إدارة المخاطر هي عمل مشترك ومستمر بين وحدات ودوائر المصرف كل حسب دوره ويعتمد على وجود أنظمة رقابة داخلية فعالة يتم بناؤها على أسس سليمة وبالتالي يتم الاعتماد عليها لتوفير حوكمة مصرفية سليمة لإدارة المخاطر وفق منهجية "خطوط الدفاع الثلاثة".

ولمزيد من التفاصيل حول إفصاحات إدارة المخاطر يمكن مراجعة الإفصاح رقم 36 في تقرير مدقق الحسابات الخارجي.

5. مراقبة الالتزام

تعنى مديرية مراقبة الالتزام بمراقبة التزام مختلف أنشطة المصرف بالأنظمة والقوانين النافذة ولاسيما الناطمة للعمل المصرفي وتوجيهات مجلس النقد والتسليف وهيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وبالتشريعات الدولية، وتقوم هذه المديرية بإعداد ورفع تقاريرها الدورية بهذا الشأن لكل من مجلس إدارة المصرف ومفوضية الحكومة لدى المصارف وهيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (حسب الاختصاص)، ويتولى مجلس الإدارة عن طريق لجنة التدقيق المنبثقة عنه الدور المناط به متضمناً رسم استراتيجية المصرف في إدارة مخاطر الالتزام والمتابعة والإشراف على أعمال هذه المديرية.

قامت مديرية مراقبة الالتزام خلال عام 2023 بالعديد من المشاريع التوعوية والمؤثرة على عمل المصرف إضافة إلى المهام والمتابعات اليومية من قبل الوحدات التابعة للمديرية (وحدة التحقق - وحدة الامتثال - وحدة المراقبين المصرفيين الداخليين)

وكانت باكورة هذه المشاريع مشروع تبسيط إجراءات فتح الحسابات بالتعاون والتشارك مع مديرية إدارة شبكة الفروع عملاً بتوصيات مصرف سورية المركزي للوصول إلى أكبر قدر ممكن من المتعاملين من مختلف الشرائح لتعميم مبدأ ومشروع النفاذ والشمول المالي على المواطنين.

حيث تم إنشاء استمارة اعرف عميلك (مبسطة) للعملاء منخفضي المخاطر (طلاب الجامعات، وريبات البيوت ، الخ) إضافة إلى تبسيط وتسريع إجراءات التعرف على العملاء متوسطي ومرتفعي المخاطر عن طريق استكمال كافة المستندات المطلوبة خلال وقت مناسب من تاريخ فتح الحساب مما يساعد في فتح أكبر قدر ممكن من الحسابات المصرفية ضمن وقت زمني قصير بما يضمن اطلاع العميل على كافة الخدمات والمنتجات المقدمة من قبل المصرف إضافة إلى سرعة استجابة فريق العمل والتنسيق العالي بين الفروع والإدارات المركزية لضمان عدم وجود أي شكل من أشكال التقصير.

كما تم وضع سياسة خاصة لتصنيف العملاء إلى (منخفض - متوسط - عالي) المخاطر وفق ضوابط ومعايير عالمية متوافقة مع السوق المحلي استناداً إلى حالة كل عميل على حدى وتبعاً للنشاط الاقتصادي والتصريح والمستندات المقدمة عند فتح الحساب وقد تم اعتماد السياسة من قبل لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة والمصادقة عليها من قبل مجلس الإدارة تماشياً مع احتياجات العمل ومتطلبات الجهات الرقابية.

وقد قامت مديرية مراقبة الالتزام بالمشاركة بدراسة وتعديل الاتفاقية الموقعة مع شركة الفؤاد للحالات المالية الداخلية بالليرة السورية مع المديرية المختصة في المصرف بما يضمن التزام كافة الأطراف بالقوانين والتشريعات المحلية إضافة إلى الوقوف على مخاطر عدم الالتزام بالتحقق من القوائم السوداء لعملاء الفريقين بما يضمن تقديم خدمة تحويل الأموال للمتعاملين من عملاء الطرفين بشكل دقيق وسريع مع القيام بكافة إجراءات العناية الواجبة وفق السياسات والإجراءات الداخلية الخاصة بالمصرف وتعليمات السادة مجلس الإدارة.

وفي إطار السعي لتقديم خدمات الدفع الإلكتروني لعملاء مصرفنا، قامت مديرية الالتزام بالمشاركة بدراسة العقد مع السادة الشركة السورية للمدفوعات لجهة التأكد من الالتزام بالضوابط الخاصة بفتح الحساب بما يتوافق مع القرار 19 من العام 2019 الصادر عن هيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من جهة وتوصيات لجنة التدقيق بهذا الخصوص من جهة أخرى وذلك لتسهيل خدمات دفع كافة الفواتير عن طريق الانترنت المصرفي أو عن طريق تطبيق MY Sharq.

حيث تم وضع نموذج اعرف عميلك الكتروني مبسط بالتعاون مع وحدة الخدمات الالكترونية في المصرف لتمكين السادة العملاء من فتح حسابات مصرفية الكترونية لغايات الدفع الالكتروني المذكورة بشكل مبسط وعملي وبما يضمن قيام المصرف بكافة إجراءات العناية الواجبة بخصوص هذه الحسابات.

ومن خلال سياسة المصرف لاستقطاب ودائع بالليرة السورية ضمن شروط تفضيلية وممتازة تمت المشاركة بدراسة فتح العديد من الحسابات المصرفية للجهات العامة والنقابات وغرف التجارة والصناعة لغاية قبول ودائع بالليرة السورية وفق توصيات لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة بما يضمن الالتزام بسياسة المصرف الداخلية والالتزام بمتطلبات الجهات الرقابية تبعاً لذلك.

أما بخصوص تقديم التدريب اللازم لكافة العاملين ضمن بنك الشرق فقد تم تقديم تدريب تخصصي ميداني على مستوى عالي من قبل مديرية مراقبة الالتزام لكافة فروع المصرف في المحافظات (حلب - طرطوس - اللاذقية) إضافة إلى ورشة عمل لكافة العاملين الجدد في الفروع العائدة لمحافظة دمشق وريفها وذلك لخلق ثقافة الالتزام ورفع مستوى الوعي لدى الموظفين لجهة أهمية الفروع في تعرف على عملائهم واعتبارهم خط الدفاع الأول لوقف أي عمليات أو حسابات قد تحمل مؤشرات غسل أموال أو تمويل الإرهاب والتوعية بخصوص الإبلاغ عن أي حالات مشتبهاة بشكل مباشر للسادة مسؤول الإبلاغ أو نائبه وقد أشرف على هذه الجلسات التدريبية مدير مديرية مراقبة الالتزام ورئيس وحدة التحقق بشكل مباشر.

كما تم إجراء مهام ميدانية على كافة فروع المصرف كانت ملحوظة خلال الأعوام 2021 و 2022 للتحقق من التزامها بمتطلبات الجهات الرقابية والسياسات والإجراءات الخاصة بمصرفنا و للوقوف على التزام الفرع بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وقد شملت هذه المهام فروع المحافظات (اللاذقية - حلب - طرطوس) وتم تغطية كامل عامي (2021 - 2022) وذلك نتيجة الظروف الصحية وجائحة كورونا التي منعت المديرية بالسابق من التواجد الميداني في هذه الفروع وتم رفع نتائج هذه المهام إلى السادة لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة للوقوف على معالجة القصور بشكل كامل.

وفيما يلي ملخص عن الوحدات التابعة لمديرية مراقبة الالتزام وعن الأعمال والمهام اليومية المنجزة خلال عام 2023:

5.1 التحقق من الالتزام بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

الوحدة المسؤولة عن متابعة التزام المصرف بإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومن مهامها:

1. الرقابة المستمرة على حركة حسابات العملاء والعمليات المصرفية بما فيها عمليات السحب والإيداع النقدي وتحويل العملات والحوالات الخارجية و الداخلية ضمن بنك الشرق والشيكات بهدف التأكد من مطابقة / تجانس العمليات المصرفية المطلوب تنفيذها مع طبيعة وحجم نشاط العمل وأصحاب الحقوق الاقتصادية، و متابعة الملاحظات الناتجة لمعالجتها و التأكد من عدم تكرارها.
2. الرقابة المستمرة على حسابات العملاء الجديدة والمحدثة وتطبيق إجراء اعرف عميلك وتجديد المعلومات التعريفية للعميل دورياً، ودراسة الحسابات المصنفة عالية المخاطر ومتابعة حديث بياناتها.
3. التحقق من حالات الاشتباه واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها بما في ذلك إبلاغ هيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب عن حالات التجاوز المؤكدة.
4. متابعة جميع الطلبات الواردة من هيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب و الرد وفق المواعيد والمضامين المحددة.

5.2 مراقبة الامتثال بالتشريعات والضوابط الداخلية والدولية

الوحدة المسؤولة عن متابعة التزام المؤسسة بكافة القوانين والقرارات والتعاميم وكفاية السياسات والإجراءات المعتمدة بما لا يتعارض مع مهام وحدة التحقق من الالتزام ومن مهامها:

1. متابعة تحديث قاعدة بيانات تتضمن القوانين والتعليمات الصادرة والكتب الواردة من الجهات الرقابية و الرسمية، ومراجعة وتحديث السياسات والإجراءات المتعلقة بعمل المديرية في المصرف، وفق الخطط المحددة وبما يتوافق مع القوانين النافذة.
2. مراجعة الإجراءات والوثائق المتعلقة بالمنتجات الجديدة في ضوء التشريعات النافذة، إضافة لمتابعة الإجراءات المتخذة من قبل المصرف لمعالجة الشكاوى والإبلاغات الواردة.
3. متابعة الجزاءات الواردة إلى المصرف، والعمل على تحديث بيانات المصرف لدى المصارف المراسلة، و تحديث بيانات المصارف المراسلة لدى مصرفنا وفق السياسات و الإجراءات المتبعة والتأكد من التزام نشاطاتها بمعايير مراقبة الالتزام المعتمدة مصرفياً.
4. متابعة الالتزام بالتشريعات والضوابط الدولية الواجبة المراعاة بطلب من السلطات الرقابية المحلية، وخصوصاً بمجال مكافحة التهريب الضريبي، والالتزام بقانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (فاتكا)، وبتابعة المخاطر المرتبطة ببرامج العقوبات الدولية.

5.3 وحدة المراقبين المصرفيين الداخليين

هي الوحدة المسؤولة عن مراقبة التقيد بالسياسة العامة للمصرف ومراجعة البيانات المالية للمصرف وضوابط وتعليمات العمل والتحقق من انسجامها مع القرارات والأنظمة والقوانين النافذة للناظمة للعمل المصرفي، والتحقق من كفاية التقيد بالعمل فيها، ومتابعة المخاطر المتنوعة التي يواجهها المصرف وتوجيهات مجلس الإدارة والإجراءات المتخذة للتقيد بالعمل فيها.

تقوم الوحدة بإنجاز مهام تدقيق سنوية وفق خطة موافق عليها من مفوضية الحكومة لدى المصارف ومعتمدة من قبل لجنة التدقيق ومجلس الإدارة بالإضافة إلى تنفيذ مهام تدقيق طارئة بطلب من مصرف سورية المركزي.

قد أنجزت الوحدة ضمن خطة عملها المعتمدة مهام نوعية شملت عدة مديريات كالموارد البشرية و المشتريات والخدمات الإدارية وإدارة الفروع لجهة تدقيق التزام المصرف بالضوابط والتعليمات الناعمة للوكالات وتدقيق مصفوفة السماحيات على الانظمة المؤتممة المعتمدة لدى المصرف لكافة المستخدمين إضافة إلى تقييم التزام المصرف بالتعميم 1653/ص/16 بتاريخ 2020/3/15 المتضمن ضرورة اتخاذ الاجراءات اللازمة لتوفير نظام معلومات اداري شامل لنظام مرن متكامل مع نظم المعلومات المستثمرة لدى المصرف وفق الدليل المرجعي للنماذج والتقارير الرقابية.

وقد قام فريق عمل المراقبين المصرفيين الداخليين برفع التقارير بشأن الملاحظات والتوصيات الصادرة عن مهام التدقيق هذه إلى مفوضية الحكومة ولجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة. ولحظت هذه اللجنة تنفيذ غالبية التوصيات الصادرة خلال العام 2023، ومتابعة تنفيذ المتبقي منها.

6. التدقيق الداخلي

مديرية التدقيق الداخلي في مصرف الشرق هي مديرية مستقلة وظيفياً وهي مسؤولة عن تقديم خدمات توكيدية واستشارية تهدف إلى تقييم وفحص أنشطة وعمليات المصرف بهدف التحقق من فعالية وكفاية أنظمة الرقابة الداخلية والامتثال للسياسات والإجراءات وتحسين إدارة المخاطر والحوكمة وتعزيز كفاءة العمليات في المصرف.

تتبع مديرية التدقيق الداخلي بشكل مباشر إلى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة، حيث تكون هذه اللجنة مسؤولة عن متابعة نتائج أعمال المديرية والتحقق من استقلاليتها وتمكينها من ممارسة المهام المناطة بها، ويتحقق ذلك من خلال قيام اللجنة بتعيين وعزل مدير التدقيق الداخلي وتحديد تعويضاته ومكافآته، كذلك فإن موازنة المديرية وسياساتها وإجراءاتها وميثاقها وخطط عملها يتم اعتمادها من لجنة التدقيق والمصادقة عليها من مجلس الإدارة، إضافة لذلك فإن مديرية التدقيق الداخلي تقوم برفع التقارير المنبثقة عن مهام التدقيق الدورية والغرضية والطارئة للجنة التدقيق ومجلس الإدارة مباشرة.

تمّ تحديد طبيعة عمل ومسؤوليات مديرية التدقيق الداخلي في بنك الشرق بموجب ميثاق التدقيق الداخلي المعتمد من لجنة التدقيق، حيث يتضمن هذا يتضمن هذا الميثاق تحديداً واضحاً لنطاق أنشطة المديرية يمكنها من الاطلاع على كافة السجلات والمستندات والوثائق والاتصال بجميع الموظفين العاملين في المصرف بمختلف مواقعها الوظيفية بما يمكن المديرية من أداء مهامها.

تشمل أنشطة مديرية التدقيق الداخلي على تقييم مخاطر المصرف المتعلقة بالحوكمة والعمليات وأنظمة المعلومات، ومن خلال التحقق من مدى تحقيق الأهداف الإستراتيجية للمصرف، مدى موثوقية ومصادقية البيانات الحالية والمعلومات التشغيلية، فعالية وكفاية أنظمة الضبط الداخلي، مستوى وآلية حماية الأصول، الامتثال للقوانين واللوائح الصادرة عن الجهات التشريعية والسياسات والإجراءات والعقود الخاصة بالمصرف، بالإضافة إلى تقييم احتمال حدوث عمليات الاحتيال وكيفية إدارة المصرف لمخاطر الاحتيال.

كذلك تقوم مديرية التدقيق الداخلي بتوظيف معرفتها وخبرتها بالمخاطر من خلال إنجاز مجموعة من الخدمات الاستشارية للمصرف، مع الامتناع عن القيام بأي مسؤوليات تنفيذية في إدارة المخاطر بما يضمن استقلالية هذه المديرية عن الأنشطة التي تقوم بتقديم خدماتها بخصوصها.

تضم مديرية التدقيق الداخلي فريق عمل متفرغ لأداء مهام التدقيق الداخلي ويتم العمل على تدريب وتأهيل هذا الفريق بشكل مستمر بما يضمن رفع سوية الخدمات التي تقوم بها، ويتم اتخاذ كافة الإجراءات التي تضمن عدم إشراك أي من أعضاء هذا الفريق في تنفيذ العمليات اليومية أو القيام بأي أدوار تنفيذية والتي تقع مسؤوليتها على عاتق الإدارة التنفيذية في المصرف.

تقوم هذه المديرية بتقديم خدماتها ضمن خطط عمل إستراتيجية وسنوية ممنهجة ومبنية على تقييم المخاطر وتحديد الأولويات وفق آلية مدروسة بما يتوافق مع أهداف المصرف وإستراتيجياته.

كما تقوم المديرية برفع تقرير ربع سنوي على الأقل إلى لجنة التدقيق يتضمن وضع إنجاز خطة التدقيق الداخلي ونتائج متابعة ملاحظات التدقيق ووضع إنجاز الخطط العلاجية لهذه الملاحظات من قبل المديريات المسؤولة عنها في المصرف، كذلك يتم إعلان لجنة التدقيق بشكل دوري.

وتعمل مديرية التدقيق الداخلي على التنسيق والتعاون المستمر مع كافة الجهات الرقابية الأخرى الداخلية والخارجية كمديرية المخاطر وإدارة الالتزام والمصدق الخارجي والمراقبين المصرفيين الداخليين، وذلك لضمان رفع سوية العمل وتجنب الإزدواجية وتوحيد الجهود الساعية لتحسين عمليات الرقابة الداخلية والحوكمة وإدارة المخاطر في المصرف.

خلال عام 2023، استمرت مديرية التدقيق الداخلي بعملها الذي تمثل بإنجاز أهداف خطة التدقيق إضافة لتقديم مجموعة من المهام التي ساهمت في تحسين كفاءة وكفاية عمليات المصرف، كما كان لها دور استشاري بمجموعة من المشاريع التي كان من شأنها تطوير بيئة العمل وقد تضمنت هذه المهام والخدمات:

- تنفيذ عدد من المهام الميدانية والتي شملت كافة فروع المصرف بالإضافة لجزء هام من مديرياته والتي تم تحديدها ضمن الخطة السنوية المعتمدة للمديرية والتي تم بناؤها على مجموعة من العوامل والتي تضمنت على سبيل المثال لا الحصر: تعليمات السلطات الرقابية، نتائج تقييم المخاطر، نتائج تقييم التدقيق الداخلي لهذه المديرية في السنوات السابقة، إضافة لحجم استثمار المصرف في أنشطة هذه المديرية وأهميتها بالنسبة لأنشطة المصرف ككل.

- تنفيذ عدد من المهام الطارئة خارج نطاق الخطة المعتمدة سواء بموجب طلب من مجلس الإدارة و/أو لجنة التدقيق المنبثقة عن أو بتكليف من مصرف سورية المركزي، بهدف التحقق من أي حالات خلل وضبط أي قصور تم لحظه في بيئة الرقابة في المصرف دون أي تأخير.
- تقديم عدد من الخدمات الاستشارية التي هدفت بشكل رئيسي إلى تحسين وتطوير آليات العمل والأنظمة المعلوماتية بهدف تدعيم أنظمة الرقابة الداخلية في المصرف.
- مراجعة سياسات وإجراءات المصرف للتأكد من أنها تراعي معايير الرقابة الداخلية السليمة وإدارة المخاطر ومتوافقة مع استراتيجية وهيكلية المصرف العامة والقرارات والقوانين الرقابية والتشريعية ذات العلاقة.
- مراجعة المنتجات الجديدة التي يعمل المصرف على إطلاقها بهدف ضمان تلافي أي ضعف في الضوابط الرقابية ومستوى إدارة المخاطر الناجمة عنها قبل إطلاقها.
- القيام بعدد من المهام الدورية المستمرة والتي هدفت لتدعيم الرقابة على العمليات الحساسة في المصرف لضمان سلامة الإجراءات المطبقة على هذه العمليات وتخفيض احتمالية وجود أي خطأ أو تلاعب قد يضر بمصلحة المصرف أو عملائه أو الجهات ذات المصلحة الأخرى، حيث تضمن ذلك على سبيل المثال الرقابة على حسابات الموظفين لضمان شرعية وقانونية العمليات المنفذة، مراقبة الحسابات الجامدة لضمان وجود مبررات سليمة لها، مراقبة الحوالات وعمليات القطع الأجنبي للتأكد من شرعيتها وسلامتها، وغيرها من العمليات.
- كافة النتائج المنبثقة عن هذه المهام تمت مناقشتها مع المديريات المعنية والاتفاق على خطط عمل تصحيحية وتحسينية للملاحظات والتوصيات الناجمة عنها، ومن ثم رفع تقارير بنتائج هذه المهام إلى لجنة التدقيق ومجلس الإدارة.
- كذلك تم تنفيذ متابعات دورية لهذه الخطط التصحيحية للتحقق من تنفيذها ضمن الأطر الزمنية المتفق عليها والوقوف على أي انحرافات وتقييم مبرراتها وإبقاء لجنة التدقيق ومجلس الإدارة على اطلاع بنتائج هذه المتابعات.
- إضافة لما سبق، قامت مديرية التدقيق خلال العام 2023 بالاجتماع بلجنة التدقيق بشكل ربع سنوي وإطلاعهم على مجريات عمل المديرية، حيث تضمنت هذه الاجتماعات:
 - تقارير تبين المنجز من خطة التدقيق السنوية بهدف الوقوف على أي انحرافات وبيان مبرراتها وأي مهام تم تنفيذها خارج الخطة.
 - اطلاع لجنة التدقيق ومجلس الإدارة على مدى كفاية وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية لاتخاذ القرارات وإعطاء التوجيهات اللازمة لتحسين أي جوانب قصور مسجلة.
 - تحديث اللجنة بنتائج متابعات الإجراءات التصحيحية لملاحظات التدقيق الداخلي ومدى التزام الإدارات المعنية بالخطط الزمنية المتفق عليها.
 - إطلاع اللجنة على أي مستجدات فيما يخص تنظيم عمل المديرية والموارد اللازمة لإنجاز مهامها.
- أما على الصعيد التنظيمي، تم خلال عام 2023 الاستمرار بتطوير المسار المهني للعاملين في مديرية التدقيق الداخلي وتنمية مهاراتهم وتعزيز خطط الإحلال بما يضمن قدرة المديرية على الاستمرار بتقديم الخدمات والقيام بالمهام المطلوبة منها بشكل مستمر وفعال، من خلال مجموعة من الإجراءات والتي تضمنت على سبيل المثال:
 - مراجعة هيكلية مديرية التدقيق الداخلي للتأكد من أنها تحقق الأداء الأفضل لكل من مواردها البشرية، ولفريق العمل ككل، وتدوير الموظفين ورفع مستوى خبراتهم من جهة، وتوسيع نطاق العمل والحد من التكاليف من جهة أخرى.
 - مراجعة أدلة إجراءات عمل المديرية وميثاقها والتوصيف الوظيفي للعاملين فيها بما يحقق انسيابية وسلاسة في العمل ويتمشى مع التحديثات على أفضل الممارسات العالمية في مجال عمل التدقيق الداخلي.
 - الاستمرار بدعم الكوادر العاملة في المديرية والحفاظ على الكوادر الموجودة والتعامل مع أي استقالة بسرعة بما يضمن استمرارية العمل بالشكل الملائم.
 - التركيز بشكل كبير على التدريب المهني التخصصي لموظفي مديرية التدقيق الداخلي لتطوير مهاراتهم بهدف رفع كفاءتهم وكفائتهم في أداء المهام المطلوبة منهم من خلال إلحاقهم بمجموعة من الدورات والتي على رأسها دورة شهادة المدقق الداخلي المعتمد العالمية CIA.

7. كفاية سياسات المصرف وإجراءات العمل

7.1 لجهة السياسات:

يؤكد مجلس الإدارة على كفاية السياسات المعتمدة والتي أقرها مجلس الإدارة خلال عام 2023 بناءً على توصيات اللجان المنبثقة عنه ومقترحات الإدارة، علماً أن هذه السياسات تعتمد على أحكام ومقررات ومتطلبات السلطات الرقابية والوصائية على المصارف، وقد شملت هذه السياسات ما يلي:

- دليل حوكمة المصرف.
 - ميثاق الأخلاق.
 - سياسة الإفصاح.
 - سياسة وقواعد التفويض بالتوقيع.
 - سياسة وإجراءات الإبلاغ المهني عن المخالفات.
 - سياسة وبرنامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
 - سياسة تدريب الموظفين.
 - سياسة معايير وعناصر سلم الرتب والرواتب التعديلات.
- كما يؤكد مجلس الإدارة متابعته من خلال التقارير الدورية والرقابية لنتائج تنفيذ هذه السياسات واتخاذ القرارات التعديلية عند الضرورة و/أو التعديلات المتعلقة بتوجيهات السلطات الرقابية الطارئة.

7.2 لجهة إجراءات العمل

يؤكد مجلس الإدارة على كفاية إجراءات العمل التي تمت مراجعتها وأقرها خلال عام 2023 وقد شملت بناءً لتوصيات لجنة الحوكمة ومقترحات الإدارة، وشملت إجراءات العمل التالية:

- إجراءات إدارة مراقبة الالتزام.
 - إجراءات إدارة المخاطر.
 - أدلة التدقيق الداخلي.
 - إجراءات إدارة النقد في فروع المصرف.
- إضافةً إلى ما سبق، فقد أقر مجلس الإدارة تشكيل لجنة لمراجعة الإجراءات المقترحة من الإدارة، قبل المصادقة عليها من قبله، وبحيث تكون هذه اللجنة مسؤولة عن معاينة التعديلات على أدلة الإجراءات المقترحة من قبل اللجان الإدارية المشكلة بالمصرف، وضمان كفاية هذه الأدلة والمصادقة على المسودة النهائية المحدثة لها، بالتنسيق عند الضرورة مع خبراء الاختصاص لدى الشريك الحليف، ليتم بعد ذلك تقديم هذه المسودة إلى مجلس إدارة المصرف ليقوم بدوره باعتماد أدلة الإجراءات المحدثة والمصادقة على تعميمها على موظفي المصرف المعنيين.
- وتتألف هذه اللجنة من سبعة أعضاء دائمين لاسيما المدراء التنفيذيين الرئيسيين برئاسة المدير العام، كما وتتألف من أعضاء متغيرين من مدراء المديرية المسؤولة عن تطبيق دليل الإجراءات قيد الدراسة، وممثلين عن المديرية ذات الصلة المباشرة بدليل الإجراءات قيد الدراسة.



حي باب توما - كنيسة اللاتين

حيّ باب توما

يقع حيّ باب توما في الجهة الشمالية من سور دمشق وهو في الأصل باب روماني نسب لأحد عظمائهم واسمه (توما) وتسميه العرب (ثوماء) وكانت عنده كنيسة حولت إلى مسجد فيما بعد كما ارتفعت فوقه مئذنة وشيدت أمامه باشورة (سوق صغيرة) ذات حوانيت بأغلاق.

جُدد الباب في القرن ١٣م أيام الملك داود بن عيسى الايوبي، ثم رممه نائب السلطنة المملوكية في دمشق الأمير سيف الدين تنكز، وازيل المسجد الذي كان عنده اثناء تنظيم المنطقة في بدايات العهد الفرنسي وبقيت المئذنة إلى أن تمت ازلتها في الثلاثينيات من هذا القرن قبيل الحرب العالمية الثانية بسنوات.

ومن يزور الحارات القديمة بمنطقة "باب توما" يقف متأملا لإرثها العريق وامتدادها الفسيح وبيوتها المتراسة التي تخترقها الطرقات الضيقة والأزقة الصغيرة والملتوية ومبانيها الطينية القديمة الرائعة الجمال وما يخيم عليها من هدوء يعطيك شعورا بالطمأنينة والامان.



حيّ باب توما - درج الورد

الأداء المالي

تأثر أداء المصرف المالي في عام 2023 بعدد من العوامل الخارجية والداخلية، فيما يلي نستعرض هذه العوامل:

1. السياسات النقدية التي اقترتها السلطات الرقابية في عام 2022 التي سعت بشكل أساسي إلى ضبط أسعار الصرف ومنع المضاربات على أسعار الصرف من خلال:

- الحد من حجم العرض النقدي بالليرات السورية، والانتقال تدريجياً للتعامل الإلكتروني الأمر الذي يسهل تتبع العمليات التجارية ويقلص المضاربات على أسعار الصرف.

- صدور القرار رقم 2041/م.ن لعام 2023 خاص بالتسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك، وذلك لدعم قطاعات اقتصادية إنتاجية معينة (قطاعات الصناعة والزراعة).

- صدور القرار (1130/ل) الذي يسمح بتمويل مستوردات القطاعين الخاص والمشارك، من المواد المسموح استيرادها وفقاً لأحكام التجارة الخارجية النافذة والقرارات والتعاميم ذات الصلة بغاية وضعها بالاستهلاك المحلي.

2. حزمة العقوبات المفروضة على البلاد وخاصة ما يتعلق منها بقانون قيصر أدى إلى استمرار الضغوطات السابقة والتي تؤدي إلى تقلص مصادر القطع الأجنبي وتحد من القنوات المصرفية التي يمكن من خلالها تنفيذ عمليات الاستيراد.

3. معدلات التضخم غير المسبوقة التي ضربت اقتصاديات المنطقة والعالم.

4. نقص مصادر الطاقة الأساسية والضرورية لاستمرار أي فعالية اقتصادية، هذا النقص مع ارتفاع معدلات التضخم كان له أثر مزدوج على أسعار المستلزمات الأساسية وغير الأساسية اللازمة لأي عملية إنتاجية.

في ظل هذه المعطيات بذلت إدارة البنك خلال عام 2023 أقصى الجهود لزيادة النمو بحقوق ملكية البنك وتحقيق الأرباح، من خلال تحقيق التوازن بين العوامل الاقتصادية الموجودة ومتطلبات السلطات النقدية والانسجام مع نموذج عمل المطبق لدى بنك الشرق والمتمثل بالنمو والتوسع ضمن نطاق متحفظ لما يعود للمخاطر المحددة من قبل مجلس الإدارة والالتزام التام والكامل بكافة متطلبات الجهات الرقابية والوصائية.

حيث تركز نشاط الإدارة ضمن النقاط التالية:

1. تنمية محفظة التسهيلات الائتمانية والاستمرار في منح تسهيلات جديدة وفق الضوابط الرقابية وبالحدود الدنيا للمخاطر مع وجود الضمانات المقبولة مصرفياً، حيث نجح البنك بزيادة حجم محفظة تسهيلات الممنوحة خلال عام 2023 بنسبة 133% بدون تعثر أي قرض.

2. السعي الحثيث لتوفير مصادر جديدة للقطع الأجنبي سعياً لتنمية نشاط تمويل عمليات التجارة الخارجية، من خلال استقطاب منظمات دولية عاملة في سورية ذلك بتوفير خدمات مصرفية لها تساعد على تحقيق أهدافها الإجتماعية والاقتصادية والانسانية وينعكس إيجاباً على مداخيل المصرف.

3. بهدف تعظيم الربحية قام المصرف:

- بزيادة حجم حصته من الحوالات الخارجية الواردة لتمويل نشاط المنظمات الدولية.

- ترشيد إدارة التكاليف والأعباء، وخاصة لجهة المصاريف التشغيلية قدر المستطاع. وتحقيق التوازن قدر المستطاع لتأمين استمرارية الأعمال بأعلى معدلات للجودة المعروف بها بنك الشرق.

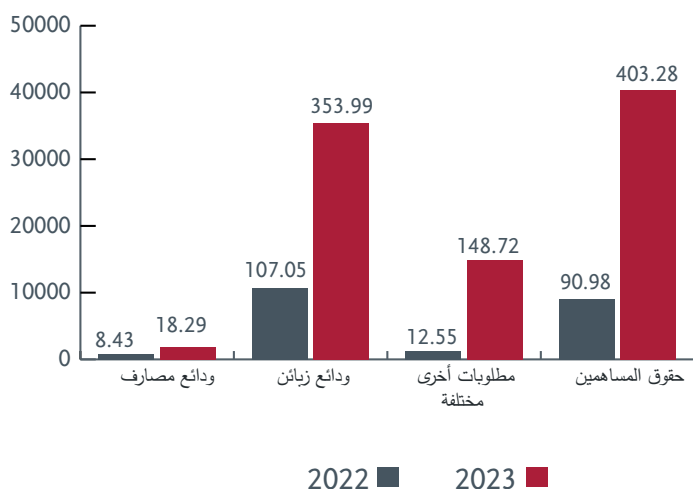
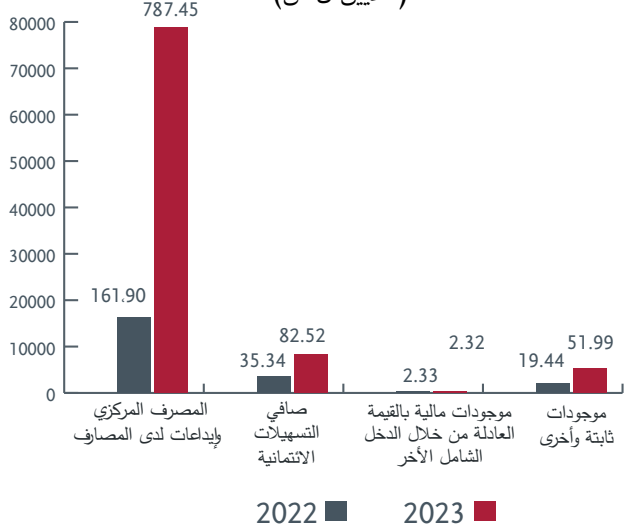
- زيادة حجم الودائع وخاصة منها الودائع المجمدة.

- زيادة التسليفات بحسب الضوابط الرقابية.

توضح بيانات المصرف بنهاية عام 2023 تغيراً ملحوظاً في هيكلية موجوداته مقارنةً بنهاية العام 2022 حيث نلاحظ تحسن نوعي في النشاط الائتماني فمن الواضح استغلال البنك لفوائض السيولة الموجودة لديه واستقطاب ودائع جديدة، فقد نمت صافي التسهيلات بنسبة 133% وازداد حجم الودائع بنسبة 222%. كما ازداد حجم الإيداعات لدى مصرف سورية المركزي بنسبة 456%. كما سجل البنك ارتفاع بنسبة 344% في حقوق المساهمين سببه تحقيق أرباح محققة ملحوظة سنة 2023 وارتفاع الأرباح غير المحققة نتيجة إعادة تقييم مركز القطع البنوي المحتفظ به بالعملات الأجنبية.

بلغ إجمالي مجموع موجودات بنك الشرق في 2023/12/31 حوالي 924.27 مليار ل.س. مقابل حوالي 219.01 مليار ل.س. نهاية العام 2022 أي بزيادة بلغت 322%، حيث ازداد حجم الموجودات بالعملات الأجنبية والمحتسب بالليرات السورية نتيجة ارتفاع سعر صرف الدولار الأميركي مقابل الليرة السورية من 3015/ل.س. نهاية عام 2022 إلى 12562/ل.س. نهاية عام 2023.

وتبين المخططات البيانية أدناه تطور حجم موجودات ومطلوبات المصرف بين العامين 2022-2023:

تطور حجم المطلوبات وحقوق الملكية بين 2022 و 2023
(ملايين ل.س.)تطور حجم الموجودات بين 2022 و 2023
(ملايين ل.س.)

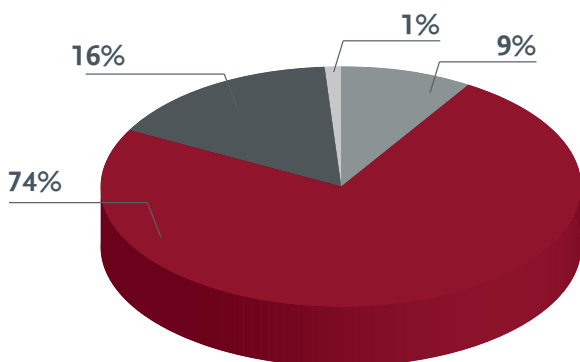
1. الموجودات

سجل المصرف تعديلاً ملحوظاً في هيكلية موجوداته بنهاية العام 2023 مقارنةً بنهاية العام 2022، حيث شكلت أرصدة السيولة الأولية الناتجة عن الأرصدة لدى مصرف سورية المركزي والمصارف المعتمدة الأخرى حوالي 85% من إجمالي موجودات المصرف مقابل 74% فقط نهاية العام السابق، في حين أن نسبة صافي التسهيلات الائتمانية بالرغم من زيادة قيمتها بنسبة 134%. أصبحت 9% من إجمالي الموجودات نهاية عام 2023 مقابل 16% نهاية العام 2022، وارتفعت نسبة صافي الموجودات المالية المنتجة للفوائد نهاية العام 2023 إلى حوالي 94% من إجمالي صافي الموجودات مقابل 91% نهاية العام 2022، ما أثر بشكل إيجابي على نمو حجم الإيراد من الفوائد.

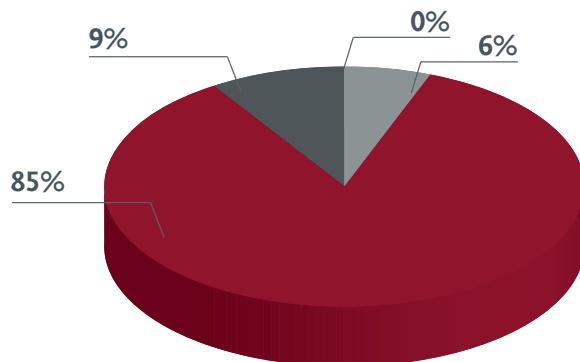
تبين بيانات المصرف نهاية العام 2023، زيادة بحجم الموجودات الثابتة والأخرى بنسبة 29% جاءت في معظمها نتيجة ارتفاع سعر الصرف، بالإضافة إلى ارتفاع في الموجودات الثابتة نتيجة تسديد دفعة أولى من شراء عقار فرع حلب الجديد.

تبين المخططات البيانية أدناه تطور هيكلية موجودات المصرف بين العامين 2022 و 2023:

هيكلية الموجودات 2022



هيكلية الموجودات 2023



■ المصرف المركزي وإيداعات لدى المصارف
■ صافي التسهيلات الائتمانية
■ موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
■ موجودات ثابتة وأخرى

■ المصرف المركزي وإيداعات لدى المصارف
■ صافي التسهيلات الائتمانية
■ موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
■ موجودات ثابتة وأخرى

وبين الجدول التالي التغير في حجم كل من مكونات الموجودات المالية المنتجة للفوائد بين العامي 2023 - 2022 ونسبتها من إجمالي الموجودات:

تطور حجم الموجودات المنتجة للفوائد بين عامي 2023 و 2022

كما في 31 كانون الأول

2022		2023		(آلاف ل.س) (الأرصدة بالصافي)
الحجم	%	الحجم	%	
2,326,572	1.1%	2,316,328	0.3%	موجودات مالية مقاسة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل
0	0%	0	0%	موجودات مالية مقاسة بالتكلفة المطفأة، منها:
76,546,128	31.7%	313,137,713	33.9%	توظيفات لدى المصارف المعتمدة
16,840,975	7.7%	43,933,667	4.8%	إيداعات لدى مصرف سورية المركزي
35,342,694	16.1%	82,521,031	9.8%	صافي التسهيلات الائتمانية
131,056,369	56.8%	441,908,739	47.8%	إجمالي الموجودات المنتجة للفوائد *
219,012,066	100%	924,274,405	100%	إجمالي الموجودات *

* الفروقات تمثل الموجودات الغير منتجة للفوائد

• السيولة الأولية

حافظ المصرف خلال عام 2023 على سياسته المتحفظة بإدارة السيولة، حيث يحتفظ المصرف في غالبية فوائض سيولته بكافة العملات على شكل أرصدة جارية بالإضافة إلى إيداعات لدى مصرف سورية المركزي والمصارف المعتمدة في كل من سورية والخارج ذات الأجل القصير دون 12 شهراً، فتشكل بالتالي سيولة أولية جاهزة ليتصرف بها المصرف عند أي طارئ، وقد بلغ حجم أرصدة السيولة الأولية بنهاية العام 2023 حوالي 844.71 مليار ل.س. مقابل حوالي 177.5 مليار ل.س. نهاية العام 2022، حيث نلاحظ زيادة ملحوظة في قيمة السيولة الأولية، حيث تشكل نسبة وقدرها 239% من إجمالي ودائع الزبائن في نهاية عام 2023 مقابل 164% نهاية عام 2022.

ومن أسباب زيادة نسبة السيولة الأولية مقابل ودائع الزبائن هو تراجع في حجم ودائع الزبائن بالقطع الأجنبي نهاية عام 2023 عن العام السابق 2022.

زيادة قيمة السيولة الأولية نتج بشكل أساسي كمحصلة عن ما يلي:

1. زيادة في حجم النقد والأرصدة لدى مصرف سورية المركزي بنسبة 495.22% حيث بلغ حجم الأرصدة لدى مصرف سورية المركزي ما يقارب 448.54 مليار ل.س نهاية عام 2023 مقابل ما يقارب 75.36 مليار ل.س نهاية عام 2022.

2. زيادة في حجم الأرصدة والإيداعات لدى المصارف المعتمدة المحلية والخارجية بنسبة 309% لتبلغ 313.1 مليار ل.س في نهاية العام 2023 مقابل حوالي 76.6 مليار ل.س بنهاية العام 2022. وقد نتجت هذه الزيادة بسبب ارتفاع حجم الجزء منها بالعملات الأجنبية والمحتسب بالليرات السورية تأثراً بتدني سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية.

بالنسبة للودائع في الخارج، فتشكل غالبية السيولة الأولية لبنك الشرق لدى المصارف المعتمدة، وتتحصر لدى مصارف مجموعة الشريك الحليف في كل من لبنان والخارج نظراً لعدم توفر مصارف مراسلة خارجية تقبل التعامل مع بنك الشرق نتيجة العقوبات المفروضة على سورية، وتتوزع هذه السيولة بين أرصدة في حسابات جارية تحت الطلب تسمح بتأمين خدمة التحويل المصرفي إلى الخارج لعملاء المصرف وفقاً لمتطلبات الالتزام حصراً، بالإضافة إلى إيداعات في حسابات لأجل بنسب فوائد تشهد تحسن واضح ومطرد يتناسب مع معدلات الفائدة العالمية. ونتيجة لما تقدم، تمكن بنك الشرق نهاية العام 2023 من توظيف فوائض السيولة لديه بالليرات السورية بشكل مجدي، علماً أن فرص توظيف الودائع بالقطع الأجنبي داخل سورية شبه معدومة.

وقد ارتفعت نسبة السيولة بكافة العملات إلى 157.20% في نهاية عام 2023 مقابل 139.8% نهاية العام 2022، وارتفعت نسبة السيولة بالليرة السورية إلى 56.12% في نهاية عام 2023 مقابل 36.81% في نهاية عام 2022، كما ارتفعت نسبة السيولة بالعملات الأجنبية إلى 218.93% نهاية عام 2023 مقابل 270.82% نهاية عام 2022.

ويخلص الجدول أدناه تطور حجم السيولة الأولية بين العام 2023 و 2022 وهيكلتها.

تطور السيولة الأولية 2022 – 2023

2022		2023		
المبالغ بالآف ل.س.	%	المبالغ بالآف ل.س.	%	
10,387,903	5.9%	26,859,879	3.2%	النقد
2,116,981	1.2%	2,106,736	0.2%	سندات الخزينة
75,357,285	42.5%	448,544,590	53.1%	أرصدة لدى مصرف سورية المركزي
766,040	0.4%	5,644,726	0.7%	أرصدة لدى المصارف المحلية
84,825,365	47.8%	353,330,593	41.8%	أرصدة لدى المصارف الأجنبية
4,011,985	2.3%	8,228,110	1.0%	ودائع لأجل لدى المصارف الأجنبية
177,465,559	100%	844,714,634	100%	مجموع السيولة الأولية

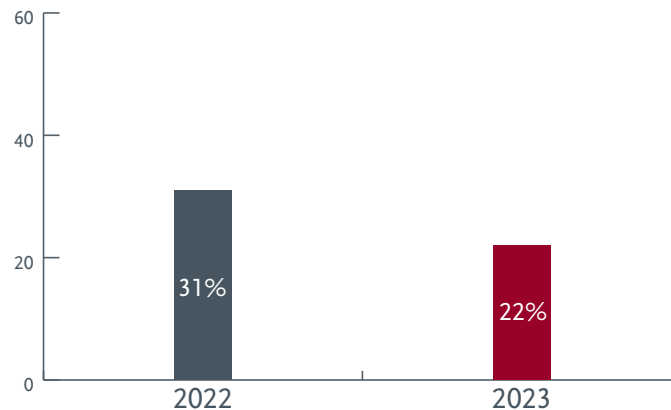
• محفظة الاستثمارات المالية

لم يسجل المصرف خلال عام 2023 أي توظيفات مالية في استثمارات مالية جديدة.

• محفظة التسهيلات الائتمانية

شهد عام 2023 تطوراً ملحوظاً بحجم صافي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصرف والتي بلغت حوالي 82,52 مليار ل.س. في نهاية عام 2023 مقابل حوالي 35,34 مليار ل.س. نهاية العام 2022، أي تم تحقيق زيادة سنوية بنسبة 133%.

تطور نسبة صافي التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الودائع

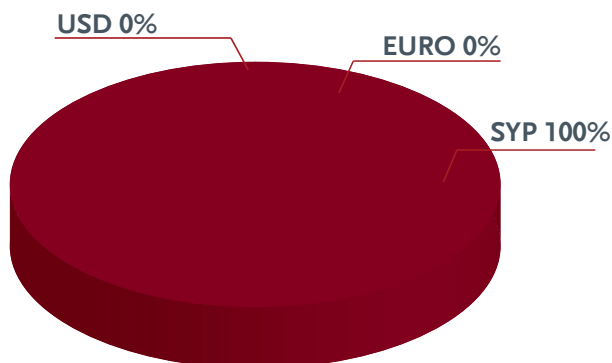


وبسبب الزيادة بحجم التسهيلات الممنوحة والزيادة في حجم ودائع الزبائن، فقد سجل المصرف تراجعاً في نسبة صافي التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الودائع بكافة العملات حيث بلغت 22% نهاية العام 2023 مقابل 31% نهاية العام 2022، وذلك بسبب زيادة حجم ودائع الزبائن بالعملات الأجنبية المقومة بالليرات السورية نتيجة ارتفاع سعر الصرف.

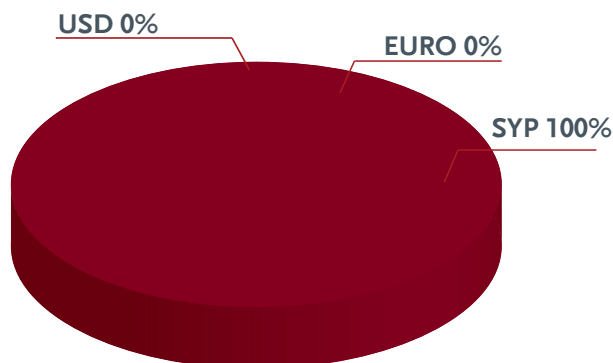
إن سياسة المصرف بشكل عام تهدف لزيادة عملية منح التسهيلات لكن وفق ضوابط التسليف المستحدثة (مع الأخذ بعين الاعتبار عدم وجود أي فرص لمنح تسهيلات جديدة بالعملات الأجنبية عملاً بالتعليمات الرقابية)، حيث انحصرت إجمالي محفظة تسليف المصرف باليرة السورية فقط بنهاية العام 2023.

تبيّن المخططات البيانية أدناه تطور هيكلية محفظة التسليف وفق العملات بين العامين 2022 و 2023.

هيكلية تسليف الزبائن حسب العملة 2022

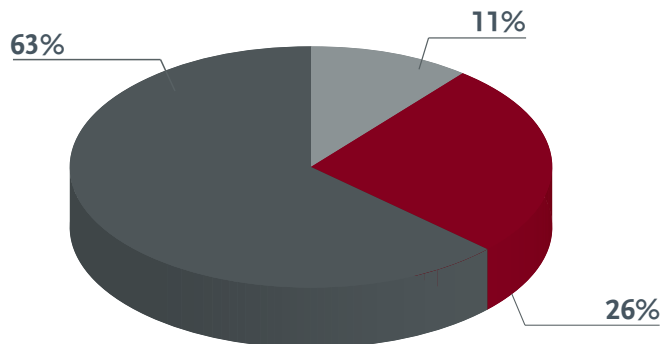


هيكلية تسليف الزبائن حسب العملة 2023



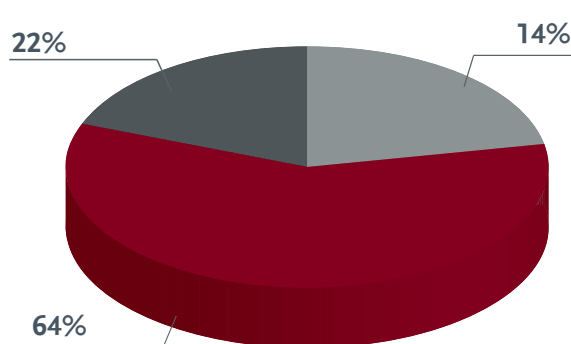
من ناحية توزيع التسهيلات الائتمانية على القطاعات الاقتصادية، تصدرت في العام 2023 التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الصناعي فشكّلت 64% من إجمالي محفظة التسليف بالمقارنة مع نسبة 63% المحققة عام 2022، في حين شكّلت التسهيلات الممنوحة إلى القطاع التجاري 14% من التسهيلات الممنوحة مقابل 11% في العام السابق. وشكّلت باقي القطاعات الأخرى كالقطاع الزراعي والخدمات والمقاولات ما نسبته 22% مقابل 26% في عام 2022.

هيكلية تسليف الزبائن وفق القطاع الاقتصادي 2022



■ أفراد وخدمات وأخرى ■ صناعة ■ تجارة

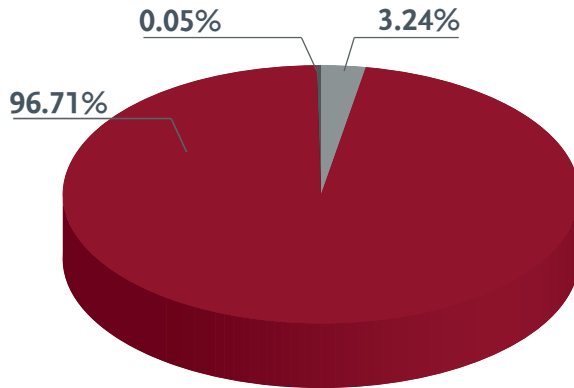
هيكلية تسليف الزبائن وفق القطاع الاقتصادي 2023



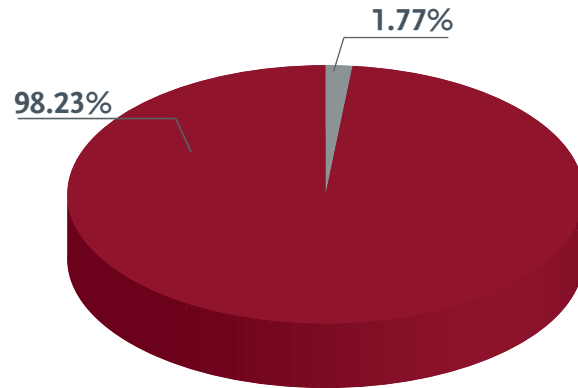
■ أفراد وخدمات وأخرى ■ صناعة ■ تجارة

وقد استحوذت الشركات الكبرى على النسبة الأعلى من التسهيلات الائتمانية الممنوحة خلال العام 2023 فبلغت 98.23% نتيجة سياسة المصرف بتقديم التسهيلات إلى القطاعات الإنتاجية بحدود مخاطر مقبولة والتريث في تسويق قروض تجزئة للأفراد لارتفاع درجة المخاطر المتعلقة بها.

هيكلية تسليف الزبائن وفق طبيعة العملاء 2022



هيكلية تسليف الزبائن وفق طبيعة العملاء 2023



■ أفراد ■ الشركات الكبرى ■ الشركات الصغيرة والمتوسطة

وتراجعت نسبة التسليف للأفراد حيث أصبحت 1.77% في عام 2023 في حين كانت 3.23% في عام 2022، وذلك نتيجة ارتفاع حجم التسهيلات الممنوحة للشركات الكبرى بنسب مرتفعة عن زيادة التسهيلات الممنوحة للأفراد، حيث سعت الإدارة خلال عام 2023 إلى توزيع التسهيلات الائتمانية على أكبر عدد من القطاعات الانتاجية ذات المخاطر المقبولة بما يسمح من جهة بخدمة هذه القطاعات واستقطاب عملاء تسليف جدد ومن جهة أخرى توزيع مخاطر التسليف حسب القطاع الاقتصادي، كما تم استقطاب طلبات التسليف لأغراض عقارية خاصة بالأفراد حصراً، وبقينا منها بارتفاع درجة المخاطر الائتمانية المتعلقة بهذه الشرائح مقارنة بعملاء تسليف المصرف الحاليين، تشدد الإدارة على أن تراعي كافة طلبات التسليف الخاصة بالقطاعات الجديدة المستهدفة سقوف مقبولة من المخاطر ضمن تلك المعتمدة والتي يمكن للمصرف تحملها، مرفقة بضمانات عينية مقبولة.

جودة محفظة التسليف

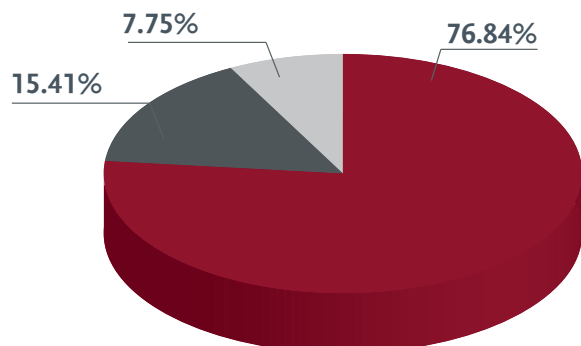
صنّف المصرف محفظة توظيفاته الائتمانية وفقاً لمتطلبات مصرف سورية المركزي ومعايير المحاسبة الدولية بما فيها المعيار رقم 9 ضمن ثلاث مراحل أساسية وهي، المرحلة الأولى التي تضم الديون الجيدة، والمرحلة الثانية التي تضم الديون التي ازدادت مخاطرها الائتمانية وتتطلب اهتمام الإدارة المصرفية تحوطاً لأي مخاطر تعثر، والمرحلة الثالثة التي تضم العملاء المتعثرين، وتم اعتماد تعاريف ومعايير التعثر حسب قرار مصرف سورية المركزي رقم 4/م ن بتاريخ 14 شباط 2019.

ويعتمد المصرف إدارة متحفظة جداً لمحفظة التسليف، تنص بالحصول على ضمانات عينية و/أو غيرها عند الضرورة تكون كافية بشكل يغطي كامل سقوف الائتمان الممنوحة، فضلاً عن القيام بمتابعة ربعية لحجم الاستعمال الائتماني والتأكد من صحة التصنيف الائتماني وكفاية المخصصات المكونة لقاء الخسائر الائتمانية المتوقعة المحتسبة لكل منها.

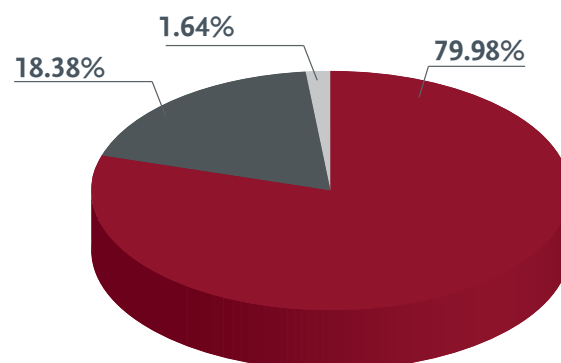
كما سجل المصرف بنهاية عام 2023 تحسناً ملحوظاً في نوعية محفظة تسهيلاته الائتمانية المباشرة، حيث ازدادت نسبة الديون المصنفة ضمن المرحلة الأولى (الديون الجيدة) من 77% نهاية عام 2022 إلى 80% نهاية عام 2023 من إجمالي التسهيلات المباشرة الممنوحة فبلغت حوالي 80.9 مليار ل.س فقط في نهاية عام 2023 مقابل 32.2 مليار ل.س في نهاية عام 2022، قابلها انخفاض في نسبة ديون المرحلة الثانية التي سجلت حوالي 1.6 مليار ل.س مانسبته 2% من إجمالي التسهيلات الممنوحة المباشرة في نهاية عام 2023 مقابل 3.2 مليار ل.س مانسبته 8% في نهاية العام 2022. هذا الانخفاض جاء نتيجة متابعة البنك لهذه الفئة من العملاء لتسديد مستحقاتهم وتحسن تصنيف البعض الآخر.

كما سجل المصرف نهاية العام 2023 ارتفاعاً في حجم إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة المصنفة ضمن فئة المرحلة الثالثة (ديون متعثرة) فبلغت حوالي 18.6 مليار ل.س. (منها ما يعادل بالعملة الأجنبية 17.7 مليار ل.س) أي ما نسبته 18% من إجمالي التسهيلات الممنوحة المباشرة، مقابل حوالي 6.45 مليار ل.س مانسبته 15% من إجمالي التسهيلات الممنوحة المباشرة في نهاية العام 2022، علماً أن الزيادة المسجلة في حجم الديون المتعثرة المباشرة ناتجة من تأثر الجزء من هذه الديون الممنوح بالعملة الأجنبية والمحتسب بالليرات السورية بتدني سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية بالإضافة إلى ارتفاع حجم الفوائد المحفوظة الخاصة بها، دون أي تغيير في بنيتها.

توزيع المحفظة الائتمانية حسب المراحل 2022



توزيع المحفظة الائتمانية حسب المراحل 2023



المرحلة الأولى - stage 1 ■
المرحلة الثانية - stage 2 ■
المرحلة الثالثة - stage 3 ■

المرحلة الأولى - stage 1 ■
المرحلة الثانية - stage 2 ■
المرحلة الثالثة - stage 3 ■

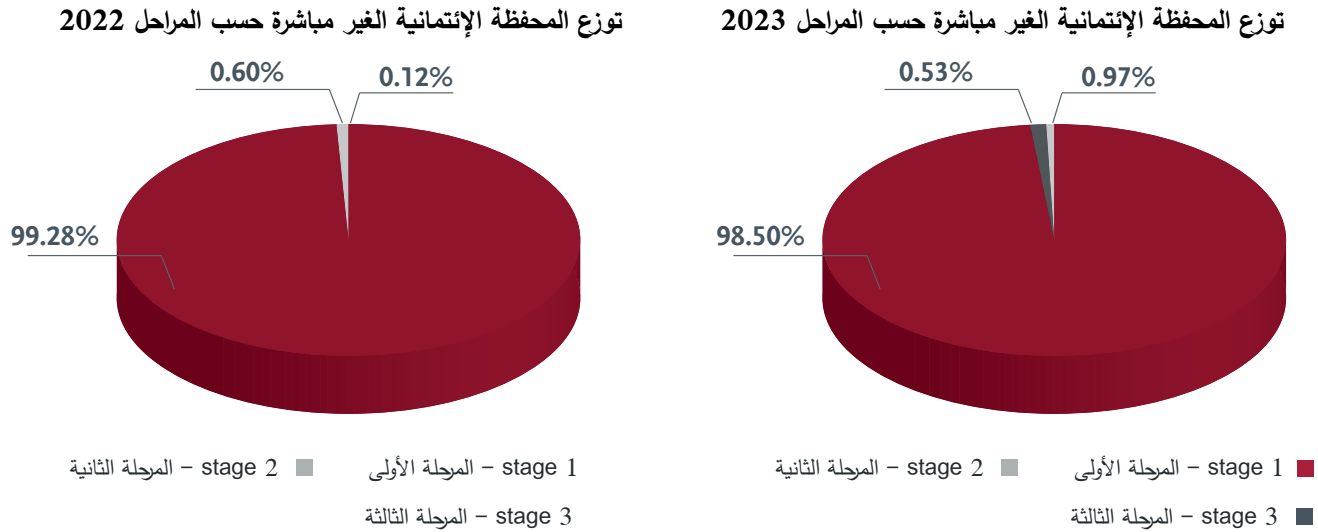
وبلخص الجدول أدناه تطور محفظة بنك الشرق الائتمانية بين العامين 2022 و 2023.

توزيع إجمالي المحفظة الائتمانية المباشرة حسب مراحل التصنيف

(آلاف ل.س.)	2023	%	2022	%
المرحلة الأولى - Stage 1	80,969,617	80%	32,200,083	77%
المرحلة الثانية - Stage 2	1,660,336	2%	3,245,921	8%
المرحلة الثالثة - Stage 3	18,604,268	18%	6,458,062	15%
المجموع	101,234,221	100%	41,904,066	100%

بلغ حجم الخسائر الائتمانية (المؤونات) لقاء مخاطر التسليف نهاية عام 2023 حوالي 7.225 مليار ل.س. (منها 7.223 مليار ل.س. لقاء التسهيلات المباشرة وحوالي 2.029 مليون ل.س. لقاء تسهيلات غير مباشرة) مقابل حوالي 2.649 مليار ل.س. بنهاية 2022 (منها 2.648 مليار ل.س. لقاء التسهيلات المباشرة وحوالي 1.41 مليون ل.س. لقاء التسهيلات غير المباشرة)، أي بزيادة سنوية بنسبة 173%، وقد نتجت هذه الزيادة بسبب زيادة حجم التسهيلات الممنوحة بشكل عام فقد تم اقتطاع مخصصات إضافية مقابل تسهيلات المرحلة الأولى بقيمة 200.9 مليون ل.س. في حين انخفضت المخصصات المقطوعة مقابل تسهيلات المرحلة الثانية بقيمة 99.9 مليون ل.س. بسبب تحسين تصنيف بعض التسهيلات وتسديد البعض الآخر، أما المخصصات مقابل المرحلة الثالثة فقد زادت بقيمة 4.47 مليار ل.س. بسبب أثر تدني سعر صرف الليرة السورية مقابل اليورو ما أثر على حجم الخسائر المتوقعة لقاء الديون بهذه العملة المقطوعة سابقاً بنفس العملة والمقومة بالليرات السورية.

وتحرص إدارة المصرف على احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لقاء مخاطر التسليف الائتماني وتكوين المخصصات بشأنها بما يلتزم مع متطلبات المعيار رقم 9 والتعليمات الرقابية بموجب القرار رقم 4 المذكور أعلاه، مع الأخذ بعين الاعتبار التطورات المستقبلية للنمو الاقتصادي وأثره المرتقب على قدرة العملاء على سداد مستحقاتهم. وعليه فقد كُفِّت إدارة المصرف خلال العام 2023 منهجية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة عن فئة ديون المرحلة الأولى لتكون أكثر تحفظاً انطلاقاً من ترقب استمرار الانكماش الاقتصادي وأثره السلبي على نشاط العملاء التجاري. وبالتالي سجل المصرف نسبة تغطية ديون المرحلة الأولى بنهاية العام 2023 فبلغت 0.4%، في حين بلغت نسبة تغطية ديون المرحلة الثانية 2%، وبلغت نسبة تغطية ديون المرحلة الثالثة 98.6% وذلك دون احتساب الضمانات العينية المتخذة لقاء هذه الديون. وهي نسب جيدة مقارنة بالنسب القائمة بهذا الخصوص في السوق المصرفي السوري.

تسهيلات غير مباشرة• تسهيلات غير مباشرة لعمليات الاستيراد والتصدير

بلغ حجم التسهيلات غير المباشرة الممنوحة للزبائن حوالي 689.3 مليون ل.س في نهاية عام 2023 مقابل حوالي 6.68 مليون ل.س نهاية العام 2022 لتمويل عمليات الاستيراد والتصدير الخاصة بعملاء المصرف. ونشير إلى أن غالبية هذه التسهيلات هي ضمن فئة ديون المرحلة الأولى، وقد تم تكوين مخصصات إجمالية لقاء هذه التسهيلات بقيمة إجمالية بلغت حوالي 2 مليون ل.س. بنهاية العام 2023 مقابل 823 ألف ل.س عام 2022.

• كفاءات مصارف مالية

يسجل المصرف مجمل أرصدة كفاءات مصارف مالية صادرة في غالبيتها بالعملة الأجنبية بقيمة تعادل حوالي 144.9 مليار ل.س بنهاية العام 2023، مقابل حوالي 34.1 مليار ل.س بنهاية العام 2022، علماً أن الزيادة المسجلة على هذه الأرصدة والمحتسبة بالليرات السورية ناتجة عن تدني سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية.

تم تصنيف ما مجموعه 2.73 مليار ل.س ضمن المرحلة الأولى ويبلغ 7.01 مليون ل.س ضمن المرحلة الثالثة، وبلغت المخصصات لقاء مخاطر هذه الكفاءات نهاية عام 2023 حوالي 2,742 مليار ل.س مقابل حوالي 661.1 مليون ل.س. بنهاية العام 2022.

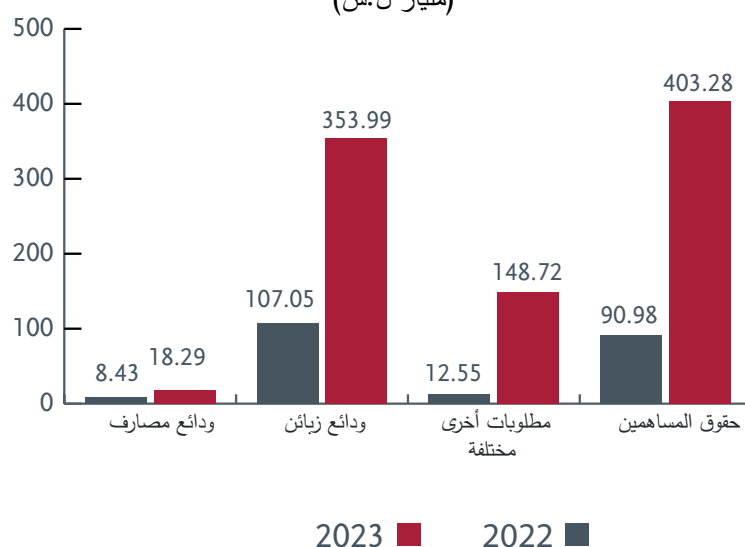
2. إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية

تشكل ودائع الزبائن وحقوق الملكية المصادر الرئيسية لتمويل المصرف، يعتمد بنك الشرق لتطوير حجم نشاطه التجاري على بناء قاعدة من العملاء المودعين توفر مصادر تمويل مستقرة.

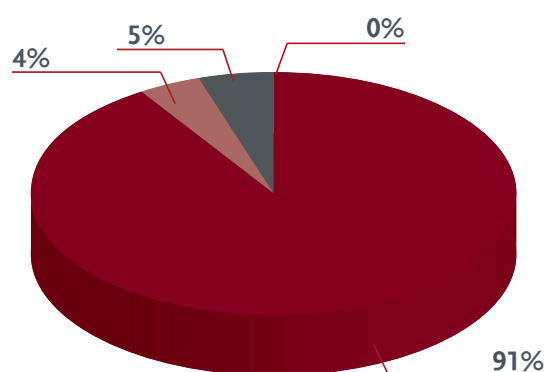
وقد شكلت بنهاية العام 2023 ودائع زبائن المصرف 38% من مجموع المطلوبات مقابل 49% نهاية العام 2022، قابله ارتفاع في نسبة حقوق الملكية التي شكلت 44% نهاية 2023 مقابل 42% نهاية عام 2022، كما سجل إرتفاع في نسبة ودائع المصارف حيث شكلت 2% من مجموع المطلوبات مقابل 4% للعام السابق.

تبين المخططات البيانية أدناه تطور هيكلية إجمالي مطلوبات المصرف بين العامين 2022 و 2023:

تطور حجم المطلوبات وحقوق الملكية بين 2022 و 2023
(مليار ل.س.)

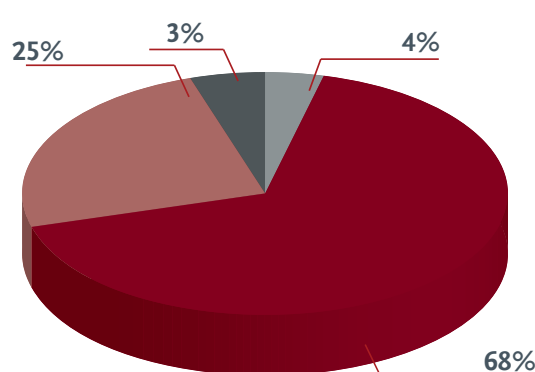


هيكلية المطلوبات 2022



ودائع زبائن
مطلوبات أخرى مختلفة
ودائع مصارف
حقوق المساهمين

هيكلية المطلوبات 2023



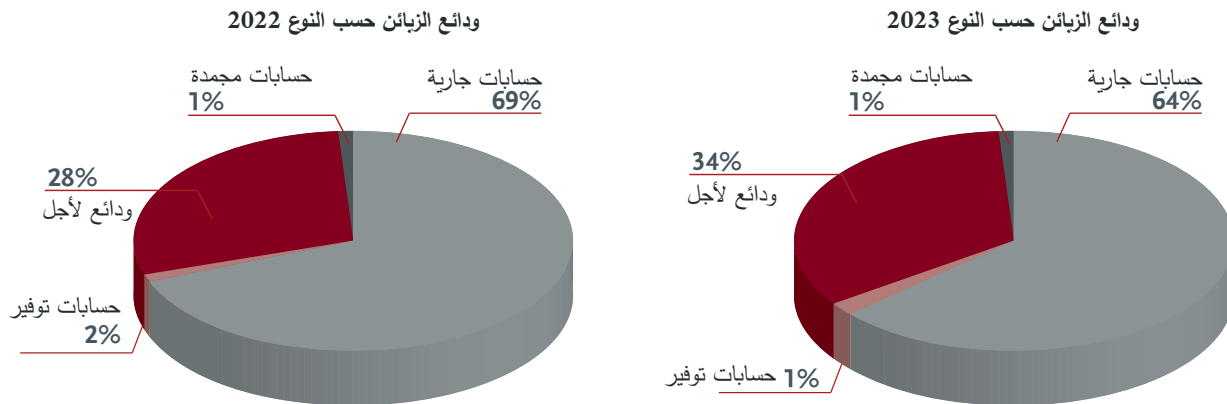
ودائع زبائن
مطلوبات أخرى مختلفة
ودائع مصارف
حقوق المساهمين

• ودائع الزبائن

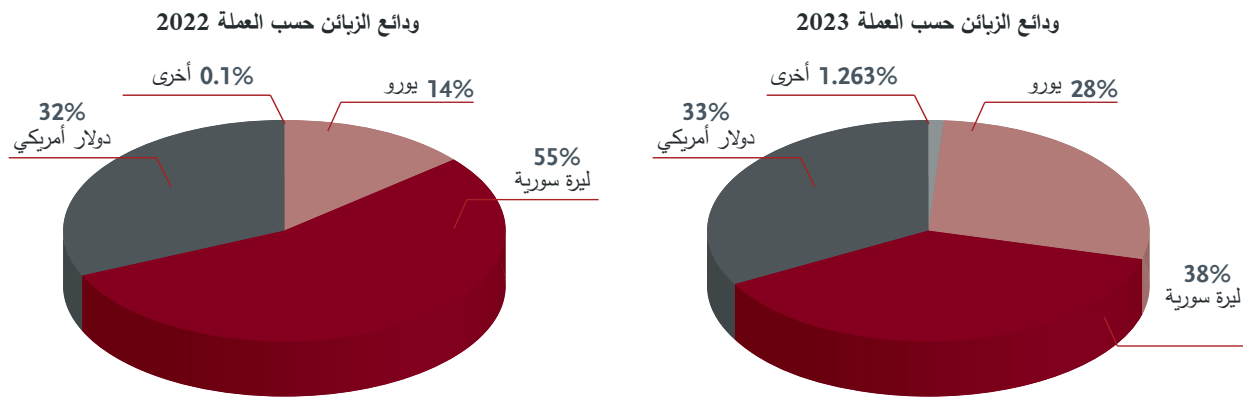
إجمالاً ازداد حجم إجمالي ودائع زبائن المصرف في 2023/12/31 مسجلاً حوالي 353.99 ل.س. مليار ل.س. مقابل حوالي 107.05 مليار ل.س. بنهاية العام 2022، أي ازداد بنسبة 227% هو محصلة لزيادة الودائع بالليرات السورية وانخفاض ودائع العملات الأجنبية مبرر ذلك ما يلي :

1. زيادة حجم الودائع بالليرة السورية لتلبية الزيادة بحجم التسهيلات الممنوحة، فالتسهيلات الممنوحة الجديدة تمت حصراً بالليرات السورية عليه كانت نسبة زيادة ودائع الليرات السورية بحدود 125% زيادة عن العام السابق.
 2. تراجع في حجم الودائع بالعملات الأجنبية والمحاسب بالليرات السورية بنسبة 41.5% عن العام السابق، فقد حرصت الإدارة على الحد من كلفة الودائع بالدولار الأميركي وباليورو نتيجة ندرة فرص التوظيف المجدي لها في سورية خلال العام 2022، وتعذر توظيفها في الخارج نتيجة العقوبات الخارجية على سورية.
- بالنسبة لهيكليّة الودائع فإن نسبة الحسابات الجارية شكلت 72% من إجمالي ودائع العملاء بنهاية عام 2023 مقابل 69% بنهاية العام 2022، في حين بلغت نسبة الودائع لأجل المكلفة للفوائد 33% مقابل 29% في العام السابق، وبلغت حسابات التوفير المكلفة للفوائد 0.6% مقابل 1.7% في سنة 2022. ما سبق سمح للمصرف بالحد نسبياً من حجم أعباء الفوائد الناتجة عن حركة ارتفاع ودائع الزبائن. وتظهر المخططات البيانية التالية تطور هيكلية ودائع المصرف بين العامين 2023 و 2022 حسب نوع الحساب:

تطور هيكلية ودائع الزبائن حسب نوع الحساب بين العام 2023 - 2022



هيكلية ودائع الزبائن حسب العملة بين العام 2023 - 2022

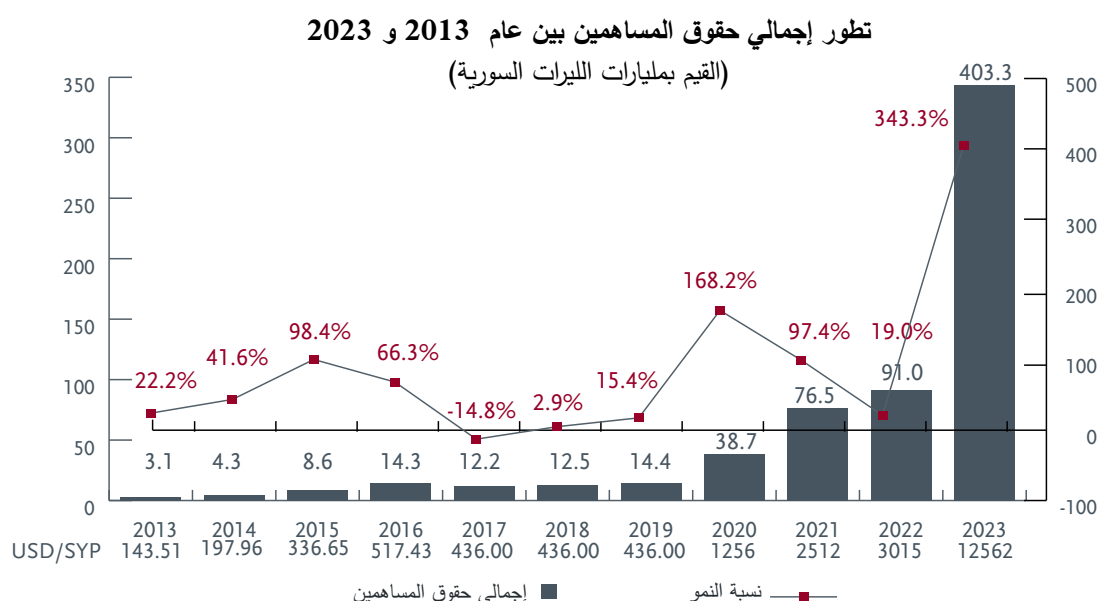


• ودائع المصارف

بلغ حجم ودائع المصارف في نهاية سنة 2023 لدى المصرف ما يقارب 18.3 مليار ل.س مقابل 8.4 مليون ل.س في العام السابق، كان منها 99% بالليرات السورية، تم استخدام هذه الزيادة بالودائع من المصارف بشكل مباشر لدعم عملية زيادة حجم التسهيلات الممنوحة في عام 2023، فاستقطاب الودائع من المصارف الأخرى هي وسيلة سريعة وذات تكلفة منخفضة نسبياً لدعم سيولة المصرف، أما بالنسبة لودائع المصارف بالعملات الأجنبية كانت نسبتها فقط 1% من إجمالي ودائع المصارف وهي تشكل في مجملها أرصدة في الحسابات الجارية خدمةً لتقاص عمليات عملاء المصارف.

• حقوق المساهمين

ازدادت حقوق المساهمين نهاية العام 2023 بنسبة 344% حيث بلغت حوالي 403.3 مليار ل.س مقابل حوالي 90.98 مليار ل.س نهاية 2022. نتج بشكل أساسي عن تسجيل أرباح محققة آخر العام بقيمة 22.67 مليار ل.س بالإضافة إلى تسجيل أرباح غير محققة بقيمة 285.87 مليار ل.س، نتيجة إعادة تقييم مركز القطع البنوي للمصرف (التدني سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية). في ما يلي مخطط يبين تطور إجمالي حقوق المساهمين بين الأعوام 2013 - 2023 والعلاقة الترابطية الإيجابية مع تطور سعر الصرف:



3. الملاءة المالية

تعتبر الملاءة عن قدرة المصرف على مواجهة مختلف أنواع المخاطر (مخاطر الائتمان، المخاطر السوقية والمخاطر التشغيلية)، ويتم التعبير عن هذه الملاءة من خلال مفهوم كفاية رأس المال والذي يمثل العلاقة بين رأسمال المصرف وهذه المخاطر. وقد حدد مصرف سورية المركزي نسبة 8% كحد أدنى لنسبة كفاية رأس المال في مواجهة كافة المخاطر المحتسبة والمرجحة بما يتوافق مع معايير بازل 2.

حافظ بنك الشرق خلال العام 2023 على نسبة ملاءة مرتفعة بلغت 172.38% مقارنةً مع 106.09% للعام السابق، تفوق الحد الأدنى الرقابي المحدد بنسبة 8%. وقد نتج هذا الارتفاع عن الزيادة في صافي الأموال الخاصة (رأس المال الأساسي + المساعد) بنسبة 370% وزيادة المخاطر المرجحة بنسبة 189%.

4. الإيرادات

بنهاية عام 2023 نلاحظ اختلاف تأثير إجمالي إيرادات المصرف حسب كل بند من البنود المكون لها (مقارنة بالعام الماضي):

فمن ناحية إيرادات الفوائد كان تأثيرها إيجابياً فقد شهدت إيرادات الفوائد زيادة عن المحقق العام السابق، ذلك بسبب تحسن نسبة الفوائد من التوظيفات في الخارج وزيادة حجم التسهيلات الممنوحة بالليرات السورية.

بالنسبة للعمولات كان التأثير إيجابياً أيضاً بسبب ارتفاع حجم الإيرادات من عمولات بيع القطع الأجنبي، بالمحصلة سجل بنك الشرق إجمالي دخل تشغيلي محقق (دون الأخذ بعين الاعتبار أي أرباح غير محققة ناتجة عن إعادة تقييم مركز القطع البنوي) بقيمة حوالي 50.56 مليار ل.س. في 2023/12/31 مقابل حوالي 8 مليار ل.س. نهاية العام 2023، أي بزيادة بنسبة 533%.

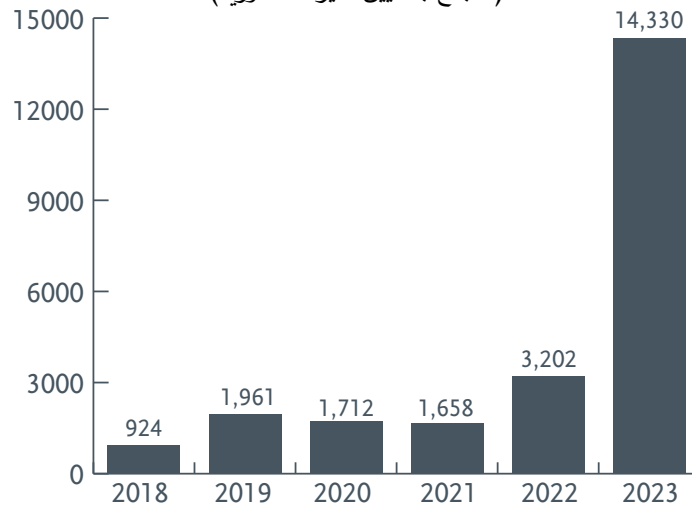
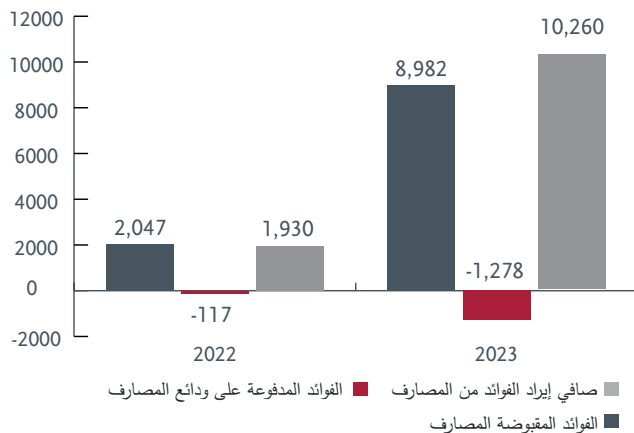
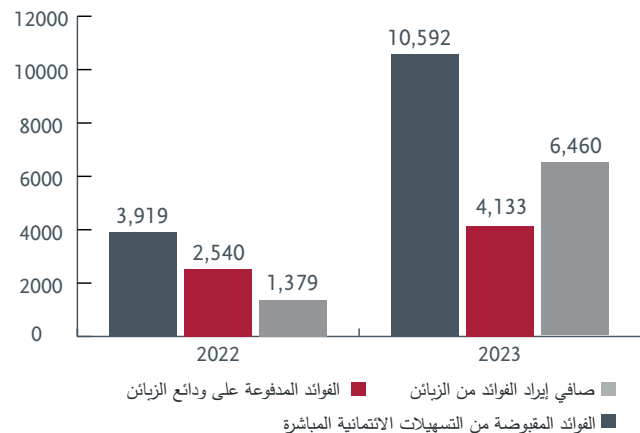
4.1. صافي الإيرادات من الفوائد

سجل المصرف بنهاية العام 2023 تحسناً ملحوظاً في حجم صافي الإيرادات من الفوائد حيث بلغ نهاية عام 2023 حوالي 14.3 مليار ل.س. مقابل حوالي 3.2 مليار ل.س. بنهاية العام 2022، أي تحقق إرتفاع سنوي بنسبة %347، نتج بشكل أساسي بسبب ارتفاع الفوائد من أرصدة وإيداعات لدى المصارف بنسبة %339 مقارنة بالعام الماضي حيث بلغت نهاية عام 2023 مبلغ 8.98 مليار ل.س. مقابل حوالي 2 مليار ل.س. للعام السابق .

سبب هذه القفزة النوعية بقيمة الإيرادات من الفوائد يعود بشكل أساسي لإرتفاع أسعار الصرف التي أثرت إيجاباً على إيرادات الفوائد من التوظيفات بالخارج من جهة ومن جهة أخرى بسبب إرتفاع معدلات فوائد هذه التوظيفات مقارنةً بالعام السابق.

كما كان لزيادة حجم التسهيلات الممنوحة عام 2023 أثر ايجابي على قيمة الفوائد المتولدة عنها، حيث أثرت بشكل ملحوظ في زيادة حجم صافي الإيرادات في عام 2023 مقارنة بعام 2022 فبلغت نسبة الزيادة حوالي %155.

تبين المخططات البيانية أدناه تطور حجم إيرادات المصرف بين الأعوام 2023 - 2022.

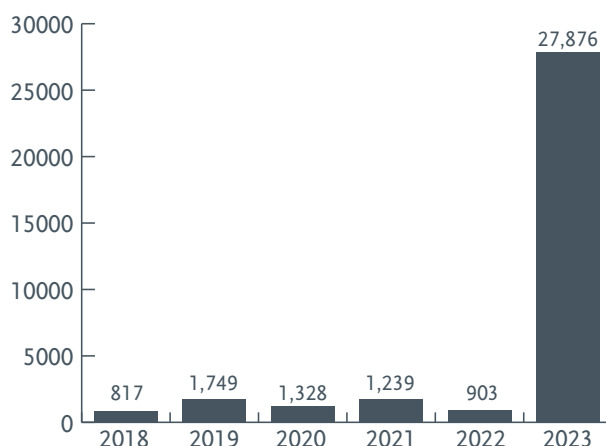
تطور صافي إيرادات الفوائد 2018 - 2023
(المبالغ بملايين الليرات السورية)تطور صافي إيرادات الفوائد من المصارف بين 2022 و 2023
(المبالغ بملايين الليرات السورية)تطور صافي إيرادات الفوائد من الزبائن بين 2022 و 2023
(المبالغ بملايين الليرات السورية)

4.2. صافي الإيرادات من الرسوم والعمولات

سجل المصرف بنهاية العام 2023 زيادة ملحوظة بنسبة 2988% في صافي الإيرادات من الرسوم والعمولات فبلغ حوالي 27.88 مليار ل.س. مقابل حوالي 902 مليون ل.س. نهاية العام 2022، نتج بشكل أساسي عن ارتفاع حجم الإيرادات من عمولات بيع القطع الأجنبي بالإضافة إلى ارتفاع حجم الإيرادات من العمولات على الخدمات الأخرى من حوالات وشيكات وعمليات سحب.

ويبين المخطط البياني أدناه تطور صافي الإيرادات من الرسوم والعمولات.

تطور صافي إيرادات الرسوم والعمولات 2018 - 2023
(المبالغ بملايين الليرات السورية)

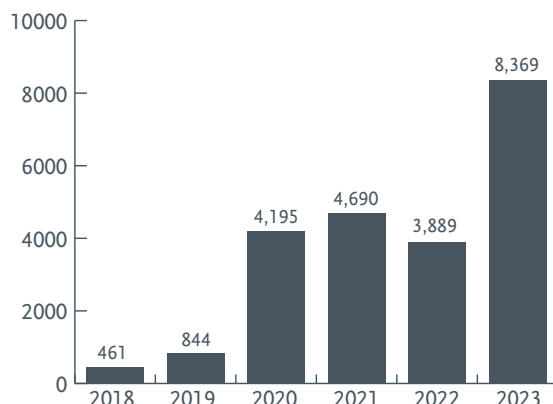


4.3. صافي الأرباح الناتجة عن تقييم وبيع العملات الأجنبية

أسفرت جهود إدارة المصرف في إيجاد قنوات مصرفية جيدة لتنفيذ الحوالات الواردة من الخارج وبشكل خاص تلك التي سمحت باستقبال تحويلات المنظمات الدولية بتأمين مصادر القطع الخارجي المطلوب، وتسهيل تمويل جزء من طلبات تمويل عمليات التجارة الخارجية المسجلة لدى المصرف. ما نتج عنه تسجيل بنهاية العام 2023 زيادة ملحوظة في صافي الأرباح التشغيلية الناتجة عن تقييم وبيع العملات الأجنبية فبلغت حوالي 8.3 مليار ل.س. مقابل حوالي 3.8 مليار ل.س. في نهاية عام 2022 أي زيادة بنسبة 115% أثرت إيجابياً على الإيرادات التشغيلية المحققة بنهاية عام 2023.

ويبين المخطط البياني أدناه التطور الملحوظ للأرباح التشغيلية الناتجة عن تقييم وبيع العملات الأجنبية في العام 2023 مقارنةً بالأعوام السابقة:

صافي الأرباح التشغيلية الناتجة عن تقييم وبيع العملات الأجنبية 2018 - 2023
(المبالغ بملايين الليرات السورية)



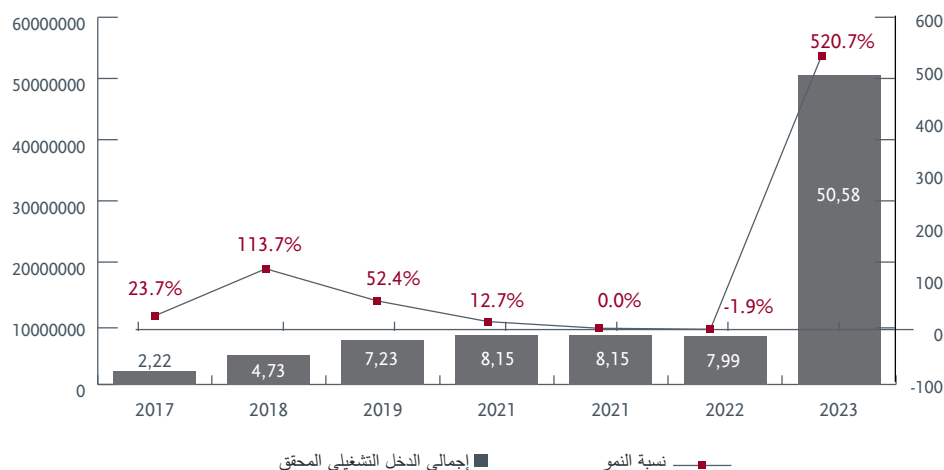
ونشير إلى أن بنك الشرق قد سجل أيضاً استثنائياً بنهاية العام 2023 أرباحاً غير محققة بلغت حوالي 285.87 مليار ل.س. بنهاية عام 2023 مقابل 14.98 مليار ل.س. نهاية عام 2022، نتجت عن إعادة تقييم مركز القطع البنوي للمصرف المكوّن بالدولار الأمريكي على أثر تدني سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية خلال العام 2023، حيث تراجع سعر الصرف الرسمي المعتمد من 3015 ل.س. للدولار الواحد بنهاية العام 2022 إلى 12562 ل.س. للدولار الواحد في نهاية عام 2023.

4.4. إجمالي الدخل التشغيلي

نتيجة لما تقدم، سجل بنك الشرق إجمالي دخلًا تشغيلياً (بما فيه الأرباح غير المحققة) بنهاية العام 2023 بلغ حوالي 336.4 مليار ل.س. مقابل حوالي 22.9 مليار ل.س. وفي حال تم استبعاد الأرباح غير المحققة، يسجل المصرف (بالرغم من كافة الصعوبات والتحديات التي واجهت نمو حجم نشاطه في العام 2023)، إجمالي دخل تشغيلي محقق بنهاية العام 2023 بقيمة حوالي 50.57 مليار ل.س. مقابل 7.99 ل.س. بنهاية العام 2022.

ويبين المخطط البياني أدناه تطور إجمالي الدخل التشغيلي المحقق ونسبة نموه السنوية بين الإعوام 2013 - 2023.

إجمالي الدخل التشغيلي المحقق (القيم بمليارات الليرات السورية)



5. المصاريف والتكاليف التشغيلية

بلغت المصاريف التشغيلية نهاية العام 2023 حوالي 16.49 مليار ل.س. مقابل حوالي 8.4 مليار ل.س. في نهاية العام 2022، أي بزيادة سنوية بحوالي 8.1 مليار ل.س. ونسبة 97%.

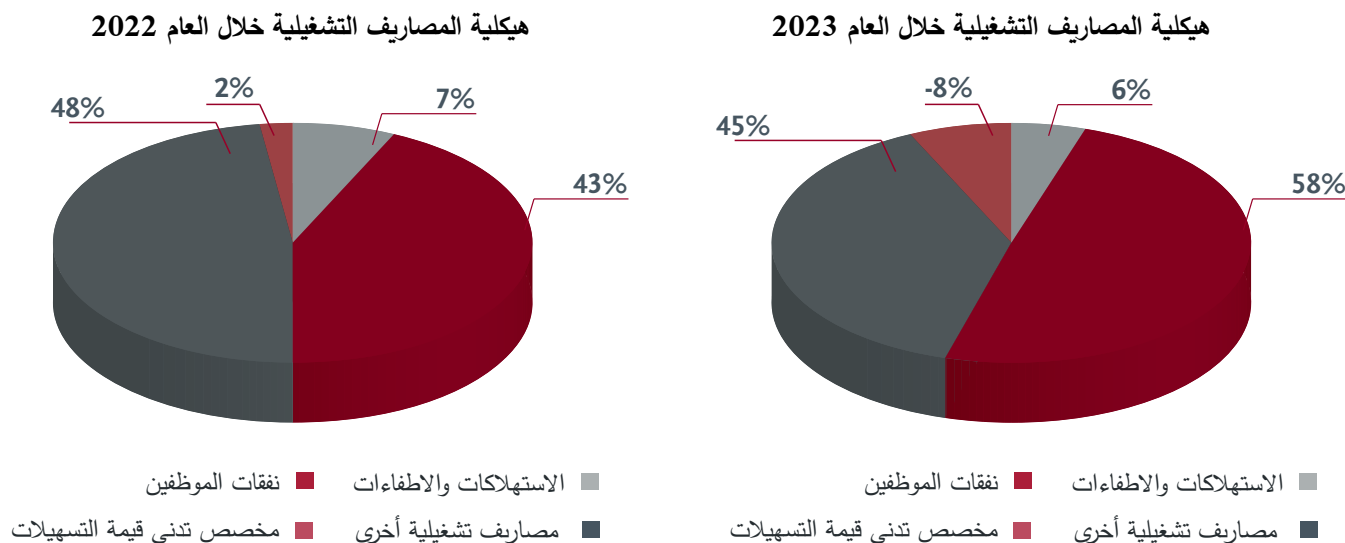
العوامل الأساسية المؤثرة في إجمالي المصاريف التشغيلية بشكل أساسي هي كالتالي:

أ. نفقات وأجور الموظفين، التي شكلت 58% من إجمالي المصاريف التشغيلية. حيث كان لا بد من الإدارة العامة من زيادة رواتب العاملين في المصرف دعماً للقدرة الشرائية للموظفين في ظل الارتفاع الملحوظ في مستويات المعيشة بهدف الحفاظ على الكوادر التي اكتسبت خبرات مصرفية وتأمين استمرارية عمل المصرف. ما نتج عنه بنهاية العام 2023 ارتفاع في حجم مصروف الموظفين فبلغ حوالي 9.5 مليار ل.س. مقابل حوالي 3.6 مليار ل.س. نهاية العام 2022، أي بزيادة سنوية بنسبة 166%.

ب. المصاريف التشغيلية الأخرى التي شكلت 50% من إجمالي المصاريف التشغيلية المسجلة. وقد شهد المصرف بنهاية العام 2023 ارتفاع سنوي في حجم هذه المصاريف بنسبة 82% فبلغت حوالي 8.3 مليار ل.س. مقابل فقط 4.7 مليار ل.س. نهاية العام 2022، متأثرة بشكل أساسي بآثار التضخم المرتفع المسجل في الأسعار خلال العام 2023 والذي انعكس ارتفاعاً على كافة خدمات الموردين.

ج. سجل المصرف بنهاية عام 2023، استرداد مخصصات بقيمة صافية حوالي 1.4/ مليار ل.س. مقابل تعرضات المخاطر الائتمانية. حيث أن المصرف قد قرر الاحتفاظ بكامل المخصصات المكونة سابقاً مقابل تعرضات مخاطر ما تبقى من توظيفاته المالية في لبنان.

وتظهر المخططات البيانية التالية تطور هيكلية المصاريف التشغيلية بين العامين 2022-2023:

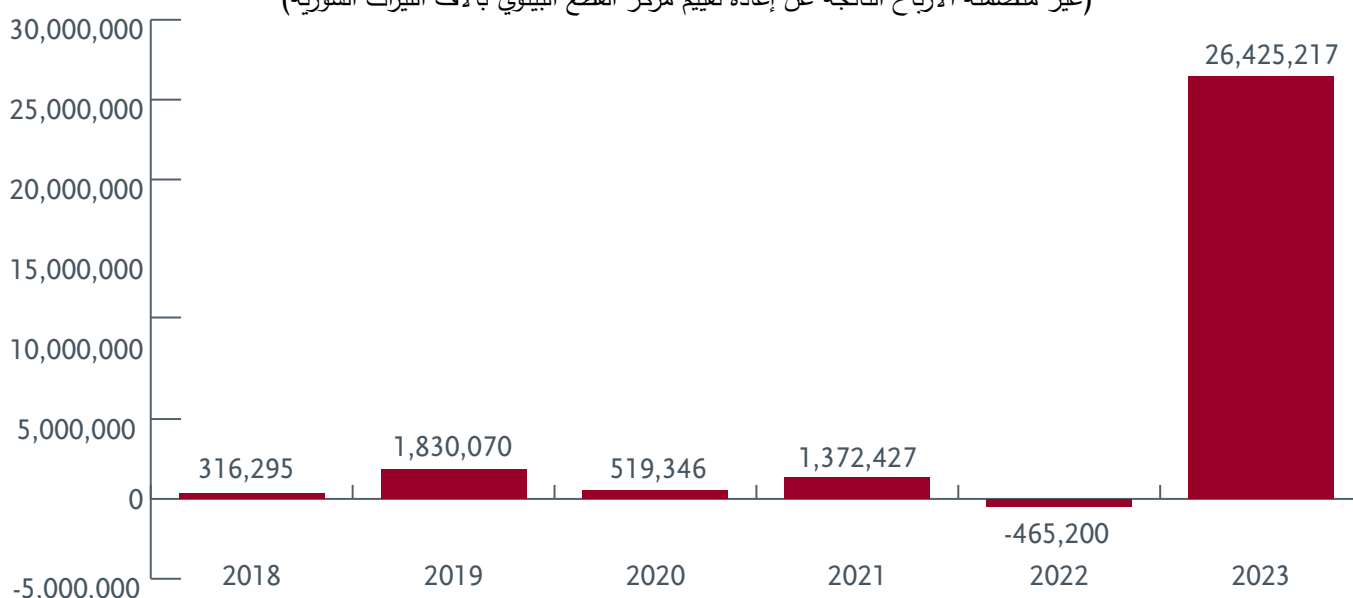


6. صافي الأرباح بنهاية السنة

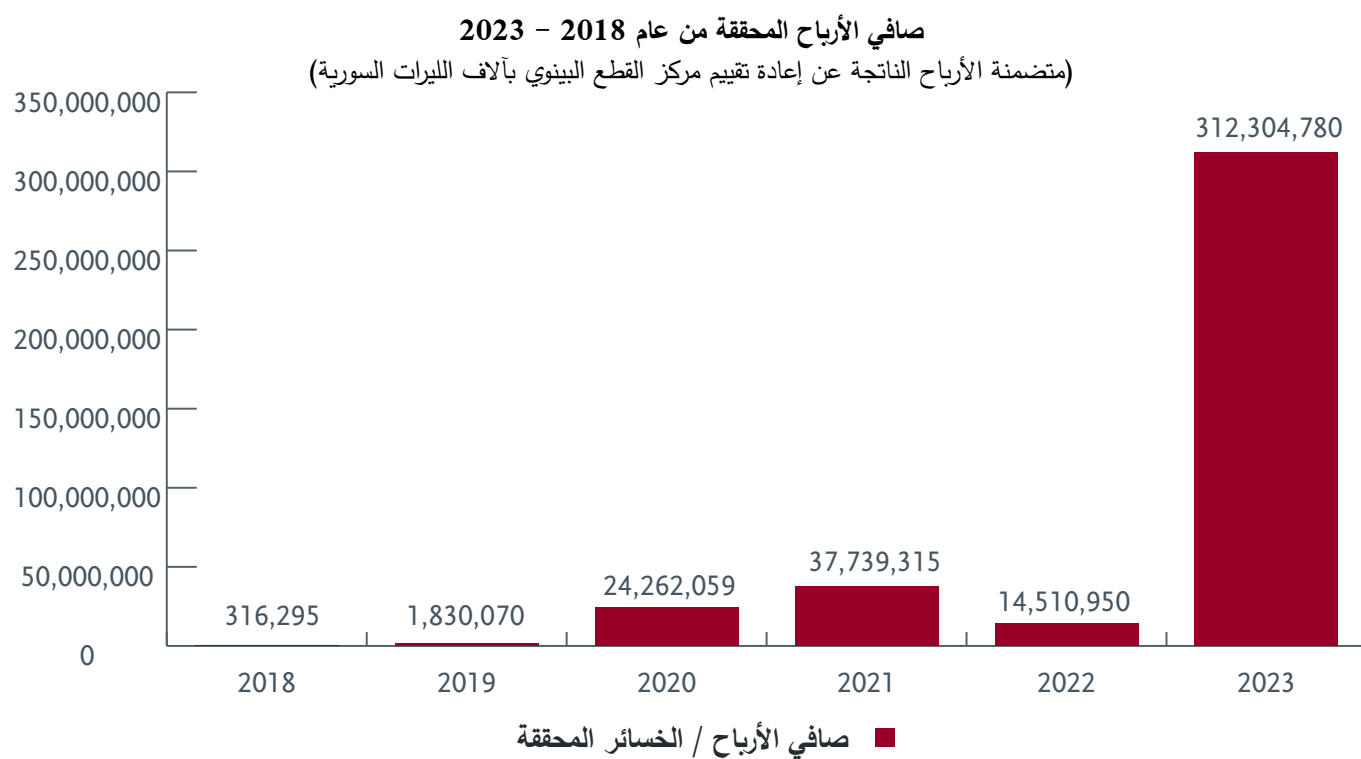
نتيجةً لما تقدم، يظهر بيان الأرباح والخسائر للسنة المالية المنتهية في 2023/12/31 أرباحاً صافية بعد الضريبة بما فيها الأرباح غير المحققة الناتجة عن إعادة تقييم مركزي القطع البنوي بحوالي 312.3 مليار ل.س. مقابل حوالي 14.51 مليار ل.س. نهاية العام 2022. ولدى استبعاد الأرباح الغير محققة، يسجل بنك الشرق في 2023/12/31 أرباح محققة صافية بعد الضريبة بلغت حوالي 26.43 مليار ل.س. مقابل خسارة محققة بحوالي 467 مليون ل.س. نهاية العام 2022، أي بزيادة بنسبة 5782%. وقد نتجت هذه الأرباح عن ارتفاع صافي الإيراد من الفوائد بالإضافة إلى ارتفاع صافي الإيرادات من الرسوم والعمولات الأمر الذي انعكس بشكل إيجابي على صافي ربح السنة بالرغم من الزيادات التي طرأت على التكاليف التشغيلية. وتبين المخططات البيانية التالية تطور صافي أرباح المصرف بين الأعوام 2018-2023 نتيجة احتساب الأرباح غير المحققة واستبعادها.

صافي الأرباح المحققة من عام 2018 - 2023

(غير متضمنة الأرباح الناتجة عن إعادة تقييم مركز القطع البنوي بالآلاف الليرات السورية)



■ صافي الأرباح / الخسائر المحققة



يبين الجدول أدناه تطور بنود بيان دخل المصرف بين العامين 2022-2023

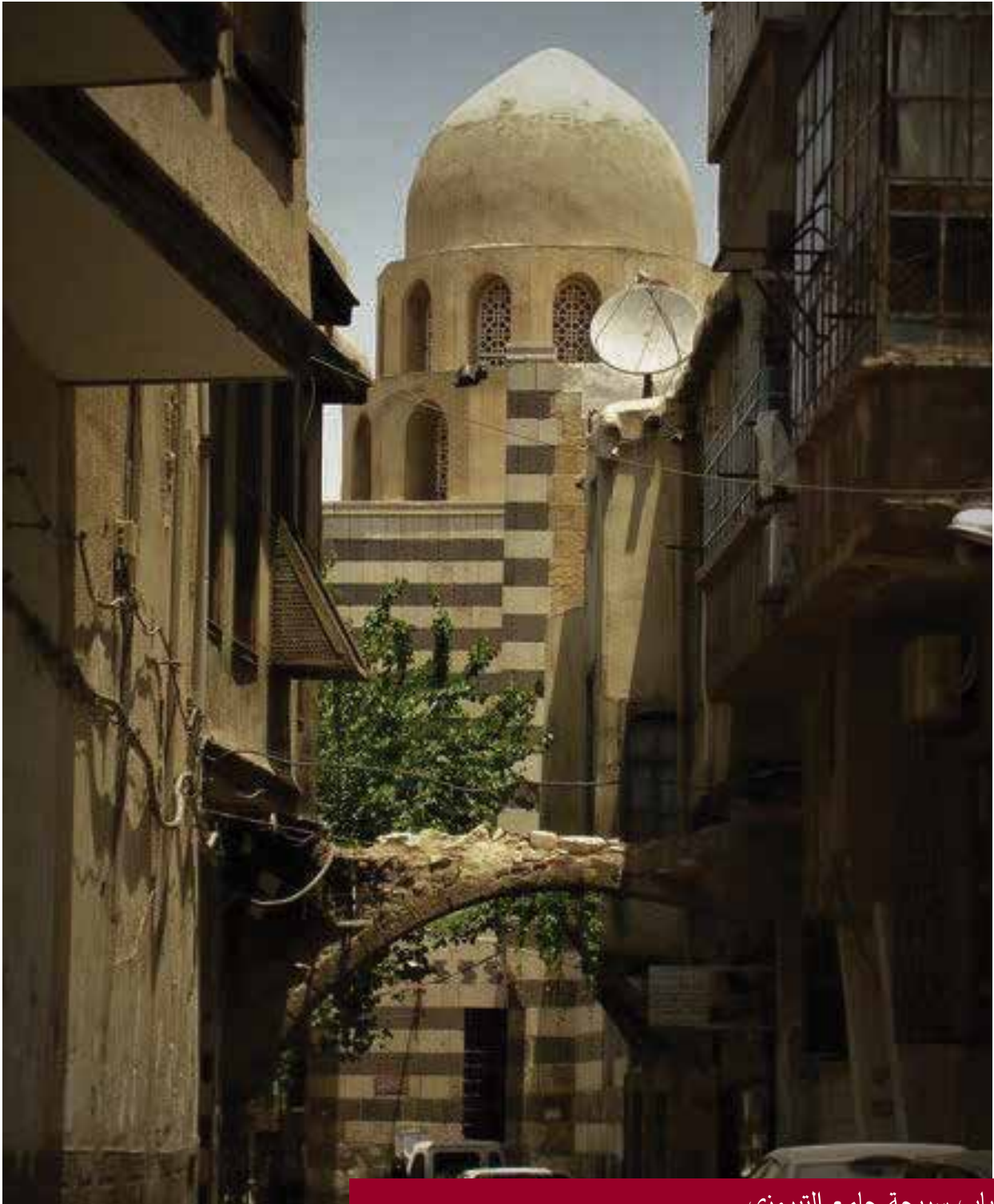
بيان الدخل 2022 - 2023

2022	2023	(المبالغ بآلاف الليرات السورية)
5,859,698.692	19,741,143.473	الفوائد الدائنة
(2,657,338.843)	(5,410,901.003)	الفوائد المدينة
3,202,359.849	14,330,242.470	صافي إيرادات الفوائد
1,393,879.060	33,059,260.857	الرسوم والعمولات الدائنة
(491,187.925)	(5,183,061.326)	الرسوم والعمولات المدينة
902,691.135	27,876,199.531	صافي إيرادات الرسوم والعمولات
4,105,050.984	42,206,442.001	صافي الربح من الفوائد والرسوم والعمولات
3,847,202.497	8,260,787.428	صافي أرباح تشغيلية ناتجة عن تقييم وبيع العملات الأجنبية
14,978,150.375	285,879,563.052	صافي أرباح ناتجة عن تقييم مركز القطع البنوي
-	2,830,397	أرباح بيع موجودات ثابتة
42,178.348	105,530.796	إيرادات تشغيلية أخرى
22,972,582.204	336,455,153.674	إجمالي الدخل التشغيلي
(3,587,550.638)	(9,525,266.717)	نفقات موظفين
(417,066.990)	(678,527.154)	استهلاكات الموجودات الثابتة
(34,910.696)	(77,402.483)	إطفاءات الموجودات غير الملموسة
(176,275.968)	(176,275.968)	استهلاكات حقوق استخدام أصول مستأجرة
(82,389.603)	1,402,912.061	استرداد / (مصرف) مخصص خسائر ائتمانية متوقعة
(62,356.938)	(93,730.636)	مصرف مخصصات متنوعة
(4,025,166.363)	(7,338,835.561)	مصاريف تشغيلية أخرى
(8,385,717.196)	(16,487,126.458)	إجمالي المصروفات التشغيلية
14,586,865.008	319,968,27,216	الربح قبل الضريبة
738,293	(6,828,911,188)	ضريبة الدخل / (إيراد مؤجل)
(76,652.653)	(834,335,783)	ضريبة ربح رؤوس الأموال المتداولة
14,510,950.648	312,304,780.245	ربح السنة
281.42	6,056.82	حصة السهم الأساسية والمخفضة من ربح السنة

خطة بنك الشرق المستقبلية لعام 2024

في ظل السعي الوطني لخلق فرص استثمارية وتحفيز نمو الاقتصاد وبشكل خاص القطاعات الانتاجية، وهو ما يتماشى مع سياسة المصرف واستراتيجيته بتركيز أنشطته المصرفية وخاصة التمويلية لدعم نمو القطاعات الاقتصادية الانتاجية، وعليه اعتمد مجلس إدارة المصرف خطة عمل لعام 2024 تقضي في تعزيز موقعه كمصرف فاعل في النمو الحقيقي للاقتصاد السوري والعمل على تفعيل المنتجات المصرفية الالكترونية بما يتماشى مع التوجهات القاضية بزيادة النفاذ المالي وتعزيز استخدام التطبيقات الالكترونية المصرفية لعملاء بنك الشرق الحاليين وإمكانية استقطاب العملاء من خلال فتح حسابات الكترونية تساهم بتنفيذ عمليات مصرفية من خلال التعرف على العملاء من خلال دراسة الوثائق الالكترونية بسقف عمليات محددة وأدوات آمنة تضمن أمن معلومات المتعاملين، ونبين فيما يلي أبرز أهداف المصرف للعام المقبل:

1. استقطاب الودائع من كافة شرائح المودعين بكافة العملات لتحقيق استقرار مستدام في مصادر التمويل.
2. زيادة حجم التسهيلات الائتمانية بما يتماشى مع تطور السيولة المتوفرة ونمو القطاعات الانتاجية في الاقتصاد السوري.
3. تكثيف الجهود لترشيد النفقات والمصاريف التشغيلية وخاصة مصاريف الطاقة، والسعي لتأمين مصادر طاقة مستدامة.
4. نشر الوعي لتخفيف الاعتماد على المعاملات الورقية وتخفيض التكاليف المرتبطة بها بما يساهم في تعزيز دور المصرف نحو استخدام أكثر كفاءة للموارد البيئية.
5. المحافظة على مركز القطع البنوي للمصرف حمايةً له ودعماً لملاءته وبنفس الوقت حمايةً لحقوق المساهمين وتكوين مركز قطع بنوي إضافي بعد الموافقة على زيادة رأس المال المرتقب.
6. المحافظة على الكفاءات المصرفية لدى بنك الشرق والعمل على تدريبها وتعزيز جدارتها المهنية من خلال دورات تدريبية داخل وخارج المصرف والسعي لاستقطاب المرشحين من الكوادر الشابة الجديدة أو ممن لديهم خبرات وبحاجة لفرص لبناء مسار مهني مصرفي في بنك الشرق، مع الاهتمام بالحفاظ على التوازن في فرص التوظيف بين النساء والرجال على كافة المستويات الإدارية بما فيها مجلس الإدارة.
7. السعي لتعيين نائب للمدير العام من خلال العمل على تنمية قدرات ومؤهلات المرشحين من داخل المصرف عن طريق تدريبهم داخل وخارج سورية، فضلاً عن السعي لاستقطاب مرشحين من أصحاب الاختصاص من خارج المصرف.
8. لجهة شبكة الفروع:
 - دعم كادر مديرية إدارة شبكة الفروع بما يساهم بتحقيق أهداف المصرف المرتقبة.
 - تعزيز حضور المصرف من خلال منتجات صيرفة تجزئة وصيرفة إلكترونية ومنتجات دفع إلكتروني منافسة.
 - البحث عن مقر لفرع في حمص و/أو حماه في حال توفر فرص وأسعار مناسبة لذلك.
9. السعي لتطوير البنية التكنولوجية لمواكبة حركة تطوير المنتجات المصرفية الالكترونية المطلوب تسويقها وتلبية حاجات تطويرها بشكل يضمن أمن معلومات المتعاملين وفق المعايير العالمية.
10. الالتزام بشفافية الإفصاحات المالية وغير المالية الصادرة عن المصرف، كما والالتزام بمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية وتلك الصادرة عن السلطات الرقابية لجهة تصنيف المخاطر وتكوين مخصصات الخسائر التي يمكن أن تنتج عنها وخاصة فيما يتعلق بحماية أصول المصرف المالية الموظفة في الخارج.

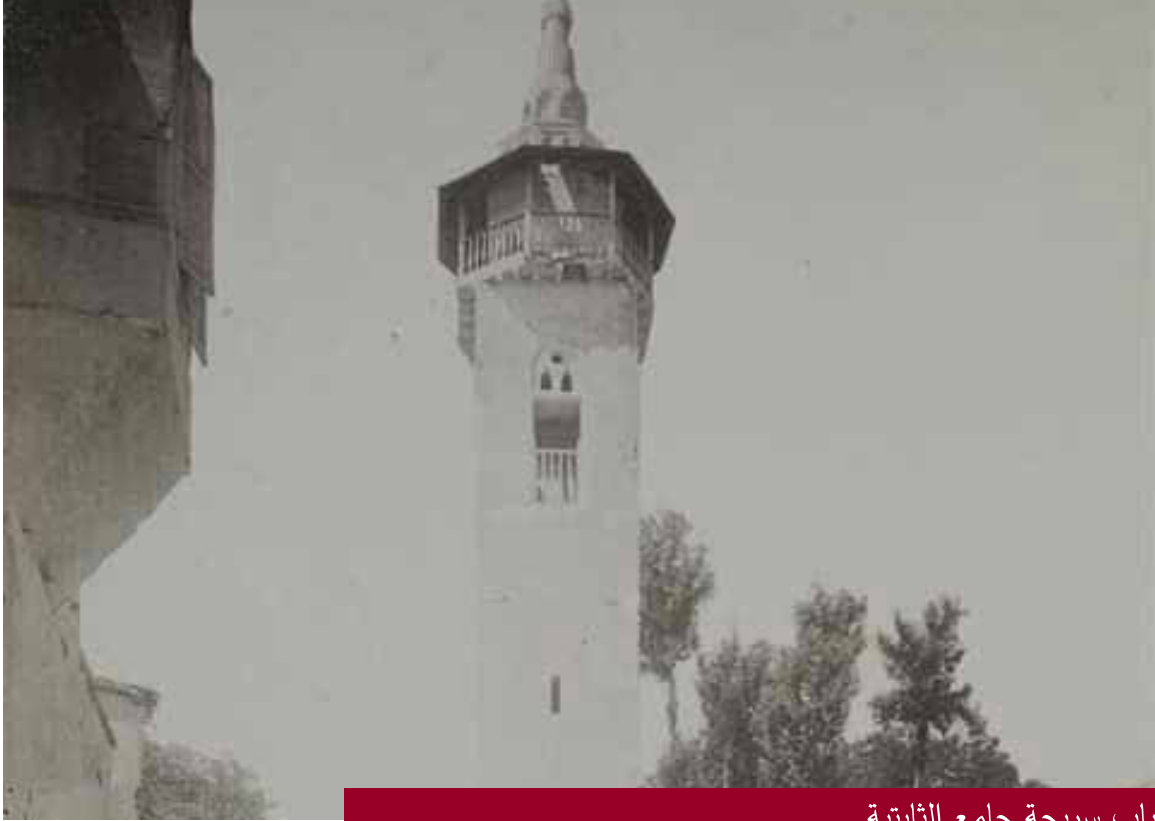


باب سريجة جامع التيروزي

حيّ باب سريجة

هذا الحي من الأسواق المهمة والتاريخية في دمشق، اشتهر بمحلاته الكثيرة التي تجمع بين الماضي والحاضر في وقت واحد، فالمكان بتعاليمه الأثرية ينتمي إلى المدينة القديمة بمعالمها المميزة في العمران والطرق. يعيد المؤرخون هذه المنطقة إلى العصر المملوكي فهي مبنية خارج السور وكانت بمثابة ضاحية راقية في الجهة الجنوبية الغربية، سكنها أحد الولاة في ذلك العصر وهو خليل التيروزي حاجب الحجاب في العصر المملوكي والذي بنى جامعاً وحماماً في الحي.

يمتد السوق من سور "المدينة القديمة" عند باب الجابية وحتى منطقة القنوات التاريخية شرقاً، بطول نحو كيلومتر مع تفرعاته. ويضم السوق الكثير من المحلات التي تخصص أصحابها في بيع المواد الغذائية، ويضم السوق العديد من الأوابد* التاريخية المهمة، ومنها حمامات السوق التاريخية التي مازال بعضها يعمل ويستقبل المستحمين مثل: حمام عز الدين والحمام الجديد وحمام التيروزي. ثم هناك من المساجد جامع الصلخدية وجامع التيروزي.



باب سريجة جامع الثابتية

* الأوابد: المشيدات الأثرية

تقرير مدقق الحسابات للسنة المالية المنتهية 2023/12/31

خاص بشركات مساهمة وفروع الشركات الأجنبية

Association of Syrian
Certified Accountants



جمعية المحاسبين القانونيين
في سورية

شهادة محاسب قانوني

إلى السادة المساهمين المحترمين
بنك الشرق
شركة مساهمة مغفلة عامة سورية
دمشق - سورية

الرأي

قمنا بتدقيق البيانات المالية لبنك الشرق ش.م.م. عامة سورية "المصرف" والتي تشمل بيان المركز المالي كما في 31 كانون الأول 2023، وكل من بيان الدخل، بيان الدخل الشامل الآخر، بيان التغيرات في حقوق المساهمين وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وملخص للسياسات المحاسبية الهامة ومعلومات إيضاحية أخرى.

في رأينا، إن البيانات المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي للمصرف كما في 31 كانون الأول 2023 وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، والقوانين المصرفية السورية النافذة وتعليمات وقرارات مجلس النقد والتسليف.

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة في فقرة "مسؤولية مدقق الحسابات" حول تدقيق البيانات المالية من تقريرنا. كما أننا مستقلون عن المصرف وفق معايير السلوك الدولية لمجلس المحاسبين "قواعد السلوك للمحاسبين المهنيين" وقواعد السلوك المهني والمتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية للمصارف في سورية. هذا، وقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات. ونعتقد بأن بيانات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر أساساً لرأينا.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية بموجب تقديرنا المهني، هي الأكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية للفترة المالية الحالية. وتم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية ككل، وفي تكوين رأينا حولها، ولا نبدي رأياً منفصلاً بشأنها.

مصدق

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية بموجب تقديرنا المهني، هي الأكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية للفترة المالية الحالية. وتم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية ككل، وفي تكوين رأيها حولها، ولا نبدي رأياً منفصلاً بشأنها.

مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة

إن تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة للمصرف فيما يتعلق بالتسهيلات الائتمانية المقاسة بالتكلفة المطفأة هو تقدير جوهري ومعقد يتطلب من الإدارة تقديرات جوهريّة في تقييم جودة الائتمان وتقدير الخسائر الكامنة في المحفظة. إن مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة تنشأ من عدة جوانب وتتطلب حكماً جوهرياً من جانب الإدارة، مثل تقدير احتمالية التخلف عن السداد والخسارة عند التعثر للمراحل المختلفة، وتحديد الزيادة الهامة في مخاطر الائتمان وحالة انخفاض قيمة الائتمان (التعثر) واستخدام تقنيات النماذج المختلفة والأخذ بالاعتبار التعديلات اليدوية. عند احتساب خسائر الائتمان المتوقعة، أخذ المصرف في الاعتبار مؤشرات جودة الائتمان لكل من القروض والمحافظ، ويقوم بتقسيم القروض والسلف حسب درجات المخاطر وتقديرات الخسائر لكل قرض بناءً على طبيعتها وملف المخاطر الخاص بها. تتضمن مراجعة هذه الأحكام والافتراضات المعقدة تحدياً لحكم مدقق الحسابات نظراً لطبيعة ومدى أدلة التدقيق والجهد المطلوب لمعالجة هذه الأمور.

يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للمصرف على التعرضات الائتمانية وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) "الأدوات المالية" كما تم اعتمادها من قبل مصرف سورية المركزي. يتم استثناء التعرضات الائتمانية بالليرة السورية الممنوحة للحكومة السورية ويكفّلتها من احتساب مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة.

سياسة المصرف لتصنيف وقياس الموجودات والمطلوبات المالية المعدة وفقاً لمعيار التقارير المالية رقم (٩) وقمنا بمقارنتها مع متطلبات المعيار رقم (٩) والتعليمات الرقابية بهذا الخصوص.

كما قمنا بفهم منهجية الخسائر الائتمانية المتوقعة المتبعة من قبل المصرف من خلال الاستعانة بالخبراء حيثما كان ذلك مناسباً لإرضاء أنفسنا حول تلك البيانات والتي اشتملت على عدة بنود أهمها:

- الاطلاع على سياسة تحديد مخصصات الخسائر الائتمانية للمصرف وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩). والتعليمات الصادرة عن مصرف سورية المركزي.
- تحديد حدوث زيادة جوهريّة في مخاطر الائتمان تصنيف التعرضات الائتمانية الممنوحة من قبل المصرف.
- فهم مصادر البيانات الرئيسية والافتراضات للبيانات المستخدمة في نماذج الخسارة الائتمانية المتوقعة، وافتراضات النظرة المستقبلية المستخدمة في احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة الخاصة بها.
- مراجعة مبلغ التعرض عند التعثر في السداد لعينة من التعرضات.
- مراجعة احتمال حدوث التعثر في السداد المستخدم في احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة والمحتسب بناءً على عدة دورات اقتصادية محددة.
- مراجعة احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة في حالة حدوث التعثر في السداد المستخدمة في احتسابها بما في ذلك مدى ملائمة الضمانات والعمليات الحسابية الناتجة عن ذلك.
- مراجعة اكتمال التسهيلات الائتمانية والأوراق المالية الاستثمارية والإيداعات المستخدمة في عملية احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة.
- فهم العمليات الائتمانية الرئيسية للمصرف المشتملة على منح وإثبات ومراقبة وتحديد المخصصات ومراجعة نظام الرقابة الداخلي على تلك العمليات.
- مراجعة وفهم المنهجية المستخدمة من قبل المصرف لتحديد المخصصات المرصودة مقابل التعرضات المصنفة على أنها ضمن المراحل (الأولى والثانية والثالثة)، وتقييم مدى معقولية الافتراضات الأساسية ومدى كفاية البيانات المستخدمة من قبل المصرف.

سجل

فروقات أسعار صرف

لدى المصرف أصول والتزامات نقدية مهمة بالعملات الأجنبية، والتي يتم تحويلها إلى الليرة السورية (العملة التشغيلية وعملة إعداد البيانات المالية) حسب أسعار الصرف الرسمية الصادرة عن مصرف سورية المركزي بنهاية كل دورة مالية.

بسبب التغير المستمر والحاد في سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية، هناك خطر من أن يتم تطبيق أسعار صرف غير متوافقة عند إعادة تحويل الأصول والالتزامات النقدية، أو خطر عدم تحويل جميع الحسابات النقدية المعنونة بالعملات الأجنبية إلى الليرة السورية. ما يمكن أن يؤدي إلى أخطاء جوهرية في البيانات المالية.

معلومات أخرى

- تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها:
- التأكد من أن أسعار الصرف المطبقة في المصرف مطابقة لأسعار الصرف الرسمية الصادرة عن مصرف سورية المركزي.
 - القيام بتحديد المعاملات والأرصدة المعنونة بالعملات الأجنبية والتأكد، على أساس العينة، من:
 - اعتماد أسعار الصرف المناسبة
 - دقة عملية التحويل إلى عملة إعداد البيانات المالية
 - قيد فروقات الصرف إلى الحسابات المناسبة في بيان الوضع المالي وبيان الدخل.

إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى التي يتم تضمينها في التقرير السنوي من خارج القوائم المالية المرفقة مع تقرير مدقق الحسابات. إننا نتوقع أن يتم تزويدنا بالتقرير السنوي بتاريخ لاحق لتقريرنا ولا يشمل رأينا حول القوائم المالية هذه المعلومات الأخرى وإننا لا نبدي أي نوع من التأكيد أو استنتاج حولها. تتحصر مسؤوليتنا في حدود قراءة المعلومات الأخرى المذكورة أعلاه عندما تصبح متاحة لنا، بحيث نُقدّر فيما إذا كانت غير متوافقة بشكل جوهري مع القوائم المالية أو المعلومات التي اطلعنا عليها من خلال تدقيقنا أو أن هذه المعلومات الأخرى تتضمن أخطاء جوهرية.

مسؤوليات الإدارة في إعداد البيانات المالية للمصرف

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، وكذلك عن وضع نظم الرقابة الداخلية التي تجدها الإدارة ضرورية لتمكنها من إعداد البيانات المالية بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو خطأ.

عند إعداد البيانات المالية إن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المصرف على الاستمرار كشركة مستمرة والإفصاح، متى كان مناسباً، عن المسائل المتعلقة بالاستمرارية واعتماد مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم تنوي الإدارة تصفية الشركة أو وقف عملياتها، أو لا يوجد لديها بديل واقعي إلا القيام بذلك.

إن المكلفون بالحوكمة مسؤولون عن الإشراف على مسار إعداد التقارير المالية للمصرف.

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية

إن غايتنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية خالية بصورة عامة من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، وإصدار تقرير المدقق الذي يشمل رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، ولا يضمن أن عملية التدقيق التي تمت وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف تكشف دائماً أي خطأ جوهري في حال وجوده. وقد تنشأ الأخطاء عن الاحتيال أو عن الخطأ، وتعتبر جوهرياً بشكل فردي أو مجمع فيما إذا كان من المتوقع تأثيرها على القرارات الاقتصادية المتخذة من المستخدمين بناءً على هذه البيانات المالية.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نمارس التقدير المهني ونحافظ على الشك المهني طوال فترة التدقيق. كما نقوم أيضاً:

- بتحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، وتصميم والقيام بإجراءات التدقيق بما ينسجم مع تلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساساً لرأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن الاحتيال تفوق تلك الناتجة عن الخطأ، حيث يشمل الاحتيال التواطؤ، التزوير، الحذف المتعمد، سوء التمثيل أو تجاوز نظام الرقابة الداخلي.

- بالاطلاع على نظام الرقابة الداخلي ذي الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، ولكن ليس بغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية.

للسجل

- بتقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات المتعلقة بها المعدة من قبل الإدارة.
 - باستنتاج مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، إن وجدت حالة جوهرية من عدم اليقين متعلقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً جوهرية حول قدرة المصرف على الاستمرار. وفي حال الاستنتاج بوجود حالة جوهرية من عدم التيقن، يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإيضاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية، أو في حال كانت هذه الإيضاحات غير كافية يتوجب علينا تعديل رأينا. هذا ونعتمد في استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، قد تؤدي الأحداث أو الظروف المستقبلية بالمجموعة إلى توقف أعمال المصرف على أساس مبدأ الاستمرارية.
 - تقييم العرض الشامل للبيانات المالية وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها، بما في ذلك الإيضاحات، وفيما إذا كانت البيانات المالية تظهر العمليات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل.
 - نقوم بالتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق على سبيل المثال لا الحصر بنطاق وتوقيت ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي خلل جوهري في نظام الرقابة الداخلي يتبين لنا من خلال تدقيقنا.
 - كما نقوم بإطلاع المكلفين بالحوكمة ببيان يظهر امتثالنا لقواعد السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية، والتواصل معهم بخصوص جميع العلاقات وغيرها من المسائل التي يحتمل الاعتقاد أنها قد تؤثر تأثيراً معقولاً على استقلاليتنا وإجراءات الحماية ذات الصلة متى كان مناسباً.
- إفصاح حول متطلبات قانونية وتنظيمية**
- إن نطاق تدقيقنا يتضمن أيضاً التأكد من مدى التزام المصرف بتطبيق أنظمة وتعليمات هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وخصوصاً المتعلقة منها بالبيانات المالية.
- يحتفظ المصرف بقيود وسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية وأن البيانات المالية متفقة معها ونوصي بالمصادقة عليها.

شركة السمان ومشاركوه
محاسبون قانونيون



ليلى السمان

دمشق - سورية
٣٠ / آذار / ٢٠٢٣

بيان الوضع المالي

كما في 31 كانون الأول

2022	2023	إيضاح	الموجودات
ل.س.	ل.س.		
85,355,023,494	474,311,519,923	5	نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي
72,655,477,431	305,040,635,495	6	أرصدة لدى مصارف
3,890,651,125	8,097,078,290	7	إيداعات لدى مصارف
35,342,694,320	82,521,031,041	8	صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة
2,326,572,118	2,316,327,510	9	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
425,448,795	249,172,827	10	حقوق استخدام الأصول المستأجرة
6,486,909,378	8,383,297,433	11	موجودات ثابتة
81,434,923	274,144,900	12	موجودات غير ملموسة
3,438,727,328	5,090,396,454	13	موجودات أخرى
738,293	-	19	موجودات ضريبية مؤجلة
9,008,388,494	37,990,801,076	14	وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي
219,012,065,699	924,274,404,949		مجموع الموجودات
المطلوبات			
8,433,804,774	18,286,133,649	15	ودائع مصارف
107,053,667,335	353,989,263,150	16	ودائع الزبائن
7,054,632,426	16,657,279,982	17	تأمينات نقدية
766,523,432	2,931,040,992	18	مخصصات متنوعة
154,296,707	126,092,559	10	التزامات عقود التأجير
152,781,131	7,302,824,021	19	مخصص ضريبة الدخل
4,418,718,293	121,699,348,750	20	مطلوبات أخرى
128,034,424,098	520,991,983,103		مجموع المطلوبات
حقوق الملكية			
5,156,250,000	5,156,250,000	21	رأس المال المكتتب به والمدفوع
967,472,434	1,289,062,500	22	الاحتياطي القانوني
896,922,934	4,305,769,350	22	الاحتياطي الخاص
(21,710,899)	22,673,069,812	23	أرباح مدورة محققة / (خسائر متراكمة)
83,978,707,132	369,858,270,184	23	أرباح مدورة غير محققة
90,977,641,601	403,282,421,846		مجموع حقوق الملكية
219,012,065,699	924,274,404,949		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

رئيس مجلس الإدارة

المدير العام

نائب المدير المالي





إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 41 تشكل جزءاً أساسياً من البيانات المالية

بيان الدخل

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول			
2022	2023	إيضاح	
ل.س.	ل.س.		
5,859,698,692	19,741,143,473	24	الفوائد الدائنة
(2,657,338,843)	(5,410,901,003)	25	الفوائد المدينة
3,202,359,849	14,330,242,470		صافي إيرادات الفوائد
1,393,879,060	33,059,260,857	26	الرسوم والعمولات الدائنة
(491,187,925)	(5,183,061,326)	27	الرسوم والعمولات المدينة
902,691,135	27,876,199,531		صافي إيرادات الرسوم والعمولات
4,105,050,984	42,206,442,001		صافي الربح من الفوائد والرسوم والعمولات
3,847,202,497	8,260,787,428		صافي أرباح تشغيلية ناتجة عن تقييم وبيع العملات الأجنبية
14,978,150,375	285,879,563,052	23	صافي أرباح ناتجة عن تقييم مركز القطع البنوي
-	2,830,397		أرباح بيع موجودات ثابتة
42,178,348	105,530,796	28	إيرادات تشغيلية أخرى
22,972,582,204	336,455,153,674		إجمالي الدخل التشغيلي
(3,587,550,638)	(9,525,266,717)	29	نفقات موظفين
(417,066,990)	(678,527,154)	11	استهلاكات الموجودات الثابتة
(34,910,696)	(77,402,483)	12	إطفاءات الموجودات غير الملموسة
(176,275,968)	(176,275,968)	10	استهلاكات حقوق استخدام أصول مستأجرة
(82,389,603)	1,402,912,061	30	استرداد / (مصروف) مخصص خسائر ائتمانية متوقعة
(62,356,938)	(93,730,636)	18	مصروف مخصصات متنوعة
(4,025,166,363)	(7,338,835,561)	31	مصاريق تشغيلية أخرى
(8,385,717,196)	(16,487,126,458)		إجمالي المصروفات التشغيلية
14,586,865,008	319,968,027,216		الربح قبل الضريبة
738,293	(6,828,911,188)	19	ضريبة الدخل
(76,652,653)	(834,335,783)	19	ضريبة ربح رؤوس الأموال المتداولة
14,510,950,648	312,304,780,245		ربح السنة
281.42	6,056.82	32	حصة السهم الأساسية والمخفضة من ربح السنة

بيان الدخل الشامل الآخر

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول			
2022	2023	إيضاح	
ل.س.	ل.س.		
14,510,950,648	312,304,780,245		ربح السنة
-	-		بنود الدخل الشامل الآخر
14,510,950,648	312,304,780,245		الدخل الشامل

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 41 تشكل جزءاً أساسياً من البيانات المالية

بيان التغيرات في حقوق الملكية

أرباح السنة	احتياطي خاص	احتياطي قانوني	رأس المال المكتتب به والمدفوع	
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	
-	896,922,934	967,472,434	5,156,250,000	الرصيد في 1 كانون الثاني 2023
312,304,780,245	-	-	-	الدخل الشامل لسنة 2023
(312,304,780,245)	3,408,846,4165	321,590,066	-	تخصيص أرباح السنة
-	4,305,769,350	1,289,062,500	5,156,250,000	الرصيد في 31 كانون الأول 2023
-	896,922,934	967,472,434	4,125,000,000	الرصيد في 1 كانون الثاني 2022
-	-	-	1,031,250,000	زيادة رأس المال
-	-	-	-	مصاريف زيادة رأس المال
14,510,950,648	-	-	-	الدخل الشامل لسنة 2022
(14,510,950,648)	-	-	-	تخصيص أرباح السنة
-	896,922,934	967,472,434	5,156,250,000	الرصيد في 31 كانون الأول 2022

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 41 تشكل جزءاً أساسياً من البيانات المالية

المجموع	أرباح مدورة غير محققة	أرباح مدورة / (خسائر متراكمة) محققة
ل.س.	ل.س.	ل.س.
90,977,641,601	83,978,707,132	(21,710,899)
312,304,780,245	-	-
-	285,879,563,052	22,694,780,711
<u>403,282,421,846</u>	<u>369,858,270,184</u>	<u>22,673,069,812</u>
76,479,250,908	69,000,556,757	1,489,298,783
-	-	(1,031,250,000)
(12,559,955)	-	(12,559,955)
14,510,950,648	-	-
-	14,978,150,375	(467,199,727)
<u>90,977,641,601</u>	<u>83,978,707,132</u>	<u>(21,710,899)</u>

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 41 تشكل جزءاً أساسياً من البيانات المالية

بيان التدفقات النقدية

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول

2022	2023	إيضاح
ل.س.	ل.س.	
التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية:		
14,586,865,008	319,968,027,216	الربح قبل الضريبة
		تعديل لمطابقة الأرباح قبل الضريبة مع النقد الناتج عن النشاطات التشغيلية:
(14,978,150,375)	(285,879,563,052)	أرباح ناتجة عن تقييم مركز القطع البنوي
628,253,654	932,205,605	الاستهلاكات والإطفاءات
82,389,603	(1,402,912,061)	(استرداد) / مصروف مخصص خسائر ائتمانية متوقعة
62,356,938	93,730,636	مصروف مخصصات متنوعة
	(2,830,397)	أرباح بيع موجودات ثابتة مادية
6,918,877	5,795,852	فوائد إيجارات
-	10,244,608	إطفاء العلاوات - موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
388,633,705	33,724,698,407	الربح قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية
التغير في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:		
5,404,271,584	(38,961,024,506)	(الزيادة) / النقص في الإيداعات لدى المصرف المركزي (الاحتياطي الإلزامي)
53,718,641,981	1,363,114,572	النقص في الإيداعات لدى المصارف (التي يزيد استحقاقها عن ثلاثة أشهر)
(15,304,876,321)	(32,076,653,581)	الزيادة في صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة
(2,617,745,437)	(1,651,669,126)	الزيادة في موجودات أخرى
(35,908,393,331)	246,935,595,815	الزيادة / (النقص) في ودائع الزائين
7,100,000,000	10,475,000,000	الزيادة في ودائع المصارف (تستحق خلال مدة تزيد عن ثلاثة أشهر)
(1,356,938)	(11,730,636)	النقص في المخصصات المتنوعة
(1,988,157,546)	9,602,647,556	الزيادة / (النقص) في التأمينات النقدية
1,122,132,713	117,280,630,457	الزيادة في مطلوبات أخرى
-	(1,232,357,579)	الزيادة في وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي
(7,618,770)	(512,465,788)	ضريبة مدفوعة
11,905,531,640	344,935,785,591	صافي الأموال الناتجة عن النشاطات التشغيلية
التدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية		
(2,116,980,618)	-	9 شراء موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
(1,117,443,767)	(2,575,584,812)	11 شراء موجودات ثابتة
-	3,500,000	المتحصلات من استبدال أصل
(15,310,659)	(270,112,460)	12 شراء موجودات غير ملموسة
(3,249,735,044)	(2,842,197,272)	صافي الأموال المستخدمة في النشاطات الاستثمارية
التدفقات النقدية من النشاطات التمويلية		
(12,559,955)	-	مصاريف زيادة رأس المال
(25,500,000)	(34,000,000)	أيجارات مدفوعة
(38,059,955)	(34,000,000)	صافي الأموال المستعملة في النشاطات التمويلية
13,393,382,797	281,755,262,472	تأثير تغير أسعار الصرف على النقد وما يوازي النقد
22,011,119,438	623,814,850,791	صافي الزيادة في النقد وما يوازي النقد
125,090,141,249	147,101,260,687	33 النقد وما يوازي النقد في بداية السنة
147,101,260,687	770,916,111,478	33 النقد وما يوازي النقد في نهاية السنة
التدفقات النقدية التشغيلية من الفوائد		
5,015,392,980	18,099,162,021	فوائد مقبوضة
(1,991,141,519)	(3,343,901,815)	فوائد مدفوعة

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 41 تشكل جزءاً أساسياً من البيانات المالية

بنك الشرق
شركة مساهمة مغفلة عامة سورية
إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023

1. معلومات عامة

بنك الشرق (المصرف) هو شركة مساهمة عامة سورية مملوكة بنسبة 49% من قبل البنك اللبناني الفرنسي ش.م.ل. تم تأسيس المصرف في 10 نيسان 2008 بموجب القرار رقم 26/م.و. وبموجب قانون المصارف رقم 28 لعام 2001 سجل المصرف في السجل التجاري تحت الرقم 15616 بتاريخ 22 كانون الأول 2008، وفي سجل المصارف تحت الرقم 19 بوصفه مصرفاً خاصاً.

وقد تأسس المصرف برأس مال مقداره 2,500,000,000 ل.س موزع على 2,500,000 سهم بقيمة اسمية 1,000 ل.س للسهم الواحد، بتاريخ 4 أيلول 2012 وافقت هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية على تعديل القيمة الاسمية لسهم بنك الشرق لتصبح 100 ل.س للسهم الواحد وباتاريخ 30 نيسان 2018، عقدت الهيئة العامة غير العادية والتي تقوم مقام الهيئة العامة العادية للمصرف وقررت زيادة رأس مال المصرف بمبلغ إجمالي وقدره 250,000,000 ل.س موزع على 2,500,000 سهم وبذلك يكون العدد الإجمالي لأسهم المصرف 27,500,000 سهم بقيمة اسمية 100 ل.س للسهم الواحد.

بتاريخ 8 تموز 2020، عقدت الهيئة العامة غير العادية لبنك الشرق والتي تقوم مقام الهيئة العامة العادية، وقررت زيادة رأس مال المصرف عن طريق ضم جزء من رصيد الأرباح المدورة بمبلغ وقدره 1,375,000,000 ل.س. إلى رأس المال، ليصبح رأس مال المصرف بعد الزيادة مبلغ وقدره 4,125,000,000 ل.س. موزع على 41,250,000 سهم بقيمة اسمية 100 ل.س للسهم الواحد.

بتاريخ 13 حزيران 2022، عقدت الهيئة العامة غير العادية والتي تقوم بمقام الهيئة العامة العادية وقررت زيادة رأس مال المصرف عن طريق ضم جزء من رصيد الأرباح المدورة بمبلغ وقدره 1,031,250,000 ل.س إلى رأس المال، ليصبح رأس مال المصرف بعد الزيادة مبلغ 5,156,250,000 ل.س موزع على 51,562,500 سهم بقيمة اسمية 100 ل.س للسهم الواحد.

اتخذ المصرف مركزاً رئيساً له في دمشق - سورية.

يقوم المصرف بتقديم عدة أنشطة وخدمات مصرفية من خلال مقر إدارته الرئيسي الكائن في دمشق - الشعلان شارع حافظ إبراهيم وفروعه التسعة المنتشرة داخل الجمهورية العربية السورية في دمشق (الشعلان، المالكي، الحريقة، والغساني)، ريف دمشق (جرمانا) وحلب، وحمص، واللاذقية وطرطوس، إضافة إلى مكتبه الكائن في مرفأ اللاذقية. مع الإشارة إلى أنه وفي ظل الظروف الراهنة، تم إيقاف العمل في فرع حمص بعد الحصول على موافقة مصرف سورية المركزي رقم (3153/16) تاريخ 30 آب 2012.

تم إدراج أسهم المصرف في سوق دمشق للأوراق المالية بتاريخ 19 كانون الأول 2010 وقد بلغ سعر الإغلاق للسهم في السوق 8,565.08 ل.س بتاريخ 31 كانون الأول 2023.

وافق مجلس الإدارة على البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 في اجتماع الجلسة الأولى للعام 2024 المنعقدة بتاريخ 14 شباط، وفوض رئيس مجلس الإدارة بالموافقة والتوقيع على البيانات المالية للمصرف والذي وافق على البيانات المالية بتاريخ 27 آذار 2024 وهي خاضعة لموافقة الهيئة العامة للمساهمين.

2. تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة

أ. معايير محاسبية جديدة ومعدلة سارية المفعول للسنة الحالية

تم اتباع المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة التالية والتي أصبحت سارية المفعول للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد أول كانون الثاني 2023 في إعداد القوائم المالية للمصرف، والتي لم تؤثر بشكل جوهري على المبالغ والإفصاحات الواردة في القوائم المالية للسنة أو السنوات السابقة، علماً بأنه قد يكون لها تأثير على المعالجة المحاسبية للمعاملات والترتيبات المستقبلية.

المعيار الدولي للتقارير المالية (17) عقود التأمين (بما في ذلك تعديلات حزيران 2020 وكانون الأول 2021 على المعيار الدولي للتقارير المالية (17)).

يحدد المعيار الدولي للتقارير المالية (17) مبادئ الاعتراف بعقود التأمين وقياسها وعرضها والإفصاح عنها ويحل محل المعيار الدولي للتقارير المالية (4) عقود التأمين.

يحدد المعيار الدولي للتقارير المالية (17) نموذجاً عاماً، يتم تعديله لعقود التأمين مع ميزات المشاركة المباشرة، الموصوف على أنه نهج الرسوم المتغيرة. يتم تبسيط النموذج العام إذا تم استيفاء معايير معينة عن طريق قياس الالتزام بالتغطية المتبقية باستخدام نهج تخصيص الأقساط. يستخدم النموذج العام الافتراضات الحالية لتقدير المبلغ والتوقيت وعدم التأكد من التدفقات النقدية المستقبلية وقياس بشكل صريح تكلفة عدم التأكد، يأخذ في الاعتبار أسعار الفائدة في السوق وتأثير خيارات وضمانات حاملي الوثائق. ليس لدى المصرف أي عقود تستوفي تعريف عقد التأمين بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية (17).

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي (1) عرض القوائم المالية وبيان الممارسة للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (2) إصدار الأحكام النسبية – الإفصاح عن السياسات المحاسبية

تُغير التعديلات متطلبات معيار المحاسبة الدولي (1) فيما يتعلق بالإفصاح عن السياسات المحاسبية. تستبدل التعديلات مصطلح "معلومات السياسة المحاسبية الجوهرية" بمصطلح "السياسات المحاسبية الهامة". تعتبر معلومات السياسة المحاسبية مهمة إذا كان، عند النظر إليها جنباً إلى جنب مع المعلومات الأخرى المدرجة في القوائم المالية للمنشأة، من المتوقع بشكل معقول أن تؤثر على القرارات التي يتخذها المستخدمون الأساسيون للقوائم المالية للأغراض العامة على أساس تلك القوائم المالية.

كما تم تعديل الفقرات الداعمة في معيار المحاسبة الدولي رقم (1) لتوضيح أن معلومات السياسة المحاسبية التي تتعلق بالمعاملات غير المادية أو الأحداث أو الظروف الأخرى غير مهمة ولا يلزم الإفصاح عنها. قد تكون معلومات السياسة المحاسبية جوهرية بسبب طبيعة المعاملات ذات الصلة أو الأحداث أو الظروف الأخرى، حتى لو كانت المبالغ غير جوهرية، ومع ذلك، ليست كل معلومات السياسة المحاسبية المتعلقة بالمعاملات المادية أو الأحداث أو الظروف الأخرى هي جوهرية بحد ذاتها.

وضع مجلس المعايير أيضاً إرشادات وأمثلة لشرح وإثبات تطبيق "عملية الأهمية النسبية المكونة من أربع خطوات" الموضحة في بيان الممارسة (2) الخاص بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي (12) الضرائب – الضرائب المؤجلة المتعلقة بالأصول والالتزامات الناشئة عن معاملة واحدة

تقدم التعديلات استثناءً آخر من الإعفاء من الاعتراف الأولي، بموجب التعديلات، لا تطبق المنشأة إعفاء الاعتراف الأولي للمعاملات التي تؤدي إلى فروق مؤقتة ومتساوية خاضعة للضريبة وقابلة للخضم.

اعتماداً على قانون الضرائب المعمول به، قد تنشأ الفروق المؤجلة الخاضعة للضريبة والمقتطعة عند الاعتراف الأولي بأصل والتزام في معاملة لا تمثل اندماج أعمال ولا تؤثر على الربح المحاسبي أو الربح الخاضع للضريبة.

بعد التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (12)، يتعين على المنشأة الاعتراف بالموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة ذات الصلة، مع إدراج الاعتراف بأي أصل ضريبي مؤجل يخضع لمعايير الاسترداد الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم (12).

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي (12) ضرائب الدخل – الإصلاح الضريبي الدولي – قواعد نموذج الركيزة الثانية

قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بتعديل نطاق معيار المحاسبة الدولي 12 لتوضيح أن المعيار ينطبق على ضرائب الدخل الناشئة عن قانون الضرائب الذي تم إصداره أو صدر بشكل جوهري لتنفيذ قواعد نموذج الركيزة الثانية التي نشرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بما في ذلك قانون الضرائب الذي يطبق الحد الأدنى من الضرائب الإضافية المحلية المؤهلة الموضحة في تلك القواعد.

تقدم التعديلات استثناءً مؤقتاً للمتطلبات المحاسبية للضرائب المؤجلة في معيار المحاسبة الدولي رقم 12 بحيث لا تقوم المنشأة بالاعتراف أو الإفصاح عن معلومات حول أصول والتزامات الضرائب المؤجلة المتعلقة بضررائب دخل الركيزة الثانية.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي (8) – السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء – تعريف التقديرات المحاسبية

تستبدل التعديلات تعريف التقديرات المحاسبية بتعريف التغيير في التقديرات المحاسبية، بموجب التعريف الجديد، فإن التقديرات المحاسبية هي "المبالغ النقدية في القوائم المالية التي تخضع لعدم التأكد من القياس".

تم حذف تعريف التغيير في التقديرات المحاسبية.

ب. معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة الصادرة وغير سارية المفعول بعد:

كما في تاريخ الموافقة على هذه القوائم المالية، لم يطبق المصرف معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة الصادرة ولكنها غير سارية المفعول بعد، تتوقع الإدارة تطبيق هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة في القوائم المالية للمصرف عندما تكون قابلة للتطبيق واعتماد هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة قد لا يكون لها أي تأثير جوهري على القوائم المالية للمصرف في فترة التطبيق الأولى.

سارية المفعول للفترات

السنوية التي تبدأ في أو بعد

لم يحدد تاريخ السريان، نسمح بالتطبيق المبكر.

المعايير الجديدة والمعدلة

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (10) البيانات المالية الموحدة ومعيير المحاسبة الدولي رقم (28) الاستثمارات في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة: بيع أو مشاركة الموجودات بين مستثمر وشركته الزميلة أو مشروعه المشترك.

إن التعديلات التي أجريت على معيار المحاسبة الدولي رقم (10) وعلى المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (28) تعالج الحالات التي يكون فيها بيع أو المساهمة بأصول بين المستثمر وشركته الزميلة أو مشروعه المشترك. تنص التعديلات تحديداً على أن الأرباح أو الخسائر الناتجة عن فقدان السيطرة على الشركة التابعة التي لا تنطوي على نشاط تجاري في معاملة مع شركة زميلة أو مشروع مشترك والتي يتم معالجتها محاسبياً باستخدام طريقة حقوق الملكية، يتم الاعتراف بها ضمن ربح أو خسارة الشركة الأم فقط في حدود حصص المستثمرين من غير ذوي العلاقة في تلك الشركة الزميلة أو المشروع المشترك، وبالمثل، فإن الأرباح والخسائر الناتجة عن إعادة قياس الاستثمارات المحتفظ بها في أي شركة تابعة سابقة (والتي أصبحت شركة زميلة أو مشروع مشترك يتم المحاسبة عنها باستخدام طريقة حقوق الملكية) يتم الاعتراف بها ضمن ربح أو خسارة الشركة الأم السابقة فقط في حدود حصص المستثمرين من غير ذوي العلاقة في الشركة الزميلة الجديدة أو المشروع المشترك الجديد.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية-تصنيف الالتزامات كمتداولة أو غير متداولة

إن التعديلات التي أجريت على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) تؤثر فقط على عرض الالتزامات في قائمة المركز المالي كمتداولة أو غير متداولة وليس على قيمة أو توقيت الاعتراف بأي أصل أو التزام أو إيرادات أو مصاريف، أو المعلومات التي تم الإفصاح عنها حول تلك البنود.

توضح التعديلات أن تصنيف الالتزامات كمتداولة أو غير متداولة يستند إلى الحقوق القائمة في نهاية فترة التقرير، وتحدد أن التصنيف لا يتأثر بالتوقعات حول ما إذا كانت المنشأة ستستمرس حقها في تأجيل تسوية الالتزام، كما توضح أن الحقوق تعد قائمة إذا تم الالتزام بالتعهدات في نهاية فترة التقرير، وتقدم تعريفاً لـ "التسوية" لتوضح أنها تشير إلى تحويل النقد أو أدوات حقوق الملكية أو الأصول الأخرى أو الخدمات إلى الطرف المقابل.

تطبق التعديلات بأثر رجعي على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد أول كانون الثاني 2024، مع السماح بالتطبيق المبكر.

تطبق التعديلات بأثر رجعي على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد أول كانون الثاني 2024، مع السماح بالتطبيق المبكر.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي (1) عرض القوائم المالية - الالتزامات غير المتداولة مع التعهدات

تحدد التعديلات أن التعهدات التي يتعين على المنشأة الالتزام بها في أو قبل نهاية فترة التقرير فقط هي التي تؤثر على حق المنشأة في تأجيل تسوية الالتزام لمدة اثني عشر شهراً على الأقل بعد تاريخ التقرير (وبالتالي يجب أخذها في الاعتبار عند تقييم تصنيف الالتزام على أنه متداول أو غير متداول). تؤثر هذه التعهدات على ما إذا كان الحق موجوداً في نهاية فترة إعداد التقارير المالية، حتى لو تم تقييم الالتزام بالتعهدات فقط بعد تاريخ إعداد التقارير المالية (على سبيل المثال، تعهد يعتمد على المركز المالي للمنشأة في تاريخ إعداد التقارير المالية والذي تم تقييم الالتزام به فقط بعد تاريخ إعداد التقارير المالية).

ويحدد مجلس معايير المحاسبة الدولية أيضاً أن الحق في تأجيل تسوية الالتزام لمدة اثني عشر شهراً على الأقل بعد تاريخ التقرير لا يتأثر إذا كان على المنشأة فقط الالتزام بتعهد بعد فترة التقرير، ومع ذلك، إذا كان حق المنشأة في تأجيل تسوية الالتزام خاضعاً لامتنال المنشأة للتعهدات خلال اثني عشر شهراً بعد فترة التقرير، فإن المنشأة تقصص عن المعلومات التي تمكن مستخدمي القوائم المالية من فهم مخاطر الالتزامات التي تصبح واجبة السداد خلال اثني عشر شهراً بعد الفترة المشمولة بالتقرير. وقد يتضمن ذلك معلومات حول التعهدات (بما في ذلك طبيعة التعهدات ومتى يتعين على المنشأة الالتزام بها)، والقيمة الدفترية للالتزامات ذات الصلة والحقائق والظروف، إن وجدت، التي تشير إلى أن المنشأة قد تواجه صعوبات في الالتزام بالتعهدات.

التعديلات التي تحتوي على إعفاءات انتقالية محددة لفترة التقرير السنوية الأولى التي تطبق فيها المنشأة التعديلات تنطبق على فترات التقرير السنوية التي تبدأ في أو بعد أول كانون الثاني 2024 ويسمح بالتطبيق المبكر.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي (7) - قائمة التدفقات النقدية والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (7) الأدوات المالية: الإفصاحات - ترتيبات تمويل الموردين

تضيف التعديلات هدف إفصاح إلى معيار المحاسبة الدولي (7) ينص على أن المنشأة مطالبة بالإفصاح عن معلومات حول ترتيبات تمويل الموردين الخاصة بها والتي تمكن مستخدمي القوائم المالية من تقييم آثار تلك الترتيبات على التزامات المنشأة وتدفقاتها النقدية، بالإضافة إلى ذلك، تم تعديل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 7/ لإضافة ترتيبات تمويل الموردين كمثال ضمن متطلبات الإفصاح عن المعلومات حول تعرض المنشأة لمخاطر تركز مخاطر السيولة.

لم يتم تعريف مصطلح "ترتيبات تمويل الموردين"، وبدلاً من ذلك، تصف التعديلات خصائص الترتيب الذي سيطلب من المنشأة تقديم المعلومات عنه.

ولتحقيق هدف الإفصاح، سيطلب من المنشأة الإفصاح بشكل إجمالي عن ترتيبات تمويل الموردين الخاص بها:

- شروط وأحكام الترتيبات.
- القيمة الدفترية والبنود المرتبطة بها المعروضة في قائمة المركز المالي للمنشأة للالتزامات التي تشكل جزءاً من الترتيبات.
- القيمة الدفترية والبنود المرتبطة بها والتي حصل الموردون بالفعل على دفعات لها من مقدمي التمويل.
- نطاق تواريخ استحقاق الدفع لكل من الالتزامات المالية التي تشكل جزءاً من ترتيبات تمويل الموردين والذمم الدائنة التجارية المماثلة التي لا تشكل جزءاً من ترتيبات تمويل الموردين.
- معلومات مخاطر السيولة.

تسري التعديلات على فترات التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد أول كانون الثاني 2024 ويسمح بالتطبيق المبكر .

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي (16) عقود الإيجار - التزامات الإيجار في البيع وإعادة الاستئجار

تضيف التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) متطلبات القياس اللاحقة لمعاملات البيع وإعادة الاستئجار التي تقي بمتطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (15) ليتم المحاسبة عنها على أنها عملية بيع، تتطلب التعديلات من البائع المستأجر تحديد "مدفوعات الإيجار" أو "مدفوعات الإيجار المعدلة" بحيث لا يعترف البائع المستأجر بالربح أو الخسارة المتعلقة بحق الاستخدام الذي يحتفظ به البائع المستأجر، بعد تاريخ البدء .

لا تؤثر التعديلات على الربح أو الخسارة المعترف بها من قبل البائع المستأجر فيما يتعلق بالإنهاء الجزئي أو الكامل لعقد الإيجار، بدون هذه المتطلبات الجديدة، قد يكون البائع المستأجر قد اعترف بربح من حق الاستخدام الذي يحتفظ به فقط بسبب إعادة قياس التزام عقد الإيجار (على سبيل المثال، بعد تعديل عقد الإيجار أو تغيير في مدة عقد الإيجار) من خلال تطبيق المتطلبات العامة في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16. قد يكون هذا هو الحال بشكل خاص في حالة إعادة الإيجار التي تتضمن دفعات إيجار متغيرة لا تعتمد على مؤشر أو معدل.

كجزء من التعديلات، قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بتعديل مثال توضيحي في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) وإضافة مثال جديد لتوضيح القياس اللاحق لأصل حق الاستخدام والالتزام الإيجار في معاملة البيع وإعادة الاستئجار مع دفعات إيجار متغيرة لا تعتمد على مؤشر أو معدل. توضح الأمثلة التوضيحية أيضاً أن الالتزام الذي ينشأ من معاملة البيع وإعادة الاستئجار المؤهلة كعملية بيع تطبق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (15)، هو التزام إيجار .

تتوقع الإدارة تطبيق هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة في القوائم المالية للمصرف عندما تكون قابلة للتطبيق واعتماد هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة قد لا يكون لها أي تأثير جوهري على القوائم المالية للمصرف في فترة التطبيق الأولى.

3. السياسات المحاسبية

أ. المعايير المالية المتبعة:

تم إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، ووفقاً للقوانين المصرفية السورية النافذة وتعليمات وقرارات مجلس النقد والتسليف.

ب. إعداد البيانات المالية:

يتم إعداد البيانات على أساس مبدأ الكلفة التاريخية باستثناء البنود التالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة:

- الموجودات والمطلوبات المحتفظ بها بغرض المتاجرة.
 - الأدوات المالية المحددة على أساس القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.
 - الاستثمارات في حقوق الملكية.
 - الأوراق المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.
 - الأدوات المالية المشتقة التي يتم قياسها بالقيمة العادلة.
- تظهر البيانات المالية بالليرة السورية، عملة إعداد البيانات المالية، وهي عملة الاقتصاد.

ج. العملات الأجنبية:

تحوّل كافة العمليات، بما في ذلك الإيرادات والأعباء بالعملات الأجنبية إلى الليرة السورية بسعر صرف يوم الإدخال في القيود، ثم يتم تحويل أرصدة الموجودات والمطلوبات والحسابات خارج الميزانية بالعملات الأجنبية إلى الليرة السورية وفقاً لأسعار الصرف المحددة من قبل المصرف المركزي، 12,562 ل.س. للدولار الأمريكي و 13,756.65 ل.س. لليورو كما في 31 كانون الأول 2023 (مقابل 3,015 ل.س. للدولار الأمريكي و 3,209.47 ل.س. لليورو كما في 31 كانون الأول 2022)، يتم قيد فروقات القطع في بيان الدخل.

إن التدفق النقدي بالعملات الأجنبية الناتج أو المستعمل في مختلف النشاطات كما هو ظاهر في بيان التدفقات النقدية، جرى تحويله إلى الليرة السورية على أساس سعر الصرف في 31 كانون الأول 2023 وذلك باستثناء رصيد النقد وما يوازي النقد في بداية السنة الذي جرى تحويله على أساس سعر الصرف بنهاية السنة السابقة.

يتم تحويل الموجودات غير المالية والمطلوبات غير المالية بالعملات الأجنبية والظاهرة بالقيمة العادلة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة. يتم تسجيل فروقات التحويل لبنود الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية غير النقدية (مثل الأسهم) كجزء من التغير في القيمة العادلة.

د. الموجودات والمطلوبات المالية:

يُعرّف بالموجودات والمطلوبات المالية في بيان الوضع المالي للمصرف عندما يصبح المصرف طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة.

تُقاس الموجودات والمطلوبات المالية المعترف بها مبدئياً بالقيمة العادلة. كما تُضاف تكاليف المعاملات المتعلقة مباشرة باقتناء أو إصدار الموجودات المالية والمطلوبات المالية (بخلاف الموجودات المالية والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر) إلى القيمة العادلة للموجودات المالية أو المطلوبات المالية، أو تطرح منها، حسب الاقتضاء، عند الاعتراف الأولي. كما تُثبّت تكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة باقتناء موجودات مالية أو مطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر مباشرة في الربح أو الخسارة.

إذا كان سعر المعاملة يختلف عن القيمة العادلة عند الاعتراف الأولي، فإن المصرف يعالج هذا الفرق محاسبياً على النحو التالي:

- إذا تم إثبات القيمة العادلة بسعر محدد في سوق نشط لموجودات أو مطلوبات متماثلة أو بناءً على أسلوب تقييم يستخدم فقط بيانات من أسواق يمكن ملاحظتها، فإنه يُعترف بالفرق في الربح أو الخسارة عند الاعتراف الأولي (أي ربح أو خسارة منذ اليوم الأول)؛
- في جميع الحالات الأخرى، تُعدّل القيمة العادلة لتتماشى مع سعر المعاملة (أي أنه سيتم تأجيل ربح أو خسارة منذ اليوم الأول من خلال تضمينه / تضمينها في القيمة الدفترية الأولية للأصل أو الالتزام).

بعد الاعتراف الأولي، يتم تسجيل الربح أو الخسارة المؤجلة إلى الربح أو الخسارة على أساس منطقي، فقط إلى الحد الذي ينشأ فيه عن تغيير في عامل (بما في ذلك الوقت) يأخذه المشاركون في السوق بعين الاعتبار عند تسعير الأصل أو الالتزام.

الموجودات المالية:

تُثبت جميع الموجودات المالية ويعترف بها في تاريخ المتاجرة حيث يكون شراء أو بيع أحد الأصول المالية بموجب عقد تتطلب شروطه تسليم الأصل المالي ضمن الإطار الزمني المحدد من السوق المعني، ويقاس مبدئياً بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكاليف المعاملة، باستثناء تلك الموجودات المالية المصنفة على أساس القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر (FVTPL). كما تُثبت تكاليف المعاملات المتعلقة مباشرة باقتناء موجودات مالية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة مباشرة في الربح أو الخسارة.

يجب قياس جميع الموجودات المالية المعترف بها والتي تقع ضمن نطاق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (9) لاحقاً بالكلفة المطفأة أو القيمة العادلة على أساس نموذج أعمال المنشأة لإدارة الأصول المالية وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية. وعلى وجه التحديد:

- تقاس أدوات الدين المحتفظ بها في نموذج أعمال هدفها تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، والتي لها تدفقات نقدية هي فقط مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم (SPPI)، لاحقاً بالكلفة المطفأة؛ و
- تقاس أدوات الدين المحتفظ بها في نموذج أعمال هدفها تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع أدوات الدين، والتي لها تدفقات نقدية تعاقدية هي مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم (SPPI) لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر؛ و
- تُقاس جميع أدوات الدين الأخرى (مثل أدوات الدين التي تدار على أساس القيمة العادلة أو المحتفظ بها للبيع) واستثمارات الأسهم بعد ذلك بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

ومع ذلك، يجوز للمصرف إجراء الاختيار / التعيين غير القابل للإلغاء بعد الاعتراف الأولي بالموجودات المالية على أساس كل أصل على حدة:

- يجوز للمصرف أن يختار بشكل غير قابل للإلغاء إدراج التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة لاستثمار أسهم غير محتفظ بها للمتاجرة أو لاعتبار محتمل معترف به من المستحوذ في مجموعة الأعمال التي ينطبق عليها المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 3 (IFRS 3)، في الدخل الشامل الآخر؛ و
- يجوز للمصرف اتخاذ قرار غير قابل للإلغاء بتعيين أداة دين تتوافق مع الكلفة المطفأة أو معايير القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (FVTOCI) كما يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة إذا أدى ذلك إلى إزالة عدم التطابق المحاسبي أو تقليله بشكل كبير (يشار إليه بخيار القيمة العادلة).

أدوات الدين بالكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:

يعتبر تقييم نماذج العمل لإدارة الأصول المالية أمراً أساسياً لتصنيف الأصل المالي. كما يحدد المصرف نماذج العمل على مستوى يعكس كيفية إدارة مجموعات الأصول المالية معاً لتحقيق هدف أعمال معين، لا يعتمد نموذج العمل الخاص بالمصرف على نوايا الإدارة فيما يتعلق بأداة فردية، وبالتالي يقيم نموذج العمل عند مستوى تجميع أعلى وليس على أساس كل أداة على حدة.

لدى المصرف أكثر من نموذج أعمال واحد لإدارة أدواتها المالية التي تعكس كيفية إدارة المصرف لأصوله المالية من أجل توليد التدفقات النقدية. تحدد نماذج أعمال المصرف ما إذا كانت التدفقات النقدية سوف تنتج عن تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو بيع الأصول المالية أو كليهما.

عندما تُستبعد أداة الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (FVTOCI)، يُعاد تصنيف الربح / الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر من حقوق الملكية إلى الربح أو الخسارة. وعلى النقيض من ذلك، وبخصوص الاستثمار في الأسهم المعينة على أنها مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، لا يعاد تصنيف الربح / الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر لاحقاً إلى الربح أو الخسارة ولكن تحول ضمن حقوق الملكية.

تخضع أدوات الدين التي تقاس لاحقاً بالكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر للتدني.

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر (FVTPL) هي:

- الموجودات ذات التدفقات النقدية التعاقدية التي لا تكون فقط مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي (SPPI) ؛ أو/و
- الموجودات المحتفظ بها في نموذج أعمال بخلاف الاحتفاظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو الاحتفاظ بها وبيعها؛ أو
- الموجودات المحددة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر باستخدام خيار القيمة العادلة.

تقاس هذه الموجودات بالقيمة العادلة، مع الاعتراف بأية أرباح أو خسائر ناتجة عن إعادة القياس في الربح أو الخسارة.

تقييم نموذج الأعمال:

يعتمد تصنيف وقياس الموجودات المالية على نتائج اختبار مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم واختبار نموذج الأعمال، يحدد المصرف نموذج الأعمال على مستوى يعكس كيفية إدارة مجموعات الموجودات المالية معاً لتحقيق هدف أعمال معين، ويتضمن هذا التقييم الحكم الذي يعكس جميع الأدلة ذات صلة بما في ذلك كيفية تقييم أداء الموجودات وقياس أدائها، والمخاطر التي تؤثر على أداء الموجودات وكيفية إدارتها وكيف يتم تعويض مدرء الموجودات، يراقب المصرف الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتي تم استبعادها قبل استحقاقها لفهم سبب استبعادها ما إذا كانت الأسباب متفقة مع الهدف من الأعمال المحتفظ بها. وتعتبر المراقبة جزءاً من التقييم المتواصل للمجموعة حول ما إذا كان نموذج الأعمال الذي يتم بموجبه الاحتفاظ بالموجودات المالية المتبقية مناسباً، وإذا كان من غير المناسب ما إذا كان هناك تغيير في نموذج الأعمال وبالتالي يتم إدخال تغييراً مستقبلياً لتصنيف تلك الموجودات.

إعادة التصنيف:

إذا تغير نموذج الأعمال الذي يحتفظ بموجبه المصرف بموجودات مالية، فإنه يعاد تصنيف الموجودات المالية المتأثرة، تسري متطلبات التصنيف والقياس المتعلقة بالفئة الجديدة بأثر مستقبلي اعتباراً من اليوم الأول من فترة التقرير الأولى التي تعقب التغير في نموذج الأعمال والذي ينتج عنه إعادة تصنيف الأصول المالية للمصرف.

إنشاء مجموعات من الموجودات ذات خصائص مخاطر ائتمانية مماثلة:

عندما يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة على أساس جماعي، يتم تجميع الأدوات المالية على أساس خصائص المخاطر المشتركة (مثل نوع الأداة، درجة مخاطر الائتمان، الموقع، نوع الضمانات، تاريخ الاعتراف الأولي، الفترة المتبقية لتاريخ الاستحقاق، الصناعة، الموقع الجغرافي للمقرض). يراقب المصرف مدى ملائمة خصائص مخاطر الائتمان بشكل مستمر لتقييم ما إذا كانت لا تزال مماثلة. إن هذا الأمر مطلوب لضمان أنه في حالة تغيير خصائص مخاطر الائتمان، تكون هناك إعادة تقسيم للموجودات بشكل مناسب. وقد ينتج عن ذلك إنشاء محافظ جديدة أو نقل موجودات إلى محفظة حالية تعكس بشكل أفضل خصائص مخاطر الائتمان المماثلة لتلك المجموعة من الموجودات.

إعادة تقسيم المحافظ والحركات بين المحافظ:

يعد إعادة تقسيم المحافظ والحركات بين المحافظ أكثر شيوعاً عند حدوث زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان (أو عندما تنعكس تلك الزيادة الجوهرية) وبالتالي تنتقل الأصول من الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى الحياة، والعكس، ولكنها قد تحدث أيضاً ضمن المحافظ التي يستمر قياسها على نفس الأساس من الخسائر الائتمانية المتوقعة نظراً لاختلاف مخاطر الائتمان من المحافظ.

النماذج والافتراضات المستخدمة:

يستخدم المصرف نماذج وافتراضات متنوعة في قياس القيمة العادلة للموجودات المالية وكذلك في تقييم خسارة الائتمان المتوقعة والموضحة في الإيضاح رقم (38). يتم تطبيق الحكم عند تحديد أفضل النماذج الملائمة لكل نوع من الموجودات وكذلك لتحديد الافتراضات المستخدمة في تلك النماذج، والتي تتضمن افتراضات تتعلق بالدوافع الرئيسية لمخاطر الائتمان.

أ. تصنيف وقياس الموجودات والمطلوبات المالية:

يصنف المصرف الأدوات المالية أو مكونات الموجودات المالية عند الاعتراف المبدئي إما كأصل مالي أو التزام مالي أو كأداة ملكية وفقاً لجوهر اتفاقيات التعاقد وتعريف الأداة. يخضع إعادة تصنيف الأداة المالية في القوائم المالية لجوهرها وليس لشكلها القانوني.

ويحدد المصرف التصنيف عن الاعتراف المبدئي وكذلك إجراء إعادة تقييم لذلك التحديد، إن أمكن وكان مناسباً، في تاريخ كل قائمة مركز مالي.

وعند قياس الموجودات والمطلوبات المالية، يعاد قياس بعض من موجودات ومطلوبات المصرف بالقيمة العادلة لأغراض إعداد التقارير المالية. ويستعين المصرف عند تقدير القيمة العادلة لأي من الموجودات أو المطلوبات ببيانات السوق المتاحة القابلة للملاحظة.

ب. تقييم القيمة العادلة:

تعتبر القيمة العادلة السعر الذي سيتم استلامه لبيع الأصل أو الذي سيتم دفعه لنقل الالتزام في معاملة منظمة في السوق الأصلي (أو السوق الأكثر ربحاً) في تاريخ القياس وفقاً لظروف السوق الحالية (أي سعر البيع) بغض النظر عما إذا كان ذلك السعر ملحوظاً بشكل مباشر أو مقدراً باستخدام أسلوب تقييم آخر، عند قياس القيمة العادلة، يأخذ المصرف بعين الاعتبار، خصائص الأصل أو الالتزام في حال رغب المشاركون في السوق أخذ تلك الخصائص بعين الاعتبار عند تسعير الأصل أو الالتزام في تاريخ القياس.

بالإضافة إلى ذلك، ولغايات إعداد التقارير المالية، تم تحديد تسلسل القيمة العادلة الذي يصنف مدخلات أساليب التقييم المستخدمة لقياس القيمة العادلة ضمن ثلاثة مستويات:

- المستوى الأول: إن مدخلات المستوى الأول عبارة عن أسعار معلنة (غير معدلة) في السوق النشط للأصول أو الالتزامات المطابقة التي تستطيع المنشأة الوصول إليها في تاريخ القياس.
- المستوى الثاني: تتمثل مدخلات المستوى الثاني بكافة المدخلات التي لا تعتبر أسعاراً معلناً عنها والتي يتم تضمينها في المستوى الأول. هذا وتكون هذه المدخلات ملحوظة للأصل أو الالتزام إما بشكل مباشر أو غير مباشر.
- المستوى الثالث: تعتبر مدخلات المستوى الثالث مدخلات غير ملحوظة للأصل أو الالتزام.

تدني قيمة الموجودات المالية:

في تاريخ كل بيان وضع مالي، يتم تقييم الموجودات المالية، ما عدا تلك التي هي على أساس القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، لناحية وجود مؤشرات تدني في قيمتها. يكون هنالك تدني في قيمة الموجودات المالية عند وجود دليل حسي، نتيجة حصول حدث أو أكثر بعد إجراء القيد الأولي للموجودات، إن التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للاستثمار قد تأثرت.

إن خسائر تدني قيمة موجودات مسجلة على أساس الكلفة المطفأة تحدد بما يساوي الفرق بين القيمة الدفترية للموجودات المالية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة المحسومة على أساس نسبة الفائدة الفعلية الأصلية، تقيد الخسائر في الأرباح أو الخسائر وتخفض القيمة الدفترية للموجودات لتساوي قيمتها الاستردادية المقدرة. حصل انخفاض في خسارة تدني القيمة، في فترة لاحقة، يتم عكس خسارة تدني القيمة المقيدة سابقاً من خلال الأرباح أو الخسائر ضمن حدود أن القيمة الدفترية للاستثمار بتاريخ عكس خسارة تدني القيمة لا تزيد عما كان يمكن أن تبلغه الكلفة المطفأة فيما لو لم يتم قيد خسارة تدني القيمة.

بالنسبة للاستثمارات في أوراق مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فإن الخسائر المتراكمة المسجلة سابقاً ضمن حقوق الملكية يتم قيدها في الأرباح أو الخسائر عندما تكون خسائر تدني القيمة مثبتة بحصول تدني مستمر لمدة طويلة في القيمة العادلة للاستثمارات في أوراق مالية. إن أي زيادة في القيمة العادلة للاستثمارات في أوراق مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بشكل مساهمات لاحقة لحصول خسارة تدني في القيمة، لا تقيد في الأرباح أو الخسائر. وإن أي زيادة في القيمة العادلة للاستثمارات في أوراق مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بشكل ديون، لاحقة لحصول خسارة تدني في القيمة، تقيد في بيان حقوق الملكية إلا في حال وجود دليل موضوعي على إلغاء إثبات خسارة التدني في القيمة، حيث يتم عندها تحويل الأرباح أو الخسائر المثبتة ضمن حقوق الملكية إلى بيان الدخل والدخل الشامل الآخر.

الموجودات المالية المتدنية ائتمانياً:

يحصل "التدني" في الموجودات المالية ائتمانياً عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للموجودات المالية، ويشار إلى الموجودات المالية ذات التدني الائتماني كموجودات المرحلة 3. تشمل الأدلة على التدني الائتماني بيانات يمكن ملاحظتها حول الأحداث التالية:

- صعوبة مالية كبيرة للمقترض أو المصدر؛ أو
- خرق للعقد مثل الحدث الافتراضي أو المتأخر؛ أو
- قيام المصرف بمنح المقترض، لأسباب اقتصادية أو تعاقدية تتعلق بالصعوبة المالية للمقترض، تنازلاً؛ أو
- اختفاء سوق نشط للأوراق المالية بسبب الصعوبات المالية؛ أو
- شراء أصل مالي بسعر مخفض تخفيضاً كبيراً يعكس خسائر الائتمان المتكبدة.

يقوم المصرف وفي حال تعذر تحديد حدث منفرد، وبدلاً من ذلك، قد يتسبب التأثير المشترك لعدة أحداث في تحول الأصول المالية إلى موجودات ذات قيمة ائتمانية متدنية، يقوم المصرف بتقييم ما إذا كان قد حصل تدني ائتماني لأدوات الدين التي تمثل الموجودات المالية المقاسة بالكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (FVTOCI) في تاريخ كل تقرير، لتقييم ما إذا كان هناك تدني ائتماني في أدوات الدين السيادية والعائدة للشركات، يعتبر المصرف عوامل مثل عائدات السندات والتصنيف الائتماني وقدرة المقترض على زيادة التمويل.

الموجودات المالية المشتراة أو المنشأة المتدنية إئتمانياً (POCI):

يتم التعامل مع الموجودات المالية المشتراة أو المنشأة المتدنية إئتمانياً (POCI) بطريقة مختلفة نظراً لأن الأصل يكون ذو قيمة ائتمانية منخفضة عند الاعتراف الأولي. وبخصوص هذه الموجودات، يستدرك المصرف جميع التغيرات في الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى الحياة منذ الاعتراف الأولي كمخصص خسارة، وتستدرك أي تغييرات في الربح أو الخسارة. يؤدي التغير الإيجابي لمثل هذه الأصول إلى تحقيق مكاسب تدني القيمة.

زيادة هامة في مخاطر الائتمان:

يتم قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة كمخصص يعادل الخسارة الائتمانية لمدة 12 شهراً لموجودات المرحلة الأولى، أو الخسارة الائتمانية على مدى العمر الزمني للموجودات من المرحلة الثانية أو المرحلة الثالثة، ينتقل الأصل إلى المرحلة الثانية في حال زيادة مخاطر الائتمان بشكل جوهري منذ الاعتراف المبدئي، لا يحدد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 ما الذي يشكل زيادة جوهرياً في مخاطر الائتمان. وعند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان لأي من الموجودات قد ارتفعت بشكل جوهري، يأخذ المصرف في الاعتبار المعلومات الكمية والنوعية المستقبلية المعقولة والمدعومة. إن التقديرات المستخدمة من قبل إدارة المصرف المتعلقة بالتغيير المهم والجوهري في مخاطر الائتمان والتي تؤدي إلى تغيير التصنيف ضمن المراحل الثلاث الأولى والثانية والثالثة موضحة بشكل مفصل ضمن الإيضاح رقم (38).

التخلف عن السداد:

يُعتبر تعريف التخلف عن السداد أمراً في غاية الأهمية عند تحديد الخسارة الائتمانية المتوقعة، يستخدم تعريف التخلف عن السداد في قياس قيمة الخسارة الائتمانية المتوقعة وفي تحديد ما إذا كان مخصص الخسارة يستند إلى الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً أو لمدى الحياة، لأن التخلف عن السداد هو أحد مكونات نسبة احتمال التعتثر (Probability of Default)؛ التي تؤثر على كل من قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وتحديد الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان.

تعديل واستبعاد الموجودات المالية:

يحدث التعديل في الموجودات المالية عند إعادة التفاوض على الشروط التعاقدية التي تحكم التدفقات النقدية للموجودات المالية أو تُعدّل بطريقة أخرى بين الاعتراف الأولي واستحقاق الأصل المالي. يؤثر التعديل على مبلغ و/أو توقيت التدفقات النقدية التعاقدية سواء على الفور أو في تاريخ مستقبلي. بالإضافة لذلك، سيشكل إدخال أو تعديل المواثيق القائمة لقرض قائم تعديلاً حتى إذا لم تؤثر هذه المواثيق الجديدة أو المعدلة بعد على التدفقات النقدية على الفور ولكنها قد تؤثر على التدفقات النقدية اعتماداً على ما إذا كان الميثاق مستوفياً أم لا (على سبيل المثال التغير في زيادة معدل الفائدة الذي ينشأ عندما يتم خرق المواثيق).

عند تعديل الموجودات المالية، يقيّم المصرف ما إذا كان هذا التعديل يؤدي إلى إلغاء الاعتراف. ووفقاً لسياسة المصرف، يؤدي التعديل إلى عدم الاعتراف عندما ينتج عنه اختلاف كبير في الشروط.

يلغي المصرف الاعتراف بالأصل المالي فقط عندما تنتهي صلاحية الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية للأصل (بما في ذلك انتهاء الصلاحية الناتجة عن التعديل مع شروط مختلفة إلى حد كبير)، أو عندما يحول الأصل المالي وكافة مخاطر ومزايا ملكية الأصل إلى كيان آخر. إذا لم يحول المصرف أو تحتفظ بكافة مخاطر ومزايا الملكية بشكل جوهري واستمرت في السيطرة على الموجودات المحولة، فإن المصرف يعترف بحصتها المحتفظ بها في الأصل والالتزام المرتبط بالمبالغ التي قد يضطر لدفعها، إذا احتفظ المصرف بكافة مخاطر ومزايا ملكية الأصل المالي المحول، فإن المصرف يستمر في الاعتراف بالأصل المالي ويقر أيضاً باقتراض مضمون للعائدات المستلمة.

عند إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية بالكامل، فإنه يُعترف بالفرق بين القيمة الدفترية للموجودات ومجموع الاعتبار المستلم والمدين والأرباح/الخسائر المتراكمة التي تم إثباتها في الدخل الشامل الآخر وتراكمت في حقوق الملكية في الربح أو الخسارة، باستثناء الاستثمار في الأسهم المحددة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (FVTOCI)، حيث لا تصنف الأرباح/الخسائر المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر إلى الربح أو الخسارة.

مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة:

يتطلب من إدارة المصرف استخدام اجتهادات وتقديرات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها وتقدير مخاطر الزيادة الهامة في مخاطرة الائتمان للموجودات المالية بعد الاعتراف الأولي بها ومعلومات القياس المستقبلية لخسائر الائتمان المتوقعة. إن أهم السياسات والتقديرات المستخدمة من قبل إدارة المصرف مفصلة ضمن الإيضاح رقم (36).

هـ. الموجودات الثابتة:

جرى إظهار الموجودات الثابتة، على أساس سعر التكلفة التاريخية بالليرات السورية بعد تنزيل الاستهلاكات المتراكمة ومؤونة التذني في القيمة إن وجدت. يجري استهلاك الموجودات الثابتة، باستثناء الأرض والدفعات المسبقة على نفقات رأسمالية، بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية باعتماد المعدلات السنوية التالية:

%	
2	أراضي ومباني
10	تحسينات على المباني
15	معدات وأثاث ووسائل النقل
10	أجهزة الحاسب الآلي

يمثل الربح أو الخسارة من التفرغ عن أصل من الموجودات الثابتة الفرق بين عائدات التفرغ والقيمة الدفترية للأصل، يتم قيد الربح والخسارة في بيان الدخل. في نهاية كل عام يتم مراجعة طريقة احتساب الاستهلاك وطول مدة الخدمة المقدرة ويتم تسجيل أي تغيير في التقديرات بأثر مستقبلي.

و. الموجودات الثابتة غير المادية:

تظهر الموجودات الثابتة غير المادية على أساس سعر التكلفة التاريخية بالليرات السورية بعد تنزيل الإطفاء المتراكم ومؤونة التذني في القيمة إن وجدت. بالنسبة للموجودات الثابتة غير المادية التي عمرها الزمني غير محدد، يتم مراجعة التذني في قيمتها في تاريخ البيانات المالية ويتم تسجيل أي تذني في قيمتها في بيان الدخل. يجري إطفاء الموجودات الثابتة غير المادية على مدى الأعمار الإنتاجية كما يلي:
برامج المعلوماتية 5 سنوات (20%).

ز. الموجودات والمطلوبات التي تظهر بالكلفة:

تقوم الإدارة بمراجعة الموجودات والمطلوبات التي تظهر بالكلفة بشكل دوري لغايات تقدير أي تذني في قيمتها ويتم قيد خسارة التذني في قائمة الدخل للسنة.

ح. الانخفاض في قيمة الموجودات الثابتة المادية وغير المادية:

في تاريخ كل بيان وضع مالي، يقوم المصرف بمراجعة القيم الدفترية لأصوله المادية وغير المادية لتحديد فيما إذا كان يوجد أي مؤشر بأن تلك الأصول قد أصابها خسارة تذني في قيمتها، إن وجد هكذا مؤشر، يتم تقدير القيمة الإسترادية للأصل لتحديد مدى خسارة تذني القيمة (إن وجدت).

القيمة الإسترادية هي القيمة الأعلى ما بين القيمة العادلة ناقص كلفة البيع والقيمة الاستعمالية، عند تحديد القيمة الاستعمالية، يتم حسم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى قيمتها الحالية باستعمال نسبة حسم قبل الضريبة تعكس تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر الملازمة للأصل الذي لم يتم بشأنه تعديل تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية.

إذا كان تقدير القيمة الإسترادية للأصل أقل من قيمته الدفترية، يتم إنقاص القيمة الدفترية للأصل لتوازي القيمة الإسترادية، تقيد خسارة تذني القيمة حالاً في الأرباح أو الخسائر، إلا إذا كان الأصل المختص مسجل دفترياً بقيمة إعادة التقييم، وفي هذه الحالة تعامل خسارة تذني القيمة كتخفيض لوفر إعادة التقييم.

في حال أن خسارة تذني القيمة انعكست لاحقاً، يتم زيادة القيمة الدفترية للأصل إلى أن تصل إلى التقدير المعدّل لقيمتها الإسترادية، لكن بحيث أن القيمة الدفترية بعد الزيادة لا تفوق القيمة الدفترية التي كان يمكن أن تحدد فيما لو لم يتم قيد خسارة تذني القيمة للأصل في سنوات سابقة، يتم قيد عكس خسارة تذني القيمة حالاً في الأرباح أو الخسائر، إلا إذا كان الأصل المختص مسجل دفترياً بقيمة إعادة التقييم، وفي هذه الحالة يعامل عكس خسارة تذني القيمة كزيادة لوفر إعادة التقييم.

ط. المؤونات:

يتم تكوين المؤونة عندما يكون هنالك التزام حالي على المصرف (قانوني أو استنتاجي) ناتج عن حدث حصل في الماضي، ومن المحتمل تسديد الالتزام ويمكن تقدير مبلغ الالتزام بشكل موثوق به. تمثل المؤونة المكونة أفضل تقدير للمبلغ المتوقع لتسديد الالتزام المالي بتاريخ بيان الوضع المالي، مع الأخذ بعين الاعتبار المخاطر وعدم اليقين المحيطين بهذا الالتزام. عندما تحدد المؤونة بالاستناد إلى التدفقات النقدية المرتقبة لتسديد الالتزام، فإن قيمتها الدفترية تمثل القيمة الحالية لهذه التدفقات النقدية.

ي. اشتراكات مؤسسة التأمينات الاجتماعية وتعويض نهاية الخدمة:

إن المصرف مسجل في مؤسسة التأمينات الاجتماعية في الجمهورية العربية السورية ويسدد بشكل منتظم التأمينات عن موظفيه إلى المؤسسة، تمثل هذه المساهمات اتفاق المصرف مع موظفيه حول تعويض نهاية الخدمة وبالتالي سوف يحصل الموظفون على هذا التعويض من مؤسسة التأمينات الاجتماعية. ليس على المصرف أية التزامات أخرى تجاه موظفيه فيما يتعلق بتعويض نهاية الخدمة. إلا في حالات استثنائية يتم تقديرها من قبل الإدارة التنفيذية وبموافقة مجلس الإدارة.

ك. الاعتراف بالإيراد وتحقق المصروف:

يتم الاعتراف بإيرادات ومصاريف الفوائد على أساس الاستحقاق الزمني بالاستناد إلى الأصل ونسبة الفائدة المطبقة باستثناء الفوائد على القروض والتسليفات الظاهرة على الأساس النقدي بحيث يتم قيد إيرادات الفوائد عند تحققها الفعلي. يتم الاعتراف بالإيرادات الناتجة عن الخدمات المصرفية عند تحققها بموجب العقود. تتحقق أنصبة الأرباح من الاستثمارات عندما يصبح للمصرف الحق باستلام المبالغ العائدة لها.

ل. القروض والتسليفات:

القروض والتسليفات هي موجودات مالية غير مشقة ذات دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد وغير مدرجة في سوق مالي ناشط، تظهر القروض والتسليفات على أساس الكلفة المعدلة بعد تنزيل الفائدة غير المحققة وبعد مؤونة الخسائر الائتمانية المتوقعة حيث ينطبق. تسجل الديون الرديئة والمشكوك بتحصيلها على الأساس النقدي وذلك لوجود شكوك واحتمال بعدم تحصيل قيمتها الأصلية و/أو فائدتها.

م. كفالات مالية مصرفية:

إن عقود الكفالات المالية المصرفية هي عقود توجب على المصرف إجراء دفعات محددة لتعويض الحامل عن خسارة ترتبت لأن مديناً معيناً عجز عن إجراء دفعة مستحقة بموجب شروط أداة دين، يمكن لهذه العقود أن تأخذ عدة أشكال قانونية للمقاضاة (كفالات، كتب اعتماد، عقود ضمان ائتماني). تُقيد مطلوبات الكفالات المالية المصرفية أولاً على أساس قيمتها العادلة، ولاحقاً تُحمل في الدفاتر على أساس القيمة الأعلى ما بين هذه القيمة المعدلة والقيمة الحالية للدفعة المتوقعة (عندما يصبح من المحتمل إجراء دفعة من جراء الكفالة). تُدرج الكفالات المالية المصرفية ضمن حسابات التسوية (في الموجودات) وفي المطلوبات.

ن. التوزيعات النقدية للأسهم:

يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح عن الأسهم العادية كالنظام ويتم تنزيلها من حقوق الملكية عند الموافقة عليها من قبل مساهمي المصرف. كما يتم الإفصاح عن توزيعات الأرباح الموافق عليها بعد تاريخ بيان الوضع المالي.

س. المشتقات المالية ومحاسبة التحوط:

يقوم المصرف باستخدام المشتقات المالية لإدارة مخاطر أسعار الفائدة، العملات الأجنبية، والمخاطر الائتمانية متضمنةً تلك الناشئة عن العمليات المتوقعة المستقبلية.

في بداية إنشاء علاقة التحوط يقوم المصرف بتوثيق العلاقة بين البند المتحوط له وأداة التحوط، وتتضمن عملية التوثيق، طبيعة المخاطر المتحوط لها، وأهداف واستراتيجيات التحوط.

كذلك عند بداية التحوط يتم قياس علاقة التحوط للتأكد من أن أداة التحوط يتوقع لها أن تكون عالية الفعالية في تعويض مخاطر البند المتحوط له. ويتم قياس فعالية التحوط بشكل ربعي.

يتم اعتبار التحوط عالي الفعالية إذا كان التغير في القيمة العادلة أو بالتدفقات النقدية المتعلقة بالمخاطر المتحوط لها خلال السنة التي حددت لها أداة التحوط من المتوقع أن يعمل على تعويض الخسارة في البند المتحوط له بالمدى (80%-125%).

في الحالات التي يكون البند المتحوط له عبارة عن عملية مستقبلية متوقعة (Forecast Transaction) يقوم المصرف بقياس فيما إذا تحقق الحدث مستقبلاً عالي الاحتمالية.

لأغراض محاسبة التحوط تظهر المشتقات المالية بالقيمة العادلة، ويتم تصنيف التحوط كما يلي:

التحوط للقيمة العادلة (Fair Value Hedge):

هو التحوط لمخاطر التغير في القيمة العادلة لموجودات ومطلوبات المصرف، يتم الاعتراف بالتغير في القيمة العادلة لأداة التحوط في بيان الدخل ربحاً كان أم خسارة.

أما التغير في القيمة العادلة للبند المتحوط له والذي يعزى إلى المخاطر المتحوط لها، تعدل به القيمة الدفترية للبند المتحوط له ويعترف بالتغير في بيان الدخل.

التحوط للتدفقات النقدية (Cash Flow Hedge):

هو التحوط لمخاطر تغيرات التدفقات النقدية لموجودات ومطلوبات المصرف الحالية والمتوقعة (عملية مستقبلية متوقعة).

عندما تتحقق شروط محاسبة التحوط على تحوط التدفقات النقدية فإنه يتم الاعتراف بالربح أو الخسارة المتعلق بالجزء الفعال من أداة التحوط مباشرة ضمن حقوق الملكية ويتم تحويله لبيان الدخل في السنة التي يؤثر بها إجراء التحوط على بيان الدخل. أما الجزء غير الفعال فيتم تسجيله في بيان الدخل.

التحوط لصافي الاستثمار في وحدات أجنبية:

هو التحوط لمخاطر التغيرات في قيمة صافي الاستثمار في وحدات أجنبية.

عندما تتحقق شروط محاسبة التحوط على تحوط التدفقات النقدية فإنه يتم الاعتراف بالربح أو الخسارة المتعلق بالجزء الفعال من أداة التحوط مباشرة ضمن حقوق الملكية ويتم تحويله لبيان الدخل عند بيع الاستثمار في وحدات أجنبية. أما الجزء غير الفعال فيتم تسجيله في بيان الدخل.

ع. تحقق الإيرادات والأعباء:

تقيد إيرادات وأعباء الفوائد على أساس الاستحقاق، مع الأخذ بالحسبان رصيد الأصل والنسبة المطبقة، باستثناء القروض والتسليفات المصنفة دون العادية ومشكوك بتحصيلها والرديئة التي يتم الاعتراف بعائداتها فقط عند تحقق استردادها. تتضمن إيرادات وأعباء الفوائد إطفاء الحسومات والعلاوات.

إن إيرادات وأعباء الرسوم والعمولات التي تشكل جزءاً أساسياً من نسبة الفائدة الفعلية على موجودات مالية أو مطلوبات مالية (مثل العمولات والرسوم المكتسبة على القروض) يتم إدراجها ضمن إيرادات وأعباء الفوائد.

تقيد إيرادات الرسوم والعمولات الأخرى عند تنفيذ الخدمات المعنية.

تتضمن إيرادات وأعباء الفوائد الظاهرة في بيان الدخل ما يلي:

- فوائد على موجودات ومطلوبات مالية بالكلفة المطفأة.

- فوائد على استثمارات في أوراق مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

- التغيرات في القيمة العادلة لمشتقات مقبولة، بما فيها عدم فعالية التحوط، والبنود المتحوط لها المتعلقة بها عندما تكون مخاطر نسبة الفائدة هي المخاطر المتحوط لها.

يتم إظهار إيرادات الفوائد على الموجودات المالية المحددة على أساس القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وإيرادات الفوائد على محفظة المتاجرة بشكل منفصل ضمن بيان الدخل.

تتضمن صافي الإيرادات الأخرى من الموجودات المالية المحددة على أساس القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر غير تلك المحتفظ بها للمتاجرة ما يلي:

- إيرادات أنصبة الأرباح.

- أرباح / خسائر محققة وغير محققة.

- فروقات الصرف.

يتم الاعتراف بإيراد أنصبة الأرباح عند نشوء الحق باستلام الدفعة. يتم قيد أنصبة الأرباح على الأوراق المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ضمن الإيرادات الأخرى.

ف. حسابات ائتمانية:

تعقد جميع الحسابات الائتمانية على أسس غير تقديرية وتنتمي المخاطر والمكافآت ذات الصلة إلى أصحاب الحسابات، بناءً عليه، تتعكس هذه الحسابات خارج بيان الوضع المالي.

ص. حصة السهم من الأرباح:

يعرض المصرف معلومات حول حصة السهم من الأرباح الأساسية وحصة السهم من الأرباح المخفضة بالنسبة لأسهمه العادية، يتم احتساب حصة السهم من الأرباح الأساسية بتقسيم صافي الربح أو الخسارة للفترة العائد لحملة الأسهم العادية للمصرف على المعدل الموزون لعدد الأسهم العادية المتداولة خلال السنة، يتم احتساب حصة السهم من الأرباح المخفضة عبر تعديل الربح أو الخسارة العائد لحملة الأسهم العادية والمعدل الموزون لعدد الأسهم العادية المتداولة بجميع تأثيرات التخفيضات المحتملة على الأسهم العادية، حسبما ينطبق.

ق. ضريبة الدخل:

تمثل مصاريف الضرائب مبالغ الضرائب المستحقة والضرائب المؤجلة.

يحتسب المصرف مؤونة ضريبة الدخل وفقاً لأحكام القانون 28 تاريخ 16 نيسان 2001، والذي حدد الضريبة بمعدل 25% من صافي الأرباح الخاضعة للضريبة، بالإضافة إلى المساهمة الوطنية لإعادة الإعمار بمعدل 10% من قيمة الضريبة.

تختلف الأرباح الخاضعة للضريبة عن الأرباح الصافية الواردة في بيان الدخل بسبب استبعاد المبالغ غير الخاضعة للضريبة وإضافة المبالغ غير الجائز تنزيلها من الوعاء الضريبي.

إن الضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقعة دفعها أو استردادها نتيجة الفروقات الزمنية المؤقتة بين قيمة الموجودات أو المطلوبات في البيانات المالية والقيمة التي يتم احتساب الربح الضريبي على أساسها، وتحتسب الضرائب المؤجلة وفقاً للنسب الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند تسوية الالتزام الضريبي أو تحقيق الموجودات الضريبية المؤجلة.

يتم الاعتراف بالمطلوبات الضريبية المؤجلة للفروقات الزمنية التي سينتج عنها مبالغ سوف تدخل في احتساب الربح الضريبي مستقبلاً، بينما يتم الاعتراف بالموجودات الضريبية المؤجلة للفروقات الزمنية التي سينتج عنها مبالغ سوف تنزل مستقبلاً عند احتساب الربح الضريبي.

يتم مراجعة رصيد الموجودات الضريبية المؤجلة في تاريخ البيانات المالية ويتم تخفيضها في حالة توقع عدم إمكانية الاستفادة من تلك الموجودات الضريبية جزئياً أو كلياً.

يحتسب المصرف مؤونة ضريبة ربح رؤوس الأموال المتداولة على إيرادات المصرف المتحققة خارج أراضي الجمهورية العربية السورية وفقاً لقانون ضريبة الدخل رقم 24/ لعام 2003 والقرار رقم 1238/3 الصادر عن وزارة المالية بتاريخ 29 نيسان 2019، والذي حدد الضريبة بمعدل 7.5% من إجمالي الإيرادات في الخارج بالإضافة إلى المساهمة الوطنية لإعادة الإعمار بمعدل 10% من قيمة الضريبة ورسم الإدارة المحلية بمعدل 10% من قيمة الضريبة.

بموجب أحكام المادة رقم 24 من المرسوم التشريعي رقم 30/ الصادر بتاريخ 28 آب 2023 والقرار رقم 1858/ق. الصادر بتاريخ 5 تشرين الأول 2023 المتضمن التعليمات التنفيذية للمرسوم السابق، تم تعديل معدل ضريبة دخل ربح رؤوس الأموال المتداولة من نسبة 7.5% إلى نسبة 10% من إجمالي الإيرادات في الخارج ابتداءً من 1 تشرين الأول 2023 بالإضافة إلى المساهمة الوطنية لإعادة الإعمار بمعدل 10% من قيمة الضريبة ورسم الإدارة المحلية بمعدل 10% من قيمة الضريبة.

ر. النقد وما يوازي النقد:

هو النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر (استحقاقاتها الأصلية ثلاثة أشهر فأقل)، وتتضمن: النقد والأرصدة لدى بنوك مركزية والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية، وتنزل ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر (استحقاقاتها الأصلية ثلاثة أشهر فأقل).

ش. معلومات القطاعات:

قطاع العمل يمثل مجموعة من الموجودات والعمليات التي تشترك معاً في تقديم منتجات أو خدمات خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات أعمال أخرى.

القطاع الجغرافي الذي يرتبط في تقديم منتجات أو خدمات في بيئة اقتصادية محددة خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات تعمل في بيئات اقتصادية أخرى.

4. أحكام محاسبية مهمة ومصادر أساسية للتقديرات والافتراضات

في سياق تطبيق السياسات المحاسبية، على إدارة المصرف أن تستعمل تقديرات وافتراضات متعلقة بالقيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات غير المتوفرة من مصادر أخرى. تعتمد هذه التقديرات والافتراضات المتعلقة بها على عامل الخبرة وعلى عوامل أخرى تعتبر ذات صلة. وقد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات والافتراضات.

تتم مراجعة التقديرات والافتراضات بشكل دوري. يتم إجراء القيود الناتجة عن تعديل التقديرات المحاسبية في السنة المالية التي يحصل فيها تعديل التقدير وذلك إذا كانت هذه المراجعة تؤثر حصرياً على هذه السنة، أو في سنة المراجعة وسنوات لاحقة إذا كانت المراجعة تؤثر على السنة الحالية والسنوات اللاحقة.

المصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة

فيما يلي التقديرات الرئيسية التي استخدمتها الإدارة في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمصرف والتي لها التأثير الأكثر أهمية على المبالغ المعترف بها في القوائم المالية:

تحديد العدد والوزن النسبي لسيناريوهات النظرة المستقبلية لكل من أنواع المنتجات/ السوق وتحديد المعلومات المستقبلية ذات الصلة بكل سيناريو

عند قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة، يستخدم المصرف معلومات مستقبلية معقولة ومدعومة تستند إلى افتراضات الحركة المستقبلية لمختلف المحركات الاقتصادية وكيف تأثر هذه المحركات على بعضها البعض.

احتمالية التعثر

تشكل احتمالية التعثر مدخلاً رئيسياً في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، وتعتبر احتمالية التعثر تقديراً لاحتمالية التعثر عن السداد على مدى فترة زمنية معينة، والتي تشمل احتساب البيانات التاريخية والافتراضات والتوقعات المتعلقة بالظروف المستقبلية.

الخسارة بافتراض التعثر

تعتبر الخسائر بافتراض التعثر تقدير للخسارة الناتجة عن التعثر في السداد، وهي تستند إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وتلك التي يتوقع الممول تحصيلها، مع الأخذ في الاعتبار التدفقات النقدية في الضمانات الإضافية والتعديلات الائتمانية المتكاملة.

قياس القيمة العادلة وإجراءات التقييم

عند تقدير القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية يستخدم المصرف بيانات السوق المتاحة القابلة للملاحظة، وفي حال عدم وجود مدخلات المستوى الأول، يجري المصرف التقييمات بالاستعانة بنماذج تقييم مناسبة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية.

تحديد القيمة العادلة

إن تحديد القيمة العادلة لموجودات مالية ليس لها سعر سوق يمكن لحظه يتطلب استعمال تقنيات تقييم كما هو مذكور في الإيضاح 3 (د)، وبالنسبة للأدوات المالية المتداولة بشكل غير متكرر وأسعارها قليلة الشفافية، فإن القيمة العادلة تكون أقل موضوعية، وتتطلب درجات متفاوتة من الأحكام تعتمد على السيولة، التركيز، عوامل سوق غير أكيدة، افتراضات تسعير، ومخاطر أخرى تؤثر على الأداة المعنية.

تدني قيمة الموجودات وتكوين المؤونات اللازمة

في ظل الظروف الراهنة التي تمر بها الجمهورية العربية السورية، قامت الإدارة بتقدير القيمة الاستردادية للأصول. باعتقاد الإدارة، لا توجد مؤشرات لتكوين مؤونات تدني إضافية.

مبدأ الاستمرارية

قامت الإدارة بتقييم مدى قدرة المصرف على الاستمرار في العمل على أساس مبدأ الاستمرارية وذلك حسب متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 1. اعتمدت الإدارة بتقييمها على مجموعة من المؤشرات المالية والتشغيلية. تعتقد الإدارة أنه وبالرغم من حالة عدم الاستقرار التي تمر بها الجمهورية العربية السورية وحالة عدم اليقين المستقبلية، فإن المصرف يمتلك الموارد الكافية للاستمرار بالعمل في المدى المستقبلي المنظور، بناءً عليه فقد تم إعداد القوائم المالية على أساس مبدأ الاستمرارية.

5. نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية

يتكون هذا البند مما يلي:

كما في 31 كانون الأول		
2022	2023	
ل.س.	ل.س.	
10,387,903,001	26,859,878,714	نقد في الخزينة
		أرصدة لدى مصرف سورية المركزي
52,455,757,675	385,792,048,495	حسابات جارية وتحت الطلب
16,840,975,257	43,933,667,361	ودائع لأجل
6,060,552,122	18,818,874,055	احتياطي نقدي إلزامي
85,745,188,055	475,404,468,625	
(390,164,561)	(1,092,948,702)	مخصص خسائر ائتمانية متوقعة
85,355,023,494	474,311,519,923	

وفقاً لقوانين وأنظمة المصارف، على المصرف الاحتفاظ باحتياطي إلزامي لدى مصرف سورية المركزي على شكل ودائع دون فوائد، ودائع تحت الطلب، ودائع توفير وودائع لأجل باستثناء ودائع الادخار السكني، وذلك بالاستناد إلى قرار مجلس النقد والتسليف رقم 7 الصادر بتاريخ 21 كانون الثاني 2020 الذي حدد بموجب الاحتياطي الإلزامي على الودائع بنسبة 5% من متوسط ودائع العملاء (مجموع الودائع تحت الطلب، وودائع التوفير والودائع لأجل باستثناء ودائع الادخار السكني).

إن هذا الاحتياطي إلزامي ولا يتم استعماله خلال أنشطة المصرف التشغيلية.

فيما يلي الحركة على أرصدة لدى بنوك مركزية خلال السنة:

كما في 31 كانون الأول 2023				
المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	
75,357,285,054	-	-	75,357,285,054	الرصيد كما في بداية السنة
172,253,046,894	-	-	172,253,046,894	زيادة ناتجة عن التغير في أرصدة لدى مصرف سورية المركزي
32,310,840,150	-	-	32,310,840,150	الأرصدة الجديدة خلال السنة
(39,473,337,347)	-	-	(39,473,337,347)	الأرصدة المسددة خلال السنة
208,096,755,160	-	-	208,096,755,160	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
448,544,589,911	-	-	448,544,589,911	الرصيد كما في نهاية السنة

كما في 31 كانون الأول 2022				
المجموعة	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
الرصيد كما في بداية السنة	104,693,898,969	-	-	104,693,898,969
نقص ناتج عن التغير في أرصدة لدى مصرف سورية المركزي	(39,161,409,924)	-	-	(39,161,409,924)
الأرصدة الجديدة خلال السنة	18,409,690,320	-	-	18,409,690,320
الأرصدة المسددة خلال السنة	(21,797,524,256)	-	-	(21,797,524,256)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	13,212,629,945	-	-	13,212,629,945
الرصيد كما في نهاية السنة	75,357,285,054	-	-	75,357,285,054

فيما يلي الحركة على مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة خلال السنة:

كما في 31 كانون الأول 2023				
المجموعة	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
الرصيد كما في بداية السنة	390,164,561	-	-	390,164,561
نقص ناتج عن التغير في أرصدة لدى مصرف سورية المركزي	(24,224,634)	-	-	(24,224,634)
الأرصدة الجديدة خلال السنة	655,857,982	-	-	655,857,982
الأرصدة المسددة خلال السنة	(818,838,738)	-	-	(818,838,738)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	889,989,531	-	-	889,989,531
الرصيد كما في نهاية السنة	1,092,948,702	-	-	1,092,948,702

كما في 31 كانون الأول 2022				
المجموعة	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
الرصيد كما في بداية السنة	408,586,204	-	-	408,586,204
نقص ناتج عن التغير في أرصدة لدى مصرف سورية المركزي	(91,514,718)	-	-	(91,514,718)
الأرصدة الجديدة خلال السنة	224,651,081	-	-	224,651,081
الأرصدة المسددة خلال السنة	(23,0735,093)	-	-	(23,0735,093)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	79,177,087	-	-	79,177,087
الرصيد كما في نهاية السنة	390,164,561	-	-	390,164,561

6. أرصدة لدى مصارف

يتكون هذا البند مما يلي:

كما في 31 كانون الأول 2023			
مصارف محلية	مصارف خارجية	المجموع	
ل.س.	ل.س.	ل.س.	
حسابات جارية وتحت الطلب	2,644,726,054	76,570,723,966	79,215,450,020
ودائع استحقاقها الأصلي 3 أشهر أو أقل	3,000,000,000	276,759,867,898	279,759,867,898
مخصص خسائر ائتمانية متوقعة	(22,500,007)	(53,912,182,416)	(53,934,682,423)
	5,622,226,047	299,418,409,448	305,040,635,495

كما في 31 كانون الأول 2022

المجموع	مصارف خارجية	مصارف محلية	
ل.س.	ل.س.	ل.س.	
20,166,605,040	19,400,565,058	766,039,982	حسابات جارية وتحت الطلب
65,424,799,745	65,424,799,745	-	ودائع استحقاقها الأصلي 3 أشهر أو أقل
(12,935,927,354)	(12,934,121,415)	(1,805,939)	مخصص خسائر ائتمانية متوقعة
<u>72,655,477,431</u>	<u>71,891,243,388</u>	<u>764,234,043</u>	

بلغت الأرصدة التي لا تتقاضى فوائد مبلغ 79,212,606,296 ل.س كما في 31 كانون الأول 2023 (مقابل 20,166,167,829 ل.س كما في 31 كانون الأول 2022).

فيما يلي الحركة على أرصدة لدى المصارف خلال السنة:

كما في 31 كانون الأول 2023

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	
85,591,404,785	15,359,653,591	-	70,231,751,194	الرصيد كما في بداية السنة
(20,208,966,326)	(22,314,792,214)	-	2,105,825,888	زيادة/(نقص) ناتج عن التغير في أرصدة لدى المصارف
722,783,614,330	21,429,588,461	-	701,354,025,869	الأرصدة الجديدة خلال السنة
(683,175,174,587)	(12,277,721,990)	-	(670,897,452,597)	الأرصدة المسددة خلال السنة
<u>253,984,439,716</u>	<u>59,717,257,409</u>	-	<u>194,267,182,307</u>	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
<u>358,975,317,918</u>	<u>61,913,985,257</u>	-	<u>297,061,332,661</u>	الرصيد كما في نهاية السنة

قام المصرف خلال شهر تموز بعملية نقل جزء من أرصدته الموظفة في لبنان إلى فرنسا، وذلك بعد الحصول على كافة الموافقات المطلوبة أصولاً، بما فيها موافقة مجلس النقد والتسليف التي صدرت بموجب قراره رقم 208/م ن لعام 2022 بتاريخ 3 تموز 2022.

وفقاً لقرار مجلس النقد والتسليف رقم 15/م ن بتاريخ 22 شباط 2022، قام المصرف بتصنيف التعرضات الائتمانية المباشرة لدى المصارف في دولة لبنان ضمن المرحلة الثالثة.

كما في 31 كانون الأول 2022

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	
33,443,889,564	19,097,962,538	-	14,345,927,026	الرصيد كما في بداية السنة
(14,848,866,727)	(6,275,325,120)	-	(8,573,541,607)	نقص ناتج عن التغير في أرصدة لدى المصارف
67,400,324,482	699,737	-	67,399,624,745	الأرصدة الجديدة خلال السنة
(3,979,848,254)	(30,198,254)	-	(3,949,650,000)	الأرصدة المسددة خلال السنة
<u>3,575,905,720</u>	<u>2,566,514,690</u>	-	<u>1,009,391,030</u>	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
<u>85,591,404,785</u>	<u>15,359,653,591</u>	-	<u>70,231,751,194</u>	الرصيد كما في نهاية السنة

فيما يلي الحركة على مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة خلال السنة:

كما في 31 كانون الأول 2023				
المجموعة	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
الرصيد كما في بداية السنة	1,067,753,402	-	11,868,173,952	12,935,927,354
زيادة/(نقص) ناتج عن التغير في أرصدة لدى المصارف	64,010,835	-	(3,071,593,780)	(3,007,582,945)
الأرصدة الجديدة خلال السنة	10,713,263,631	-	12,423,034,474	23,136,298,105
الأرصدة المسددة خلال السنة	(10,754,998,093)	-	(9,348,625,055)	(20,103,623,148)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	3,366,923,246	-	37,606,739,811	40,973,663,057
الرصيد كما في نهاية السنة	4,456,953,021	-	49,477,729,402	53,934,682,423

كما في 31 كانون الأول 2022				
المجموعة	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
الرصيد كما في بداية السنة	16,652,350	-	410,037,254	426,689,604
زيادة ناتج عن التغير في أرصدة لدى المصارف	28,292,956	-	9,515,474,444	9,543,767,400
الأرصدة الجديدة خلال السنة	2,050,322,077	-	-	2,050,322,077
الأرصدة المسددة خلال السنة	(1,019,109,936)	-	(6,732,681)	(1,025,842,617)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	(8,404,045)	-	1,949,394,935	1,940,990,890
الرصيد كما في نهاية السنة	1,067,753,402	-	11,868,173,952	12,935,927,354

7. إيداعات لدى مصارف

يتكون هذا البند مما يلي:

كما في 31 كانون الأول 2023			
مصارف محلية	مصارف خارجية	المجموع	
ل.س.	ل.س.	ل.س.	
-	8,228,110,000	8,228,110,000	ودائع لأجل (استحقاقها الأصلي أكثر من 3 أشهر)
-	(131,031,710)	(131,031,710)	مخصص خسائر ائتمانية متوقعة
-	8,097,078,290	8,097,078,290	

كما في 31 كانون الأول 2022			
مصارف محلية	مصارف خارجية	المجموع	
ل.س.	ل.س.	ل.س.	
4,011,985,001	-	4,011,985,001	ودائع لأجل (استحقاقها الأصلي أكثر من 3 أشهر)
(121,333,876)	-	(121,333,876)	مخصص خسائر ائتمانية متوقعة
3,890,651,125	-	3,890,651,125	

فيما يلي الحركة على إيداعات لدى المصارف خلال السنة:

كما في 31 كانون الأول 2023				
المجموع	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
الرصيد كما في بداية السنة	4,011,985,001	-	-	4,011,985,001
نقص ناتج عن التغير في أرصدة لدى المصارف	(7,525,468,001)	-	-	(7,525,468,001)
الإيداعات الجديدة خلال السنة	63,310,406,324	-	-	63,310,406,324
الإيداعات المسددة خلال السنة	(57,057,121,324)	-	-	(57,057,121,324)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	5,488,308,000	-	-	5,488,308,000
الرصيد كما في نهاية السنة	8,228,110,000	-	-	8,228,110,000

كما في 31 كانون الأول 2022				
المجموع	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
الرصيد كما في بداية السنة	2,345,360,005	-	-	48,282,304,000
الإيداعات الجديدة خلال السنة	132,420,194,969	-	-	132,138,482,495
الإيداعات المسددة خلال السنة	(135,327,364,476)	-	-	(185,857,124,476)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	4,573,794,503	-	-	9,448,322,982
الرصيد كما في نهاية السنة	4,011,985,001	-	-	4,011,985,001

فيما يلي الحركة على مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة خلال السنة:

كما في 31 كانون الأول 2023				
المجموع	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
الرصيد كما في بداية السنة	121,333,876	-	-	121,333,876
نقص ناتج عن التغير في إيداعات لدى المصارف	(100,274,866)	-	-	(100,274,866)
الإيداعات الجديدة خلال السنة	620,444,299	-	-	620,444,299
الإيداعات المسددة خلال السنة	(601,403,170)	-	-	(601,403,170)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	90,931,571	-	-	90,931,571
الرصيد كما في نهاية السنة	131,031,710	-	-	131,031,710

كما في 31 كانون الأول 2022				
المجموع	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
الرصيد كما في بداية السنة	17,639,073	-	-	10,151,259,101
زيادة ناتجة عن التغير في إيداعات لدى المصارف	40,170,983	-	-	242,364,375
الإيداعات الجديدة خلال السنة	63,060,294	-	-	4,940,938,616
الإيداعات المسددة خلال السنة	(12,073,144)	-	-	(15,434,981,881)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	12,536,670	-	-	221,753,665
الرصيد كما في نهاية السنة	121,333,876	-	-	121,333,876

8. صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة

يتكون هذا البند مما يلي:

كما في 31 كانون الأول		
2022	2023	
ل.س.	ل.س.	الشركات الكبرى
4,318,326,759	23,640,665,584	حسابات جارية مدينة
36,206,160,780	75,798,262,445	قروض وسلف
40,524,487,539	99,438,928,029	
		الشركات الصغيرة والمتوسطة
21,745,363	28,237	حسابات جارية مدينة
21,745,363	28,237	
		الأفراد
28,410,489	180,371,755	حسابات جارية مدينة
345,730,755	377,318,955	قروض وسلف
374,141,244	557,690,710	
		القروض العقارية
981,086,868	1,234,799,735	قروض وسلف
981,086,868	1,234,799,735	
41,901,461,014	101,231,446,711	إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة
(2,647,969,348)	(7,222,892,957)	مخصص خسائر ائتمانية متوقعة
(3,910,797,346)	(11,487,522,713)	فوائد معلقة (محفوظة)
35,342,694,320	82,521,031,041	صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة

بلغت التسهيلات الائتمانية المباشرة غير المنتجة 18,604,268,281 ل.س كما في 31 كانون الأول 2023 أي ما نسبته 18.38% من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة (مقابل 6,458,062,467 ل.س كما في 31 كانون الأول 2022 أي ما نسبته 15.41% من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة).

بلغت التسهيلات الائتمانية المباشرة غير المنتجة بعد تنزيل الفوائد المعلقة 7,116,745,568 ل.س كما في 31 كانون الأول 2023 أي ما نسبته 7.93% من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد المعلقة (مقابل 2,547,265,121 ل.س كما في 31 كانون الأول 2022 أي ما نسبته 6.7% من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد المعلقة).

بلغت التسهيلات الائتمانية غير العاملة 6,687,134 ل.س كما في 31 كانون الأول 2023 وتم حجز مخصصات لها بقيمة 823,931 ل.س كما في 31 كانون الأول 2023 (مقابل 6,687,134 ل.س كما في 31 كانون الأول 2022 وتم حجز مخصصات لها بقيمة 823,931 ل.س كما في 31 كانون الأول 2022).

لا توجد تسهيلات ائتمانية منوطة للحكومة والقطاع العام كما في 31 كانون الأول 2023 و 31 كانون الأول 2022. بلغت الديون المعدومة 922,681,842 ل.س كما في 31 كانون الأول 2023 (مقابل لا يوجد ديون معدومة كما في 31 كانون الأول 2022).

فيما يلي الحركة على مجمل أرصدة التسهيلات الائتمانية المباشرة خلال السنة:

كما في 31 كانون الأول 2023				
المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	
32,197,477,650	3,245,920,897	6,458,062,467	41,901,461,014	الرصيد كما في بداية السنة
4,150,310,693	(4,150,310,693)	(12,210,000)	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
(4,743,886,005)	4,743,886,948	(943)	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
(234,908,722)	(108,596,780)	343,505,502	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	(922,681,842)	(922,681,842)	الديون المعدومة
(5,904,151,667)	(1,481,118,306)	1,103,221,727	(6,267,048,246)	زيادة / (نقص) ناتج عن التغير في أرصدة الزبائن
58,798,906,334	6,047	-	58,798,912,381	التسهيلات الجديدة خلال السنة
(3,297,011,041)	(601,662,459)	(2,331,820,572)	(6,245,494,072)	التسهيلات المسددة خلال السنة
105,534	-	13,966,191,942	13,966,297,476	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
80,966,842,776	1,660,335,654	18,604,268,281	101,231,446,711	الرصيد كما في نهاية السنة

كما في 31 كانون الأول 2022

المجموعة	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	
25,424,369,548	5,579,730,284	5,577,169,691	14,267,469,573	الرصيد كما في بداية السنة
-	(3,494)	(2,238,720,728)	2,238,724,222	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	1,485,725,374	(1,485,725,374)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	225,417,967	(225,320,962)	(97,005)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
(8,475,814,168)	312,953,609	(1,830,603,425)	(6,958,164,352)	زيادة / (نقص) ناتج عن التغير في أرصدة الزبائن
26,573,780,586	1,500	603,700,442	25,970,078,644	التسهيلات الجديدة خلال السنة
(2,095,246,178)	(134,384,015)	(126,029,495)	(1,834,832,668)	التسهيلات المسددة خلال السنة
474,371,226	474,346,616	-	24,610	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
41,901,461,014	6,458,062,467	3,245,920,897	32,197,477,650	الرصيد كما في نهاية السنة

فيما يلي الحركة على مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة للتسهيلات المباشرة خلال السنة:

كما في 31 كانون الأول 2023

المجموعة	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	
2,647,969,348	2,390,124,385	132,171,716	125,673,247	الرصيد كما في بداية السنة
-	-	(148,177,131)	148,177,131	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(2,636)	18,761,997	(18,759,361)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	4,051,567	(3,414,465)	(637,102)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
89,790,965	82,499,375	139,597,202	(132,305,612)	(نقص) / زيادة ناتجة عن التغير في مخاطر الائتمان
(3,825,927)	(3,825,927)	-	-	الديون المعدومة
26,834,366	19,661,074	(75,050,775)	121,546,215	زيادة / (نقص) ناتج عن التغير في أرصدة الزبائن
93,895,344	-	4,026	93,891,318	التسهيلات الجديدة خلال السنة
(1,345,906,339)	(1,302,029,637)	(31,313,736)	(12,562,966)	التسهيلات المسددة خلال السنة
5,714,135,200	5,714,134,472	-	728	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
7,222,892,957	6,865,290,525	32,578,834	325,023,598	الرصيد كما في نهاية السنة

كما في 31 كانون الأول 2022				
المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	
2,591,930,635	2,245,433,073	269,923,532	76,574,030	الرصيد كما في بداية السنة
-	(12,907)	(102,137,146)	102,150,053	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(2,773)	10,686,263	(10,683,490)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	5,529,382	(5,528,273)	(1,109)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
5,792,037	51,039,924	42,202,754	(87,450,641)	(نقص) / زيادة ناتجة عن التغير في مخاطر الائتمان
(189,220,439)	(91,117,588)	(120,484,382)	22,381,531	زيادة / (نقص) ناتج عن التغير في أرصدة الزبائن
77,626,488	1,500	42,326,771	35,298,217	التسهيلات الجديدة خلال السنة
(49,248,609)	(31,835,391)	(4,817,803)	(12,595,415)	التسهيلات المسددة خلال السنة
211,089,236	211,089,165	-	71	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
2,647,969,348	2,390,124,385	132,171,716	125,673,247	الرصيد كما في نهاية السنة

الفوائد المعلقة:-

كما في 31 كانون الأول		
2022	2023	
ل.س.	ل.س.	
3,212,953,427	3,910,797,346	الرصيد أول السنة
607,034,093	1,280,810,202	الفوائد المعلقة خلال السنة
(172,447,715)	(1,037,276,466)	ينزل الفوائد المحولة للإيرادات
-	(918,855,915)	ينزل الفوائد المعلقة التي تم شطبها
263,257,541	8,252,047,546	فروق أسعار صرف
3,910,797,346	11,487,522,713	الرصيد آخر السنة

9. موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

يتكون هذا البند مما يلي:

كما في 31 كانون الأول		
2022	2023	
ل.س.	ل.س.	
209,591,500	209,591,500	مساهمات في مؤسسات مالية *
2,116,980,618	2,106,736,010	سندات حكومية **
2,326,572,118	2,316,327,510	

كما في 31 كانون الأول		
2022	2023	
ل.س.	ل.س.	
964,800,000	4,019,840,000	سندات (مصرف لبنان المركزي) ***
(964,800,000)	(4,019,840,000)	مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة *
—	—	

* بتاريخ 30 آب 2021 صدرت شهادة ملكية أسهم في مؤسسة ضمان مخاطر القروض لصالح بنك الشرق بملكية 2,095,915 سهم بقيمة إسمية 100 ل.س. للسهم الواحد ما يعادل 4.12% من رأسمال المؤسسة وقد سددت هذه القيمة كاملة، تم اعتبار القيمة العادلة لهذه الاسهم بتاريخ 31 كانون الأول 2023 و 2022 مطابقة للتكلفة التاريخية.

** تم بتاريخ 1 كانون الثاني 2018 شراء سند من مصرف لبنان المركزي بقيمة 320,000 دولار أمريكي.

وفق المواصفات التالية:

المصدر: مصرف لبنان المركزي.

درجة التصنيف الحالية: CCC.

دورية الفائدة: نصف سنوية.

معدلات الفائدة: 6.15%

معدلات العائد: 5.96%

استحقاقات السند: 19 حزيران 2020.

تم استحقاق هذه السندات بتاريخ 19 حزيران 2020. لم يتم الالتزام بدفع قيمة هذه السندات والفوائد المستحقة عليها وعليه قامت إدارة المصرف بتشكيل مؤونة عن كامل قيمة هذه السندات مع الفوائد. إن الزيادة في كل من قيمة السندات ومخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة المقابل لها ناتجة عن تغير سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي.

*** قام بنك الشرق خلال شهر آب 2022 بشراء 1,050 سند من سندات الخزينة والتي تم طرحها للإكتتاب بمزاد الأوراق المالية الحكومية رقم 2 لعام 2022 بقيمة 2,000,000 ل.س. لكل عقد وبمعدل عائد مرجح (سعر الكوبون) 8.41% لأجل سنتين، مع العلم أن الإكتتاب تم بعلاوة إصدار بما يعادل 20,691,753 ل.س.

10. حقوق استخدام الأصول المستأجرة / التزامات عقود التأجير

يتكون هذا البند مما يلي:

كما في 31 كانون الأول		
2022	2023	
ل.س.	ل.س.	
732,905,772	732,905,772	حقوق استخدام أصول مستأجرة
(307,456,977)	(483,732,945)	مجمع استهلاك حقوق استخدام موجودات مستأجرة
425,448,795	249,172,827	صافي حقوق استخدام موجودات مستأجرة
154,296,707	126,092,559	التزامات عقود التأجير

تتوزع حقوق استخدام أصول مستأجرة والتزامات عقود التأجير كما يلي:

كما في 31 كانون الأول		
2022	2023	
ل.س.	ل.س.	
601,724,763	425,448,795	الرصيد كما في بداية السنة
(176,275,968)	(176,275,968)	مصروف الاستهلاك
<u>425,448,795</u>	<u>249,172,827</u>	الرصيد كما في نهاية السنة

تتوزع التزامات عقود التأجير كما يلي:

كما في 31 كانون الأول		
2022	2023	
ل.س.	ل.س.	
172,877,830	154,296,707	الرصيد كما في بداية السنة
(25,500,000)	(34,000,000)	مبالغ مسددة
6,918,877	5,795,852	مصروف الفوائد
<u>154,296,707</u>	<u>126,092,559</u>	الرصيد كما في نهاية السنة

11. موجودات ثابتة

يتكون هذا البند مما يلي:

المجموع	أجهزة الحاسب الآلي	معدات وأثاث ووسائل نقل	تحسينات المباني	أراضي ومباني	
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	
الكلفة التاريخية:					
6,466,066,196	103,242,108	1,705,190,743	1,544,843,697	3,112,789,648	الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2022
1,073,045,767	44,705,000	583,173,493	389,069,694	56,097,580	إضافات
1,085,958,989	–	127,941,975	958,017,014	–	تحويلات
8,625,070,952	147,947,108	2,416,306,211	2,891,930,405	3,168,887,228	الرصيد كما في 31 كانون الأول 2022
946,543,312	35,191,835	843,701,178	67,650,299	–	إضافات
44,398,000	–	–	44,398,000	–	تحويلات
(22,003,773)	(6,449,978)	(11,506,459)	(4,047,336)	–	استيعادات
9,594,008,491	176,688,965	3,248,500,930	2,999,931,368	3,168,887,228	الرصيد كما في 31 كانون الأول 2023
الاستهلاكات المتراكمة:					
(1,765,492,584)	(53,369,570)	(766,218,238)	(665,937,685)	(279,967,091)	الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2022
(417,066,990)	(15,659,681)	(199,627,707)	(141,805,886)	(59,973,716)	أعباء السنة
(2,182,559,574)	(69,029,251)	(965,845,945)	(807,743,571)	(339,940,807)	الرصيد كما في 31 كانون الأول 2022
(678,527,154)	(22,974,962)	(324,558,046)	(268,670,895)	(62,323,251)	إضافات أعباء السنة
21,334,170	6,411,873	11,211,802	3,710,495	–	استيعادات
(2,839,752,558)	(85,592,340)	(1,279,192,189)	(1,072,703,971)	(402,264,058)	الرصيد كما في 31 كانون الأول 2023
مشاريع قيد التنفيذ:					
1,085,958,989	–	127,941,975	–	958,017,014	الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2022
44,398,000	–	–	44,398,000	–	إضافات
(1,085,958,989)	–	(127,941,975)	–	(958,017,014)	تحويلات
44,398,000	–	–	44,398,000	–	الرصيد كما في 31 كانون الأول 2022
1,629,041,500	–	–	235,116,500	1,393,925,000	إضافات
(44,398,000)	–	–	(44,398,000)	–	تحويلات
1,629,041,500	–	–	235,116,500	1,393,925,000	الرصيد كما في 31 كانون الأول 2023
صافي القيمة الدفترية:					
8,383,297,433	91,096,625	1,969,308,741	2,162,343,897	4,160,548,170	الرصيد كما في 31 كانون الأول 2023
6,486,909,378	78,917,857	1,450,460,266	2,128,584,834	2,828,946,421	الرصيد كما في 31 كانون الأول 2022

*تكلفة الموجودات الثابتة المستهلكة بالكامل ولا تزال قيد الاستعمال 898,048,751 ل.س كما في 31 كانون الأول 2023, (مقابل 820,717,938 ل.س كما في 31 كانون الأول 2022).

12. موجودات غير ملموسة

يتكون هذا البند مما يلي:

برامج معلوماتية	
ل.س.	
القيمة الدفترية:	
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2022	135,179,283
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2022	135,179,283
إضافات	221,138,500
استبعادات	(58,667)
تحويلات	15,310,659
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2023	371,569,775
الإطفاءات المتراكمة:	
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2022	(34,144,323)
أعباء السنة	(34,910,696)
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2022	(69,055,019)
أعباء السنة	(77,402,483)
استبعادات	58,667
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2023	(146,398,835)
مشاريع قيد التنفيذ:	
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2022	-
إضافات	15,310,659
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2022	15,310,659
إضافات	48,973,960
تحويلات	(15,310,659)
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2023	48,973,960
صافي القيمة الدفترية:	
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2023	274,144,900
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2022	81,434,923

13. موجودات أخرى

يتكون هذا البند مما يلي:

كما في 31 كانون الأول		
2022	2023	
ل.س.	ل.س.	
فوائد محققة غير مستحقة القبض:		
67,188,587	67,188,587	استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
2,605,774	2,775,202	التسهيلات الائتمانية
774,511,351	1,572,017,663	حسابات لدى المصارف
844,305,712	1,641,981,452	
207,114	469,934	طوابع مالية
22,311,428	41,225,648	إيجارات مدفوعة مقدماً
274,220,744	711,653,442	مصاريف مدفوعة مقدماً
-	350,000,000	مؤونة أتعاب استشاريين وخبراء مدفوعة مقدماً
3,750,201	6,648,711	تأمينات مدفوعة
5,348,832	10,462,903	حسابات مدينة أخرى
-	39,416,067	مدينون مختلفون على عمليات البطاقات (نقاص)
896,686,967	896,731,967	دفعات مقدمة- مالية دمشق*
1,391,851,330	1,391,851,330	موجودات ثابتة آلت ملكيتها للمصرف وفاء لديون مستحقة (ضمن مزاد علني) **
3,438,727,328	5,090,396,454	

* عبارة عن تكليف بضريبة رواتب وأجور مع غرامات مستحقة عليها، صادر عن مديرية مالية دمشق عن السنوات من 2013 إلى 2020. حيث قامت إدارة المصرف بتسديد مبلغ التكليف مع الاعتراض على صحته والتأكيد على عدم قبول المصرف به، كما تم الاعتراض إلى لجنة الطعن كون هذا التكليف لا يستند إلى أي حقائق أو أساس واضح ومنطقي، لاحقاً صدر قرار لجنة الطعن برفض هذا الاعتراض، عليه قامت إدارة المصرف برفع اعتراض إلى لجنة إعادة النظر بالتزامن مع اتخاذ إجراءات أخرى لحفظ حقوق المصرف تتمثل برفع دعوى قضائية إلى الجهات المختصة مدعمة بمجموعة من الحقائق والبراهين التي تؤكد على عدم أحقية هذا التكليف وتحفظ المصرف عليه. حتى تاريخ صدور هذه البيانات لم يصدر قرار لجنة إعادة النظر ولا تزال الدعوى منظورة أمام القضاء المختص ومؤجلة إلى 28 شباط 2024 بتاريخ إعداد هذا التقرير.

** هي عبارة عن عقارات مملوكة لعملاء متعثرين لمجموعة مصارف من بينها بنك الشرق، ولقد آلت ملكية هذه العقارات لبنك الشرق بنتيجة مشاركته بمزاد علني طرح لبيعها، لاحقاً سيتم تسجيل (بيع) هذه العقارات.

14. وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي

بناءً على أحكام المادة (12) للفقرة (ب) من القانون رقم (28) لعام 2001 يتوجب على مصارف القطاع الخاص أن تحتجز 10% من رأسمالها لدى مصرف سورية المركزي كحساب مجمد يمكن استرداده عند تصفية المصرف. يتكون هذا البند مما يلي:

كما في 31 كانون الأول		
2022	2023	
ل.س.	ل.س.	
278,598,000	278,598,000	ل.س.
8,729,790,494	37,712,203,076	دولار أمريكي
9,008,388,494	37,990,801,076	

بلغت فروقات أسعار الصرف على الوديعة المجمدة بالدولار الأمريكي 27,750,055,003 ل.س للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 (مقابل 1,456,412,809 ل.س للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022).

قام المصرف بزيادة مبلغ الوديعة المجمدة بقيمة 106,633 دولار أميركي وذلك مقابل زيادة رأس المال التي حصلت خلال عام 2022.

كما في 31 كانون الأول 2023				
المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	
9,008,388,494	-	-	9,008,388,494	الرصيد كما في بداية السنة
1,232,357,579	-	-	1,232,357,579	الأرصدة الجديدة خلال السنة
27,750,055,003	-	-	27,750,055,003	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
37,990,801,076	-	-	37,990,801,076	الرصيد كما في نهاية السنة

كما في 31 كانون الأول 2022				
المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	
7,551,975,685	-	-	7,551,975,685	الرصيد كما في بداية السنة
-	-	-	-	الأرصدة الجديدة خلال السنة
1,456,412,809	-	-	1,456,412,809	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
9,008,388,494	-	-	9,008,388,494	الرصيد كما في نهاية السنة

15. ودائع مصارف

يتكون هذا البند مما يلي:

كما في 31 كانون الأول 2023			
المجموع	مصارف خارجية	مصارف محلية	
ل.س.	ل.س.	ل.س.	
511,133,649	-	511,133,649	حسابات جارية
200,000,000	-	200,000,000	ودائع لأجل (تستحق خلال فترة ثلاثة أشهر أو أقل)
17,575,000,000	-	17,575,000,000	ودائع لأجل (تستحق أكثر من ثلاثة أشهر)
18,286,133,649	-	18,286,133,649	

كما في 31 كانون الأول 2022			
المجموع	مصارف خارجية	مصارف محلية	
ل.س.	ل.س.	ل.س.	
233,804,774	-	233,804,774	حسابات جارية
1,100,000,000	-	1,100,000,000	ودائع لأجل (تستحق خلال فترة ثلاثة أشهر أو أقل)
7,100,000,000	-	7,100,000,000	ودائع لأجل (تستحق أكثر من ثلاثة أشهر)
8,433,804,774	-	8,433,804,774	

16. ودائع الزبائن

يتكون هذا البند مما يلي:

كما في 31 كانون الأول		
2023	2021	
ل.س.	ل.س.	
حسابات جارية وتحت الطلب	231,871,054,520	74,353,479,588
ودائع التوفير	1,947,355,213	1,806,606,160
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار	115,334,783,793	30,006,243,589
الحسابات المجمدة	2,451,018,459	887,337,998
	<u>353,989,263,150</u>	<u>107,053,667,335</u>

بلغت ودائع القطاع العام السوري 15,918,013,567 ل.س كما في 31 كانون الأول 2023 أي ما نسبته 4.5% من إجمالي الودائع (مقابل 15,832,555,093 ل.س كما في 31 كانون الأول 2022 أي ما نسبته 14.79% من إجمالي الودائع).

بلغت الودائع التي لا تحمل فوائد 236,707,124,142 ل.س كما في 31 كانون الأول 2023 أي ما نسبته 66.87% من إجمالي الودائع (مقابل 75,240,817,584 ل.س كما في 31 كانون الأول 2022 أي ما نسبته 70.28% من إجمالي الودائع).

بلغت الحسابات المجمدة (مقيدة السحب) 2,451,018,459 ل.س كما في 31 كانون الأول 2023 (مقابل 887,337,998 ل.س كما في 31 كانون الأول 2022).

17. تأمينات نقدية

يتكون هذا البند مما يلي:

كما في 31 كانون الأول		
2023	2022	
ل.س.	ل.س.	
تأمينات مقابل تسهيلات مباشرة	13,662,000,000	103,649,973
تأمينات مقابل تسهيلات غير مباشرة	402,013,001	6,462,805,115
تأمينات مقابل تعهدات تصدير	2,493,386,981	398,297,338
تأمينات نقدية أخرى*	99,880,000	89,880,000
	<u>16,657,279,982</u>	<u>7,054,632,426</u>

* تمثل التأمينات النقدية الأخرى تأمينات مقابل الصناديق الحديدية المؤجرة لعملاء المصرف.

18. مخصصات متنوعة

يتكون هذا البند مما يلي:

كما في 31 كانون الأول 2022	كما في 31 كانون الأول 2023	
ل.س.	ل.س.	
661,112,588	2,742,350,447	مخصص خسائر ائتمانية متوقعة - كفالات مصارف مالية
1,410,844	2,690,545	مخصص خسائر ائتمانية متوقعة على التسهيلات الائتمانية غير المباشرة والتسهيلات غير المستغلة (المباشرة وغير المباشرة)
20,000,000	50,000,000	مخصص لمواجهة أعباء محتملة
84,000,000	136,000,000	مخصص تقلبات أسعار القطع
<u>766,523,432</u>	<u>2,931,040,992</u>	

بناءً على المادة السابعة من القرار رقم 362/م/ن/ب1 يجب على المصارف أن تقوم في نهاية كل شهر بتكوين مؤونة مقابل تقلب أسعار القطع تعادل على الأقل نسبة 5% من وسطي مركز القطع التشغيلي الصافي خلال الشهر السابق.

كما في 31 كانون الأول 2023						
رصيد نهاية السنة	فروقات أسعار الصرف	ما تم رده للإيرادات	المستخدم خلال السنة	المكون خلال السنة	بداية السنة	
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	
						مخصص خسائر ائتمانية متوقعة على التسهيلات الائتمانية غير المباشرة والتسهيلات غير المستغلة (المباشرة وغير المباشرة):
1,866,614	-	(3,338,760)	-	4,921,018	284,356	مخصص مقابل تسهيلات ائتمانية غير مباشرة - المرحلة الأولى
-	-	(5,680,021)	-	5,377,464	302,557	مخصص مقابل تسهيلات ائتمانية غير مباشرة - المرحلة الثانية
<u>823,931</u>	<u>-</u>	<u>-</u>	<u>-</u>	<u>-</u>	<u>823,931</u>	مخصص مقابل تسهيلات ائتمانية غير مباشرة - المرحلة الثالثة
2,690,545	-	(9,018,781)	-	10,298,482	1,410,844	
2,742,350,447	2,106,696,842	(25,458,983)	-	-	661,112,588	مصرف مخصص كفالات خارج الميزانية
50,000,000	-	(8,269,364)	(11,730,636)	50,000,000	20,000,000	مخصص لمواجهة أعباء محتملة
<u>136,000,000</u>	<u>-</u>	<u>(102,000,000)</u>	<u>-</u>	<u>154,000,000</u>	<u>84,000,000</u>	مخصص تقلبات أسعار القطع
<u>2,931,040,992</u>	<u>2,106,696,842</u>	<u>(144,747,128)</u>	<u>(11,730,636)</u>	<u>214,298,482</u>	<u>766,523,432</u>	

كما في 31 كانون الأول 2022

رصيد نهاية السنة ل.س.	فروقات أسعار الصرف ل.س.	ما تم رده للإيرادات ل.س.	المستخدم خلال السنة ل.س.	المكون خلال السنة ل.س.	بداية السنة ل.س.	
						مخصص خسائر ائتمانية متوقعة على التسهيلات الائتمانية غير المباشرة والتسهيلات غير المستغلة (المباشرة و غير المباشرة):
284,356	-	(2,428,494)	-	2,629,722	83,128	مخصص مقابل تسهيلات ائتمانية غير مباشرة - المرحلة الأولى
302,557	-	(644,954)	-	75,112	872,399	مخصص مقابل تسهيلات ائتمانية غير مباشرة - المرحلة الثانية
823,931	-	-	-	-	823,931	مخصص مقابل تسهيلات ائتمانية غير مباشرة - المرحلة الثالثة
1,410,844	-	(3,073,448)	-	2,704,834	1,779,458	
661,112,588	73,073,775	-	-	18,839,500	569,199,313	مصروف مخصص كفالات خارج الميزانية
20,000,000	-	(13,643,062)	(1,356,938)	20,000,000	15,000,000	مخصص لمواجهة أعباء محتملة
84,000,000	-	(17,000,000)	-	73,000,000	28,000,000	مخصص تقلبات أسعار القطع
766,523,432	73,073,775	(33,716,510)	(1,356,938)	114,544,334	613,978,771	

فيما يلي الحركة على مجمل أرصدة التسهيلات الائتمانية غير المباشرة خلال السنة:

كما في 31 كانون الأول 2023

المجموع ل.س.	المرحلة الثالثة ل.س.	المرحلة الثانية ل.س.	المرحلة الأولى ل.س.	
5,646,842,950	6,687,134	34,093,821	5,606,061,995	الرصيد كما في بداية السنة
-	-	(12,422,087,322)	12,422,087,322	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	8,184,456,274	(8,184,456,274)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
(22,212,821)	-	(22,212,821)	-	نقص ناتج عن التغير في أرصدة الزبائن
566,273,450	-	471,958,350	94,315,100	التسهيلات الجديدة خلال السنة
(20,930,078,419)	-	-	(20,945,078,419)	التسهيلات المسددة خلال السنة
15,443,533,424	-	3,757,416,698	11,686,116,726	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
689,358,584	6,687,134	3,625,000	679,046,450	الرصيد كما في نهاية السنة

كما في 31 كانون الأول 2022				
المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	
4,916,551,010	4,659,284	32,620,617	4,879,271,109	الرصيد كما في بداية السنة
-	-	(5,170,802,876)	5,170,802,876	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	4,801,040,170	(4,801,040,170)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	2,335,000	(2,335,000)	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
(3,168,046)	-	(210,796)	(2,957,250)	نقص ناتج عن التغير في أرصدة الزبائن
1,868,657,000	-	-	1,868,657,000	التسهيلات الجديدة خلال السنة
(1,757,672,260)	(307,150)	(4,237,000)	(1,753,128,110)	التسهيلات المسددة خلال السنة
<u>622,475,246</u>	<u>-</u>	<u>378,018,706</u>	<u>244,456,540</u>	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
<u>5,646,842,950</u>	<u>6,687,134</u>	<u>34,093,821</u>	<u>5,606,061,995</u>	الرصيد كما في نهاية السنة

فيما يلي الحركة على السقوف غير المباشرة الممنوحة غير المستعملة خلال السنة:

كما في 31 كانون الأول 2023				
المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	
100,000,000	-	100,000,000	-	الرصيد كما في بداية السنة
2,020,000,000	-	-	2,020,000,000	التسهيلات الجديدة خلال السنة
(100,000,000)	-	(100,000,000)	-	التسهيلات المسددة خلال السنة
<u>2,020,000,000</u>	<u>-</u>	<u>-</u>	<u>2,020,000,000</u>	الرصيد كما في نهاية السنة

كما في 31 كانون الأول 2022				
المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	
224,044,189	-	100,000,000	124,044,189	الرصيد كما في بداية السنة
(124,044,189)	-	-	(124,044,189)	التسهيلات المسددة خلال السنة
<u>100,000,000</u>	<u>-</u>	<u>100,000,000</u>	<u>-</u>	الرصيد كما في نهاية السنة

فيما يلي الحركة على مخصص خسائر ائتمانية متوقعة على التسهيلات الائتمانية غير المباشرة والتسهيلات غير المستغلة (المباشرة و غير المباشرة) خلال السنة:

كما في 31 كانون الأول 2023				
المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	
1,410,844	823,931	302,557	284,356	الرصيد كما في بداية السنة
-	-	4,127,490	4,127,490	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
(3,251,823)	-	-	(3,251,823)	نقص ناتج عن التغير في مخاطر الائتمان
(885,550)	-	(1,552,530)	666,980	زيادة / (نقص) ناتجة عن التغير في أرصدة الزبائن
5,504,011	-	5,377,463	126,548	التسهيلات الجديدة خلال السنة
<u>(86,937)</u>	<u>-</u>	<u>-</u>	<u>(86,937)</u>	التسهيلات المسددة خلال السنة
<u>2,690,545</u>	<u>823,931</u>	<u>-</u>	<u>1,866,614</u>	الرصيد كما في نهاية السنة

كما في 31 كانون الأول 2022

المجموعة	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	
1,779,458	823,931	872,399	83,128	الرصيد كما في بداية السنة
-	-	16,905	(16,905)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
58,207	-	58,207	-	زيادة ناتجة عن التغير في مخاطر الائتمان
(690,554)	-	(524,704)	(165,850)	زيادة ناتجة عن التغير في أرصدة الزبائن
2,629,722	-	-	2,629,722	التسهيلات الجديدة خلال السنة
(2,365,989)	-	(120,250)	(2,245,739)	التسهيلات المسددة خلال السنة
<u>1,410,844</u>	<u>823,931</u>	<u>302,557</u>	<u>284,356</u>	الرصيد كما في نهاية السنة

فيما يلي الحركة على مجمل أرصدة كفالات مصارف مالية خلال السنة:

كما في 31 كانون الأول 2023

المجموعة	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	
34,069,964,105	7,018,248	-	34,062,945,857	الرصيد كما في بداية السنة
(277,701,899)	-	-	(277,701,899)	زيادة ناتجة عن التغير في أرصدة الزبائن
<u>111,147,119,547</u>	<u>-</u>	<u>-</u>	<u>111,147,119,547</u>	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
<u>144,939,381,753</u>	<u>7,018,248</u>	<u>-</u>	<u>144,932,363,505</u>	الرصيد كما في نهاية السنة

كما في 31 كانون الأول 2022

المجموعة	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	
30,215,145,290	7,018,248	-	30,208,127,042	الرصيد كما في بداية السنة
<u>3,854,818,815</u>	<u>-</u>	<u>-</u>	<u>3,854,818,815</u>	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
<u>34,069,964,105</u>	<u>7,018,248</u>	<u>-</u>	<u>34,062,945,857</u>	الرصيد كما في نهاية السنة

فيما يلي الحركة على مخصص خسائر ائتمانية متوقعة - كفالات مصارف مالية خلال السنة:

كما في 31 كانون الأول 2023

المجموعة	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	
661,112,588	7,018,229	-	654,094,359	الرصيد كما في بداية السنة
(25,458,983)	-	-	(25,458,983)	زيادة ناتجة عن التغير في أرصدة كفالات مصارف مالية
-	-	-	-	الأرصدة المسددة خلال السنة
<u>2,106,696,842</u>	<u>-</u>	<u>-</u>	<u>2,106,696,842</u>	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
<u>2,742,350,447</u>	<u>7,018,229</u>	<u>-</u>	<u>2,735,332,218</u>	الرصيد كما في نهاية السنة

كما في 31 كانون الأول 2022				
المجموعة	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	
569,199,313	567,795,804	–	1,403,509	الرصيد كما في بداية السنة
18,839,500	13,224,780	–	5,614,720	زيادة ناتجة عن التغير في أرصدة كفالات مصارف مالية
–	–	–	–	الأرصدة المسددة خلال السنة
<u>73,073,775</u>	<u>73,073,775</u>	<u>–</u>	<u>–</u>	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
<u>661,112,588</u>	<u>654,094,359</u>	<u>–</u>	<u>7,018,229</u>	الرصيد كما في نهاية السنة

19. موجودات ضريبية مؤجلة / مخصص ضريبة الدخل

يتكون هذا البند مما يلي:

كما في 31 كانون الأول 2022	كما في 31 كانون الأول 2023	
ل.س.	ل.س.	
<u>738,293</u>	<u>–</u>	موجودات ضريبية مؤجلة ناتجة عن خسارة السنة*

كما في 31 كانون الأول 2022	كما في 31 كانون الأول 2023	
ل.س.	ل.س.	
<u>152,781,131</u>	<u>7,302,824,021</u>	مخصص ضريبة الدخل

*قام المصرف خلال عام 2022 بتشكيل موجودات ضريبية مؤجلة ناتجة عن خسارة السنة وذلك نتيجة تقدير المصرف أن هذه الضريبة المؤجلة سوف يتم الاستقادة منها خلال السنوات الخمس القادمة، وتم استخدامها خلال عام 2023.

ملخص تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي واحتساب ايراد ضريبة الدخل المؤجل:

كما في 31 كانون الأول		
2022	2023	
ل.س.	ل.س.	
14,586,865,008	319,968,027,216	صافي الربح قبل الضريبة
يضاف:		
59,973,716	62,323,251	استهلاك المباني
140,429,690	263,978,829	استهلاك تحسينات المباني عن فروع مشتركة
977,267,996	-	مصرف مخصص التعرضات الائتمانية المنتجة
56,000,000	52,000,000	مخصص تقلبات أسعار الصرف
6,356,938	41,730,636	مصرف مخصصات متنوعة (إيضاح 18)
ينزل:		
-	(170,585,295)	استرداد مخصص التعرضات الائتمانية المنتجة **
-	(1,342,116,911)	خسائر ضريبية من سنوات سابقة 2021
(851,696,146)	(8,163,390,364)	فوائد محقة خارج الجمهورية العربية السورية
(14,978,150,375)	(285,879,563,052)	أرباح ناتجة عن تقييم مركز القطع البنوي
(2,953,173)	24,832,404,310	الربح الضريبي / (الخسارة الضريبية)
25%	25%	معدل الضريبة
(738,293)	6,208,101,078	مصرف ضريبة الدخل / (إيراد مؤجل)
-	620,810,110	ضريبة إعادة الإعمار 10%
(738,293)	6,828,911,188	ضريبة الدخل / (إيراد مؤجل)
احتساب ضريبة ربح رؤوس أموال متداولة على فوائد محقة من الخارج:		
851,696,146	4,842,368,716	الفوائد المحقة في الخارج الخاضعة للمرسوم القديم
-	3,321,021,648	الفوائد المحقة في الخارج الخاضعة للمرسوم الجديد
851,696,146	8,163,390,364	الفوائد المحقة في الخارج
63,877,211	695,279,819	ضريبة ربح رؤوس الأموال في الخارج (7,5%-10%)
6,387,721	69,527,982	ضريبة إعادة الإعمار 10%
6,387,721	69,527,982	ضريبة إدارة محلية 10%
76,652,653	834,335,783	إجمالي ضريبة ربح رؤوس الأموال في الخارج **

إن حركة مخصص ضريبة الدخل خلال السنة هي كما يلي:

كما في 31 كانون الأول		
2022	2023	
ل.س.	ل.س.	
83,747,248	152,781,131	الرصيد بداية السنة
(7,618,770)	(512,465,788)	ضريبة مدفوعة
76,652,653	834,335,783	ضريبة ربع على فوائد محققة من الخارج*
-	6,828,911,188	ضريبة دخل السنة
-	(738,293)	موجودات ضريبة مؤجلة
<u>152,781,131</u>	<u>7,302,824,021</u>	الرصيد نهاية السنة

* احتساب ربع رؤوس الأموال متداولة على فوائد محققة من الخارج وفقاً لقانون ضريبة الدخل رقم 24/ لعام 2003 والقرار رقم 1238/3 الصادر عن وزارة المالية بتاريخ 29 نيسان 2019، والذي حدد الضريبة بمعدل 7.5% من إجمالي الإيرادات في الخارج بالإضافة إلى المساهمة الوطنية لإعادة الإعمار بمعدل 10% من قيمة الضريبة ورسم الإدارة المحلية بمعدل 10% من قيمة الضريبة ابتداءً من 1 كانون الثاني 2019.

بموجب أحكام المادة رقم 24 من المرسوم التشريعي رقم 30/ الصادر بتاريخ 28 آب 2023 والقرار رقم 1858/ ق، الصادر بتاريخ 5 تشرين الأول 2023 المتضمن التعليمات التنفيذية للمرسوم السابق، تم تعديل معدل ضريبة دخل ربع رؤوس الأموال المتداولة من نسبة 7.5% إلى نسبة 10% من إجمالي الإيرادات في الخارج ابتداءً من 1 تشرين الأول 2023 بالإضافة إلى المساهمة الوطنية لإعادة الإعمار بمعدل 10% من قيمة الضريبة ورسم الإدارة المحلية بمعدل 10% من قيمة الضريبة.

بتاريخ 8 كانون الأول 2020 صدر قرار لجنة الطعن عن تكاليف الأعوام 2012، 2013، 2014، 2015، و 2016 والذي تم من خلاله تثبيت التكاليف المؤقت لهذه السنوات، ولم يعترض المصرف على قرار هذه اللجنة.

بتاريخ 1 شباط 2021 صدر قرار لجنة الطعن عن تكاليف عام 2017 والذي تم من خلاله تثبيت التكاليف المؤقت لهذا العام، ولم يعترض المصرف على قرار هذه اللجنة.

تاريخ 7 كانون الأول 2021 صدر قرار لجنة الطعن عن تكاليف عام 2018، والذي تم من خلاله تثبيت التكاليف المؤقت لهذا العام ولم يعترض المصرف على قرار هذه اللجنة، وبذلك تكون كافة التكاليف الضريبية عن الأعوام 2009 لغاية 2018 هي تكاليف قطعية.

** تم الاستمرار بتطبيق التعميم رقم ص 16\1445 الصادر عن مصرف سورية المركزي بتاريخ 23 آذار 2022 المتضمن اعتبار مصروف مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة مقابل التعرضات المصنفة ضمن المرحلة الثالثة كنفقة مقبولة ضريبياً.

20. مطلوبات أخرى

يتكون هذا البند مما يلي:

كما في 31 كانون الأول 2022	كما في 31 كانون الأول 2023	
ل.س.	ل.س.	
117,989,383	933,568,150	فوائد مستحقة لحسابات المصارف
548,207,941	1,133,431,038	فوائد محقة غير مستحقة الدفع لحسابات الزبائن
2,480,205,577	20,096,917,002	شيكات مصرفية وأوامر دفع
254,663,698	292,517,373	شيكات مصدقة
35,362,161	64,274,448	اشتراكات مؤسسة التأمينات الاجتماعية المستحقة
250,769,733	687,320,924	ضرائب مقتطعة على رواتب وأجور الموظفين
30,913,529	77,876,915	ضريبة ربع رؤوس الأموال المتداولة (ضريبة غير مقيم)
12,137,700	85,273,300	رسوم حكومية مستحقة
26,440,000	49,850,000	مصاريف كهرباء وهاتف مستحقة الدفع
25,938,806	799,341,950	دائنون مختلفون
28,335,510	81,451,255	موردون
87,624,553	104,881,925	أرصدة دائنة أخرى
<u>520,129,702</u>	<u>874,360,859</u>	نفقات مستحقة الدفع
<u>4,418,718,293</u>	<u>121,699,348,750</u>	

21. رأس المال المكتتب به والمدفوع

يتكون هذا البند مما يلي:

كما في 31 كانون الأول 2023	عدد الأسهم	دولار أمريكي	القيمة المعادلة بتاريخ الاكتتاب
ل.س.			
رأس المال المدفوع بالليرة السورية	11,738,300	-	1,173,830,000
رأس المال المدفوع بالدولار الأمريكي (سجل بالليرة السورية)	13,261,700	28,954,529	1,326,170,000
زيادات رأس المال بالليرة السورية	12,471,944	-	1,247,194,400
زيادات رأس المال بالدولار الأمريكي	<u>14,090,556</u>	<u>1,066,335</u>	<u>1,409,055,600</u>
	<u>51,562,500</u>	<u>30,020,864</u>	<u>5,156,250,000</u>

كما في 31 كانون الأول 2022	عدد الأسهم	دولار أمريكي	القيمة المعادلة بتاريخ الاكتتاب
ل.س.			
رأس المال المدفوع بالليرة السورية	11,738,300	-	1,173,830,000
رأس المال المدفوع بالدولار الأمريكي (سجل بالليرة السورية)	13,261,700	28,954,529	1,326,170,000
زيادات رأس المال بالليرة السورية	12,471,944	-	1,247,194,400
زيادات رأس المال بالدولار الأمريكي	<u>14,090,556</u>	<u>1,066,335</u>	<u>1,409,055,600</u>
	<u>51,562,500</u>	<u>30,020,864</u>	<u>5,156,250,000</u>

تأسس المصرف برأسمال مقداره 2,500,000,000 ل.س موزع على 2,500,000 سهم بقيمة إسمية 1,000 ل.س للسهم الواحد. بتاريخ 4 أيلول 2012 وافقت هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية على تعديل القيمة الاسمية لسهم بنك الشرق لتصبح 100 ل.س للسهم الواحد.

بتاريخ 4 كانون الثاني 2010 صدر القانون رقم 3 المتضمن تعديل بعض أحكام مواد القانون رقم 28 لعام 2001 والمرسوم رقم 35 لعام 2005 الذي يتضمن زيادة الحد الأدنى لرأسمال المصارف التقليدية العاملة في الجمهورية العربية السورية ليصبح 10 مليارات ل.س، وقد منحت المصارف المرخصة مهلة ثلاث سنوات لتوفيق أوضاعها بزيادة رأسمالها إلى الحد الأدنى المطلوب، وقد تم تمديد المهلة لتصبح أربع سنوات بموجب القانون رقم 17 لعام 2011.

في عام 2013 صدر المرسوم التشريعي رقم 63/ والذي تضمن زيادة المهلة الممنوحة للمصارف التقليدية في الجمهورية العربية السورية لزيادة الحد الأدنى لرأسمالها حتى نهاية العام 2014، ومن ثم صدر قرار مجلس الوزراء رقم 13/م، و تاريخ 22 نيسان 2015 المتضمن تمديد المهلة الممنوحة لزيادة رؤوس أموال المصارف سنة إضافية أخرى بحيث تصبح ست سنوات أي حتى نهاية العام 2015، ينتظر المصرف صدور تعليمات جديدة من السلطات الرقابية لاتخاذ الإجراءات المناسبة بهذا الخصوص.

قام المصرف خلال عام 2017 باثنتي عشر عملية لإعادة ترميم المركز القطع البنوي وذلك وفق نشرة صرف العملات الأجنبية مقابل الدولار الأمريكي بتاريخ الترميم بإجمالي بلغ 1,291,211 دولار أمريكي.

بتاريخ 30 نيسان 2018، عقدت الهيئة العامة غير العادية والتي تقوم مقام الهيئة العامة العادية للمصرف وقررت زيادة رأس مال المصرف بمبلغ إجمالي وقدره 250,000,000 ل.س موزع على 2,500,000 سهم وذلك بعد الحصول على موافقة الجهات الرقابية.

بتاريخ 3 أيلول 2018 وافق مجلس مفوضي هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية على الطلب المقدم من قبل المصرف بخصوص اعتماد أسهم زيادة رأسمال المصرف والبالغ عددها 2,500,000 سهم بقيمة إجمالية تبلغ 250,000,000 ل.س بغرض زيادة رأس المال عن طريق ضم جزء من الاحتياطي الخاص بمبلغ 70,549,500 ل.س وكامل رصيد الأرباح المدورة بمبلغ 179,450,500 ل.س.

تم توزيع الأسهم المذكورة (كأسهم مجانية) على المساهمين المسجلين في نهاية يوم 13 آب 2018 كل بحسب نسبة مساهمته في رأس المال.

بتاريخ 8 تموز 2020، عقدت الهيئة العامة غير العادية والتي تقوم بمقام الهيئة العامة العادية وقررت زيادة رأس مال المصرف عن طريق ضم جزء من رصيد الأرباح المدورة بمبلغ وقدره 1,375,000,000 ل.س إلى رأس المال، ليصبح رأس مال المصرف بعد الزيادة مبلغ 4,125,000,000 ل.س موزع على 41,250,000 سهم بقيمة إسمية 100 ل.س للسهم الواحد، بتاريخ 15 أيلول 2020، حصل المصرف على موافقة هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بزيادة رأس المال وتم تخصيص الأسهم المذكورة (كأسهم مجانية) على المساهمين المسجلين بتاريخ اكتساب الحق المعتمد من الهيئة يوم 29 أيلول 2020 كل بحسب نسبة مساهمته في رأس المال وعليه عدلت المادة رقم 6/ من النظام الأساسي تبعاً لذلك.

بلغ رأس المال المكتتب به بالدولار الأمريكي في نهاية عام 2021 مبلغ 29,839,423 حيث قام المصرف خلال عام 2021 بعملية ترميم لمركز القطع البنوي وذلك وفق نشرة العملات الأجنبية مقابل الدولار الأمريكي بتاريخ الترميم بإجمالي بلغ 884,894 دولار أمريكي، نتج عن الأخذ بعين الاعتبار حصة غير المقيمين في رأس المال بعد إتمام عملية زيادة رأس المال.

بتاريخ 13 حزيران 2022، عقدت الهيئة العامة غير العادية والتي تقوم بمقام الهيئة العامة العادية وقررت زيادة رأس مال المصرف عن طريق ضم جزء من رصيد الأرباح المدورة بمبلغ وقدره 1,031,250,000 ل.س إلى رأس المال، ليصبح رأس مال المصرف بعد الزيادة مبلغ 5,156,250,000 ل.س موزع على 51,562,500 سهم بقيمة إسمية 100 ل.س للسهم الواحد، بتاريخ 15 تشرين الثاني 2022، حصل المصرف على موافقة هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بزيادة رأس المال وتم تخصيص الأسهم المذكورة (كأسهم مجانية) على المساهمين المسجلين بتاريخ اكتساب الحق المعتمد من الهيئة يوم 25 تشرين الأول 2022 كل بحسب نسبة مساهمته في رأس المال وعليه عدلت المادة رقم 6/ من النظام الأساسي تبعاً لذلك.

بلغ رأس المال المكتتب به بالدولار الأمريكي في نهاية عام 2022 مبلغ 30,020,864، قام المصرف بعملية ترميم لمركز القطع البنوي بإجمالي مبلغ 181,441 دولار أمريكي بناءً على قرار مجلس النقد والتسليف رقم 173/م.ن تاريخ 10 نيسان 2023، وتم ربط وديعة مجمدة مقابل هذه الزيادة.

22. الاحتياطي القانوني والخاص

حددت المادة 197 من قانون الشركات رقم 29 تاريخ 24 شباط 2011 الاحتياطي القانوني بمعدل 10 % من صافي الأرباح السنوية حتى بلوغه 25% من رأس المال.

حددت المادة 97 من قانون النقد الأساسي رقم (23) لعام 2002 الاحتياطي الخاص بمعدل 10% من صافي الأرباح السنوية حتى بلوغه 100% من رأس المال.

تم تعريف الأرباح الصافية حسب المادة 200 من قانون الشركات رقم 29 تاريخ 24 شباط 2011 بأنها تشكل الفارق بين مجموع الإيرادات المحققة ومجموع المصروفات والاستهلاك قبل تنزيل مخصص ضريبة الدخل على الأرباح.

بالاستناد إلى ما سبق وبالإشارة إلى التعميمين الصادرين عن مصرف سورية المركزي رقم 369/100/3 بتاريخ 20 كانون الثاني 2009 والتعميم رقم 952/100/1 الصادر بتاريخ 12 شباط 2009، تم احتساب الاحتياطي كما يلي:

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		
2022	2023	
ل.س.	ل.س.	
14,586,865,008	319,968,027,216	الربح قبل الضريبة
(14,978,150,375)	(285,879,563,052)	صافي أرباح ناتجة عن تقييم مركز القطع البنوي
(388,425,337)	34,088,464,164	
-	321,590,066	الاحتياطي القانوني
-	3,408,846,416	الاحتياطي الخاص (10%)
		إن حركة الاحتياطي القانوني كما يلي:
2022	2023	
ل.س.	ل.س.	
967,472,434	967,472,434	رصيد بداية السنة
-	321,590,066	يضاف احتياطي قانوني
967,472,434	1,289,062,500	رصيد نهاية السنة
		إن حركة الاحتياطي القانوني كما يلي:
2022	2023	
ل.س.	ل.س.	
896,922,934	896,922,934	رصيد بداية السنة
-	3,408,846,416	يضاف احتياطي خاص
896,922,934	4,305,769,350	رصيد نهاية السنة

23. أرباح مدورة

بناءً على تعليمات مصرف سورية المركزي وقرار مجلس النقد والتسليف رقم 362 /م ن/ ب 1 لعام 2008 والتعميم رقم 952/100/1 الصادر بتاريخ 12 شباط 2009 يتم فصل الأرباح المدورة لفروقات القطع غير المحققة وهي أرباح غير قابلة للتوزيع وغير خاضعة للضريبة الناتجة عن إعادة تقييم مركز القطع البنوي من حساب الأرباح المدورة.

حقق المصرف أرباح محققة صافية بعد الضريبة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 مبلغ 26,425,217,193 ل.س (مقابل خسائر محققة صافية 467,199,727 ل.س للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022).

بلغ رصيد الأرباح المتراكمة المحققة كما في 31 كانون الأول 2023 مبلغ 22,673,069,812 ل.س (مقابل خسائر متراكمة محققة كما في 31 كانون الأول 2022 مبلغ 21,710,899 ل.س).

تم عام 2022 تخفيض المصاريف المتعلقة بزيادة رأس المال بشكل مباشر من الأرباح المدورة والتي تتضمن ما يلي:

المبلغ	
ل.س.	
4,000,000	بدل دراسة طلب إصدار الأسهم لدى هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية
721,875	إيداع أسهم الزيادة لدى مركز المقاصة والحفظ المركزي
4,744,330	ضريبة رسم الطابع النسبي على زيادة رأس المال
3,093,750	بدل تسجيل أسهم زيادة رأس المال في هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية
<u>12,559,955</u>	

حقق المصرف صافي أرباح ناتجة عن تقييم مركز القطع البنوي للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 مبلغ 285,879,563,052 ل.س (مقابل 14,978,150,375 ل.س للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022).

بلغ رصيد الأرباح المدورة غير المحققة كما في 31 كانون الأول 2023 مبلغ 369,858,270,184 ل.س (مقابل 83,978,707,132 ل.س كما في 31 كانون الأول 2022).

24. الفوائد الدائنة

يتكون هذا البند من فوائد ناتجة عن:

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		
2022	2023	
ل.س.	ل.س.	
		تسهيلات ائتمانية مباشرة:
36,942,760	31,442,354	حسابات جارية مدينة
3,542,832,716	9,534,850,629	قروض وسلف
169,574,441	1,026,192,941	استردادات من فوائد محفوظة
3,749,349,917	10,592,485,924	
2,046,871,327	8,982,292,157	أرصدة وإيداعات لدى مصارف
63,477,448	166,365,392	استثمارات مالية سندات حكومية
2,110,348,775	9,148,657,549	
<u>5,859,698,692</u>	<u>19,741,143,473</u>	

25. الفوائد المدينة

يتكون هذا البند من أعباء فوائد ناتجة عن:

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		
2022	2023	
ل.س.	ل.س.	
		ودائع زبائن:
14,258	77,481	حسابات جارية
153,693,458	192,079,110	ودائع توفير
2,342,422,182	3,864,929,652	ودائع لأجل وخاضعة لإشعار
25,334,733	75,683,001	التأمينات النقدية
2,521,464,631	4,132,769,244	
135,874,212	1,278,131,759	ودائع مصارف
<u>2,657,338,843</u>	<u>5,410,901,003</u>	

26. الرسوم والعمولات الدائنة

يتضمن هذا البند ما يلي:

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		
2022	2023	
ل.س.	ل.س.	
26,285,839	468,013,719	عمولات تسهيلات مباشرة
290,663,476	894,878,347	عمولات تسهيلات غير مباشرة
161,184,664	266,763,779	عمولات إدارة الحسابات وإصدار بطاقات
881,344,662	31,385,328,269	عمولات التحويلات والشيكات وعمليات نقدية أخرى
34,064,000	43,970,000	عمولات الاشتراكات (صناديق حديدية)
336,419	306,743	عمولات أخرى
<u>1,393,879,060</u>	<u>33,059,260,857</u>	

27. الرسوم والعمولات المدينة

يتضمن هذا البند ما يلي:

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		
2022	2023	
ل.س.	ل.س.	
491,187,925	5,183,061,326	عمولات مدفوعة على العمليات بين المصارف
<u>491,187,925</u>	<u>5,183,061,326</u>	

28. إيرادات تشغيلية أخرى

يتضمن هذا البند ما يلي:

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		
2022	2023	
ل.س.	ل.س.	
42,178,348	105,530,796	استرداد مصاريف مستحقة وإيرادات أخرى
<u>42,178,348</u>	<u>105,530,796</u>	

29. نفقات موظفين

يتضمن هذا البند ما يلي:

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		
2022	2023	
ل.س.	ل.س.	
2,281,303,493	4,401,647,515	رواتب الموظفين
83,915,724	188,590,494	نفقات التدريب والتأهيل
290,359,224	441,206,086	مساهمة المصرف في التأمينات الاجتماعية
–	13,945,500	تعويض نهاية الخدمة
566,730,778	3,299,640,329	مكافآت وعلاوات
27,000,000	234,510,000	ملابس موظفين
18,922,919	54,709,620	نفقات توظيف *
76,930,876	159,263,777	تعويضات خاضعة لضريبة الرواتب **
17,188,568	134,454,433	مزاياء عينية خاضعة للضريبة
84,809,056	168,398,660	التأمين الصحي
<u>140,390,000</u>	<u>428,900,303</u>	تنقلات
<u>3,587,550,638</u>	<u>9,525,266,717</u>	

* يتألف هذا البند من نفقات فحوصات طبية ما قبل التوظيف، رسوم إقامة للموظفين الأجانب ورسوم أخرى.

** يتألف هذا البند من تعويض مدارس، أتعاب عمل إضافي وتعويض صندوق.

30. (استرداد) / مصروف مخصص خسائر ائتمانية متوقعة

يتكون هذا البند مما يلي:

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		
2022	2023	
ل.س.	ل.س.	
استرداد مخصص أرصدة لدى مصرف سورية المركزي		
97,598,730	(187,205,390)	المرحلة الأولى
97,598,730	(187,205,390)	
مصروف مخصص أرصدة لدى المصارف		
1,059,505,097	22,276,373	المرحلة الأولى
9,508,741,763	2,815,639	المرحلة الثالثة
10,568,246,860	25,092,012	
استرداد مخصص إيداعات لدى المصارف		
91,158,133	(81,233,737)	المرحلة الأولى
10,342,837,023	–	المرحلة الثالثة
10,251,678,890	(81,233,737)	
(استرداد) / مصروف مخصص خسائر ائتمانية متوقعة – كفالات مصارف مالية		
13,224,780	(25,458,983)	المرحلة الأولى
5,614,720	–	المرحلة الثالثة
18,839,500	(25,458,983)	
استرداد مخصص تسهيلات ائتمانية مباشرة		
49,099,146	199,349,623	المرحلة الأولى
(137,751,816)	(99,592,882)	المرحلة الثانية
(66,397,853)	(1,235,142,405)	المرحلة الثالثة
(155,050,523)	(1,135,385,664)	
مصروف / (استرداد) مخصص تسهيلات ائتمانية غير مباشرة وتسهيلات غير مستغلة (مباشرة و غير مباشرة):		
201,228	1,582,258	المرحلة الأولى
(569,842)	(302,557)	المرحلة الثانية
(368,614)	1,279,701	
(82,389,603)	(1,402,912,061)	

31. مصاريف تشغيلية أخرى

يتضمن هذا البند ما يلي:

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		
2022	2023	
ل.س.	ل.س.	
178,604,105	320,921,837	نفقات سفر متعلقة بالأنشطة التشغيلية للمصرف
78,730,379	112,422,321	الاشتراكات في هيئات
74,480,589	314,261,852	الرسوم والضرائب ونفقات قانونية
99,807,159	353,474,097	الدعاية والإعلان وعلاقات عامة
44,261,008	85,046,500	نفقات استقبال
341,139,532	544,894,530	أتعاب مهنية واستشارية
780,826,390	1,482,116,266	الصيانة والإصلاح ونفقات حراسة
204,641,586	250,788,023	تأمين ضد الأخطار والحريق
1,488,962,882	2,308,376,582	المياه والكهرباء والتدفئة
105,155,921	175,440,699	نفقات الاتصالات وتقانة المعلومات
278,936,001	448,262,962	المطبوعات والقرطاسية
73,766,582	77,662,931	مصاريف إيجار
56,405,468	165,598,000	البريد والشحن
143,989,568	513,914,109	تعويضات مجلس الإدارة ومصاريف الهيئة العامة
13,834,500	67,904,240	مصاريف السيارات
21,893,375	82,583,878	مصاريف البطاقات
39,731,318	35,166,734	أخرى مختلفة
4,025,166,363	7,338,835,561	

32. ربحية السهم الأساسية والمخفضة

تم احتساب حصة السهم الأساسية والمخفضة كما يلي:

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		
2022	2023	
ل.س.	ل.س.	
14,510,950,648	312,304,780,245	صافي ربح السنة (ل.س.)
<u>51,562,500</u>	<u>51,562,500</u>	المتوسط المرجح لعدد الأسهم (سهم)
281.42	6,056.82	ربحية السهم الأساسية والمخفضة (ل.س.)

تتطابق ربحية السهم الأساسية والمخفضة في القيمة لعدم وجود أدوات أصدرها المصرف ذات تأثير على حصة السهم في الأرباح عند تحويلها.

33. النقد وما يوازي النقد

يتكون هذا البند مما يلي:

كما في 31 كانون الأول		
2022	2023	
ل.س.	ل.س.	
62,843,660,676	412,651,927,209	النقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي *
		يضاف:
85,591,404,785	358,975,317,918	أرصدة لدى مصارف (استحقاقها الأصلي خلال فترة 3 أشهر أو أقل)
		ينزل:
(1,333,804,774)	(711,133,649)	ودائع مصارف (استحقاقها الأصلي خلال فترة 3 أشهر أو أقل)
147,101,260.687	770,916,111.478	

* لا يستخدم احتياطي الودائع لدى مصرف سورية المركزي في أنشطة المصرف التشغيلية اليومية لذلك لا يعتبر جزء من النقد وما يوازي النقد.

34. عمليات الأطراف ذات العلاقة

تتضمن الأطراف ذات العلاقة:

1. المساهمين الذين يمتلكون 10% أو أكثر من حقوق التصويت في المصرف أو الشركة حليفة ويقصد بذلك التعاملات مع الشريك الاستراتيجي البنك اللبناني الفرنسي.
2. أعضاء مجلس إدارة المصرف والشركات المرتبطة بهم وأقربائهم من الدرجة الرابعة وأنسابهم حتى الدرجة الثانية.
3. الإدارة التنفيذية وتشمل المدير العام ومساعديه ومدراء المديريات التنفيذية وغير التنفيذية ورؤساء الوحدات.

كما في 31 كانون الأول 2023

الشركة الأم	الشركات الحليفة	أعضاء مجلس الإدارة وكبار المساهمين وكبار الموظفين	المجموع	كما في 31 كانون الأول 2022	أ- بنود بيان الوضع المالي/ داخل الميزانية
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	
حسابات مدينة					
61,913,983,755	14,656,740,211	-	76,570,723,966	84,825,364,804	أرصدة لدى المصارف المقررة
(49,477,728,289)	(9,755,833)	-	(49,487,484,122)	(12,930,842,560)	مؤونة مكونة على الحسابات الجارية
-	284,987,977,898	-	284,987,977,898	-	ودائع لأجل لدى المصارف المقررة
-	(4,537,101,201)	-	(4,537,101,201)	-	مؤونات مكونة على ودائع لأجل
-	1,170,127,041	-	1,170,127,041	202,389,066	فوائد مستحقة غير مقبوضة
-	(18,628,803)	-	(18,628,803)	(3,278,854)	مؤونات مكونة على فوائد مستحقة غير محققة
-	-	197,631,950	197,631,950	113,831,872	قروض كبار الموظفين
<u>12,436,255,466</u>	<u>296,249,359,313</u>	<u>197,631,950</u>	<u>308,883,246,729</u>	<u>72,207,464,328</u>	
حسابات دائنة					
-	-	2,737,660,543	2,737,660,543	383,074,041	حسابات أعضاء مجلس الإدارة وكبار الموظفين وكبار المساهمين
<u>-</u>	<u>-</u>	<u>2,737,660,543</u>	<u>2,737,660,543</u>	<u>383,074,041</u>	
ب- بنود خارج الميزانية					
7,018,248	144,932,363,505	-	144,939,381,753	39,556,509,100	كفالات مصارف مالية
(7,018,248)	(2,735,332,199)	-	(2,742,350,447)	(6,147,657,564)	مؤونات كفالات مصارف مالية
<u>-</u>	<u>142,197,031,306</u>	<u>-</u>	<u>142,197,031,306</u>	<u>33,408,851,536</u>	
ج- بنود بيان الدخل					
49,848	8,165,694,635	14,212,359	8,179,956,842	860,207,077	فوائد دائنة
(19,944)	-	(7,243,538)	(7,263,482)	(29,983,979)	فوائد مدينة
29,904	8,165,694,635	6,968,821	8,172,693,360	830,223,098	
-	540,741,809	839,970,044	1,380,711,853	69,213,725	عمولات دائنة
(5,108,122,285)	-	-	(5,108,122,285)	(42,336,297)	عمولات مدينة
<u>(5,108,122,285)</u>	<u>540,741,809</u>	<u>839,970,044</u>	<u>(3,727,410,432)</u>	<u>26,877,428</u>	
<u>5,108,092,381</u>	<u>8,706,436,444</u>	<u>846,938,865</u>	<u>4,445,282,928</u>	<u>857,100,526</u>	

إن جميع التعاملات المسموحة مع الأطراف ذوي العلاقة تتم ضمن النشاطات الاعتيادية للمصرف وباستخدام أسعار الفوائد والعمولات السارية مع الزبائن. بلغت معدلات الفوائد على القروض الممنوحة لكبار الموظفين بين 8.5% و 10% في عام 2023 وبين 8.5% و 9% في عام 2022. بلغ معدل الفائدة على الودائع لدى المصرف الأم 5.15% على الدولار الأمريكي في عام 2023 (مقابل 4.2% على الدولار الأمريكي في عام 2022). بلغ معدل الفائدة على الودائع لدى المصارف الحليفة 4.9% على الدرهم الإماراتي في عام 2023 (مقابل 3.7% على الدرهم الإماراتي في عام 2022). تم تعويض أعضاء مجلس الإدارة الممثلين للمساهمين خلال عام 2023 بمبلغ إجمالي قدره 498,994,263 ل.س مقابل تعويض عضوية مجلس إدارة وتحمل المسؤوليات بما فيها مصروف الضريبة على هذا التعويض، بالإضافة إلى مصاريف الانتقال والإقامة لحضور اجتماعات المجلس ولجانه ومهام الإشراف على عمل إدارة المصرف (مقابل مبلغ 135,479,113 ل.س عن عام 2022).

د-تعويضات الإدارة التنفيذية

فيما يلي ملخص لمنافع الإدارة التنفيذية العليا للمصرف:

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		
	2023	2022
	ل.س.	ل.س.
رواتب الإدارة العليا	3,135,573,053	1,274,756,005
المكافآت	2,231,020,753	413,922,325
تعويضات نهاية خدمة	13,945,500	-
إجازات مدفوعة	6,480,833	887,500
	5,387,020,139	1,689,565,830

35. القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية

أولاً: القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية التي لا تظهر بالقيمة العادلة بالبيانات المالية.

31 كانون الأول 2022			31 كانون الأول 2023			
النتيجة غير المعترف بها	القيمة العادلة	القيمة الدفترية	النتيجة غير المعترف بها	القيمة العادلة	القيمة الدفترية	الموجودات المالية
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	
-	85,355,023,494	85,355,023,494	-	474,311,519,923	474,311,519,923	نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي
-	72,655,477,431	72,655,477,431	-	305,040,635,495	305,040,635,495	أرصدة لدى المصارف
-	3,890,651,125	3,890,651,125	-	8,097,078,290	8,097,078,290	ايداعات لدى مصارف ومؤسسات مصرفية
6,506,716,156	41,849,410,476	35,342,694,320	11,361,961,274	93,882,992,315	82,521,031,04	التسهيلات الائتمانية المباشرة
-	2,326,572,118	2,326,572,118	-	2,316,327,510	2,316,327,510	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
-	9,008,388,494	9,008,388,494	-	37,990,801,076	37,990,801,076	وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي
المطلوبات المالية						
-	8,433,804,774	8,433,804,774	-	18,286,133,649	18,286,133,649	ودائع مصارف
82,085,184	106,971,582,151	107,053,667,335	10,587,622	353,978,675,528	353,989,263,150	ودائع الزبائن
-	7,054,632,426	7,054,632,426	-	16,657,279,982	16,657,279,982	تأمينات نقدية

تم الإفصاح عن الموجودات والمطلوبات المالية ذات تواريخ استحقاق دون السنة بالقيمة الدفترية، وبالنسبة للموجودات والمطلوبات المالية ذات تواريخ استحقاق أكثر من سنة بالقيمة العادلة، وذلك باحتساب التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة منها باستخدام معدل حسم بلغ 29.31% للتسهيلات الائتمانية بالليرة السورية و 15% للودائع بالليرة السورية كما في 31 كانون الأول 2023 (مقابل معدل حسم بلغ 21.37% للتسهيلات الائتمانية بالليرة السورية و 15% للودائع بالليرة السورية كما في 31 كانون الأول 2022).

ثانياً: تحديد المستويات الثلاث لقياس القيمة العادلة بالنسبة للأدوات المالية المدرجة بالقيمة العادلة،

كما في 31 كانون الأول 2023					
القيمة العادلة مقاسة من خلال					
المجموع	المستوى الثالث	المستوى الثاني	المستوى الأول	القيمة الدفترية	الموجودات المالية
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	
2,316,327,510	2,316,327,510	-	-	2,316,327,510	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

كما في 31 كانون الأول 2022

القيمة العادلة مقاسة من خلال

المجموع	المستوى الثالث	المستوى الثاني	المستوى الأول	القيمة الدفترية	الموجودات المالية:
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	
2,326,572,118	2,326,572,118	-	-	2,326,572,118	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

تشمل القيمة الدفترية للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر على القيمة الإسمية للأصل مضافاً إليه صافي العلاوة (بعد تنزيل الإطفاء من تاريخ الشراء لتاريخ الميزانية وفق أسلوب الفائدة الفعالة).

تقنيات التقييم والافتراضات المستعملة لأغراض قياس القيمة العادلة

يتم تحديد القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية باستعمال مستويات التقييم التالية:

المستوى الأول: يمثل القيمة العادلة للأسعار المتداولة (غير المعدلة) لموجودات مماثلة في أسواق فعالة.

المستوى الثاني: يمثل العناصر الأخرى بخلاف الأسعار المتداولة ضمن المستوى الأول والتي يتم ملاحظتها بشكل مباشر (من خلال الأسعار) أو بشكل غير مباشر (يتم اشتقاقها من الأسعار).

المستوى الثالث: يمثل الموجودات غير المرتبطة ببيانات السوق.

الأدوات المالية التي تقارب قيمتها العادلة القيمة الدفترية

هي الموجودات والمطلوبات المالية النقدية أو التي لها فترة استحقاق أقل من سنة وتكون قيمتها الدفترية مقارنة بقيمتها العادلة.

الأدوات المالية ذات سعر فائدة ثابت

يتم تقدير القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة والتي لها سعر فائدة ثابت عن طريق مقارنة التدفقات النقدية المخصومة باستخدام أسعار الفائدة السوقية عند إدراجها أول مرة مع الأسعار السوقية الحالية لأدوات مالية مشابهة.

36. إدارة المخاطر

تنتج المخاطر من عوامل مالية وغير مالية من المحتمل أن تؤثر على النتائج والأهداف المرتقبة، ويقوم مفهوم إدارة المخاطر على عملية معرفة إدارة الخسائر المتوقعة (Expected Loss) والخسائر غير المتوقعة (Unexpected Loss).

يقوم دور إدارة المخاطر على كشف مصادر المخاطر والعمل على تقييم آثاره المحتملة والرقابة المستمرة للمخاطر ومتابعة الحدود الرقابية الداخلية للتعرضات المقبولة من قبل مجلس الإدارة وفق شهية المخاطر (Risk Appetite) المحددة من قبله وقدرته على التحمل (Risk Tolerance)، وعرض تقارير للإدارة العامة ومجلس الإدارة وكافة المديريات ذات الصلة ويشمل هذا العرض كافة أنواع المخاطر التي يتعرض لها المصرف (ائتمانية، سيولة، سعر الفائدة، سعر الصرف، تشغيلية، سمعة، قانونية، وأي مخاطر أخرى) للمساعدة على رفع التوصيات من قبل لجنة المخاطر و اتخاذ القرارات المناسبة من قبل مجلس الإدارة.

إن عملية إدارة المخاطر هي عمل مشترك و مستمر بين وحدات و دوائر المصرف كل حسب دوره لخلق بيئة ضبط داخلي فعالة وذلك يعتمد على أدوات الضبط الداخلي التي يتم بناؤها على أسس سليمة والاعتماد عليها لتوفير حوكمة مصرفية فعالة.

أنظمة إدارة المخاطر لدى بنك الشرق

يتحمل مجلس الإدارة مسؤولية إدارة مخاطر المصرف ويحدد المستويات لكافة أنواع المخاطر التي يمكن أن يتحملها المصرف، كما يصادق على استراتيجيات وإجراءات إدارة المخاطر بكافة أنواعها ويراجع دورياً تقارير قياس المخاطر لضمان حسن تنفيذ السياسات المعتمدة واتخاذ الإجراءات الوقائية والتصحيحية المناسبة عند الحاجة.

ويعمل مجلس الإدارة على إدارة المخاطر من خلال اللجان المنبثقة عنه لاسيما لجنة إدارة المخاطر ولجنة التدقيق والالتزام ولجنة التسليف التي ترفع تقارير دورية عن نتائج أعمالها وتوصياتها.

أما على الصعيد التنفيذي، تتحمل الإدارة العامة التنفيذية مسؤولية إيجاد البنى التحتية اللازمة لإدارة ومتابعة كافة المخاطر التي يتعرض لها المصرف ووضع السياسات والإجراءات والمخططات التنظيمية التي تساعد على تحديد المسؤوليات بما يضمن فصل المهام والصلاحيات لتجنب أي تعارض بين مختلف الأقسام، وتفعيل نظم الضبط الداخلي للتأكد من الالتزام بالسياسات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة.

استراتيجية إدارة المخاطر

تهدف استراتيجية إدارة المخاطر إلى ما يلي:

- التأكد من اعتماد سياسات وإجراءات عمل لإدارة المخاطر (ائتمانية، سوقية، تشغيلية، سيولة، سمعة، التزام، ...الخ) بهدف التحقق من قدرة المصرف على تأمين تغطية للمخاطر التي يتعرض لها المصرف التزاماً بحوكمة المصرف وبتوصيات لجنة بازل للإشراف على المصارف والقرارات الصادرة عن مجلس النقد والتسليف.
- اعتماد نظام التقارير الدورية لمختلف المخاطر مرفقة بالتوصيات المناسبة ورفعها إلى الإدارة العامة ومجلس الإدارة لاتخاذ الإجراءات والقرارات المناسبة.
- التأكد من توافر الموارد والنظم الكافية لإدارة المخاطر وضمان استقلالية عمل مديرية المخاطر.
- التأكد من فعالية واستمرارية عمل خطط الطوارئ بهدف ضمان استمرارية العمل ومواجهة المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف.
- وضع معايير وضوابط للعمليات الائتمانية والاستثمارية لضمان الالتزام بالقوانين المرعية الإجراء ضمن سقف المخاطر المقبولة من قبل المصرف بهدف تحديد الوسائل والإجراءات المتوفرة لإدارة وتخفيف المخاطر التي قد تتجم عنها.
- السعي من خلال السياسات الائتمانية والاستثمارية لتحقيق التوازن الأمثل ما بين العائد لصالح المصرف وعوامل المخاطر المحتملة التي يمكن أن يتعرض لها المصرف.
- تنويع مصادر التمويل في المصرف والتأكد من فعالية وكفاءة إجراءات إدارة مخاطر السيولة بهدف المحافظة على سلامة المصرف المالية ومواجهة الظروف الطارئة وتداعياتها السلبية التي تنشأ عن تقلبات الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية.

مسؤولية لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة

- تتكون لجنة إدارة المخاطر من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة على الأقل على ألا يزيد عدد الأعضاء التنفيذيين عن عضو واحد فقط وعلى أن يكون رئيس اللجنة عضواً مستقلاً، بالإضافة إلى مدير مديرية إدارة المخاطر، وتتم اجتماعاتها بشكل دوري، تهدف لجنة إدارة المخاطر إلى مساعدة مجلس الإدارة على وضع سياسة إدارة مخاطر المصرف بما ينسجم مع قدرة المصرف ومدى قبوله تحمل المخاطر ومراجعة أداء الإدارة التنفيذية في إدارة كافة المخاطر المصرفية من مخاطر الائتمان والسيولة والسوق والتشغيل والالتزام والتركز والسمعة وغيرها، وترتكز المهام الأساسية للجنة على ما يلي:
- العمل بشكل متواصل مع مديرية إدارة المخاطر في المصرف لرسم وتحديد ومراجعة سياسات إدارة المخاطر المرتبطة بالنشاط القائم للمصرف، بالإضافة إلى تلك المتعلقة بأي نشاط أو منتج مصرفي جديد، ورفع توصية لمجلس الإدارة للمصادقة عليها.
- تحديد صلاحيات إدارة المخاطر ومراجعتها سنوياً، بحيث تتضمن بشكل أساسي استراتيجيات إدارة المخاطر ومستويات وحدود المخاطر المقبولة ورفعها لمجلس الإدارة للمصادقة عليها.
- إعداد تقرير تقييم لتنفيذ خطط الطوارئ وإدارة الأزمات التي يتم وضعها واختبارها من قبل مديرية الأمن وذلك بالتنسيق مع الإدارة العامة للتنفيذية للمصرف.
- مراجعة التقارير الدورية حول المخاطر التي يتعرض لها المصرف، والمتابعة مع الإدارة التنفيذية لمعالجة التجاوزات التي يتم التقرير عنها، ورفع تقارير دورية لمجلس الإدارة وتقديم الإحصائيات بخصوص كافة المخاطر التي يتعرض لها المصرف مقابل الحدود المعتمدة والتغيرات والتطورات التي قد تطرأ على إدارة المخاطر.
- مراجعة تقارير اختبار الجهد لكفاية رأس المال ومراقبة مدى التزام إدارة المخاطر بمعايير ومتطلبات لجنة بازل.
- التأكد من قيام الإدارة العامة التنفيذية باتخاذ الإجراءات المناسبة لتأسيس وإيجاد بنية أساسية ملائمة وكافية (بما فيها الهيكل التنظيمي، العمليات، السياسات والإجراءات، الكادر الكفاء والأنظمة التكنولوجية) التي تكفل وباستمرار إدارة المخاطر لجهة تحديدها وحصرها وقياسها ومتابعتها وضبطها بما ينسجم وحدود وسياسات المخاطر المصادق عليها. مراجعة الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر وضمان استقلالية موظفي مديرية المخاطر في المصرف عن الأنشطة التي ينجم عنها تحمل المصرف للمخاطر.

مسؤولية لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة

تتألف لجنة التدقيق من رئيس مستقل وثلاثة أعضاء غير تنفيذيين وبحضور المدير العام التنفيذي ومدير التدقيق الداخلي، وتجتمع بشكل دوري أربعة اجتماعات لها خلال السنة بوتيرة اجتماع واحد كل ربع، وتهدف لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة إلى مساعدة المجلس على الإشراف على الأمور التالية:

- مراجعة التقارير المالية وتقييم فعالية وكفاية نظم الضبط والرقابة الداخلية بما فيها استقلالية التدقيق الداخلي ومراقبة الالتزام وحسن أدائها.
- مراجعة التقارير الصادرة عن المراقبين المصرفيين الداخليين المعتمدين والتأكد من أن الإدارة التنفيذية قد اتخذت كافة الإجراءات لتصحيح القصور التي تمت الإشارة لها ضمن تقارير المهام الرقابية ومهام التدقيق.
- تتأكد اللجنة من التزام المصرف بالتطبيق السليم للقوانين والتعليمات النافذة الصادرة عن السلطات الرقابية، وللسياسات والإجراءات الداخلية المعتمدة من مجلس الإدارة.
- مساعدة المجلس في تحديد أطر عمل المدقق الخارجي وتنسيق مهامه وتقييم استقلاليته وموضوعيته وقبول خطاب تعيينه وتحديد تعويضاته.

مسؤولية لجنة التسليف المنبثقة عن مجلس الإدارة

تتألف لجنة التسليف من ثلاث أعضاء مجلس إدارة غير تنفيذيين، وتتم اجتماعاتها بشكل دوري، تهدف اللجنة إلى مراجعة وإقرار التسهيلات الائتمانية وفق حدود وسقف يتم إقرارها ومراجعتها دورياً كما تصادق على قرارات التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل لجنة التسليف الإدارية.

مسؤولية لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات

وهي مسؤولة عن متابعة وإدارة مخاطر السوق ومخاطر السيولة، حيث تقوم بمراجعة السياسات اللازمة للإدارة والحد من مخاطر السيولة ومخاطر السوق المقدمة من قبل مديرية المخاطر، وتعمل اللجنة على مراقبة حسن تطبيق السياسات المعتمدة بهذا الخصوص والالتزام بالسقف المحددة والنسب الرقابية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة.

مسؤولية مديرية إدارة المخاطر

تهدف مديرية إدارة المخاطر في المصرف إلى:

- إعداد وتحديث سياسات وإجراءات إدارة المخاطر كافة ورفعها إلى مجلس الإدارة للمصادقة عليها.
- وضع حدود ومقاييس للمخاطر التي يتعرض لها المصرف ومراقبتها بشكل مستمر، ودراسة سيناريوهات اختبارات الجهد وتقييم نتائجها ثم رفع التقارير بشأنها إلى الإدارة العامة التنفيذية ولجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة.
- العمل بشكل مستقل عن الإدارة التنفيذية بهدف التأكد من التقيد بالإجراءات والسياسات المعتمدة لجهة إدارة كافة أنواع المخاطر ضمن جميع أصعدة نشاط المصرف.
- إعداد تقارير دورية شاملة لكافة أنواع المخاطر متضمنة مقترحات وتوصيات لمعالجة القصور ورفعها إلى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة.
- متابعة الامتثال بتطبيق أحكام بازل والقوانين والقرارات الصادرة عن مصرف سورية المركزي ذات الصلة وسائر الجهات الرقابية لضمان سلامة المصرف المالية والتشغيلية.
- مواءمة السياسات والإجراءات المطلوبة لتطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم 9 بما يتوافق مع تعليمات المصرف المركزي.

مسؤولية مديرية التدقيق الداخلي

وتشمل مسؤولية مديرية التدقيق الداخلي توفير خدمات تأكيدية واستشارية حول كفاية وكفاءة أنظمة الرقابة الداخلية وعملية إدارة المخاطر وممارسات الحوكمة، وذلك من خلال تقديم تقييمات موضوعية ومستقلة إلى كل من مجلس إدارة المصرف عن طريق لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة من جهة وإلى الإدارة التنفيذية من جهة أخرى. حيث تهدف هذه التقييمات إلى مساعدة المصرف في تحقيق أهدافه من خلال تحسين كفاءة مختلف العمليات المصرفية. ترفع مديرية التدقيق الداخلي تقاريرها وبشكل دوري إلى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة حول نتائج أنشطة مديرية التدقيق الداخلي المختلفة.

مسؤولية مديرية مراقبة الالتزام

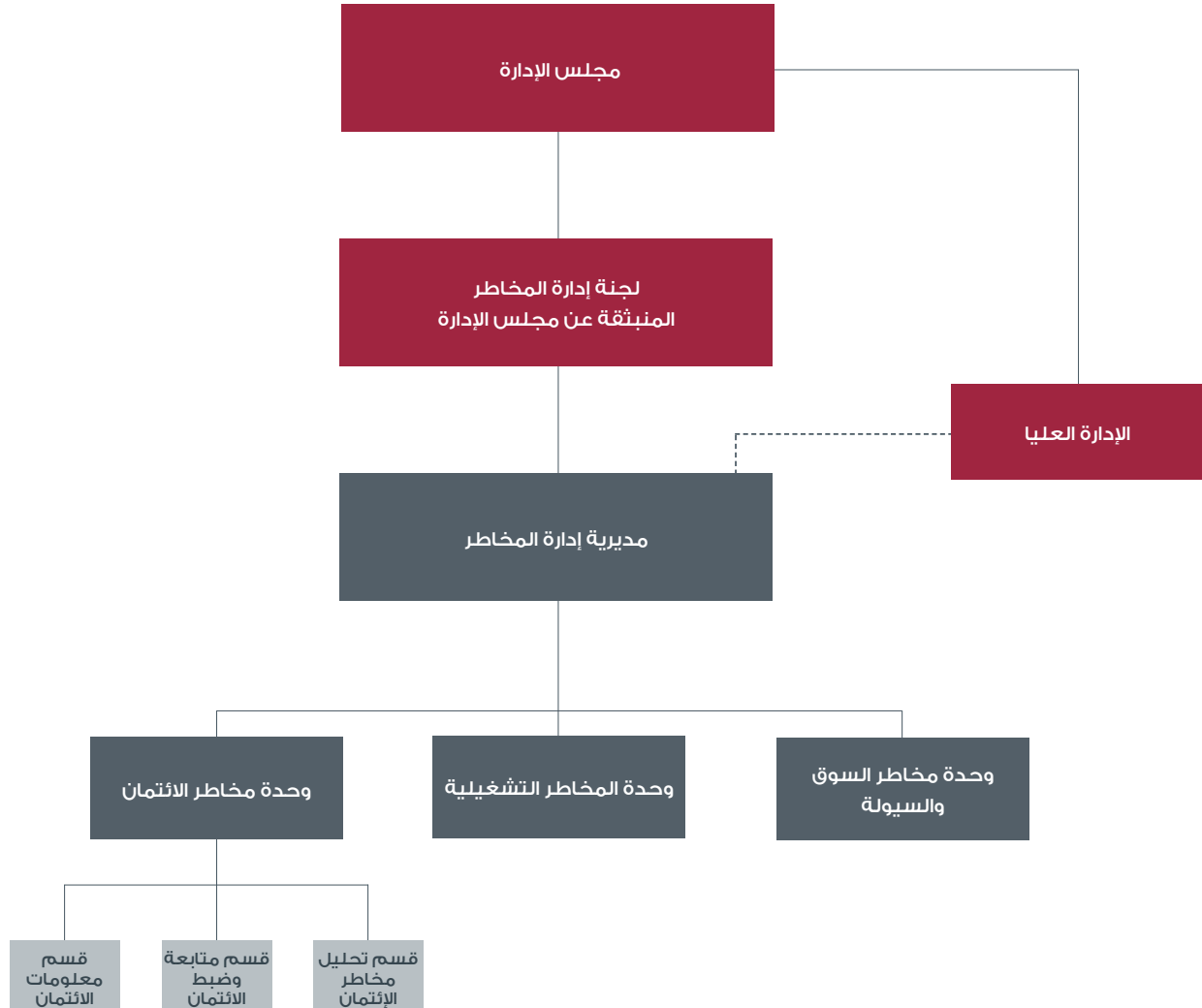
هي مديرية إشرافية رقابية مستقلة تهدف لنشر ثقافة الالتزام و التخفيف من المخاطر المرتبطة بعدم الالتزام، تعنى بمراقبة التزام مختلف أنشطة المصرف بالأنظمة والقوانين النافذة ولا سيما النازمة للعمل المصرفي وتوجيهات مجلس النقد والتسليف ولجنة إدارة هيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وإجراءات وضوابط العمل المعتمدة لدى المصرف وبالتشريعات والضوابط الدولية، بما في ذلك التقيد بأحكام قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (فاتكا). وتقوم هذه المديرية بإعداد ورفع تقاريرها حول مخاطر الالتزام بهذا الشأن لكل من مجلس إدارة المصرف ومفوضية الحكومة لدى المصارف وهيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (حسب الاختصاص).

أنظمة تقارير وقياس المخاطر

تقوم مديرية المخاطر بتأدية عملها بشكل مستقل لكنه يتبع مباشرةً للجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة حيث تقوم بأداء مهامها وواجباتها وإعداد تقارير متابعة رقابية ليتم إرسالها إلى كل من لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة والإدارة العليا والمديريات ذات الصلة.

يلتزم المصرف بمعايير لجنة بازل لقياس كافة المخاطر التي يتعرض لها وهي:

- بالنسبة لمخاطر السوق، يعتمد المصرف طريقة القياس المعيارية.
- بالنسبة للمخاطر التشغيلية، يعتمد المصرف طريقة المؤشر الأساسي.
- بالنسبة للمخاطر الائتمانية، يعتمد المصرف طريقة المنهج الأساسي للتصنيف الداخلي (Internal Rating-Based Approach) كبديل عن المنهج المعياري (Standardized Approach).

الهيكل التنظيمي لمديرية إدارة المخاطر

فيما يتعلق باستقلالية وظائف مديرية إدارة المخاطر وعمليات المساءلة المتعلقة بها فإن عمليات التعويضات والصرف والعزل تتم عن طريق لجنة الترشيحات والتعويضات المنبثقة عن مجلس الإدارة بناءً على اقتراح مشترك من الإدارة التنفيذية كونها تتابع إدارياً عمل مديرية إدارة المخاطر ومن لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة كونها تتابع فنياً عمل هذه المديرية، هذا وإن صلاحيات التعيين والعزل لكوادر الإدارة العليا ومديرية المخاطر لا تتم إلا من خلال لجنة الترشيحات والتعويضات وموافقة مجلس الإدارة.

المخاطر الائتمانية

هي المخاطر التي تنشأ من عدم قدرة أو رغبة العميل في السداد وبالتالي احتمال عدم تحصيل الديون في المواعيد المتفق عليها، حيث يحرص المصرف بشكا دائم على جودة عملية التسليف والتعامل مع العملاء المتميزين عن طريق السيطرة على المخاطر الائتمانية والعمل على تخفيض احتمالات التعثر وذلك بإجراء الدراسة الائتمانية المعمقة وتحديد نقاط القوة والضعف ومدى قدرة العميل على السداد. يتم اعتماد إجراءات رقابة ومتابعة مستمرة للتسهيلات الممنوحة والتي ستمنح بما يكفل حماية مصلحة المصرف لجهة إدارة مخاطر الائتمان والحرص على أن تكون نسبة (المخاطرة على العائد) هي ضمن النسب المثلى بالنسبة للمصرف.

تتألف وحدة إدارة المخاطر الائتمانية من ثلاث أقسام:

- قسم تحليل مخاطر الائتمان: تقوم هذه الوحدة بدراسة مخاطر تعثر طلبات التسهيلات الائتمانية ومتابعة جودة المحفظة الائتمانية والتأكد من ملائمة الطلب الائتماني للقوانين والتشريعات السارية إضافة لاستراتيجية المصرف وسياساته.
 - قسم متابعة وضبط الائتمان: تقوم هذه الوحدة بدور أساسي في ضمان حسن سير العملية الائتمانية ومنح التسهيلات من خلال قيامه بضمان صحة تنفيذ موافقات لجان التسليف على الملفات الائتمانية. وهذا يتضمن:
 - إنشاء ملف مركزي متكامل يحوي جميع الثبوتيات والمستندات والبيانات المالية والضمانات، ومراقبتها وتحديثها بشكل دوري.
 - عملية منح التسهيلات الائتمانية على النظام المصرفي بما يتوافق مع القوانين والتعاميم الصادرة.
 - عملية المراجعة الرقابية للملف الائتماني، الخطوط الائتمانية، الاستخدامات والتجاوزات، تركيزات المخاطر الائتمانية، التصنيف الائتماني، وذلك من خلال إصدار تقارير دورية للإدارة العليا ولجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة ولجنة التسليف المنبثقة عن مجلس الإدارة.
 - قسم معلومات الائتمان: تعمل على تأمين معلومات متعلقة عن العملاء المدينين، تؤمن هذه الوحدة معلومات حديثة لجهة حجم ونوع وعملة التسهيلات ومدى التزام العميل بالشروط التعاقدية، حيث تساهم في التحقق من مدى موثوقية المعلومات التي يزودنا بها العميل بالإضافة لعملية تقاطع هذه المعلومات مع بيانات قسم الأخطار المصرفية في مصرف سورية المركزي.
- اعتمد مجلس إدارة المصرف سياسة منح التسهيلات الائتمانية المقترحة من قبل لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عنه بناءً على الضوابط التالية:

توصيات سياسة التسليف

القيام بعملية المراجعة الدورية لقيمة سقف محافظ التسهيلات الائتمانية والاستثمارية وفقاً لكل عملة وتحديد ما يتناسب مع خطة وتوجه المصرف خلال كل ربع إضافة لذلك تم السماح بتمويل متوسط وطويل الأجل للمشاريع الإنتاجية الصناعية والخدمية، من جهة أخرى تم السماح أيضاً بتمويل قروض استهلاكية وقروض سكنية وتحديد حجم المحفظة المطلوب.

وللحد من المخاطر المرتبطة بعمليات المنح تم تحديد التمويل بالمناطق الآمنة مع الأخذ بعين الاعتبار توزيع فروع المصرف وانتشار قاعدة عملائه، إضافة إلى عدم منح تسهيلات لعملاء كان المصرف قد قام بشطب جزئي أو كلي لمديونيتهم السابقة دون اتفاق مسبق موثق أصولاً مع المصرف، إلا إذا قام هذا العميل بسداد المبلغ المشطوب.

أما بالنسبة للضمانات فيتم قبول التأمينات على الأصول العقارية ضمن المناطق الآمنة.

توصيات سياسة التصنيف الائتماني ومتابعة القروض المتعثرة:

التقيد بأحكام ومتطلبات القرارات والتعاميم المرجعية الإجراء وخاصة قرار مجلس النقد والتسليف رقم (4/م.ن) تاريخ 14/2/2019 المتضمن التعليمات الخاصة بتطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم 9 (IFRS 9) الخاص بالأدوات المالية (Financial Instruments)، التأكيد على عملية قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة بشكل ربعي على الأقل والاعتراف بها دون أي تأخير، تُقاس الخسائر الائتمانية المتوقعة بشكل ربعي، بحيث تعكس مبلغاً مُقدراً باحتمال مبني على المعلومات التاريخية والحالية ومرجح بكافة المعلومات المعقولة والمتاحة عن الظروف المستقبلية (Probability-Weighted Amount)، ويجب أن يكون هذا التقدير غير متحيز (Unbiased) من خلال استخدام سيناريوهات لا تأخذ بالاعتبار الحالة الأفضل (The Best Case Scenario) ولا الحالة الأسوأ (The Worst Case Scenario)، متابعة الديون ضمن المرحلة الثانية والتي تتضمن التعرضات الائتمانية التي شهدت زيادة هامة في مخاطر الائتمان (Significant Increase In Credit Risk) والديون ضمن المرحلة الثالثة وتتضمن هذه المرحلة التعرضات الائتمانية التي ينطبق عليها تعريف التعثر، للتوصل إلى تسويات مع العملاء مع الأخذ بعين الاعتبار قيام المصرف بمباشرة الإجراءات القضائية والتفويض على كافة الضمانات المتخذة لقاء الديون المتعثرة.

توصيات حول تركيز المخاطر الائتمانية:

العمل على الحد من التركيز في زبائن التسليف من حيث حجم التسهيلات بما يتوافق مع القرارات والأنظمة النافذة، إضافة إلى القيام بالتنوع على مستوى محفظة الائتمان من حيث القطاعات الاقتصادية والمناطق الجغرافية و بما يتوافق مع الظروف الراهنة.

تخفيف المخاطر الائتمانية:

هي المخاطر التي تنشأ من احتمال عدم قدرة الملتزمين تجاه المصرف على الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية عند الاستحقاق، وعليه تقضي سياسة المصرف للتخفيف من التعرض إلى المخاطر الائتمانية بالعمل على تحديد مستويات المخاطر المقبولة من خلال وضع سقف لها على مستوى العميل الواحد، ومجموعة من العملاء وتحديد القطاع الاقتصادي والمنطقة الجغرافية ونوع التسهيلات والسقوف الممنوحة حسب العملة ويتم كل ذلك وفق التعليمات والحدود الرقابية لقرارات وتعاميم مصرف سورية المركزي بالإضافة إلى الحدود الرقابية الداخلية ومراقبة مؤشرات الإنذار المبكر التي تهدف لوضع الإجراءات العلاجية الضرورية قبل التعرض للمخاطر، ويتم إعداد تقارير دورية بالتعرضات الائتمانية إلى لجنة إدارة المخاطر حيث توضع التوصيات وفق تطور الظروف السوقية، ومن ثم يصادق مجلس الإدارة على سياسة واستراتيجية التسليف الرامية إلى الحفاظ على محفظة التسهيلات المثلى المنشودة.

ويعتمد المصرف إجراءات للتخفيف من مخاطر الائتمان على مستويات مختلفة وهي:

- على مستوى التحليل الائتماني: تضمن إجراءات عمل قسم التحليل الائتماني تقييماً موضوعياً ودقيقاً لكل عميل على حدة، وقدرته المالية ومصادر السداد ومصادقية التزامه، كما ويقوم هذا القسم بتحليل وضع القطاع الاقتصادي والمنطقة الجغرافية التي يقع نشاط العميل ضمنها، ويعتمد اتخاذ قرارات الإقراض لدى قسم التحليل الائتماني وإجراءات العمل على مبدأ تنوع المحفظة الائتمانية والتأكد من الالتزام بحدود التركيزات المعتمدة من قبل المصرف من جهة وعلى قرارات مجلس النقد والتسليف على مستوى العميل ومجموعة مترابطة من العملاء ولكل قطاع أو منطقة جغرافية من جهة أخرى.

- الضمانات المقبولة: تقضي إجراءات المصرف للتخفيف من مخاطر الائتمان بالحصول على ضمانات مقبولة، وأهمها:

• بالنسبة للتمويل التجاري والاستثماري: الرهونات على الأصول العقارية و/أو الألات و/أو المخزون ضمن المناطق الآمنة إضافة إلى الضمانات النقدية.

• بالنسبة للقروض الشخصية: رهن الأصول ضمن المناطق الآمنة بالإضافة إلى الضمانات النقدية وتتضمن تحويل الرواتب لجهة المصرف.

تراقب الإدارة القيمة السوقية لكافة الضمانات المقبولة بشكل دوري وخاصة عند تجديد ملف التسهيلات الممنوحة الذي يجري مرة على الأقل خلال العام، ومن الممكن أيضاً طلب ضمانات إضافية كالكفالات الشخصية و/أو بوالص التأمين على الحياة أو بوليصة التأمين ضد الحريق و/أو أي أخطار أخرى محتملة ممكن أن تؤثر على القدرة التشغيلية واستمرارية العمل وذلك بالاتفاق مع العميل، كما تتم دراسة القيمة السوقية للضمانات خلال دراسة كفاية الخسائر الائتمانية المتوقعة وفق قرار مجلس النقد والتسليف رقم (4/م.ن) لعام 2019.

- إعداد التقارير الدورية لمراقبة نوعية وكمية محفظة التسليف وتطورها، والتركيزات المختلفة، وجودة المحفظة، ومدى كفاية المخصصات والضمانات المقبولة.

الموجودات المالية المتدنية ائتمانياً

يعتبر الأصل المالي متدني ائتمانياً (Credit-Impaired Financial Asset) عند وقوع أو ظهور حدث أو أكثر له تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي، وعلى سبيل المثال وليس الحصر ما يلي:

- صعوبات مالية قد تواجه المقرض أو مُصدر الأداة المالية.
- عدم الالتزام بالشروط التعاقدية، كتجاوز موعد الاستحقاق أو التعثر في السداد.
- قيام المصرف بمنح المقرض تنازل أو تعديل بالشروط التعاقدية تعود لأسباب اقتصادية أو صعوبات مالية للمقرض.
- التغيرات السلبية الهامة في مؤشرات السوق الخاصة بالأصل المالي والناجمة عن الارتفاع الملحوظ في مخاطر الائتمان لهذه الأداة.
- شراء أو طرح أداة مالية بسعر خصم كبير أو ارتفاع التسعير بشكل ملحوظ بما يعكس حجم المخاطر الائتمانية.
- مؤشرات على عدم قدرة العميل بالسداد واحتمال الإفلاس أو إعادة التنظيم المالي.

الأصول المالية المشتراة أو التي منحت أساساً مع تدني في قيمتها الائتمانية

لا يتم إدراج الأصول والالتزامات المالية المشتراة أو تلك التي منحت أساساً مع تدني في قيمتها الائتمانية ضمن المرحلة الأولى. (Purchased or Originated Credit Impaired Financial Assets) ويتم مراجعة هذه الأصول وحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لها على مدى العمر المتوقع لها وبشكل أكثر دورية، وتتضمن الأدلة على أن الأصل المالي يعاني من ضعف ائتماني بتاريخ الشراء أو المنح عند توفر بيانات يمكن ملاحظتها حول الأحداث التالية:

- الزيادة في هامش الفائدة/العائد (Credit Spread) على التعرضات الائتمانية التي يمكن منحها أو الاستثمار بها والمماثلة لتعرضات قائمة من حيث الشروط والطرف المقابل نتيجة زيادة في مخاطر الائتمان؛
- التغير الهام في شروط منح تعرضات ائتمانية مشابهة لتعرضات قائمة، وقد يشمل ذلك زيادة قيمة الضمانات والكفالات أو طلب تغطية أكبر لدخل العملاء أو أية شروط أخرى أكثر تشدداً؛
- التغير الهام في مؤشرات السوق الخاصة بأداة دين معينة أو أدوات دين مشابهة والناجمة عن الارتفاع الملحوظ في مخاطر الائتمان لهذه الأداة/الأدوات، وقد تشمل التغيرات السلبية الهامة في الأسعار السوقية لأدوات الدين أو حقوق الملكية الصادرة عن أحد العملاء، أو أية مؤشرات أخرى من هذا القبيل؛
- إذا كان (للمقرض/المصدر) تصنيف ائتماني داخلي أو خارجي منخفض؛

تعريف التعثر (Definition of Default)

تتضمن الأصول المالية التي لديها دليل موضوعي للتدهور (التعثر) في تاريخ التقرير، وباختصار عند ظهور أحد هذه المؤشرات:

- إذا تبين للمصرف، عدم رغبة المدين أو قدرته على الوفاء بأي من التزاماته تجاه المصرف حتى ولو لم يلجأ هذا الأخير لملاحقة العميل باستعمال حقه القانوني في تملك أو تصفية أو تنفيذ الضمانات أو الكفالات أو التعهدات المقدمة من المدين عند منحه القرض.
- احتمال قيام العميل بإعلان إفلاسه أو عدم قدرته على السداد.
- إذا تأخر المدين فترة من 90 يوم فأكثر عن موعد تسديد التزاماته المتوجبة تجاه المصرف.
- عند إعلان العميل إفلاسه أو وضعه تحت التصفية.
- فقدان الاتصال مع العميل لمدة تزيد عن 90 يوماً.
- تكبد العميل خسائر لمدة 3 سنوات متتالية، وعدم وجود مصادر دخل أخرى مما يؤثر على قدرة العميل للوفاء بالتزاماته.
- اعتماد المصرف على تسهيل الضمانات المقدمة لسداد الدين، في حال كان مصدر التسديد الوحيد يعتمد على تسهيل هذه الضمانات.

نظام التصنيف الائتماني الداخلي في البنك

نموذج التصنيف الائتماني الداخلي لعملاء محفظة التسهيلات الائتمانية (الشركات):

تم تصميم نماذج تصنيف ائتماني داخلي تتضمن معايير نوعية وكمية لكل من:

• الشركات القائمة.

• المشاريع الجديدة.

• المشاريع الجديدة لغايات تمويل شركات التطوير العقارية.

حيث يقوم نموذج التصنيف الائتماني بتقييم قدرة الشركة المقترضة على الوفاء بالتزاماتها المالية لدى الجهة المقرضة، وبالتالي تصنيف الجهة المقترضة ضمن أحد درجات التصنيف المعتمدة وهي 10 درجات تصنيف رئيسية (Grades) منها سبع درجات للتعرضات الائتمانية غير المتعثرة (Non-Defaulted) حيث يوجد ثلاث درجات فرعية في كل درجة رئيسية باستثناء الدرجة الأولى، وثلاث درجات للتعرضات الائتمانية المتعثرة (Defaulted)، حيث تم تحديد وتعريف داخلي لكل مستوى مخاطر تعكسه كل درجة، وبالنتيجة تتضمن كافة الدرجات الرئيسية 22 درجة فرعية/فئة (Rates). وكل فئة من الفئات مرتبطة باحتمالية تعثر العميل (Probability of Default).

التصنيف الائتماني الداخلي لعملاء محفظة التسهيلات الائتمانية (الأفراد):

حيث يتم تقييم الجدارة الائتمانية للعملاء الأفراد بناءً على معايير وشروط محددة مسبقاً، وبالتالي يتم حساب احتمال التعثر لتعرضات التجزئة على مستوى كل مجموعة من التعرضات (Pool) وذلك لأن هذه التعرضات متجانسة ولها نفس صفات المخاطر الائتمانية.

نموذج التصنيف الائتماني الداخلي للمؤسسات المالية:

تم تصميم نموذج تصنيف ائتماني داخلي يتضمن معايير نوعية وكمية للمصارف من خلال دراسة (الربحية، السيولة، الملاءة المالية، الأخطار المرتبطة بالسوق والمتاجرة والعملاء)، إضافة إلى التثقل الأكبر المرجح لدرجة تصنيف المؤسسات المالية خارجياً.

احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة (Expected Credit Loss ECL)

الخسارة الائتمانية المتوقعة = احتمال التعثر X الخسارة عند التعثر X التعرض الائتماني عند التعثر

Expected Credit Loss = Probability of Default X Loss Given Default X Exposure at Default

ECL = PD X LGD X EAD

محفظة التسهيلات الائتمانية

احتمال التعثر (Probability of Default)

تم استخدام بيانات التسهيلات الائتمانية منذ عام 2011 وذلك لغاية حساب معدل التعثر (Default Rate) التاريخي كنقطة بداية لحساب احتمال التعثر على مستوى كل فئة من فئات التصنيف الائتماني الداخلي، كما تم معايرة هذه البيانات بالمعلومات المعقولة وذات الصلة المتوفرة ولا سيما ذات النظرة المستقبلية من مؤشرات الاقتصاد الكلي المتوفرة ولا سيما معدل النمو للناتج الإجمالي المحلي الحقيقي (Real GDP Growth rate) وبالتالي تحويل احتمال التعثر من (TTC Through the Cycle) إلى (PIT Point-in-Time) وذلك بالنسبة لفئات التصنيف ضمن المرحلة الأولى والثانية، يتم تقدير احتمال التعثر في نقطة زمنية (Point-in-Time) ولمدة 12 شهر بالنسبة للتعرضات المصنفة في المرحلة الأولى (Stage 1) أو على مدى العمر المتبقي (Remaining lifetime PD) للتعرضات المصنفة في المرحلة الثانية (Stage 2) ويتم تطبيق احتمال تعثر بنسبة 100% على فئات التصنيف ضمن المرحلة الثالثة (Stage 3).

الخسارة عند التعثر (LGD):

تم استخدام بيانات التسهيلات الائتمانية منذ عام 2011 وذلك لغاية احتساب معدل الاسترداد التاريخي (Historical Recovery Rate) على مستوى كل تعرض من التعرضات المضمونة وغير المضمونة، ونظراً لانخفاض حالات التعثر وحالات لجوء المصرف لتسييل الضمانات، الأمر الذي يؤثر على نتائج تقدير معامل الخسارة عند التعثر، تم الاعتماد على تعليمات القرار (4/ م.ن) لعام 2019 لجهة اعتماد نسب خسارة عند التعثر لا تقل عن الحدود الدنيا ضمن تعليمات تطبيق القرار، بناءً على نوع المحفظة (تجزئة-شركات)، نوع الضمانة وعدد أيام التأخر عن السداد.

وبالتالي النسب المحددة أعلاه لا تقل عن النسب المحدد في التعليمات التنفيذية القرار (4/ م.ن) وهي متوافقة مع البيانات التاريخية للمصرف بالرغم من انخفاض الحالات ضمن عينة الديون المتعثرة.

نوع الضمانة على الجزء المغطى من التعرض *	نسبة الخسارة عند التعثر تأخير لغاية 179 يوم	نسبة الخسارة عند التعثر تأخير بين 180-359 يوم	نسبة الخسارة عند التعثر تأخير 360 يوم فأكثر
	تجزئة	شركات	
الضمانة النقدية	%0	%0	%100
الرهن العقاري	%25	%25	%100
وكالة بالرهن العقاري	%50	%40	%100
الكفالة الشخصية	%50	%45	%100
الكفالات المصرفية	%20	%20	%100
كفالة مؤسسة ضمان مخاطر القروض	%20	%20	%100
أوراق مالية (أسهم)	%25	%25	%100
* على التسهيلات بدون ضمانة والجزء غير المغطى بضمانة	%50	%45	%100

بطريقة مشابهة لاحتمال التعثر يتم معايرة نسب الخسارة عند التعثر، ولدى حساب قيمة الخسارة الائتمانية المتوقعة يتم تطبيق نسب الخسارة عند التعثر وفقاً لنوع الضمانة على الجزء من التعرض المغطى بقيمة الضمانات المقبولة ولكل ضمانة على حدى، مع ملاحظة أنه في حال اختلاف عملة الضمانة عن عملة التعرض الممنوح لقائها يتم تخفيض قيمة هذه الضمانة بنسبة اقتطاع 10% إضافية (أي تخفيض قيمة الجزء المغطى من التعرض)

التعرض الائتماني عند التعثر (EAD):

بالنسبة للتعرضات المصنفة ضمن المرحلة الثالثة (Stage 3) يتم تقدير قيمة التعرض بالقيمة الدفترية كما في تاريخ القياس (الرصيد المستعمل) (بعد التحويل بالنسبة للتعرضات غير المباشرة) مطروحاً منه الفوائد المعلقة، أما بالنسبة للتعرضات المصنفة ضمن المرحلتين الأولى والثانية (Stage 1 & 2) فيتم تقدير قيمة التعرض عند التعثر من خلال الاعتماد على القيمة الدفترية للتعرض بتاريخ القياس مضافاً إليها الفوائد المحققة غير المستحقة ومع الأخذ بعين الاعتبار القيمة الحالية لكافة التدفقات النقدية المتوقعة استخدامها من قبل العميل قبل تاريخ وقوع التعثر، ويتم تقدير هذه التدفقات استناداً لخبرة تاريخية موثقة مع مراعاة المعلومات الحالية والمستقبلية المعقولة وذات الصلة، ويُراعى في هذا الشأن استخدام معاملات التحويل الائتماني (Credit Conversion Factors) بالنسبة للتعرضات الائتمانية غير المباشرة.

تتضمن عملية قياس قيمة المبالغ المستعملة من الأدوات المالية الممنوحة على شكل تسهيلات مباشرة و/أو غير مباشرة، بالإضافة لقيمة التسهيلات الممنوحة وغير المستخدمة من السقوف الائتمانية للتسهيلات المباشرة وفق ما يلي:

- التسهيلات المباشرة المستخدمة: القروض القصيرة والطويلة الأجل والمبالغ المستخدمة من الحساب الجاري المدين بنسبة تتقيل 100%.
- التسهيلات غير المباشرة المستخدمة: المبالغ المستخدمة من التسهيلات غير المباشرة بعد تطبيق عامل تحويل الائتمان (CCF Credit Conversion Factor) وفق النسب المعتمدة من بازل أو النسب الرقابية.

1. تُعطى بدائل الائتمان المباشر (Credit Substitutes) معامل تحويل ائتماني بنسبة 100% بما في ذلك كفالات الدفع بكافة أنواعها (وتشمل كفالات ضمان التسهيلات الائتمانية وكفالات توريد البضائع وأية كفالات أو اعتمادات من هذا القبيل)، والاعتمادات المستتيدة للاستيراد مؤجلة الدفع أو غب الاطلاع التي يتجاوز أجلها 180 يوم وتعزيزها والقبولات.

2. تُعطى كفالات الأداء (Performance Bonds) والكفالات الأولية لقاء الدخول في العطاءات والمناقصات (Bid Bonds) معامل تحويل ائتماني بنسبة 50%، بما في ذلك كفالات حسن التنفيذ وجودة الأداء والصيانة والشحن وأية التزامات أخرى تعمل عمل هذه الالتزامات، كما تُعامل نفس المعاملة تعهدات تغطية أو تمويل شراء الجزء غير المكتتب به من إصدارات الأوراق المالية؛

3. تُعطى الاعتمادات المستتيدة (للاستيراد) غب الاطلاع التي لا يزيد أجلها عن 180 يوماً والتي تكون ذاتية التصفية (لا ترتبط بتعهد تمويل) ومضمونة بالبضائع معامل تحويل ائتماني بنسبة 20%، ويُعامل تعزيز هذه الاعتمادات ذات المعاملة؛

4. تُعطى الكفالات الصادرة مقابل كفالات واردة (Counter Guarantee) والاعتمادات والتعهدات التي تعمل عمل هذه الكفالات معامل تحويل ائتماني بحسب نوعها وفق المنصوص عنه أعلاه.

5. تُعطى السقوف الائتمانية الممنوحة غير المستغلة (Credit Commitments) غير القابلة للإلغاء وبغض النظر عن مدة استحقاقها الأصلية معامل تحويل ائتماني بنسبة 40%.

6. تُعطى السقوف الائتمانية الممنوحة غير المستغلة (Credit Commitments) القابلة للإلغاء بدون أي إشعار مسبق وبغض النظر عن مدة استحقاقها الأصلية معامل تحويل ائتماني بنسبة 10%.

ويتم تجميد كافة السقوف الممنوحة غير المستغلة لأي عميل (مقرض/مصدر) تم تصنيف تعرضات المصرف الائتمانية اتجاهه ضمن المرحلة الثالثة (Stage 3)، ولا يجوز تجديد أو زيادة تعرضاته الائتمانية القائمة أو منحه تسهيلات ائتمانية جديدة مباشرة أو غير مباشرة.

المؤسسات المالية

احتمال التعثر (Probability of Default)

يتم استخراج واعتماد مصفوفات الانتقال للتعثر للمؤسسات المالية، المصدرة من قبل وكالة التصنيف (Standard and Poors) وتم اعتماد المصفوفات للتعرضات الائتمانية ذات المدد (12 شهر و 3 سنوات) للفترة ما بين 1981 - 2018، ومن ثم تم احتساب معدلات التعثر حسب المعادلات الإحصائية المعتمدة لدى المصرف.

كما تم معايرة هذه البيانات بالمعلومات المعقولة وذات الصلة المتوفرة ولا سيما ذات النظرة المستقبلية من مؤشرات الاقتصاد الكلي المتوفرة ولا سيما معدل النمو الحقيقي للنتاج الإجمالي المحلي (Real GDP Growth rate) وكذلك تم اعتماد معامل ارتباط الأصول (Asset Correlation) المتعلق بالمؤسسات المالية حسب بازل 3، وبالتالي تحويل احتمال التعثر من TTC (Through the Cycle) إلى PIT (Point-in-Time).

وقد تم تعديل احتمالية التعثر لكل إصدار باستخدام سقف احتمالية تعثر بلد التعرض له كحد أدنى لغايات احتساب احتمالية التعثر بحيث لا تكون احتمالية التعثر لأي إصدار أقل من احتمالية تعثر بلد التعرض له.

وفي حال عدم توفر احتمالية التعثر للمصدر يتم اعتماد احتمالية التعثر لبلد التعرض كاحتمالية التعثر للمصدر.

علماً بأنه يتم احتساب احتمالية التعثر للتعرضات ضمن لبنان لمدة 365 يوماً.

أما بالنسبة للتعرضات بالليرة السورية تجاه الحكومة السورية اعتمدنا نسبة 0% حسب المادة 8-1-1 من القرار 4 م.ن تاريخ 14 شباط 2019، ونسبة 4.5 % للتعرضات بالعملة الأجنبية مع مصرف سورية المركزي حسب التعميم رقم ص/5181/.

أما بالنسبة للتعرضات بالليرة السورية تجاه المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية فقد تم اعتماد نسبة 0.05% حسب القرار 4 م.ن تاريخ 14 شباط 2019.

الخسارة عند التعثر (LGD)

تم استخدام بيانات المؤسسات المالية، والتوظيفات المالية الأخرى وذلك لغاية احتساب معدل الاسترداد التاريخي (Historical Recovery Rate) على مستوى كل تعرض من التعرضات الائتمانية، ونظراً لعدم وجود حالات تعثر، لم نستطع اعتماد أو تقدير معامل الخسارة عند التعثر وبالتالي تم الاعتماد على تعليمات القرار (4 م.ن) لعام 2019 لجهة اعتماد نسب خسارة عند التعثر لا تقل عن الحدود الدنيا ضمن تعليمات تطبيق القرار والتي تبلغ للبنوك والحكومات ما يلي:

التعرض الائتماني	البنوك والحكومات	الحدود الدنيا
مساند	75%	
غير مغطى بضمانة مقبولة	45%	
في حال مضي 90 فأكثر		20%
في حال مضي 180 فأكثر		50%
في حال مضي 360 فأكثر		100%

التعرض الائتماني عند التعثر (EAD)

بالنسبة للتعرضات المصنفة ضمن المرحلة الثالثة (Stage 3) بالقيمة الدفترية كما في تاريخ القياس (الرصيد المستعمل (بعد التحويل بالنسبة للتعرضات غير المباشرة) مطروحاً منه الفوائد المعلقة)، أما بالنسبة للتعرضات المصنفة ضمن المرحلتين الأولى والثانية (Stage 1 & 2) فيتم تقدير قيمة التعرض عند التعثر من خلال الاعتماد على القيمة الدفترية للتعرض بتاريخ القياس مضافاً إليها الفوائد المحققة غير المستحقة ومع الأخذ بعين الاعتبار كافة التدفقات النقدية المتوقعة استخدامها قبل تاريخ وقوع التعثر، ويتم تقدير هذه التدفقات استناداً لخبرة تاريخية موثقة مع مراعاة المعلومات الحالية والمستقبلية المعقولة وذات الصلة، ويُراعى في هذا الشأن استخدام معاملات التحويل الائتماني (Credit Conversion Factors) بالنسبة للتعرضات الائتمانية غير المباشرة.

متطلبات الحوكمة في تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9لجنة تطبيق المعيار IFRS 9 وتعليمات تطبيق القرار رقم (4 م.ن)

تم زيادة مهام لجنة التسليف الإدارية لتشمل المهام التي حددها القرار رقم (4 م.ن) لما يخص تطبيق المعيار IFRS9، حيث يتم ذلك بشكل دوري ضمن اجتماع اللجنة وبحضور كل من الإدارة التنفيذية العليا ومسؤولي إدارة الائتمان ومراجعة الائتمان والمخاطر والمالية وتكنولوجيا المعلومات.

مسؤولية اللجنة:

- تطوير وتدريب الكادر المسؤول عن التطبيق.
- إعداد أدلة السياسات والإجراءات.
- التحقق من جودة نتائج الأنظمة.
- كفاية المؤونات واجبة التكوين.
- الإفصاحات المطلوبة.
- البت بكافة الآراء الحكيمة.
- رفع تقارير دورية للجنة التدقيق والمخاطر المنبثقتين عن مجلس الإدارة ووضع دائرة التدقيق الداخلي بصورة كافة المجرىات.
- التنسيق مع مديرية مفوضية الحكومة في كافة المواضيع ذات الصلة.

مسؤولية مديرية المخاطر:

- اتخاذ كافة الإجراءات المتعلقة بمواءمة السياسات الخاصة بإدارة مخاطر الائتمان مع متطلبات تطبيق المعيار رقم 9.
- إصدار التوصيات اللازمة لضمان حسن سير وفعالية المنهجيات والأنظمة المستخدمة ومتابعة تطويرها وجودة مخرجاتها ومدى انعكاس مستوى مخاطر الائتمان في حجم الخسائر الائتمانية المتوقعة.
- تأمين الاتصال الأفقي اللازم مع دائرة الإدارة المالية والدوائر المسؤولة عن الأنشطة التشغيلية مثل إدارة الائتمان وتحليل مخاطر الائتمان والتمويل التجاري والخزينة والمؤسسات المالية المراسلة.

مسؤولية مديرية الالتزام:

- التأكد من التزام المصرف بتعليمات القرار (4/م.ن) لعام 2019 ومتطلبات المعيار رقم 9 وكافة الأنظمة والتعليمات النافذة ذات الصلة.
- التأكد من إعداد أدلة السياسات والإجراءات المنصوص عنها في تطبيق القرار رقم (4/م.ن)، وتوزيع الصلاحيات المناطة بها على المستويات الإدارية ذات الصلة.
- تقييم مدى جدية المصرف في تصميم بناء متين للتطبيق واحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة ومتابعة تطوير هذا التصميم والتحقق من صحته وفعاليته.
- التأكد من كفاية المؤونات بشكل دوري.

مسؤولية مديرية التدقيق الداخلي:

- إجراء تقييم مستقل لمدى التزام الإدارة التنفيذية والأقسام المختلفة ولاسيما إدارة المخاطر بالسياسات والإجراءات التي يعتمدها مجلس إدارة المصرف والمنصوص عنها بموجب تعليمات تطبيق القرار رقم (4/م.ن).
- تقييم أنظمة الضبط الداخلي المتعلقة بآلية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة ولاسيما فيما يخص تقدير الآراء الحكيمة وتوثيقها.
- اختبار فعالية نظام التصنيف الائتماني الداخلي وأنظمة تقييم وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وصلاحيات النماذج والأنظمة المستخدمة وتقييم المصرف بمخرجاتها مرة كل سنة على الأقل.

مسؤولية مديرية المالية:

- تزويد مديرية مفوضية الحكومة لدى المصارف بالنماذج التي ستقوم بوضعها بناءً على تعليمات تطبيق القرار رقم (4/م.ن)، بشكل ربعي وضمن المهل التي يتم تحديدها بهذا الخصوص، مصادق عليها من قبل مدقق الحسابات الخارجي ومرفقة بتقرير التدقيق/المراجعة (حسب الحال).
- تزويد مديرية مفوضية الحكومة لدى المصارف بنسخة من تقرير مدقق الحسابات الخارجي حول صحة عمليات التصنيف والقياس وكفاية الإفصاحات ومدى ملائمة السياسات والإجراءات التي أعدها المصرف لغاية تطبيق متطلبات المعيار 9 وتعليمات تطبيق القرار رقم (4/م.ن)، ومدى صلاحية وفعالية نظام التصنيف الائتماني الداخلي والمنهجيات والأنظمة والنماذج الأخرى المستخدمة لأغراض احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، وذلك لدى التطبيق الأولي (مرة واحدة) وعندما تقوم مديرية مفوضية الحكومة لدى المصارف بطلب مثل هذا التقرير.
- تدقيق البيانات ونتائج الاحتساب والتسجيل المحاسبي لكل هذه النتائج على النظام المحاسبي.
- تصنيف المؤسسات المالية، والعمل على تحديث البيانات المستخدمة للتصنيف بالتنسيق مع مديرية الخزينة.
- احتساب معدل التعثر للمؤسسات المالية واحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للمؤسسات المالية بالتنسيق مع وبموافقة مديرية المخاطر.

مسؤولية مجلس الإدارة:

- تعزيز دور الدوائر المسؤولة عن مراجعة الائتمان والتي تقابل وحدة تحليل المخاطر الائتمانية ووحدة إدارة وضبط الائتمان، وضمان فعاليتهم وحياديتهم وموضوعية أحكامهم وتوصياتهم وتأمين اتصالهم المباشر مع مدير إدارة المخاطر.
- تلافي حالات التحيز أو تضارب المصالح التي قد تنشأ لدى المسؤولين المباشرين عن منح الائتمان في إطار تقديمهم للمعلومات الخاصة بالتعرضات الائتمانية.
- ضمان هيكل الحوكمة الملائم لتطبيق متطلبات المعيار 9 وتعليمات تطبيق القرار رقم (4/م.ن).
- التأكد من قيام الإدارة التنفيذية باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتعزيز وتطوير البنى التحتية اللازمة لتلبية متطلبات احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، بما في ذلك بناء وتطوير نماذج لأغراض تفعيل نظام التصنيف الائتماني الداخلي واحتساب معاملات الخسائر الائتمانية المتوقعة وفق المنهجيات التي يعتمد عليها المصرف بهذا الخصوص.
- المصادقة على كافة السياسات والإجراءات الهامة ذات الصلة.
- ضمان كفاية المؤونات الخاصة واحتسابها بما يتسق مع السياسات والإجراءات الداخلية المعتمدة ومتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9 وتعليمات تطبيق القرار رقم (4/م.ن)، ويكون مجلس الإدارة المسؤول الأخير عن ملائمة وحصافة ممارسات إدارة مخاطر الائتمان في المصرف ومتانة وفعالية بيئة الضبط الداخلي ذات العلاقة لديه.
- التأكد من قيام الوظائف المستقلة بكل تدقيق وتقييم وخبرة للتأكد من صلاحية وفعالية الأنظمة والنماذج المستخدمة ومدى الالتزام بالسياسات والإجراءات المعتمدة.
- يمارس مجلس الإدارة دوره الإشرافي ويطلع على كافة المجلات عن كذب ويُقيّم النتائج والمخرجات من خلال:
 - لجنة المخاطر المنبثقة عنه: وفق المسؤوليات التالية:
 - القيام بالاجتماعات الدورية مع اللجنة المُشكّلة المعنية بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9 واستلام تقاريرها بما يتعلق بممارسة مسؤولياتها.
 - استلام التقارير التي تردها عن طريق دائرة إدارة المخاطر بما يتعلق بممارسة مسؤولياتها وتقييم أدائها ومعالجة أوجه القصور حال وجودها.
 - لجنة التدقيق المنبثقة عنه: التي تمارس دورها من خلال:
 - معالجة مخرجات عمليات التدقيق الداخلي والخارجي.
 - مسؤولية عن التحقق من كفاية المؤونات الخاصة وفقاً لمتطلبات تعليمات تطبيق القرار رقم (4/م.ن) الخاص بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9 الأدوات المالية (Financial Instruments).

الإفصاحات الكمية:

مخاطر الائتمان:

1) التعرضات لمخاطر الائتمان (بعد مخصص التدني والفوائد المعلقة وقبل الضمانات ومخففات المخاطر الأخرى):

يتضمن هذا البند ما يلي:

كما في 31 كانون الأول		
2022	2023	
ل.س.	ل.س.	
أ- بنود داخل الميزانية:		
74,967,120,493	447,451,641,209	أرصدة لدى مصرف سورية المركزي
72,655,477,431	305,040,635,495	أرصدة لدى المصارف
3,890,651,125	8,097,078,290	إبداعات لدى المصارف
<u>151,513,249,049</u>	<u>760,589,354,994</u>	
التسهيلات الائتمانية المباشرة:		
371,194,483	547,759,080	الأفراد
33,994,009,125	80,744,285,613	الشركات الكبرى
<u>977,490,712</u>	<u>1,228,986,348</u>	القروض العقارية
<u>35,342,694,320</u>	<u>82,521,031,041</u>	
سندات إسناد وأذونات:		
2,326,572,118	2,316,327,510	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
844,305,712	1,641,981,452	الموجودات الأخرى
<u>9,008,388,494</u>	<u>37,990,801,076</u>	وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي
<u>12,179,266,324</u>	<u>41,949,110,038</u>	
<u>199,035,209,693</u>	<u>885,059,496,073</u>	
ب- بنود خارج الميزانية:		
3,985,238,156	46,628,171,766	تعهدات تصدير
5,645,432,106	687,329,171	كفالات زبائن
33,408,851,536	142,197,031,306	كفالات مالية مصرفية
<u>100,000,000</u>	<u>2,019,338,868</u>	سقوف تسهيلات غير مباشرة (غير مستعملة)
<u>431,395,217,98</u>	<u>191,531,871,111</u>	
<u>242,174,731,490</u>	<u>1,076,591,367,184</u>	

2) توزيع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر:

تتوزع التعرضات الائتمانية المباشرة وفق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9/ كما في 31 كانون الأول 2023 وفق الجدول التالي:

الشركات					
الأفراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	المجموع	
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	
548,905,171	1,153,732,413	79,264,205,192	-	80,966,842,776	تسهيلات مباشرة
295,754	81,067,322	1,578,972,578	-	1,660,335,654	المرحلة الأولى
8,489,785	-	18,595,750,259	28,237	18,604,268,281	المرحلة الثانية
557,690,710	1,234,799,735	99,438,928,029	28,237	101,231,446,711	المرحلة الثالثة
-	-	(11,487,494,476)	(28,237)	(11,487,522,713)	المجموع
(9,931,630)	(5,813,387)	(7,207,147,940)	-	(7,222,892,57)	يطرح فوائد معلقة
547,759,080	1,228,986,348	80,744,285,613	-	82,521,031,041	يطرح مخصص تدني تسهيلات ائتمانية مباشرة
					صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة

تتوزع التعرضات الائتمانية المباشرة وفق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9/ كما في 31 كانون الأول 2022 وفق الجدول التالي:

الشركات					
الأفراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	المجموع	
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	
372,054,112	981,087,000	30,844,336,538	-	32,197,477,650	تسهيلات غير مباشرة
114,000	-	3,245,806,897	-	3,245,920,897	المرحلة الأولى
1,973,000	-	6,434,344,104	21,745,363	6,458,062,467	المرحلة الثانية
374,141,112	981,087,000	40,524,487,539	21,745,363	41,901,461,014	المرحلة الثالثة
(6,000)	-	(3,895,037,000)	(15,754,346)	(3,910,797,346)	المجموع
(1,000,000)	3,596,000	(2,637,382,331)	(5,991,017)	(2,647,969,348)	يطرح فوائد معلقة
373,135,112	977,491,000	33,992,068,208	-	35,342,694,320	يطرح مخصص تدني تسهيلات ائتمانية مباشرة
					صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة

تتوزع التعرضات الائتمانية غير المباشرة والتعرضات غير المستغلة (المباشرة وغير المباشرة) وفق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9/ كما في 31 كانون الأول 2023 وفق الجدول التالي:

الشركات					
الأفراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	المجموع	
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	تسهيلات غير مباشرة
-	-	2,698,186,450	860,000	2,699,046,450	المرحلة الأولى
-	-	3,625,000	-	3,625,000	المرحلة الثانية
-	-	4,352,134	2,335,000	6,687,134	المرحلة الثالثة
-	-	2,706,163,584	3,195,000	2,709,358,584	المجموع
-	-	(2,685,211)	(5,334)	(2,690,545)	يطرح: مخصص تدني تسهيلات ائتمانية غير مباشرة
-	-	2,703,478,373	3,189,666	2,706,668,039	صافي التسهيلات الائتمانية غير المباشرة وغير المستغلة (المباشرة وغير المباشرة)

تتوزع التعرضات الائتمانية غير المباشرة وفق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9/ كما في 31 كانون الأول 2022 وفق الجدول التالي:

الشركات					
الأفراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	المجموع	
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	تسهيلات غير مباشرة
-	-	5,605,201,995	860,000	5,606,061,995	المرحلة الأولى
-	-	34,093,821	-	34,093,821	المرحلة الثانية
-	-	4,352,134	2,335,000	6,687,134	المرحلة الثالثة
-	-	5,643,647,950	3,195,000	5,646,842,950	المجموع
-	-	(1,405,844)	(5,000)	(1,410,844)	يطرح: مخصص تدني تسهيلات ائتمانية غير مباشرة
-	-	5,642,242,106	3,190,000	5,645,432,106	صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة

بناءً على قرار مجلس النقد والتسليف رقم 4/م.ن والصادر بتاريخ 14 شباط 2019 وتعليمات مصرف سورية المركزي الخاصة بتطبيق معيار التقارير الدولية، معيار رقم 9 يتم تصنيف محفظة التسهيلات الائتمانية إلى عشر درجات وذلك طبقاً للمؤشرات والمواصفات التي يتسم بها كل دين يتم تصنيفه وتوزع التعرضات لمخاطر الائتمان (بعد مخصص التدني وقبل الضمانات ومخففات المخاطر الأخرى).

أ. توزع التسهيلات الائتمانية المباشرة حسب درجة المخاطر:

تتوزع التعرضات الائتمانية المباشرة للشركات الكبرى والشركات الصغيرة والمتوسطة حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للمصرف كما يلي:

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023					
إجمالي التعرض الائتماني					
المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	احتمال التعثر	
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	%	
6,458,901,602	-	-	6,458,901,602	0.888-0.508	الدرجة من 1-2 مرتفع الجودة الائتمانية
69,553,019,780	-	-	69,553,019,780	2.713-1.07	الدرجة 3-4 متوسط الجودة الائتمانية
4,831,256,388	-	1,578,972,578	3,252,283,810	15.174 - 3.268	الدرجة من 5-7 منخفض الجودة الائتمانية
<u>18,595,778,496</u>	<u>18,595,778,496</u>	<u>-</u>	<u>-</u>	100	الدرجة 8-10 ديون متعثرة
<u>99,438,956,266</u>	<u>18,595,778,496</u>	<u>1,578,972,578</u>	<u>79,264,205,192</u>		

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022					
إجمالي التعرض الائتماني					
المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	احتمال التعثر	
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	%	
722,212,050	-	-	722,212,050	8.95 - 0.5	الدرجة من 1-2 مرتفع الجودة الائتمانية
30,122,123,935	-	-	30,122,123,935	2.86 - 1.09	الدرجة 3-4 متوسط الجودة الائتمانية
3,245,807,041	-	3,245,807,041	-	16.14 - 3.48	الدرجة من 5-7 منخفض الجودة الائتمانية
<u>6,456,089,537</u>	<u>6,456,089,537</u>	<u>-</u>	<u>-</u>	100	الدرجة 8-10 ديون متعثرة
<u>40,546,232,563</u>	<u>6,456,089,537</u>	<u>3,245,807,041</u>	<u>30,844,335,985</u>		

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023

الخسائر الائتمانية المتوقعة

المجموعة	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
1,335,589	-	-	-	1,335,589
261,277,424	-	-	-	261,277,424
87,734,187	-	30,477,404	-	57,256,783
<u>6,856,800,740</u>	<u>-</u>	<u>-</u>	<u>6,856,800,740</u>	<u>6,856,800,740</u>
<u>7,207,147,940</u>	<u>319,869,796</u>	<u>30,477,404</u>	<u>6,856,800,740</u>	<u>7,207,147,940</u>

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022

الخسائر الائتمانية المتوقعة

المجموعة	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
1,088,243	-	-	-	1,088,243
120,024,296	-	-	-	120,024,296
132,162,639	-	132,162,639	-	-
<u>2,388,157,260</u>	<u>-</u>	<u>-</u>	<u>2,388,157,260</u>	<u>2,388,157,260</u>
<u>82,641,432,438</u>	<u>121,112,539</u>	<u>132,162,639</u>	<u>2,388,157,260</u>	<u>82,641,432,438</u>

تتوزع التعرضات الائتمانية المباشرة للأفراد والقروض العقارية حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للمصرف كما يلي:

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023					
إجمالي التعرض الائتماني					
المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	احتمال التعثر	
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	%	
1,022,897,456	-	-	1,022,897,456	0.888-0.508	الدرجة من 1-2 مرتفع الجودة الائتمانية
679,740,128	-	-	679,740,128	2.713-1.07	الدرجة 3-4 متوسط الجودة الائتمانية
81,363,076	-	81,363,076	-	15.174 - 3.268	الدرجة من 5-7 منخفض الجودة الائتمانية
8,489,785	8,489,785	-	-	100	الدرجة 8-10 ديون متعثرة
<u>1,792,490,445</u>	<u>8,489,785</u>	<u>81,363,076</u>	<u>1,702,637,584</u>		

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022					
إجمالي التعرض الائتماني					
المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	احتمال التعثر	
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	%	
559,912,339	-	-	559,912,339	8.95 - 0.5	الدرجة من 1-2 مرتفع الجودة الائتمانية
793,229,326	-	-	793,229,326	2.86 - 1.09	الدرجة 3-4 متوسط الجودة الائتمانية
113,856	-	113,856	-	16.14 - 3.48	الدرجة من 5-7 منخفض الجودة الائتمانية
<u>1,972,930</u>	<u>1,972,930</u>	<u>-</u>	<u>-</u>	100	الدرجة 8-10 ديون متعثرة
<u>1,355,228,451</u>	<u>1,972,930</u>	<u>113,856</u>	<u>1,353,141,665</u>		

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023

الخسائر الائتمانية المتوقعة

المجموعة	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
2,131,865	-	-	-	2,131,865
3,021,937	-	-	-	3,021,937
-	2,101,430	-	-	2,101,430
-	-	-	8,489,785	8,489,785
<u>5,153,802</u>	<u>2,101,430</u>	<u>-</u>	<u>8,489,785</u>	<u>15,745,017</u>

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022

الخسائر الائتمانية المتوقعة

المجموعة	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
1,353,930	-	-	-	1,353,930
3,206,768	-	-	-	3,206,768
-	9,077	-	-	9,077
-	-	-	1,967,125	1,967,125
<u>4,560,698</u>	<u>9,077</u>	<u>-</u>	<u>1,967,125</u>	<u>6,536,900</u>

تتوزع التعرضات الائتمانية الغير المباشرة حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للمصرف كما في 31 كانون الأول 2021 وفق الجدول التالي:

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023					
إجمالي التعرض الائتماني					
احتمال التعثر	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	
%	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	
الدرجة من 1-2 مرتفع الجودة الائتمانية	0.888-0.508	-	-	-	-
الدرجة 3-4 متوسط الجودة الائتمانية	2.713-1.07	2,699,046,450	-	2,699,046,450	-
الدرجة من 5-7 منخفض الجودة الائتمانية	15.174 - 3.268	-	3,625,000	3,625,000	-
الدرجة 8-10 ديون متعثرة	100	-	-	6,687,134	6,687,134
		<u>2,699,046,450</u>	<u>3,625,000</u>	<u>6,687,134</u>	<u>2,709,358,584</u>

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022					
إجمالي التعرض الائتماني					
احتمال التعثر	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	
%	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	
الدرجة من 1-2 مرتفع الجودة الائتمانية	8.95 - 0.5	-	-	-	-
الدرجة 3-4 متوسط الجودة الائتمانية	2.86 - 1.09	5,606,061,995	-	5,606,061,995	-
الدرجة من 5-7 منخفض الجودة الائتمانية	16.14 - 3.48	-	34,093,821	34,093,821	-
الدرجة 8-10 ديون متعثرة	100	-	-	6,687,134	6,687,134
		<u>5,606,061,995</u>	<u>34,093,821</u>	<u>6,687,134</u>	<u>5,646,842,950</u>

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023

الخسائر الائتمانية المتوقعة

المجموعة	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
-	-	-	-	-
1,866,614	-	-	-	1,866,614
-	-	-	-	-
<u>823,931</u>	<u>-</u>	<u>-</u>	<u>823,931</u>	<u>823,931</u>
<u>2,690,545</u>	<u>1,866,614</u>	<u>-</u>	<u>823,931</u>	<u>2,690,545</u>

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022

الخسائر الائتمانية المتوقعة

المجموعة	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
-	-	-	-	-
284,356	-	-	-	284,356
302,557	-	302,557	-	302,557
<u>823,931</u>	<u>-</u>	<u>-</u>	<u>823,931</u>	<u>823,931</u>
<u>1,410,844</u>	<u>284,356</u>	<u>302,557</u>	<u>823,931</u>	<u>1,410,844</u>

ب. توزع التعرضات الائتمانية للأرصدة والإيداعات لدى مصارف وبنوك مركزية والتسهيلات الائتمانية غير المباشرة حسب درجة المخاطر:

تتوزع التعرضات الائتمانية للأرصدة والإيداعات لدى مصارف وبنوك مركزية والتسهيلات الائتمانية غير المباشرة حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للمصرف كما في 31 كانون الأول 2023:

كما في 31 كانون الأول 2023

المرحلة الأولى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهر	المرحلة الثانية الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الرصيد	المرحلة الثالثة الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الرصيد	الخسائر الائتمانية المتوقعة المجموع
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
أرصدة لدى مصرف سورية المركزي:			
الدرجات من 1 إلى 2 مستوى مرتفع الجودة الائتمانية	448,544,589,911	-	448,544,589,911
الدرجات من 3 إلى 4 مستوى متوسط الجودة الائتمانية	-	-	-
الدرجات من 5 إلى 7 مستوى منخفض الجودة الائتمانية	-	-	-
الدرجات من 8 إلى 10 التعرضات الائتمانية المتعثرة	-	-	-
إجمالي أرصدة لدى مصرف سورية المركزي	448,544,589,911	-	448,544,589,911
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(1,092,948,702)	-	(1,092,948,702)
صافي أرصدة لدى مصرف سورية المركزي	447,451,641,209	-	447,451,641,209
نسبة التغطية (%)	0.24	-	0.24
أرصدة لدى المصارف:			
الدرجات من 1 إلى 2 مستوى مرتفع الجودة الائتمانية	297,061,332,661	-	297,061,332,661
الدرجات من 3 إلى 4 مستوى متوسط الجودة الائتمانية	-	-	-
الدرجات من 5 إلى 7 مستوى منخفض الجودة الائتمانية	-	-	-
الدرجات من 8 إلى 10 التعرضات الائتمانية المتعثرة	-	-	61,913,985,257
إجمالي أرصدة لدى المصارف	297,061,332,661	-	358,975,317,918
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(4,456,953,021)	-	(53,934,682,423)
صافي أرصدة لدى المصارف	292,604,379,640	-	305,040,635,495
نسبة التغطية (%)	2	-	80

كما في 31 كانون الأول 2023

المرحلة الأولى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهر	المرحلة الثانية الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الرصيد	المرحلة الثالثة الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الرصيد	الخسائر الائتمانية المتوقعة المجموع
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
إيداعات لدى المصارف:			
الدرجات من 1 إلى 2 مستوى مرتفع الجودة	–	–	–
الدرجات من 3 إلى 4 مستوى متوسط الجودة	8228,110,000	–	8228,110,000
الدرجات من 5 إلى 7 مستوى منخفض الجودة	–	–	–
الدرجات من 8 إلى 10 التعرضات الائتمانية المتعزّة	–	–	–
إجمالي إيداعات لدى المصارف	8228,110,000	–	8228,110,000
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(131,031,710)	–	(131,031,710)
صافي إيداعات لدى المصارف	8,097,078,290	–	8,097,078,290
نسبة التغطية (%)	2	–	2
تسهيلات ائتمانية غير مباشرة:			
الدرجات من 1 إلى 2 مستوى مرتفع الجودة	–	–	–
الدرجات من 3 إلى 4 مستوى متوسط الجودة	2,699,046,450	–	2,699,046,450
الدرجات من 5 إلى 7 مستوى منخفض الجودة	–	3,625,000	3,625,000
الدرجات من 8 إلى 10 التعرضات الائتمانية المتعزّة	–	–	6,687,134
إجمالي التسهيلات الائتمانية غير المباشرة	2,699,046,450	3,625,000	2,709,358,584
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(1,866,614)	–	(2,690,545)
صافي التسهيلات الائتمانية غير المباشرة	2,697,179,837	3,625,000	2,706,668,039
نسبة التغطية (%)	0.07	–	0.1

تتوزع التعرضات الائتمانية للأرصدة والإيداعات لدى مصارف وبنوك مركزية والتسهيلات الائتمانية غير المباشرة حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للمصرف كما في 31 كانون الأول 2021:

كما في 31 كانون الأول 2022

المرحلة الأولى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهر	المرحلة الثانية الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الرصيد	المرحلة الثالثة الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الرصيد	الخسائر الائتمانية المتوقعة المجموع
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
أرصدة لدى مصرف سورية المركزي:			
75,357,285,054	-	-	75,357,285,054
الدرجات من 1 إلى 2 مستوى مرتفع الجودة الائتمانية			
-	-	-	-
الدرجات من 3 إلى 4 مستوى متوسط الجودة الائتمانية			
-	-	-	-
الدرجات من 5 إلى 7 مستوى منخفض الجودة الائتمانية			
-	-	-	-
-	-	-	-
الدرجات من 8 إلى 10 التعرضات الائتمانية المتعثرة			
75,357,285,054	-	-	75,357,285,054
إجمالي أرصدة لدى مصرف سورية المركزي			
(390,164,561)	-	-	(390,164,561)
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة			
74,967,120,493	-	-	74,967,120,493
صافي أرصدة لدى مصرف سورية المركزي			
0.52	-	-	0.52
نسبة التغطية (%)			
أرصدة لدى المصارف:			
69,465,711,212	-	-	69,465,711,212
الدرجات من 1 إلى 2 مستوى مرتفع الجودة الائتمانية			
766,039,982	-	-	766,039,982
الدرجات من 3 إلى 4 مستوى متوسط الجودة الائتمانية			
-	-	-	-
الدرجات من 5 إلى 7 مستوى منخفض الجودة الائتمانية			
15,359,653,591	15,359,653,591	-	-
الدرجات من 8 إلى 10 التعرضات الائتمانية المتعثرة			
85,591,404,785	15,359,653,591	-	70,231,751,194
إجمالي أرصدة لدى المصارف			
(12,935,927,354)	(11,868,173,952)	-	(1,067,753,402)
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة			
72,655,477,431	3,491,479,639	-	69,163,997,792
صافي أرصدة لدى المصارف			
15.11	77.27	-	1.52
نسبة التغطية (%)			

كما في 31 كانون الأول 2022

المرحلة الأولى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهر	المرحلة الثانية الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الرصيد	المرحلة الثالثة الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الرصيد	الخسائر الائتمانية المتوقعة المجموع
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
إيداعات لدى المصارف:			
الدرجات من 1 إلى 2 مستوى مرتفع الجودة	-	-	-
الدرجات من 3 إلى 4 مستوى متوسط الجودة	4,011,985,001	-	4,011,985,001
الدرجات من 5 إلى 7 مستوى منخفض الجودة	-	-	-
الدرجات من 8 إلى 10 التعرضات الائتمانية المتعثرة	-	-	-
إجمالي إيداعات لدى المصارف	4,011,985,001	-	4,011,985,001
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(121,333,876)	-	(121,333,876)
صافي إيداعات لدى المصارف	3,890,651,125	-	3,890,651,125
نسبة التغطية (%)	3.02	-	3.02
تسهيلات ائتمانية غير مباشرة:			
الدرجات من 1 إلى 2 مستوى مرتفع الجودة	-	-	-
الدرجات من 3 إلى 4 مستوى متوسط الجودة	5,606,061,995	-	5,606,061,995
الدرجات من 5 إلى 7 مستوى منخفض الجودة	-	34,093,821	34,093,821
الدرجات من 8 إلى 10 التعرضات الائتمانية المتعثرة	-	-	6,687,134
إجمالي التسهيلات الائتمانية غير المباشرة	5,606,061,995	34,093,821	5,646,842,950
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(284,356)	(302,557)	(1,410,844)
صافي التسهيلات الائتمانية غير المباشرة	5,605,777,639	33,791,264	5,645,432,106
نسبة التغطية (%)	0.005	0.89	12.32

3) توزيع القيمة العادلة للضمانات مقابل التعرضات:

أ. توزيع القيمة العادلة للضمانات مقابل التعرضات المباشرة:

كما في 31 كانون الأول 2023				
الأفراد	الشركات الكبرى	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	المجموع	الضمانات مقابل ديون:
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	
1,338,167,841	77,666,599,407	-	79,004,767,248	مرحلة أولى
81,067,322	1,578,972,616	-	1,660,039,938	مرحلة ثانية
-	522,724,970	-	522,724,970	مرحلة ثالثة
1,419,235,163	79,768,296,993	-	81,187,532,156	المجموع
-	6,670,041,350	-	6,670,041,350	منها:
1,272,315,916	72,261,054,871	-	73,533,370,787	تأمينات نقدية
146,919,247	837,200,772	-	984,120,019	رهن عقاري
1,419,235,163	79,768,296,993	-	81,187,532,156	كفالة أشخاص طبيعيين
				المجموع

إن قيمة الضمانات لا تزيد عن قيمة الدين لكل زبون.

كما في 31 كانون الأول 2022				
الأفراد	الشركات الكبرى	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	المجموع	الضمانات مقابل ديون:
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	
1,119,274,539	29,760,564,465	-	30,879,839,004	مرحلة أولى
-	3,091,392,729	-	3,091,392,729	مرحلة ثانية
-	364,605,619	21,704,000	386,309,619	مرحلة ثالثة
1,119,274,539	33,216,562,813	21,704,000	34,357,541,352	المجموع
-	88,515,714	21,704,000	88,515,714	منها:
1,050,135,441	31,497,016,297	-	32,568,855,738	تأمينات نقدية
69,139,098	1,631,030,802	-	1,700,169,900	رهن عقاري
1,119,274,539	33,216,562,813	21,704,000	34,357,541,352	كفالة أشخاص طبيعيين
				المجموع

إن قيمة الضمانات لا تزيد عن قيمة الدين لكل زبون

ب. توزيع القيمة العادلة للضمانات مقابل التعرضات غير المباشرة والتعرضات غير المستغلة (مباشرة وغير مباشرة):

كما في 31 كانون الأول 2023				
الأفراد	الشركات الكبرى	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	المجموع	الضمانات مقابل ديون:
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	
-	3,171,573,431	860,000	3,172,433,431	مرحلة أولى
-	3,625,000	-	3,625,000	مرحلة ثانية
-	1,352,134	2,335,000	3,687,134	مرحلة ثالثة
-	3,176,550,565	3,195,000	3,179,745,565	المجموع
-	-	-	-	منها:
-	2,515,517,915	2,335,000	2,517,852,915	تأمينات نقدية
-	628,314,750	-	628,314,750	رهن عقاري
-	32,717,900	860,000	33,577,900	كفالة أشخاص طبيعيين
-	3,176,550,565	3,195,000	3,179,745,565	المجموع

كما في 31 كانون الأول 2022				
الأفراد	الشركات الكبرى	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	المجموع	الضمانات مقابل ديون:
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	
-	5,605,201,995	860,000	5,606,061,995	مرحلة أولى
-	34,093,821	-	34,093,821	مرحلة ثانية
-	1,352,134	2,335,000	3,687,134	مرحلة ثالثة
-	5,640,647,950	3,195,000	5,643,842,950	المجموع
-	-	-	-	منها:
-	5,526,426,250	2,335,000	5,528,761,250	تأمينات نقدية
-	106,791,300	-	106,791,300	رهن عقاري
-	7,430,400	860,000	8,290,400	كفالة أشخاص طبيعيين
-	5,640,647,950	3,195,000	5,643,842,950	المجموع

تم توزيع القيمة العادلة للضمانات مقابل التعرضات غير المباشرة فقط، حيث أن باقي الأصول المالية بدون ضمانات.

الديون المجدولة:

هي تلك الديون التي سبق وأن صُنفت كتسهيلات ائتمانية غير عاملة (المرحلة الثالثة) وأُخرجت من إطار التسهيلات الائتمانية غير العاملة بموجب إعادة جدولة أصولية حيث تم إغلاقها بشكل كامل كما في 31 كانون الأول 2023 (مقابل 67,072,093 ل.س كما في 31 كانون الأول 2022).

الديون المعاد هيكلتها:

يقصد بإعادة الهيكلة إعادة ترتيب وضع التسهيلات الائتمانية من حيث تعديل الأقساط أو إطالة عمر التسهيلات الائتمانية أو تأجيل بعض الأقساط أو تمديد فترة السماح يبلغ رصيدها 3,146,393,242 ل.س بتاريخ 31 كانون الأول 2023 (مقابل 5,180,961,548 ل.س بتاريخ 31 كانون الأول 2022).

1) التركيز الجغرافي:

يوضح الجدول التالي التركيز في التعرضات الائتمانية حسب التوزيع الجغرافي:

كما في 31 كانون الأول 2023				
المجموع	أوروبا	دول الشرق الأوسط الأخرى	داخل الجمهورية العربية السورية	البند / المنطقة الجغرافية
	ل.س.	ل.س.	ل.س.	
447,451,641,209	–	–	447,451,641,209	أرصدة لدى مصرف سورية المركزي
305,040,635,495	286,982,152,512	12,436,256,936	5,622,226,047	أرصدة لدى مصارف
8,097,078,290	8,097,078,290	–	–	إيداعات لدى مصارف
82,521,031,041	–	–	82,521,031,041	صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة
547,759,080	–	–	547,759,080	للأفراد
1,228,986,348	–	–	1,228,986,348	القروض العقارية
80,744,285,613	–	–	80,744,285,613	الشركات الكبرى
2,316,327,510	–	–	2,316,327,510	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
1,641,981,452	1,516,735,470	–	125,245,982	الموجودات الأخرى
<u>37,990,801,076</u>	–	–	<u>37,990,801,076</u>	وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي
<u>885,059,496,073</u>	<u>296,595,966,272</u>	<u>12,436,256,936</u>	<u>576,027,272,865</u>	الإجمالي
<u>199,035,209,693</u>	<u>68,602,151,971</u>	<u>3,491,480,484</u>	<u>126,941,577,238</u>	الإجمالي كما في 31 كانون الأول 2022

تتوزع التعرضات الائتمانية حسب التوزيع الجغرافي وفق مراحل التصنيف، تماشياً مع المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) كما يلي:

كما في 31 كانون الأول 2023				
المنطقة الجغرافية / المرحلة	المرحلة الأولى ل.س.	المرحلة الثانية ل.س.	المرحلة الثالثة ل.س.	المجموع
داخل الجمهورية العربية السورية	574,148,061,321	1,627,756,884	251,454,660	576,027,272,865
دول الشرق الأوسط الأخرى	-	-	12,436,256,936	12,436,256,936
أوروبا	296,595,966,272	-	-	296,595,966,272
الاجمالي	870,744,027,593	1,627,756,884	12,687,711,596	885,059,496,073

كما في 31 كانون الأول 2022				
المنطقة الجغرافية / المرحلة	المرحلة الأولى ل.س.	المرحلة الثانية ل.س.	المرحلة الثالثة ل.س.	المجموع
داخل الجمهورية العربية السورية	123,670,687,056	3,113,749,245	157,140,937	126,941,577,238
دول الشرق الأوسط الأخرى	-	-	3,491,480,484	3,491,480,484
أوروبا	68,602,151,971	-	-	68,602,151,971
الاجمالي	192,272,839,027	3,113,749,245	3,648,621,421	199,035,209,693

(2) التركيز حسب القطاع الاقتصادي:

يوضح الجدول التالي التركيز في التعرضات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي:

كما في 31 كانون الأول 2023				
مالي	صناعة	تجارة	عقارات	
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	
447,451,641,209	-	-	-	أرصدة لدى بنوك مركزية
305,040,635,495	-	-	-	أرصدة لدى مصارف
8,097,078,290	-	-	-	إيداعات لدى مصارف
-	53,129,994,471	11,474,036,123	1,228,986,348	التسهيلات الائتمانية المباشرة
209,591,500	-	-	-	الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
1,639,206,250	-	-	719,345	موجودات أخرى
37,990,801,076	-	-	-	وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي
800,428,953,820	53,129,994,471	11,474,036,123	1,229,705,693	الإجمالي
161,572,928,981	22,272,313,673	3,901,211,824	977,490,712	الإجمالي كما في 31 كانون الأول 2022

كما في 31 كانون الأول 2023				
المجموع	خدمات	أفراد	زراعي	حكومي
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
447,451,641,209	-	-	-	-
305,040,635,495	-	-	-	-
8,097,078,290	-	-	-	-
82,521,031,041	10,790,242,305	357,024,893	5,540,746,901	-
2,316,327,510	-	-	-	2,106,736,010
1,641,981,452	-	2,055,857	-	-
<u>37,990,801,076</u>	<u>-</u>	<u>-</u>	<u>-</u>	<u>-</u>
<u>885,059,496,073</u>	<u>10,790,242,305</u>	<u>359,080,750</u>	<u>5,540,746,901</u>	<u>2,106,736,010</u>
<u>199,035,209,693</u>	<u>2,873,894,517</u>	<u>311,910,915</u>	<u>5,008,478,453</u>	<u>2,116,980,618</u>

تتوزع التعرضات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي وفق مراحل التصنيف، تماشياً مع المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) كما يلي:

كما في 31 كانون الأول 2023				
القطاع الاقتصادي / المرحلة	المرحلة الأولى ل.س.	المرحلة الثانية ل.س.	المرحلة الثالثة ل.س.	المجموع
مالي	787,992,696,884	-	12,436,256,936	800,428,953,820
صناعة	51,581,499,233	1,548,495,238	-	53,129,994,471
تجارة	11,222,581,463	-	251,454,660	11,474,036,123
عقارات	1,150,717,003	78,988,690	-	1,229,705,693
حكومي	2,106,736,010	-	-	2,106,736,010
زراعي	5,540,746,901	-	-	5,540,746,901
أفراد	359,080,750	-	-	359,080,750
خدمات	10,789,969,349	272,956	-	10,790,242,305
الإجمالي	870,744,027,593	1,627,756,884	12,687,711,596	885,059,496,073

كما في 31 كانون الأول 2022				
القطاع الاقتصادي / المرحلة	المرحلة الأولى ل.س.	المرحلة الثانية ل.س.	المرحلة الثالثة ل.س.	المجموع
مالي	154,040,537,862	-	7,532,391,119	161,572,928,981
صناعة	19,534,359,380	2,665,275,170	72,679,123	22,272,313,673
تجارة	3,452,842,593	448,369,231	-	3,901,211,824
عقارات	978,020,266	-	-	978,020,266
حكومي	2,116,980,618	-	-	2,116,980,618
زراعي	4,924,016,639	-	84,461,815	5,008,478,454
أفراد	311,381,358	-	-	311,381,358
خدمات	2,873,789,675	104,844	-	2,873,894,519
الإجمالي	188,231,928,391	3,113,749,245	7,689,532,057	199,035,209,693

ب- مخاطر السوق:

هي مخاطر ترتب خسارة في الإيرادات وحقوق المساهمين نتيجة حدوث تقلبات في أسعار الفائدة أو أسعار الصرف أو تأثير القيمة السوقية أو التصنيف الائتماني أو التدفقات النقدية لأداة مالية.

- إدارة مخاطر السوق:

يعمل قسم إدارة مخاطر السوق والسيولة على مراقبة المخاطر التي قد تواجه المصرف فيما يتعلق بمخاطر السوق بشقيه مخاطر أسعار الفوائد وأسعار الصرف ومدى تأثيرها على الوضع المالي للمصرف، تقوم هذه الوحدة بالتعاون مع مختلف الجهات المعنية بمراقبة جميع مخاطر السوق الناشئة عن أنشطة المصرف، وتقوم بفحوصات ضاغطة لاختبار قدرة المصرف على مواجهة ظروف غير اعتيادية وفق سيناريوهات محتملة، يتم ذلك عن طريق إصدار تقارير من وإلى لجنة الموجودات والمطلوبات حيث أن إدارة مخاطر السوق هي جزء أساسي من مسؤولياتها ليتبع ذلك رفع التوصيات إلى مجلس الإدارة لاتخاذ القرارات المناسبة تحت مظلة متطلبات الحوكمة.

- أساليب تخفيف مخاطر السوق:

إن المراقبة الدورية المستمرة للتقارير الداخلية والخارجية والمتابعة اليومية لأخبار البنوك التي يتعامل معها المصرف وخاصة الصادرة عن وكالات التصنيف العالمية كفيلة بأن تبين احتمالية حدوث خطر ما وبالتالي العمل على تجنبه، هذا بالإضافة إلى بذل العناية اللازمة في تجنب كافة أنواع التركزات سواء في العملات أو بلدان أو بنوك معينة وذلك وفقاً لمعايير وسقوف محددة مسبقاً بحسب السياسات والإجراءات.

(1) مخاطر أسعار الفائدة:

تتجم مخاطر أسعار الفائدة عن احتمال تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على أرباح المصرف المستقبلية أو على القيمة الاقتصادية لحقوق المساهمين بالإضافة لأثرها على القيمة السوقية للأدوات المالية، يتعرض المصرف لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم توافق أو لوجود فجوة في مبالغ الموجودات والمطلوبات ومعايرة حجم القروض إلى الودائع للوصول للمستوى الأمثل الذي يخفف من تعرض المصرف لتقلبات أسعار الفائدة.

تتضمن سياسة إدارة الموجودات والمطلوبات حدوداً لحساسية أسعار الفائدة وتقوم لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بدراسة مخاطر أسعار الفائدة من خلال اجتماعاتها الدورية كما وتتم دراسة الفجوات في استحقاقات الموجودات والمطلوبات ومدى تأثيرها بأسعار الفائدة السائدة والمتوقعة ومقارنتها بالحدود الموافق عليها وتطبيق استراتيجيات التحوط إذا لزم الأمر.

الوصف الكمي لمخاطر أسعار الفائدة - التغير بسعر الفائدة:**زيادة سعر الفائدة (2%)**

كما في 31 كانون الأول 2023			
العملة	الفجوة التراكمية	حساسية إيرادات الفائدة (الأرباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية 75%
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
دولار أمريكي	111,499,877,103	2,229,997,542	1,672,498,157
يورو	3,338,027,599	66,760,552	50,070,414
ل.س.	50,686,996,769	1,013,739,935	760,304,951
فرنك سويسري	13,699	274	206
درهم اماراتي	276,729,083,884	5,534,581,678	4,150,936,259

كما في 31 كانون الأول 2022			
العملة	الفجوة التراكمية	حساسية إيرادات الفائدة (الأرباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية 75%
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
دولار أمريكي	24,117,317,434	482,346,349	361,759,762
يورو	9,728,149,961	194,562,999	145,922,249
ل.س.	(50,545,231,870)	(1,010,904,637)	(758,178,478)
فرنك سويسري	269,258	5,385	4,039
درهم اماراتي	63,986,970,922	1,279,739,418	959,804,564

نقص سعر الفائدة (2%)

كما في 31 كانون الأول 2023			
العملة	الفجوة التراكمية	حساسية إيرادات الفائدة (الأرباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية 75%
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
دولار أمريكي	111,499,877,103	(2,229,997,542)	(1,672,498,157)
يورو	3,338,027,599	(66,760,552)	(50,070,414)
ل.س.	50,686,996,769	(1,013,739,935)	(760,304,951)
فرنك سويسري	13,699	(274)	(206)
درهم اماراتي	276,729,083,884	(5,534,581,678)	(4,150,936,259)

كما في 31 كانون الأول 2022

العملة	الفجوة التراكمية	حساسية إيرادات الفائدة (الأرباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية 75%
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
دولار أمريكي	24,117,317,434	(482,346,349)	(361,759,762)
يورو	9,728,149,961	(194,562,999)	(145,922,249)
ل.س.	(50,545,231,870)	1,010,904,637	758,178,478
فرنك سويسري	269,258	(5,385)	(4,039)
درهم إماراتي	63,986,970,922	(1,279,739,418)	(959,804,564)

(2) مخاطر أسعار الصرف:

هي المخاطر الناجمة عن تغير قيمة العملات الأجنبية قياساً بالعملة المحلية وما ينتج عن هذه التغيرات من خسائر بالأرباح أو قيمة أصول ومطالب المصرف.

يعتبر المصرف الليرة السورية العملة الرئيسية له.

يقوم بنك الشرق بضبط مخاطر تغير أسعار الصرف عن طريق:

1. تبني سياسة متحفظة في إدارته لعملياته بالعملة الأجنبية بما يساهم في تجنب التقلبات الكبيرة.
 2. الحفاظ على مركز القطع البنوي وفق التعليمات النازمة لمصرف سورية المركزي.
 3. المحافظة على نسبة سيولة مرتفعة بالعملات الأجنبية.
 4. تنفيذ اختبار جهد بدراسة أثر تغير نسبة 10% في أسعار الصرف على ربحية وأداء المصرف.
- يقوم المصرف بإعداد تحليل الحساسية لمراقبة أثر التغيرات على صافي الأرباح والخسائر في حال حدوث تغير معقول في أسعار الصرف
- زيادة (10%) في سعر الصرف.

كما في 31 كانون الأول 2023

العملة	مركز القطع	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
دولار أمريكي-تشغيلي	(3,518,732,348)	(351,873,235)	(263,904,926)
دولار أمريكي-بنوي	112,628,228,856	11,262,822,886	11,262,822,886
يورو	(2,971,382,887)	(297,138,289)	(222,853,717)
درهم إماراتي-تشغيلي	9,100,859,990	910,085,999	682,564,499
درهم إماراتي-بنوي	264,371,287,758	26,437,128,776	26,437,128,776
عملات أخرى	1,093,096	109,310	81,983

كما في 31 كانون الأول 2022

العملة	مركز القطع	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
دولار أمريكي-تشغيلي	(2,546,007,168)	(254,600,717)	(190,950,538)
دولار أمريكي-بنوي	26,484,806,205	2,648,480,621	2,648,480,621
يورو	4,474,970,440	447,497,044	335,622,783
درهم إماراتي-تشغيلي	(292,428,698)	(29,242,870)	(21,932,152)
درهم إماراتي-بنوي	63,449,974,745	6,344,997,475	6,344,997,475
عملات أخرى	1,063,077	106,308	79,731

نقص (10%) في سعر الصرف

كما في 31 كانون الأول 2023			
العملة	مركز القطع	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
دولار أمريكي-تشغيلي	(3,518,732,348)	351,873,235	263,904,926
دولار أمريكي-بنوي	112,628,228,856	(11,262,822,886)	(11,262,822,886)
يورو	(2,971,382,887)	297,138,289	222,853,717
درهم اماراتي-تشغيلي	9,100,859,990	(910,085,999)	(682,564,499)
درهم اماراتي-بنوي	264,371,287,758	(26,437,128,776)	(26,437,128,776)
عملات أخرى	1,093,096	(109,310)	(81,983)
كما في 31 كانون الأول 2022			
العملة	مركز القطع	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
دولار أمريكي-تشغيلي	(292,428,698)	254,600,717	190,950,538
دولار أمريكي-بنوي	26,484,806,205	(2,648,480,621)	(2,648,480,621)
يورو	4,474,970,440	(447,497,044)	(335,622,783)
درهم اماراتي-تشغيلي	292,428,698	29,242,870	21,932,152
درهم اماراتي-بنوي	63,449,974,745	(6,344,997,475)	(6,344,997,475)
عملات أخرى	1,063,077	(106,308)	(79,731)

(3) فجوة إعادة تسعير الفائدة:

يتم التصنيف على فترات إعادة تسعير الفائدة أو الاستحقاق أيهما أقرب:

كما في 31 كانون الأول 2023	دون الشهر	من شهر حتى 3 أشهر	من ثلاثة حتى 6 أشهر	من ستة حتى 9 أشهر	من تسعة إلى سنة	من سنة إلى سنتين
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
الموجودات:						
نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي	412,651,927,209	-	14,739,436,280	14,210,734,989	14,983,496,092	-
أرصدة لدى مصارف	79,215,450,020	279,759,867,898	-	-	-	-
إيداعات لدى مصارف	-	-	-	-	8,228,110,000	-
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	-	2,106,736,010	-	-
حقوق استخدام الأصول المستأجرة	-	-	-	-	-	-
صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة	6,459,062,920	702,541,392	3,516,596,582	11,635,696,832	6,544,483,390	24,435,722,388
موجودات ثابتة	-	-	-	-	-	-
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	-
موجودات أخرى	-	-	-	-	-	-
وديعة مجمدة لدى بنوك مركزية	-	-	-	-	-	-
مجموع الموجودات	498,326,440,149	280,462,409,290	18,256,032,862	27,953,167,831	29,756,089,482	24,435,722,388
المطلوبات:						
ودائع المصارف	711,133,649	1,800,000,000	10,550,000,000	3,225,000,000	2,000,000,000	-
ودائع الزبائن	272,732,462,269	27,794,266,857	25,863,434,838	11,974,199,967	15,324,899,219	300,000,000
تأمينات نقدية	-	-	-	-	-	-
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-
مخصص ضريبة الدخل	-	-	-	-	-	-
التزامات عقود الآجار	-	-	-	-	-	-
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	-	-
مجموع المطلوبات	273,443,595,918	29,594,266,857	36,413,434,838	15,199,199,967	17,324,899,219	300,000,000
فجوة إعادة تسعير الفائدة	224,882,844,231	250,868,142,433	(18,157,401,976)	12,753,967,864	12,431,190,263	24,135,722,388

كما في 31 كانون الأول 2023 / (تابع)	من سنتين إلى ثلاثة	من ثلاثة إلى أربعة	من أربعة إلى خمسة	أكثر من خمس سنوات	بنود غير حساسة	المجموع
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
الموجودات:						
-	-	-	-	-	17,725,925,353	474,311,519,923
نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي						
-	-	-	-	-	(53,934,682,423)	305,040,635,495
أرصدة لدى مصارف						
-	-	-	-	-	(131,031,710)	8,097,078,290
إيداعات لدى مصارف						
-	-	-	-	-	209,591,500	2,316,327,510
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر						
-	-	-	-	-	249,172,827	249,172,827
حقوق استخدام الأصول المستأجرة						
6,639,700,653	21,426,406,971	1,162,734,469	104,233,034	(106,147,590)	82,521,031,041	
صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة						
-	-	-	-	-	8,383,297,433	8,383,297,433
موجودات ثابتة						
-	-	-	-	-	274,144,900	274,144,900
موجودات غير ملموسة						
-	-	-	-	-	5,090,396,454	5,090,396,454
موجودات أخرى						
-	-	-	-	-	37,990,801,076	37,990,801,076
وديعة مجمدة لدى بنوك مركزية						
6,639,700,653	21,426,406,971	1,162,734,469	104,233,034	15,751,467,820	924,274,404,949	
مجموع الموجودات						
المطلوبات:						
-	-	-	-	-	-	18,286,133,649
ودائع المصارف						
-	-	-	-	-	-	353,989,263,150
ودائع الزبائن						
-	-	-	-	-	16,657,279,982	16,657,279,982
تأمينات نقدية						
-	-	-	-	-	2,931,040,992	2,931,040,992
مخصصات متنوعة						
-	-	-	-	-	7,302,824,021	7,302,824,021
مخصص ضريبة الدخل						
-	-	-	-	-	126,092,559	126,092,559
التزامات عقود الآجار						
-	-	-	-	-	121,699,348,750	121,699,348,750
مطلوبات أخرى						
-	-	-	-	-	148,716,586,304	520,991,983,103
مجموع المطلوبات						
6,639,700,653	21,426,406,971	1,162,734,469	104,233,034	(132,965,118,484)	403,282,421,846	
فجوة إعادة تسعير الفائدة						

كما في 31 كانون الأول 2022	دون الشهر	من شهر حتى 3 أشهر	من ثلاثة حتى 6 أشهر	من ستة حتى 9 أشهر	من تسعة أشهر إلى سنة	من سنة إلى سنتين
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
الموجودات:						
نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي	66,165,995,606	3,311,772,390	3,337,363,679	3,343,835,437	3,525,668,821	-
أرصدة لدى مصارف	22,141,430,040	62,418,762,603	-	-	-	-
إيداعات لدى مصارف	-	1,031,212,142	3,011,985,000	1,000,000,000	-	-
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	-	-	-	2,116,980,618
حقوق استخدام الأصول المستأجرة	-	-	-	-	-	-
صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة	144,989,930	982,821,184	524,965,528	1,191,626,194	519,644,575	8,337,879,766
موجودات ثابتة	-	-	-	-	-	-
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	-
موجودات أخرى	-	-	-	-	-	-
موجودات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	-
وديعة مجمدة لدى بنوك مركزية	-	-	-	-	-	-
مجموع الموجودات	88,452,415,576	67,744,568,319	6,874,314,207	5,535,461,631	4,045,313,396	10,454,860,384
المطلوبات:						
ودائع المصارف	1,233,804,774	100,000,000	7,000,000,000	100,000,000	-	-
ودائع الزبائن	89,223,797,245	7,271,716,601	5,176,035,430	2,012,464,123	2,754,653,936	615,000,000
تأمينات نقدية	-	-	-	-	-	-
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-
مخصص ضريبة الدخل	-	-	-	-	-	-
التزامات عقود الآجار	-	-	-	-	-	-
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	-	-
مجموع المطلوبات	90,457,602,019	7,371,716,601	12,176,035,430	2,112,464,123	2,754,653,936	615,000,000
فجوة إعادة تسعير الفائدة	(2,005,186,443)	60,372,851,718	(5,301,721,223)	(3,422,997,508)	1,290,659,460	9,839,860,384

المجموع	بنود غير حساسة	أكثر من خمس سنوات	من أربعة إلى خمسة	من ثلاثة إلى أربعة	من سنتين إلى ثلاثة	كما في 31 كانون الأول / 2022 / (تابع)
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	
الموجودات:						
85,355,023,494	5,670,387,561	-	-	-	-	نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي
72,655,477,431	(11,904,715,212)	-	-	-	-	أرصدة لدى مصارف
3,890,651,125	(1,152,546,017)	-	-	-	-	إيداعات لدى مصارف
2,326,572,118	209,591,500	-	-	-	-	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
425,448,795	425,448,795	-	-	-	-	حقوق استخدام الأصول المستأجرة
35,342,694,320	(100,704,301)	139,463,333	7,298,979,387	7,820,023,552	8,483,005,172	صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة
6,486,909,378	6,486,909,378	-	-	-	-	موجودات ثابتة
81,434,923	81,434,923	-	-	-	-	موجودات غير ملموسة
3,438,727,328	3,438,727,328	-	-	-	-	موجودات أخرى
<u>738,293</u>	<u>738,293</u>	-	-	-	-	موجودات ضريبية مؤجلة
<u>9,008,388,494</u>	<u>9,008,388,494</u>	<u>-</u>	<u>-</u>	<u>-</u>	<u>-</u>	وديعة مجمدة لدى بنوك مركزية
<u>219,012,065,699</u>	<u>12,163,660,742</u>	<u>139,463,333</u>	<u>7,298,979,387</u>	<u>7,820,023,552</u>	<u>8,483,005,172</u>	مجموع الموجودات
المطلوبات:						
8,433,804,774	-	-	-	-	-	ودائع المصارف
107,053,667,335	-	-	-	-	-	ودائع الزبائن
7,054,632,426	7,054,632,426	-	-	-	-	تأمينات نقدية
766,523,432	766,523,432	-	-	-	-	مخصصات متنوعة
152,781,131	152,781,131	-	-	-	-	مخصص ضريبة الدخل
154,296,707	154,296,707	-	-	-	-	التزامات عقود الآجار
<u>4,418,718,293</u>	<u>4,418,718,293</u>	<u>-</u>	<u>-</u>	<u>-</u>	<u>-</u>	مطلوبات أخرى
<u>128,034,424,098</u>	<u>12,546,951,989</u>	<u>-</u>	<u>-</u>	<u>-</u>	<u>-</u>	مجموع المطلوبات
<u>90,977,641,601</u>	<u>(383,291,247)</u>	<u>139,463,333</u>	<u>7,298,979,387</u>	<u>7,820,023,552</u>	<u>8,483,005,172</u>	فجوة إعادة تسعير الفائدة

(3) التركيز في مخاطر العملات الأجنبية:

يتم التصنيف على فترات إعادة تسعير الفائدة أو الاستحقاق أيهما أقرب:

المجموع	أخرى	درهم إماراتي	يورو	دولار أمريكي	كما في 31 كانون الأول 2022
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	
الموجودات:					
280,560,792,184	1,191,302	-	53,709,957,219	226,849,643,663	نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي
300,927,741,701	4,469,446,132	272,342,249,827	58,104,703,813	(33,988,658,071)	أرصدة لدى المصارف
8,097,078,290	-	-	-	8,097,078,290	إيداعات لدى المصارف
64,280	-	-	-	64,280	صافي التسهيلات الإئتمانية المباشرة
1,538,505,370	-	1,167,772,909	21,769,899	348,962,562	موجودات أخرى
37,712,203,076	-	-	-	37,712,203,076	وديعة مجمدة لدى بنوك مركزية
628,836,384,901	4,470,637,434	273,510,022,736	111,836,430,931	239,019,293,800	إجمالي الموجودات
المطلوبات:					
191,326,248	-	-	172,464,782	18,861,466	ودائع المصارف
220,661,770,760	4,469,544,303	37,874,988	99,034,076,028	117,120,275,441	ودائع الزبائن
12,562,000,000	-	-	-	12,562,000,000	تأمينات نقدية
2,733,458,048	-	-	2,733,458,048	-	مؤونات لمواجهة أخطار وأعباء محتملة
13,076,475,380	35	-	12,867,814,960	208,660,385	مطلوبات أخرى
249,225,030,436	4,469,544,338	37,874,988	114,807,813,818	129,909,797,292	إجمالي المطلوبات
379,611,354,465	1,093,096	273,472,147,748	(2,971,382,887)	109,109,496,508	صافي التركيز داخل الميزانية

كما في 31 كانون الأول 2022	دولار أمريكي	يورو	درهم إماراتي	أخرى	المجموع
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
الموجودات:					
نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي	48,562,613,352	15,069,070,230	-	274,131	63,631,957,713
أرصدة لدى المصارف	(2,394,393,204)	11,605,473,529	62,964,477,502	77,921,798	72,253,479,625
إيداعات لدى المصارف	2,929,258,860	-	-	-	2,929,258,860
صافي التسهيلات الإئتمانية المباشرة	443	91,534	-	-	91,977
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	-	-	-
موجودات أخرى	532,571,861	4,830,317	202,158,668	-	739,560,846
وديعة مجمدة لدى بنوك مركزية	8,729,790,494	-	-	-	8,729,790,494
إجمالي الموجودات	58,359,841,806	26,679,465,610	63,166,636,170	78,195,929	148,284,139,515
المطلوبات:					
ودائع المصارف	4,526,932	40,236,580	-	-	44,763,512
ودائع الزبائن	34,377,614,940	14,633,615,278	9,090,121	77,132,843	49,097,453,182
تأمينات نقدية	-	5,486,544,995	-	-	5,486,544,995
مؤونات لمواجهة أخطار وأعباء محتملة	-	652,185,904	-	-	652,185,904
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-
مطلوبات أخرى	38,900,896	1,391,912,413	-	8	1,430,813,317
إجمالي المطلوبات	34,421,042,768	22,204,495,170	9,090,121	77,132,851	56,711,760,910
صافي التركيز داخل الميزانية	23,938,799,038	4,474,970,440	63,157,546,049	1,063,078	91,572,378,605

- مخاطر الأعمال:

تنشأ مخاطر الأعمال من عدة عوامل تؤثر على قطاع المصارف بصفة عامة، ومنها الأخطار الناتجة عن الظروف السياسية والاقتصادية المحيطة والتي تحمل في طياتها العديد من المؤشرات السلبية على نتائج الأعمال. تقوم إدارة المصرف بتقييم تلك المخاطر بشكل مستمر واتخاذ الإجراءات المناسبة للتقليل من أثرها على نتائج الأعمال والوضع المالي للمصرف.

- مخاطر الدفع المسبق:

إن مخاطر الدفع المسبق تكمن في تعرض المصرف إلى خسائر مالية نتيجة طلب أو دفع العملاء لالتزاماتهم أو مستحقاتهم قبل استحقاقها، مثل رهونات ذات معدلات فائدة ثابتة عندما تتدنى معدلات الفائدة، إن عوامل السوق الأخرى التي تؤدي إلى الدفع المسبق هي غير جوهرية في الأسواق التي يعمل بها المصرف، وبالتالي، فإن المصرف يعتبر تأثير مخاطر الدفع المسبق على صافي الفائدة المقبوضة غير جوهري، بعد الأخذ بعين الاعتبار أية غرامات تعاقدية مقبوضة قد تنتج عن الدفع المسبق.

ج- مخاطر السيولة:**مخاطر السيولة**

تنشأ مخاطر السيولة في احتمال عدم قدرة المصرف على تلبية التزامات مالية معينة عند استحقاقها أو أن يتكبد المصرف خسائر مالية من أجل تلبية التزاماته.

إدارة مخاطر السيولة جزء أساسي من مسؤوليات لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات، تم تبني سياسة لإدارة السيولة والموجودات المتداولة للحد من هذه المخاطر وذلك ضمن عملية تقييم التدفقات النقدية في ظل ظروف طبيعية وضاعطة تبعاً لسيناريوهات محتملة الحدوث، وقام المصرف بتطوير إجراءات وحدود رقابة داخلية وخطة طوارئ للسيولة حيث تم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة.

وتعتمد إجراءات إدارة مخاطر السيولة في المصرف على قياس ومراقبة السيولة اليومية وقياس مخاطر التركيز وفجوات الاستحقاق ووضع التوصيات بما يتناسب مع المتغيرات الداخلية والخارجية، ويحافظ المصرف على نسب سيولة وافرة وخاصة بالعملاء الأجنبية آخذين بالاعتبار الظروف الحالية التي يمر بها السوق السوري.

ويؤكد مجلس إدارة المصرف على مبدأ أهمية اعتبار ودائع العملاء مصدر تمويل رئيسي للنشاط الائتماني، وعليه يعتمد سياسة تهدف إلى تحفيز الودائع لأجل مختلفة وتوسيع قاعدة العملاء بهدف الحد من مخاطر التركيز في الودائع، وتتم الرقابة على هذا المبدأ عن طريق مراقبة حجم التسهيلات على ودائع العملاء بالعملة المحلية والعملاء الأجنبية والسعي الدؤوب لتطبيق نسب الرقابة الداخلية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة.

يسعى المصرف بشكل عام إلى تنويع مصادر التمويل المتوفرة لديه في السوق المصرفية ولأجل متوسطة وطويلة وذلك لمواجهة أي نقص مفاجئ في مصادر التمويل من جهة، وللحد من فجوات الاستحقاق بين الموجودات والمطلوبات كما والحد من مخاطر الفوائد من جهة أخرى.

يحتفظ المصرف أيضاً بموجودات ذات قابلية عالية للبيع يمكن تسيلها بسهولة في حال حدوث أي نقص غير متوقع في السيولة، ومنها الاحتياطي الإلزامي على الودائع بنسبة ٥% منها، وفق ضوابط قانون الشركات الصادر وفق المرسوم 29 لعام 2011، إضافة إلى اعتماد سياسة توظيف السيولة المتوفرة لدى المصارف المراسلة لأجل قصيرة.

تخفيف مخاطر السيولة:

اعتمد المصرف في سعيه لتخفيف مخاطر السيولة خطة طوارئ معتمدة من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات لدى المصرف ولجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة لمواجهة مشاكل السيولة، توضح هذه الخطة في بنودها الوسائل التي يلجأ إليها المصرف في حالات الطوارئ مثل: الحد من التسليف و/أو العمل على استرداد بعض التسهيلات دون تجديدها، التوجه إلى الشركات الكبيرة، توظيف ودائع من مصارف أخرى، وتنفيذ عمليات مقايضة مع مصرف سورية المركزي.

أما فيما يتعلق بمخاطر التركيز في الودائع ومخاطره المحتملة على حركة السيولة في المصرف ومن أجل استقطاب شريحة أوسع من الزبائن، يتم قياس ورعاية السيولة على أساس الظروف الطبيعية والطارئة وتم حساب نسبة السيولة بناء على قرار مجلس النقد والتسليف رقم /588/ الصادر بتاريخ 22 تشرين الثاني 2009.

والجدول التالي يظهر نسبة السيولة المتوسطة والعليا والدنيا خلال العام:

نسبة السيولة	2023	2022
المتوسط	%166.49	%149
الحد الأعلى	%174.63	%157
الحد الأدنى	%156.19	%140

أولاً: يلخص الجدول أدناه توزيع المطلوبات (غير مخصومة) على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدى بتاريخ البيانات المالية:

كما في 31 كانون الأول 2023	عند الطلب وأقل من 8 أيام ل.س.	بين ثمانية أيام وشهر ل.س.	من شهر إلى 3 أشهر ل.س.	من ثلاثة أشهر حتى 6 أشهر ل.س.
الموجودات:				
النقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي	412,651,927,209	-	-	14,739,436,280
أرصدة لدى المصارف	79,215,450,020	-	279,759,867,898	-
إيداعات لدى المصارف	-	-	-	-
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	-	-
صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة	6,140,101,388	318,961,532	702,541,392	3,516,596,582
حقوق استخدام الأصول المستأجرة	-	-	-	-
موجودات ثابتة	-	-	-	-
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-
موجودات أخرى	907,149,867	46,534,712	1,290,243,666	1,314,462,976
وديعة مجمدة لدى بنوك مركزية	-	-	-	-
مجموع الموجودات	498,914,628,484	365,496,244	281,752,652,956	19,570,495,838
المطلوبات:				
ودائع المصارف	511,133,649	200,000,000	1,800,000,000	10,550,000,000
ودائع الزبائن	240,910,364,238	29,430,579,571	27,906,766,857	28,142,453,297
تأمينات نقدية	515,298,505	935,296,486	14,635,906,191	20,778,800
مخصصات متنوعة	-	-	-	-
مخصص ضريبة الدخل	-	-	-	-
التزامات عقود الآجار	-	-	-	126,092,559
مطلوبات أخرى	93,546,558	117,988,945,484	1,486,180,408	1,735,772,238
مجموع المطلوبات	242,030,342,950	148,554,821,541	45,828,853,456	40,575,096,894
فجوة الإستحقاقات	256,884,285,534	(148,189,325,297)	235,923,799,500	(21,004,601,056)

المجموع	بدون استحقاق	أكثر من سنة	من تسعة أشهر إلى سنة	من ستة أشهر إلى تسعة أشهر
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
474,311,519,923	17,725,925,353	-	14,983,496,092	14,210,734,989
305,040,635,495	(53,934,682,423)	-	-	-
8,097,078,290	(131,031,710)	-	8,228,110,000	-
2,316,327,510	209,591,500	-	-	2,106,736,010
82,521,031,041	(106,147,590)	53,768,797,515	6,544,483,390	11,635,696,832
249,172,827	249,172,827	-	-	-
8,383,297,433	8,383,297,433	-	-	-
274,144,900	274,144,900	-	-	-
3,698,545,124	-	-	10,678,318	129,475,585
<u>37,990,801,076</u>	<u>37,990,801,076</u>	<u>-</u>	<u>-</u>	<u>-</u>
<u>922,882,553,619</u>	<u>10,661,071,366</u>	<u>53,768,797,515</u>	<u>29,766,767,800</u>	<u>28,082,643,416</u>
18,286,133,649	-	-	2,000,000,000	3,225,000,000
353,989,263,150	-	-	15,324,899,220	11,974,199,967
16,657,279,982	-	300,000,000	550,000,000	-
2,931,040,992	2,931,040,992	-	-	-
7,302,824,021	7,302,824,021	-	-	-
126,092,559	-	-	-	-
<u>121,699,348,750</u>	<u>15,460,176</u>	<u>1,095,890</u>	<u>114,185,890</u>	<u>264,162,106</u>
<u>520,991,983,103</u>	<u>10,249,325,189</u>	<u>301,095,890</u>	<u>17,989,085,110</u>	<u>15,463,362,073</u>
<u>401,890,570,516</u>	<u>411,746,177</u>	<u>53,467,701,625</u>	<u>11,777,682,690</u>	<u>12,619,281,343</u>

كما في 31 كانون الأول 2022	عند الطلب وأقل من 8 أيام ل.س.	بين ثمانية أيام وشهر ل.س.	من شهر إلى 3 أشهر ل.س.	من ثلاثة أشهر حتى 6 أشهر ل.س.
الموجودات:				
النقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي	62,843,660,676	3,322,334,930	3,311,772,390	3,337,363,679
أرصدة لدى المصارف	20,166,605,041	1,974,825,000	63,449,974,745	-
إيداعات لدى المصارف	-	-	3,011,985,001	-
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	-	-
صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة	42,080,390	102,909,540	982,821,184	254,965,528
حقوق استخدام الأصول المستأجرة	-	-	-	-
موجودات ثابتة	-	-	-	-
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-
موجودات أخرى	902,311,206	189,026,482	739,826,864	143,887,503
موجودات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-
وديعة مجمدة لدى بنوك مركزية	-	-	-	-
مجموع الموجودات	83,954,657,313	5,589,095,952	71,496,380,184	4,006,216,710
المطلوبات:				
ودائع المصارف	1,233,804,774	-	100,000,000	7,000,000,000
ودائع الزبائن	78,024,576,638	11,199,220,607	7,271,716,601	5,176,035,430
تأمينات نقدية	5,545,398,522	1,158,832,646	311,872,137	38,529,121
مخصصات متنوعة	-	-	-	-
مخصص ضريبة الدخل	-	-	-	-
التزامات عقود الآجار	-	-	-	154,296,707
مطلوبات أخرى	3,372,296,602	187,279,336	344,420,691	424,772,836
مجموع المطلوبات	88,176,076,536	12,545,332,589	8,028,009,429	12,793,634,094
فجوة الإستحقاقات	(4,221,419,223)	(6,956,236,637)	63,468,370,755	(8,787,417,384)

المجموع	بدون استحقاق	أكثر من سنة	من تسعة أشهر إلى سنة	من ستة أشهر إلى تسعة أشهر
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
85,355,023,494	5,670,387,561	–	3,525,668,821	3,343,835,437
72,655,477,431	(12,935,927,355)	–	–	–
3,890,651,125	(121,333,876)	–	–	1,000,000,000
2,326,572,118	209,591,500	2,116,980,618	–	–
35,342,694,320	(100,704,301)	32,079,351,210	519,644,575	1,191,626,194
425,448,795	425,448,795	–	–	–
6,486,909,378	6,486,909,378	–	–	–
81,434,923	81,434,923	–	–	–
3,438,727,328	1,391,851,327	–	1,762,836	70,061,110
738,293	–	738,293	–	–
<u>9,008,388,494</u>	<u>9,008,388,494</u>	<u>–</u>	<u>–</u>	<u>–</u>
<u>219,012,065,699</u>	<u>10,116,046,446</u>	<u>34,197,070,121</u>	<u>4,047,076,232</u>	<u>5,605,522,741</u>
8,433,804,774	–	–	–	100,000,000
107,053,667,335	–	615,000,000	2,754,653,936	2,012,464,123
7,054,632,426	–	–	–	–
766,523,432	766,523,432	–	–	–
152,781,131	152,781,131	–	–	–
154,296,707	–	–	–	–
<u>4,418,718,293</u>	<u>12,266,789</u>	<u>3,153,274</u>	<u>11,330,514</u>	<u>63,198,251</u>
<u>128,034,424,098</u>	<u>931,571,352</u>	<u>618,153,274</u>	<u>2,765,984,450</u>	<u>2,175,662,374</u>
<u>90,977,641,601</u>	<u>9,184,475,094</u>	<u>33,578,916,847</u>	<u>1,281,091,782</u>	<u>3,429,860,367</u>

ثانياً: بنود خارج الميزانية:

كما في 31 كانون الأول 2023	لغاية سنة	من سنة لغاية خمس سنوات	أكثر من خمس سنوات	المجموع
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
تعهدات تصدير	46,628,171,766	-	-	46,628,171,766
كفالات زبائن	689,358,584	-	-	689,358,584
كفالات مالية مصرفية	144,939,381,753	-	-	144,939,381,753
السقوف غير المباشرة الممنوحة غير المستعملة (مباشرة وغير مباشرة)	2,020,000,000	-	-	2,020,000,000
	194,276,912,103	-	-	194,276,912,103

كما في 31 كانون الأول 2022	لغاية سنة	من سنة لغاية خمس سنوات	أكثر من خمس سنوات	المجموع
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
تعهدات تصدير	3,985,238,156	-	-	3,985,238,156
كفالات زبائن	5,645,659,552	-	-	5,645,659,552
كفالات مالية مصرفية	33,408,851,536	-	-	33,408,851,536
السقوف غير المباشرة الممنوحة غير المستعملة	100,000,000	-	-	100,000,000
	43,139,749,244	-	-	43,139,749,244

المخاطر التشغيلية

تعرف المخاطر التشغيلية بأنها المخاطر المتعلقة بتقديم الخدمات ومختلف المنتجات المصرفية التي تنشأ نتيجة لوجود قصور أو فشل في (الإجراءات المتعلقة بالعمليات الداخلية أو أنظمة التشغيل أو الأشخاص أو من الأحداث الخارجية)، وذلك عند عدم كفاية تغطية كل أسباب الحوادث من قبل الضوابط المعتمدة، حيث تؤثر المخاطر التشغيلية على الأصول الملموسة وغير الملموسة المعرضة للمخاطر (كالنقد والسمة والمعلومات والالتزام). يعتمد المصرف أسلوب المؤشر الأساسي (Basic Indicator Approach) حسب مقررات اتفاقية بازل 2، وذلك بأن تغطي الأموال الخاصة للمصرف كحد أدنى نسبة مئوية ثابتة مقدارها 15 % من متوسط إجمالي الإيراد خلال السنوات الثلاث السابقة وعدم الأخذ بعين الاعتبار السنة التي يكون فيها إجمالي الدخل سالبا والاستعاضة عنها بإجمالي الدخل الإيجابي للسنة التي تسبقها.

- إدارة المخاطر التشغيلية:

- تعمل إدارة المخاطر التشغيلية كأداة لتحسين مستوى وفعالية أنظمة الرقابة للوصول إلى توافق المصرف مع كل من: التوصيات الصادرة عن لجنة بازل للإشراف على المصارف، وقرارات وتعليمات مصرف سورية المركزي الخاصة بالمخاطر التشغيلية الصادرة عن مجلس النقد والتسليف بالقرار رقم 106 م/ن/ب 4 بتاريخ 13/02/2005، كما تعمل على التأكد من أن المخاطر يتم السيطرة عليها للدرجة أو المستوى الذي يعتبره مجلس الإدارة مقبولاً، وبالتالي إبلاغ الإدارة العليا ومجلس الإدارة بالمخاطر التشغيلية التي تحتاج تعزيز بيئتها الرقابية.

- وتلعب إدارة المخاطر التشغيلية الدور الرئيسي في ذلك من خلال:

• التحقق من السياسات والإجراءات والعقود وأدوات الرقابة الداخلية: من خلال متابعة تطبيق سياسة المخاطر التشغيلية لدى دوائر المصرف، ومراجعة سياسات وإجراءات العمل والتأكد من مراعاتها لمبادئ الرقابة الداخلية كالفصل في المهام والرقابة الثنائية، ومراعاة العقود المبرمة مع الجهات الخارجية والتوصية وفق الآليات المعتمدة للحد من المخاطر وهي:

1. تحديد الحد الأقصى الذي يمكن أن يتحمله المصرف.
2. تخفيف احتمالية وأثر وقوع الحدث التشغيلي عن طريق معالجة الأسباب أو الوقاية منها.
3. تجيير المخاطر التي لا يمكن التحكم بها إما بعقود مقاولات مع أطراف خارجية أو باللجوء إلى شركات التأمين .
4. تجنب مصدر الخطر في حال عدم القدرة على التحكم به عن طريق إلغاء النشاط المتعلق به.

- إدارة ورش العمل الخاصة بتعريف ملفات المخاطر في البنك: حيث يتضمن ملف المخاطر تعريفاً للمخاطر والقدرة على التحمل والإجراءات الرقابية على مستوى كل وحدة، كما يتضمن تحديد مستويات التأثير المعتمدة. وينتج عن تعريف ملف المخاطر قياس مدى تعرض هذه الوحدة للمخاطر وبالتالي تحديد نقاط الضعف واقتراح التوصيات المناسبة لمعالجتها.
- مراقبة فعالية خطة استمرارية العمل ورفع التقارير الخاصة بذلك إلى الإدارة العليا ولجنة إدارة المخاطر.
- متابعة "خطة عمل المصرف لتنفيذ متطلبات بازل 2" وتقديم التقارير الخاصة بذلك إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة من خلال متابعة البنود مع الدوائر المعنية من حيث نسبة الإنجاز والمدة المتوقعة للإنجاز.
- مراجعة حساب قيمة مخاطر التشغيل في نسبة كفاية رأس المال.
- نشر الوعي العام والمعرفة عن أهمية وقيمة أنظمة الرقابة المتعلقة بمخاطر العمليات: من خلال نشرات التوعية المرسلة للعاملين أو الدورات التدريبية ومن خلال التواصل المباشر مع الموظفين والزيارات الميدانية الهادفة إلى تعريف الموظفين بالمخاطر وأنواعها وكيفية الحد منها وتوعية الموظفين بأهمية الإجراءات الرقابية وتشجيعهم على ممارستها (بناء ثقافة رقابية لإدارة المخاطر في البنك).
- تحليل الأحداث التشغيلية التي يتم الإبلاغ عنها من خلال تقارير الحوادث (Event Reports) التي يتم إرسالها إلى إدارة المخاطر التشغيلية عند وقوع أي حدث تشغيلي حيث تعتبر عملية الإبلاغ عن الأحداث التشغيلية مسؤولية أي موظف ضمن المصرف أي كان مستواه الوظيفي وذلك بإشراف مسؤولي الوحدات ومدراء الأقسام واقتراح إجراءات تصحيحية وتوصيات من شأنها تعزيز البيئة الرقابية للمخاطر ذات العلاقة وذلك بالتنسيق مع الأقسام المعنية والإدارة العامة وذلك لتلافي هذه الحوادث أو التخفيف من آثارها في المستقبل.
- تلقي تقارير الجهات الرقابية الداخلية والخارجية المتعلقة بالوحدات والعمليات، والعمل على استخراج الأحداث التشغيلية ونقاط الضعف المتعلقة بأدوات الرقابة الداخلية من خلالها، واستخدامها في تعزيز البيئة الرقابية للوحدة أو العمليات المعنية.
- إعداد التقارير المتعلقة بالمخاطر التشغيلية بشكل دوري.
- مساعدة جميع وحدات وخطوط الأعمال في إدارة المخاطر المرتبطة بمشاريعهم ومنتجاتهم وأنشطتهم وعملياتهم وأنظمتهم بشكل صحيح.
- دراسة المنتجات أو الخدمات الجديدة التي سيقوم المصرف بإطلاقها إضافة إلى دراسة التعاقد مع الجهات الخارجية التي ستقوم بتقديم هذه الخدمات.

خطط الطوارئ وتأمين استمرارية العمل

التزاماً بمبادئ بازل وقراري مجلس النقد والتسليف رقم (391/ م ن ب/4) تاريخ 5/5/2008 ورقم (106/ م ن ب/4) تاريخ 13/2/2005، تم وضع خطط طوارئ تتضمن استمرارية العمل في المصرف وذلك في مواجهة أي مخاطر تشغيلية محتملة وذلك من خلال تحديد أماكن عمل رديفة يتم الانتقال إليها في حالات الطوارئ حيث يتم تجهيز موقعين محددين بكافة الوسائل التقنية مع إمكانية الاتصال بمركز المعلومات الرئيسي أو بمركز معلومات بديل ضمان استمرارية العمل بالنظام المصرفي المعتمد والربط الشبكي لفروع المصرف وتأمين وسائل اتصال بديلة للتواصل، أما فيما يعود للموارد البشرية فقد تم تحديد فريق عمل أساسي لإدارة الأنشطة الرئيسية والحيوية خلال حالات الطوارئ حيث أجرى هذا الفريق اختبارات دورية ضمن موقع العمل البديل وفق سيناريوهات مختلفة وتم من خلالها تجربة جميع العمليات والبرامج وفق ظروف متعددة وتم وضع التوصيات وتطوير الإجراءات وفق نتائج الاختبار.

السيناريوهات المطبقة لتنفيذ اختبارات الضغط وفق المخاطر الائتمانية والسيولة والسوقية والتشغيلية

يقوم المصرف بإجراء اختبارات جهد بشكل شهري على محفظة المصرف الائتمانية وتوظيفاته بشكل عام لتقييم مدى كفاية رأس المال لمواجهة المخاطر التي قد يتعرض لها من جراء حدوث فرضيات تؤثر سلباً على نشاط المصرف، وتحديد حجم المخصصات المتوجب تشكيلها لتغطية الخسائر التي قد تنتج في حال تحقق هذه الفرضيات.

وفيما يعود لمخاطر السيولة، تقوم وحدة مخاطر السيولة بإجراء فحوصات ضاغطة بشكل مستمر تقوم على دراسة العديد من العوامل ومنها حجم السيولة غير المستقرة وتركيزات السيولة بالنسبة للقطاعات والمودعين بالإضافة لحجم الطلبات المستقبلية على السيولة، ويتم رفع النتائج للجنة الموجودات والمطالبات ولجنة إدارة المخاطر لوضع الإجراءات المناسبة.

أما في ما يتعلق بمخاطر السوق والتشغيل فيقوم المصرف باعتماد اختبارات جهد وفقاً لنماذج مصرف سورية المركزي بحسب من خلالها أثر هذه المخاطر على نسبة كفاية رأس المال للمخاطر التشغيلية، بالإضافة إلى أثرها على الأرباح / الخسائر بالنسبة إلى مخاطر السوق.

كما يقوم المصرف بتنفيذ اختبارات جهد على خطط الطوارئ واستمرارية العمل حسب سيناريوهات متوقعة ومعتمدة في المصرف تراعي: توقف الخدمات المسؤولة عن تنفيذ وإدارة العمليات في موقع إدارة بنك الشرق الرئيسي والعمل على تشغيل الخدمات الاحتياطية، وانقطاع الاتصال الرئيسي بين الإدارة والفروع وتشغيل خطوط الاتصال البديلة، وسيناريو عدم قدرة الموظفين على الوصول إلى مقر الإدارة العامة الرئيسي، واللجوء إلى موقع العمل البديل.

37. التحليل القطاعي

أ. معلومات عن قطاعات أعمال المصرف:

يتم تنظيم المصرف لأغراض إدارية من خلال قطاعات الأعمال الرئيسية التالية:

- حسابات الأفراد: يشمل متابعة ودائع العملاء والأعمال الصغيرة ومنحهم القروض والديون والخدمات الأخرى.
- حسابات المؤسسات: يشمل متابعة الودائع والتسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية الأخرى الخاصة بالعملاء من المؤسسات.
- الخزينة: يشمل هذا القطاع تقديم خدمات التداول والخزينة وإدارة أموال المصرف.

فيما يلي معلومات عن قطاعات أعمال المصرف:

31 كانون الأول 2023					
البيان	الأفراد	المؤسسات	الخزينة	أخرى	المجموع
	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
إجمالي الدخل التشغيلي	30,624,106,602	8,936,370,636	296,894,676,436	-	336,455,153,674
مصرف مخصص الخسائر الائتمانية	1,814,570	1,132,291,430	268,806,061	-	1,402,912,061
نتائج أعمال القطاع	30,625,921,172	10,068,662,066	297,163,482,497	-	337,858,065,735
مصاريف غير موزعة على القطاعات	-	-	-	(17,890,038,519)	(17,890,038,519)
الربح قبل الضرائب	-	-	-	-	319,968,027,216
مصرف ضريبة الدخل	-	-	-	-	(7,663,246,971)
صافي ربح السنة	-	-	-	-	312,304,780,245
موجودات القطاع	359,080,750	84,271,461,503	789,298,031,458	-	873,928,573,711
موجودات غير موزعة على القطاعات	-	-	-	50,345,831,238	50,345,831,238
مجموع الموجودات	359,080,750	84,271,461,503	789,298,031,458	50,345,831,238	924,274,404,949
مطلوبات القطاع	114,401,465,583	256,245,077,549	18,286,133,649	-	388,932,676,781
مطلوبات غير موزعة على القطاعات	-	-	-	132,059,306,322	132,059,306,322
مجموع المطلوبات	114,401,465,583	256,245,077,549	18,286,133,649	132,059,306,322	520,991,983,103
مصاريف رأسمالية	-	-	-	2,647,358,864	2,647,358,864
استهلاكات وإطفاءات	-	-	-	755,929,637	755,929,637
استبعادات موجودات ثابتة	-	-	-	21,392,837	21,392,837

31 كانون الأول 2022					
البيان	الأفراد	المؤسسات	الخزينة	أخرى	المجموع
	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
إجمالي الدخل التشغيلي	(628,132,024)	2,763,565,904	20,837,148,324	-	22,972,582,204
مصرف مخصص الخسائر الائتمانية	13,878,298	131,140,502	(227,408,403)	-	(82,389,603)
نتائج أعمال القطاع	614,253,726	2,894,706,406	20,609,739,921	-	22,890,192,601
مصاريف غير موزعة على القطاعات	-	-	-	(8,303,327,593)	(8,303,327,593)
الربح قبل الضرائب	-	-	-	-	14,586,865,008
مصرف ضريبة الدخل	-	-	-	-	(75,914,360)
صافي ربح السنة	-	-	-	-	14,510,950,648
موجودات القطاع	311,910,915	37,150,369,797	162,952,443,488	-	200,414,724,200
موجودات غير موزعة على القطاعات	-	-	-	18,597,341,499	18,597,341,499
مجموع الموجودات	311,910,915	37,150,369,797	162,952,443,488	18,597,341,499	219,012,065,699
مطلوبات القطاع	99,427,465,077	14,680,834,684	8,433,804,774	-	122,542,104,535
مطلوبات غير موزعة على القطاعات	-	-	-	5,492,319,563	5,492,319,563
مجموع المطلوبات	99,427,465,077	14,680,834,684	8,433,804,774	5,492,319,563	128,034,424,098
مصاريف رأسمالية	-	-	-	-	956,478,457
استهلاكات وإطفاءات	-	-	-	-	451,977,686

ب. معلومات التوزيع الجغرافي:

يمارس المصرف نشاطه بشكل رئيسي في القطر ولا يوجد لديه فروع أو مساهمات في الخارج

يمثل هذا الإيضاح التوزيع الجغرافي لأعمال المصرف:

31 كانون الأول 2023			
المجموع	خارج سورية	داخل سورية	
ل.س.	ل.س.	ل.س.	
336,455,153,674	1,784,824,298	334,670,329,376	إجمالي الدخل التشغيلي
924,274,404,949	309,032,223,208	615,242,181,741	مجموع الموجودات
2,647,358,864	-	2,647,358,864	المصروفات الرأسمالية

31 كانون الأول 2022			
المجموع	خارج سورية	داخل سورية	
ل.س.	ل.س.	ل.س.	
22,972,582,204	(383,942,735)	23,356,524,939	إجمالي الدخل التشغيلي
219,012,065,699	71,891,243,390	147,120,822,309	مجموع الموجودات
956,478,457	-	956,478,457	المصروفات الرأسمالية

38. إدارة رأس المال

يحافظ المصرف على رأس مال مناسب لمواجهة المخاطر التي تلازم أنشطته المختلفة، يتم مراقبة مدى كفاية رأس المال من خلال النسب الصادرة بموجب مقررات بازل الدولية والتي يتم تبنيها من خلال مصرف سورية المركزي،

يلتزم المصرف بالمحافظة على معدلات تفوق الحد الأدنى لمتطلبات كفاية رأس المال والبالغة 8% حسب تعليمات مصرف سورية المركزي (8% حسب لجنة بازل الدولية)، كما يراعي كافة النسب المتعلقة بالتركيزات الائتمانية والتي تستخدم رأس المال التنظيمي كمؤشر لتلك التركيزات.

يدير المصرف هيكلية رأس ماله ويجري تعديلات عليه في ضوء التغيرات التي تطرأ على الظروف الاقتصادية ووصف المخاطر في أنشطته.

كفاية رأس المال:

يتضمن هذا البند ما يلي:

كما في 31 كانون الأول		
2022	2023	
ل.س.	ل.س.	
5,156,250,000	5,156,250,000	رأس المال المكتتب به والمدفوع
967,472,434	1,289,062,500	الاحتياطي القانوني
896,922,934	4,305,769,350	الاحتياطي الخاص
(21,710,899)	22,673,069,812	أرباح مدورة / (خسائر متراكمة) محققة
83,978,707,132	369,858,270,184	أرباح مدورة غير محققة*
(209,591,500)	(209,591,500)	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
(81,434,923)	(274,144,900)	صافي الموجودات الثابتة غير ملموسة
-	(869,907,081)	إطفاء أصول مستملكة من قبل البنك
(5,486,544,995)	-	مبالغ ممنوحة إلى كبار المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة أو المستعملة من قبلهم (أيهما أكبر)
85,200,070,183	401,928,778,365	صافي الأموال الخاصة الأساسية
		بنود رأس المال المساعد:
914,721,698	2,611,644,130	مخصصات لقاء الخسائر الائتمانية المتوقعة**
914,721,698	2,611,644,130	الأموال الخاصة المساعدة
86,114,791,881	404,540,422,495	صافي الأموال الخاصة (رأس المال التنظيمي)
66,691,427,350	180,883,353,100	مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر
6,486,308,460	28,048,177,300	حسابات خارج الميزانية المرجحة بالمخاطر
4,476,085,000	9,101,953,000	مخاطر السوق
3,519,203,723	16,645,897,123	المخاطر التشغيلية
81,173,024,533	234,679,380,523	مجموع الموجودات والالتزامات خارج الميزانية المرجحة بالمخاطر
106.09%	172.38%	نسبة كفاية رأس المال (%)
104.96%	171.27%	نسبة كفاية رأس المال الأساسي (%)
93.65%	99.66%	نسبة رأس المال الأساسي إلى إجمالي الحقوق الملكية

* صدر قرار مجلس النقد والتسليف رقم 1088/م/ن/ب4 تاريخ 26 شباط 2014، والذي تضمن تعديل المادة الثامنة من قرار مجلس النقد والتسليف رقم 362 / م / ن / ب1 تاريخ 4 شباط 2008 بحيث يتم إدراج فروقات تقييم القطع البنوي غير المحققة ضمن الأموال الخاصة الأساسية لأغراض احتساب كفاية رأس المال وفق متطلبات قرار مجلس النقد والتسليف رقم 253 / م / ن/ب4 لعام 2007.

** وفقاً للقرار (4/م.ن) يتوجب طرح قيمة الأصول المسملكة من قبل البنك من الأموال الخاصة الأساسية في حال استمرار تملك المصرف لتلك الأصول بعد انتهاء الفترة المحددة قانوناً (سنتين)، وقد قررت إدارة المصرف لإطفاء 50% من قيمة الأصول المستملكة من قبل البنك بعد مرور سنة من تاريخ تملكها.

*** بموجب قرار مجلس النقد والتسليف رقم (4/م.ن) يتم الاعتراف بالمخصصات المكونة لقاء الخسائر الائتمانية المتوقعة للتعرضات المصنفة ضمن المرحلتين الأولى والثانية ضمن الأموال الخاصة المساندة، وذلك على ألا تتجاوز قيمة المخصصات المعترف بها ضمن هذه الأموال، مضافاً إليها رصيد حساب الاحتياطي العام لمخاطر التمويل (في حال وجوده)، ما نسبته 1.25% من الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان المحتسبة وفقاً لتعليمات كفاية الأموال الخاصة الصافية.

بناءً على قرار مجلس النقد والتسليف رقم 253 / م / ن/ب 4 تاريخ 24 كانون الثاني 2007 يجب أن لا تقل نسبة كفاية رأس المال عن 8% مع مراعاة النسب المتعلقة بالتركيزات الائتمانية والتي تستخدم رأس المال التنظيمي كمؤشر لها.

39. ارتباطات والتزامات محتملة

يتكون هذا البند مما يلي:

كما في 31 كانون الأول		
2022	2023	
ل.س.	ل.س.	
		إرتباطات والتزامات إئتمانية
		كفالات زبائن:
5,645,659,552	689,358,584	حسن تنفيذ
3,985,238,156	46,628,171,766	تعهدات تصدير
9,630,897,708	47,317,530,350	
33,408,851,536	144,939,381,753	كفالات مالية مصرفية
100,000,000	2,020,000,000	سقوف تسهيلات ائتمانية غير مستغلة (مباشرة وغير مباشرة)
43,139,749,244	194,276,912,103	

40. أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة للبيانات المالية كما في 31 كانون الأول 2022 ولتتناسب مع أرقام البيانات المالية كما في 31 كانون الأول 2023 دون أن يكون لها أي تأثير على أرباح وحقوق ملكية المصرف كما يلي:

كما في 31 كانون الأول 2022			
مقدار التعديل	بعد التعديل	قبل التعديل	
ل.س.	ل.س.	ل.س.	
1,301,181,656	8,433,804,774	7,132,623,118	ودائع المصارف
(1,301,181,656)	107,053,667,335	108,354,848,991	ودائع الزبائن
26,715,411	117,989,383	91,273,972	فوائد مستحقة لحسابات المصارف
(26,715,411)	548,207,941	574,923,352	فوائد محقة غير مستحقة الدفع لحسابات الزبائن
18,660,445	135,874,212	117,213,767	الفوائد المدينة لودائع المصارف
(18,660,445)	2,521,464,631	2,540,125,076	الفوائد المدينة لودائع الزبائن
—	118,811,008,276	118,811,008,276	

41. القضايا المقامة على المصرف

لا يوجد على المصرف أية دعاوى كما في 31 كانون الأول 2023، كما يوجد مجموعة من دعاوى تحصيل الديون مرفوعة من قبل المصرف على الزبائن.



حيّ المهاجرين جادة الشطا

حيّ المهاجرين



حيّ المهاجرين ساحة آخر خط المهاجرين عام ١٩٥٨

يمتد هذا الحيّ من الجانب الغربي لسفوح جبل قاسيون حتى (قبة السيّار) واسمها القديم "تحت الردادين" التي كانت ملكاً لآل المؤيد العظم وكان والي دمشق العثماني حسين ناظم باشا قد أنشأ في منطقة المهاجرين قصراً له اتخذته كاستراحة بعيدة عن ضوضاء المدينة، والذي شهد تتويج الأمير فيصل ملكاً على سورية، أصبح بعد الاستقلال يعرف بالقصر الجمهوري عندما اتخذته الرئيس شكري القوتلي مقراً له. وكان ناظم باشا قد أنشأ في الجهة الغربية من جبل قاسيون حياً للمهاجرين الكريتيين والأتراك والشراكس وسواهم ممن قدموا إليها بهجرات مختلفة الأسباب، وأول المهاجرين كانوا من البلقان الذين وصلوا عام ١٨٩٠ ثم من الروملي عام ١٨٩٦ ومن كرييت عام ١٩٠٠، والعديد من العائلات التركية التي استقرت في الحي وبقيت فيه بعد رحيل الحكم التركي ١٩١٩م. وأسبغ المهاجرون على حيهم طابعاً مميزاً إذ نقلوا طراز أبنيتهم من حيث هاجروا ومنها منازل القرميد فجميع من قطن في المنطقة حينها جمعتهم الغربة، وكان هذا الحي شاهداً على احتضان الشام وإدماجها كل الأقليات والعرقيات على اختلاف مشاربهم.

عناوين بنك الشرق

الإدارة العامة

الشعلان، شارع حافظ إبراهيم، مبنى
بنك الشرق
صندوق البريد 7732
دمشق، سورية
هاتف + 963 11 66 80 30 00
فاكس + 963 11 66 80 33 00
سويفت SHRQSYDA
info@bankalsharq.com
www.bankalsharq.com

شبكة الفروع

دمشق

فرع الشعلان (الفرع الرئيسي)
شارع حافظ إبراهيم، مبنى بنك الشرق
هاتف + 963 11 66 80 30 00
فاكس + 963 11 66 80 33 10
مدير الفرع: سامر هروش

فرع المالكي

شارع عبد المنعم رياض، جانب
مالكي مول
هاتف + 963 11 66 80 30 00
+ 963 11 33 54 021
فاكس + 963 11 33 54 022
مدير الفرع: لؤي جرجس

فرع الحريقة

شارع طارق بن زياد
هاتف + 963 11 66 80 30 00
+ 963 11 22 17 490
فاكس + 963 11 22 17 545
قائم بأعمال مدير الفرع: هنادي
العطار ووائل ماضي

فرع الغسائي

شارع ابن قتيبة (شارع حلب)
هاتف +963 (11) 66 80 3000
+963 (11) 44 76 861
فاكس +963 (11) 44 76 864
مدير الفرع: وسيم عريش

فرع جرمانا

شارع الباسل - جانب مشفى جرمانا
الجراحي
هاتف +963 (11) 66 80 3000
+963 (11) 56 10 130
فاكس +963 (11) 56 10 191
مدير الفرع: ربيع الزيلع

حلب

فرع حلب - وسط المدينة
العزبانية، شارع الشهداء، مجمع سيتي
ستار التجاري،
هاتف + 963 66 80 30 00
+ 963 21 21 17 860
فاكس + 963 21 21 17 870
مدير الفرع: بشر آل هاشم

اللاذقية

فرع اللاذقية
شارع بغداد، مبنى الزين
هاتف + 963 66 80 30 00
+ 963 41 48 62 16
فاكس + 963 41 48 62 17
مدير الفرع: سابا بدر

مكتب مرفأ اللاذقية

صالة النافذة الواحدة
هاتف + 963 66 80 30 00
+ 963 41 37 70 73
فاكس + 963 41 48 62 17
مسؤول العمليات: دينا عيسى

طرطوس

فرع طرطوس - الميناء

شارع الميناء، برج الميناء التجاري
هاتف + 963 66 80 30 00
+ 963 43 23 30 60
فاكس + 963 43 23 30 65
مدير الفرع: باسم الخوري

حمص

فرع حمص - الحافظة

مقفّل مؤقتاً بسبب الأزمة، ويعمل حالياً
من خلال فرع المالكي في دمشق
هاتف + 963 11 66 80 30 00
+ 963 11 33 54 021
فاكس + 963 11 33 54 022

